

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

قسم الدراسات العليا الشرعية

فرع الفقه والأصول

شعبة الفقه -

٠٠٥٤٧١



٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٤٧٠١

كتاب

النهر الفائق شرح كنز الدقائق

للشيخ سراج الدين عمر بن إبراهيم المعروف بابن نجم المصري
المتوفى سنة ١٠٠٥هـ

كتاب الأيمان

دراسة وتحقيقاً

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الفقه الإسلامي

إعداد الطالب :

عبدالرحمن بن عبدالله السحيم

إشراف الدكتور :

سعيد بن درويش الزهراني

١٤٢٤هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ملخص محتوى الرسالة

وبعد :

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده .

فإن هذه الرسالة التي بين يديك هي عبارة عن دراسة وتحقيق لجزء من مخطوط (النهر الفائق شرح كنز الدقائق) للشيخ سراج الدين عمر بن نجيم الحنفي المتوفى سنة (١٠٠٥ هـ ، ١٥٩٦ م) وهو (كتاب الأيمان) كاملاً .

وهذا المخطوط مختص بفقه المذهب الحنفي ، وشرح لمتن معتبر ومعتمد عند علمائه ، وهو (كنز الدقائق) لمؤلفه الشيخ أبو البركات حافظ الدين النسفي المتوفى سنة (٧١٠ هـ) .
وتحتوي هذه الرسالة على ما يلي :

١- المقدمة : وذكرت فيها أسباب اختيار المخطوط ، وخطة البحث ، ومنهجي في التحقيق .

٢- الباب الأول : قسم الدراسة ، واشتمل على :

الفصل الأول : ترجمة مختصرة للإمام أبي البركات النسفي (صاحب الكنز) وبيان أهمية المتن .

الفصل الثاني : ترجمة مختصرة للعلامة سراج الدين بن نجيم (صاحب المخطوط) .

الفصل الثالث : دراسة المخطوط من حيث (نسبه لمؤلفه وطريقته في الشرح ومصادره واجتهاداته ومصطلحاته ووصف نسخ المخطوط) .

٣- الباب الثاني : تحقيق النص ، واشتمل على تحقيق كتاب الأيمان كاملاً .

وحرصتُ في هذا الكتاب على أن أخرجه في أقرب صورة وضعها مؤلفه ، واعتمدت في ذلك على خمس نسخ خطية ، وبذلت الجهد في المقابلة بينها ، وإثبات الصحيح في المتن ، وقسمت الحاشية إلى قسمين : الحاشية الأولى : أثبت فيها اختلاف النسخ ، والحاشية الثانية : أثبت فيها عزو الآيات ، وتخريج الأحاديث ، وترجمة الأعلام ، وتوثيق النصوص ، والتعليق على النص ، وبيان الكلمات الغريبة ، ونحو ذلك .

فالكتاب المحقق كتاب قيمٌ في محتواه ، كثير العزو لكتب السابقين ، يناقش المسائل ويرجح بينها ، مع دقة في العبارة ، واختصار في الأسلوب ؛ هذا مع جلالة أصله (كنز الدقائق) الذي حظي بالمكانة الرفيعة عند علماء الحنفية .

أسأل الله تعالى أن ينفع بهذا العمل كاتبه ومحققه وقارئه ، والحمد لله رب العالمين .

عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

المشرف

المباحث

د/ عابد بن محمد السفياني

أ.د/ سعيد بن درويش الزهراني

عبدالرحمن بن عبدالله السجيم

The Message abstract

Thanks for Allah Peace and praise upon his last prophet Mohammad.

This message is a study and accurate of a part from (Al Nahr Al Faek in the explanation of Kanz Ul Dakaek). By serag Uddin Omar Bin Nujaim Al Hanafi who dead by 1005 H- 1596A

It is the complete book of (Al Eman) this study is concerned with Al Hanafia creed, it is an explanation of respected volume and well known by it's scientists. (Kanz UlDakaek). By Abul Barakat Hafez AL Din Al Nasafi who dead (710) H.

This message contains the following:-

1- Introduction : in which I gave the reasons of my choice of this study. The research plan, my eloquence in affirming,

2- part one: The study section in included.

First chapter: simple short translation for Abul Barakat Al Nasafi and the vlume importance.

Second Chapter: short translation for seraj A Din Bin Nujim. (the volum's owner)

The third chapter : the volume study (it's author, method of explanation, idioms, and description of the volume)

3- Part two affirming the text : it included the book of achieving Al Eman completely.

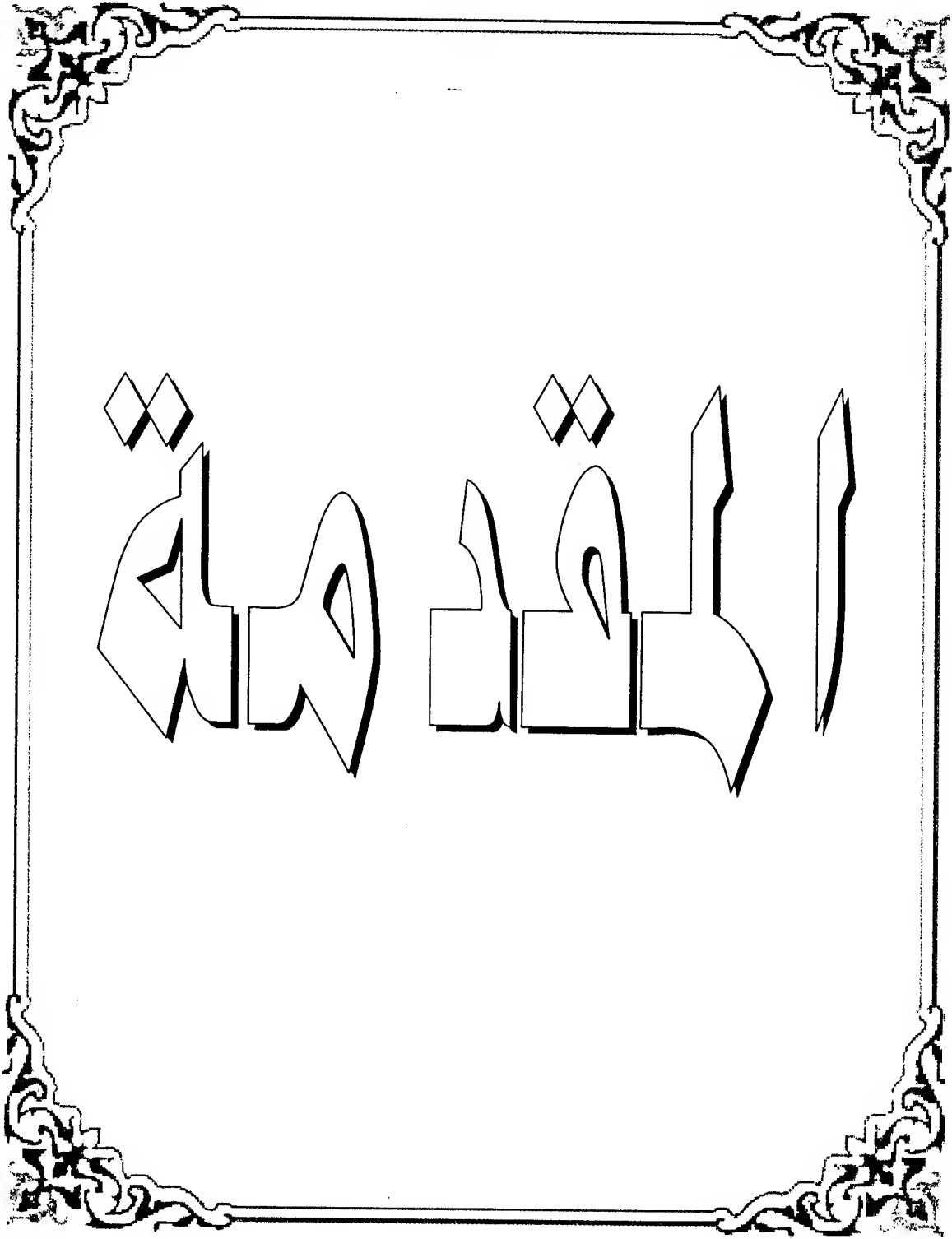
In this book I was caring about putting in the nearest picture to his author in that I depended on five volumes, I did my best to compare them, and affirming what is right in the volume. I divided the page end into two the page end into two parts, firstly in which I put the different volumes, second end in which I put the verses and Holly Hadith in which I also put scientist's translation and commentary on the text and meaning of strange words.

This book in valuable in it's content, corrected with many last books, discusses problems and compare them in accurate phrases, short in style, this with it's glory orginc (Kanz Al Dakaek) which had the highest degree with Al Hanfih scientists

We ask our God (S.W.T) to benefit, the writer, the reader of this book , thank, for our god Lord of All.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب (النهر الفائق شرح كنز الدقائق) للشيخ سراج الدين عمر بن نجيم (ت ١٠٠٥ هـ)
كتاب الإيمان ، دراسة وتحقيقاً



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي علم بالقلم ، علم الإنسان ما لم يعلم ، وأشهد أن لا إله إلا الله الأعز الأكرم ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله الداعي إلى السبيل الأقوم ، صلى الله وبارك عليه وعلى آله وصحبه وسلم .

أما بعد :

فإن من نعم الله تعالى أن أنعم علينا بهذا الدين الذي جعله الله ديناً كاملاً شاملاً لكل حياة الفرد والمجتمع .

ومن رحمته سبحانه أن تكفل بحفظ دينه ، وأراد له البقاء ، وقض له في كل عصر من العصور من يحفظه وينشره من العلماء الربانيين ، والأعلام العاملين ، والأئمة المهتدين . وكان من أجل هؤلاء الأئمة ، وأفضل هؤلاء العلماء الذين قل أن يخلو كتاب من ذكرهم ، الإمام العلامة سراج الدين عمر بن إبراهيم بن نجيم ، المتوفى سنة (١٠٠٥ هـ) .

فلقد كان - رحمه الله تعالى - عالماً متبحراً ، وفقهياً متبصراً ، وأديباً بارعاً ، ولغوياً ضليعاً في العربية ، وسابراً لآراء العلماء ، منشغلاً بالعلم حتى بلغت شهرته الآفاق ، واستدار حوله الطلاب .

ولما كان لازماً عليّ اختيار موضوع معين لأتحصل به على درجة : " الماجستير " في الفقه الإسلامي ؛ أحببت أن أستفيد من هذا الإمام ، وذلك بتحقيق جزء من كتابه : النهر الفائق شرح كنز الدقائق (كتاب الإيمان) ولاسيما أنه كتاب قيم في محتواه ، كثير العزو لكتب السابقين ، يناقش المسائل ، ويرجح ويصوب مع دقة في العبارة ، واختصار في الأسلوب ، هذا مع جلالة أصله الذي هو كنز الدقائق ، لأبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود ، حافظ الدين النسفي ، المتوفى سنة (٧١٠ هـ) وما له من مكانة عند الحنفية .

فشعرت أني سأستفيد منه الفائدة الجمة ، وخصوصاً وأن نسخته متوفرة .
ولا شك أن إخراج جزء من هذا المخطوط العظيم يُعد خدمة للمكتبة الإسلامية بصفة عامة ، وللغة الحنفي بصفة خاصة .

فاستعنت بالله جل وعلا ، وبدأت بإعداد الخطة التالية المشتملة على مقدمة وبابين وثلاثة فصول وستة عشر مبحثاً :

المقدمة : ذكرت فيها :

❖ أسباب اختيار المخطوط .

❖ خطة البحث ، ومنهجي في التحقيق .

الباب الأول : قسم الدراسة :

وتشمل ثلاثة فصول :

الفصل الأول : ترجمة مختصرة لصاحب الكنز وبيان أهمية المتن . وفيه مبحثان :

المبحث الأول : ترجمة مختصرة لمؤلف كنز الدقائق .

المبحث الثاني : بيان أهمية متن الكنز وأثره .

الفصل الثاني : ترجمة مختصرة لصاحب النهر ، وفيه سبعة مباحث :

المبحث الأول : اسمه ، ونسبه ، ومولده ، ونشأته .

المبحث الثاني : عقيدته ، ومذهبه .

المبحث الثالث : عصره : الحالة السياسية ، والحياة الاجتماعية ، والثقافية .

المبحث الرابع : شيوخه ، وتلاميذه .

المبحث الخامس : مكانته العلمية ، وثناء العلماء عليه .

المبحث السادس : نتاجه العلمي .

المبحث السابع : وفاته - رحمه الله - .

الفصل الثالث : دراسة المخطوط ، وفيه سبعة مباحث :

المبحث الأول : توثيق نسبة المخطوط إلى الإمام سراج الدين بن نجيم .

المبحث الثاني : طريقة المؤلف في الشرح .. منهجه .. وأسلوبه .

المبحث الثالث : مصادر المؤلف في مخطوطه .

المبحث الرابع : أهمية المخطوط بين كتب الفقه الحنفي .

المبحث الخامس : اجتهاداته وترجيحاته .

المبحث السادس : مصطلحات المؤلف في مخطوطه .

المبحث السابع : وصف نسخ المخطوط .

الباب الثاني: تحقيق النص .

ويشمل كتاب الأيمان كاملاً ، وفيه :

- ١- باب اليمين في الدخول ، والخروج ، والسكنى ، والإتيان ، وغير ذلك من الركوب .
- ٢- باب اليمين في الأكل ، والشرب ، واللبس ، والكلام .
- ٣- باب اليمين في الطلاق ، والعتاق .
- ٤- باب اليمين في البيع ، والشراء ، والصوم ، والصلاة ، وغيرها .
- ٥- باب اليمين في الضرب ، والقتل ، وغير ذلك .

ومنهجي في التحقيق ما يلي :

(١) مقابلة النسخ مع بعضها لإخراج النص سليماً مع اعتماد الرسم الإملائي الحديث ، ووضعت متن الكنز بخط نسخي عريض ، مثل : (كتاب الأيمان) لتمييزه عن شرح المؤلف .

(٢) استخدمت في التحقيق طريقة النص المختار من النسخ الخمس الآتي بياها ، وذلك لأنني لم أجد نسخة يمكن الاعتماد عليها كأصل ، فأثبت ما ترجح عندي أنه الصحيح في المتن ، مع الإشارة في الحاشية إلى الفروق بين النسخ ، ونكون النسخ التي لم تذكر في الحاشية هي المثبتة .

وأثبت في المتن ما ترجح بالنظر إلى مصادر المؤلف ، أو ما كان أقرب من غيره ، أو ما توافقت عليه أكثر النسخ .

(٣) إذا وجدت زيادة أو نقصاً أشرت إلى ذلك ، وعند الاضطرار إلى زيادة لفظ أو تصحيح لفظ اتفقت عليه جميع النسخ ، ورأيت خلافه فإني أضعه بين معكوفتين [] وأشير إلى ذلك في الحاشية ، ويكون ذلك في الغالب من كتاب فتح القدير ، أو البحر .

(٤) أثبت السقط ، أو الطمس ، أو الفراغ من النسخ التي أثبتتها مع وضع الجملة الساقطة ، أو المطموسة ، أو المكررة بين قوسين { } وأشير إلى ذلك في الحاشية ، إذا كان السقط كثيراً .

(٥) ما كان من تكرار من النسخ لعبارة ما فإني أثبتته في الحاشية ، فلربما تظهر فائدته فيما بعد ، ولاسيما للقارئ الكريم .

(٦) اجتهدت في وضع عناوين جانبية للمسائل ؛ لتسهيل استيعاب النص وفهمه ، وذلك بتقسيمه إلى فقرات ، وأثبتتها في الفهارس لتيسير مهمة القارئ في العثور على ما يريد من جزئيات المسائل ، والأحكام .

(٧) كتبت أرقام صفحات المخطوطات الخمس فوق الكلمة التي تبتدئ بها الصفحة ، وذلك بوضع الشرطة المائلة / لكي يتنبه القارئ ، ويسهل معرفة بداية ونهاية الصفحات في تلك المخطوطات .

(٨) بذلت ما استطعت من جهد في وضع علامات الترقيم ، خاصة وأن الكتاب دقيق العبارة ولاسيما في كتاب الأيمان ، حيث يكثُر ألفاظ الأيمان وأحكامه فتداخل ، فقد وجدت صعوبة في ذلك فقامت بوضع القوسين الهلاليين () لأحدد لفظ اليمين الذي

يذكره المصنف ، وليظهر المعنى ، ولا يتداخل الكلام .

(٩) قمت بعزو الآيات القرآنية إلى السور مع إكمالها في الحاشية ، وذكرت أرقامها ، ووضعيتها بين مزهرين ﴿ ﴾ .

(١٠) وجّهت الاهتمام الخاص نحو الأحاديث النبوية ، فخرجتها ما استطعت ، فإذا ذكر المؤلف أنه في الصحيحين عزوته إليهما بذكر موضعه فيهما ، وقد أزيد على ذلك فأذكر موضعه في كتب السنن الأخرى .

وإذا عزا المؤلف الحديث إلى أحد كتب السنن فإني أوثق العزو ، وقد أزيد على ذلك فأعزو من الكتب الأخرى .

وإذا لم ينص على من أخرجه ، فما وجدته في الصحيحين أو أحدهما فإني أكتفي به ، وإلا بحثت عنه في بقية الكتب .

(١١) قمت بتوثيق النصوص والمذاهب والآراء التي ينقلها المؤلف من مصادرهما التي اعتمد عليها ، المطبوع منها والمخطوط ، ولا سيما التي أكثر النقل عنها ، فما كان بنصه أو قريباً منه إلا أنه أسقط منه جملاً لا أثر لسقوطها في المعنى فإني أجعله بين علامتي تنصيص " " وأشير لاسم الكتاب مباشرة في الحاشية ، وما كان بمعناه أو مع تغيير كبير في نصه أضع الرقم على آخر موضع النقل ، وأشير في الحاشية إلى الكتاب .

وما لم أعزه إلى أصله فلا فائدة لم أقف على موضعه في الكتاب ، أو لأنني لم أقف على الكتاب نفسه أو لأنه مفقود ، وفي هذه الحالة أجتهد في عزوه إلى بعض الكتب الأخرى من مصادر المؤلف كفتح القدير والبحر ، وغير ذلك ممن نقله وعزاه إلى صاحبه .

(١٢) اجتهدت في توضيح المصطلحات والعبارات الغامضة والكلمات الغريبة من المصادر المعتمدة في ذلك قدر الإمكان ، وإذا تبين المعنى بأحد التعريفين اللغوي أو الاصطلاحي خاصة فإني أكتفي به ، وقد أجمع بينهما أحياناً .

(١٣) نسبت الأبيات الشعرية إلى قائلها - ما استطعت إلى ذلك سبيلاً - من المصادر المعتمدة في ذلك .

(١٤) ترجمت للأعلام الوارد ذكرهم ترجمة مختصرة عند أول موضع يرد فيه العلم ، واستثنت من ذلك من ذكر في القسم الدراسي .

(١٥) عرّفت بأسماء الأماكن والبلدان من المصادر المختصة بذلك .

(١٦) قمت بالتعليق على ما يحتاج إلى تعليق -حسب رأيي- وذكرت استدراكات بعض المتأخرين على المصنف .

(١٧) قسمت الحاشية إلى قسمين :

الحاشية الأولى : أثبت فيها اختلاف النسخ . ورمزت لذلك بالأحرف الأبجدية .

والحاشية الثانية : أثبت فيها عزو الآيات ، وتخريج الأحاديث ، وترجمة الأعلام ، وتوثيق النصوص ، والتعليق على النص ، وغير ذلك .

وفائدة ذلك ثلاثة أمور :

أ- عدم تشتيت ذهن القارئ الكريم بهذه الاختلافات الكثيرة .

ب- سهولة التمييز بين الحاشيتين بمجرد النظر إلى الرمز الخاص بكل حاشية .

ج- ترتيب وتنسيق الحاشية .

(١٨) قمت بتذييل الكتاب بالفهارس العلمية المختلفة إكمالاً للفائدة ، وتسهيلاً لمن

أراد الرجوع إلى محتوياته ، وهي كالتالي :

١- فهرس الآيات القرآنية .

٢- فهرس الأحاديث النبوية والآثار .

٣- فهرس المصطلحات والكلمات الغريبة .

٤- فهرس الأبيات الشعرية .

٥- فهرس الأعلام المترجم لهم .

٦- فهرس الأماكن والبلدان .

٧- فهرس مصادر المصنف .

٨- قائمة المصادر والمراجع .

٩- فهرس الموضوعات .

وبعد ، فهذا جهد المقل ، فما كان فيه من صواب فمن الله تعالى وحده ، وما كان فيه من خطأ فمني ومن الشيطان ، والله ورسوله منه بريئان .

وجزى الله خيراً من أبدى لي خطئي ، وأوضح لي عيبي ، وأذكره ونفسي بقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾ ^(١) .

ولا أدعي أنني وصلت فيه الكمال ، بل إنني من المبتدئين في هذا المجال .

ولا يفوتني في هذا المقام أن أتوجه بالشكر لله سبحانه وتعالى وحده أن منّ عليّ بطلب العلم الشرعي ، ووفّقني لسبيل التفقه في كتابه ، وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ، والتمرس على أقوال العلماء .

وأسأله سبحانه أن يؤتيني لسان صدق يقوم بأعباء شكر من كان لهم عليّ فضل ، وأحقهم في ذلك من تواترت صنائعهم إليّ حتى نزل جميلهم شكري ، وأبدع برّهم بشائي ، الوالدان الكريمان ، حيث شجّعاني من الصغر على مواصلة دراستي ، فأعترف بفضلهما ، وأدعو لهما بالصحة والعافية ، وأن يوفّقني لبرهما والإحسان إليهما ، وأن يبوئهما منازل الصديقين والشهداء والصالحين .

وفضيلة الشيخ د. عبدالرحمن بن عبدالعزيز السديس ، إمام وخطيب المسجد الحرام ، الذي خصني بالعتاية والتوجيه ، فجزاه الله عني خير الجزاء . وفضيلة شيخنا الجليل د. سعود بن إبراهيم الشريم ، إمام وخطيب المسجد الحرام ، الذي كان له الفضل - بعد الله تعالى - في تعليمي وتوجيهي .

(١) سورة النساء ، آية رقم (٨٢) .

كما أشكر فضيلة الشيخ د. سعيد بن درويش الزهراني ، الذي أشرف على هذه الرسالة ، وسدد فيها ما نقص ، ومنحني من وقته وعلمه ، ولم ييخل عليّ بجهد ولا مشورة ، فقد استفدت من ملحوظاته وتوجيهاته ، وكان لي نعم المعين بعد الله سبحانه وتعالى ، فأسأل الله تعالى أن يجزيه عني خير الجزاء وأن يمدّه بالصحة والعافية ، إنه القادر على ذلك .

وأثني بالشكر العاطر ، والثناء الجميل على كلّ من أفادني وأعاني في هذه الرسالة ، وعلى رأسهم الأخ الأستاذ ناصر بن زين العلياني ، الذي غمرني بكرمه ، وجميل خلقه وإحسانه . والأخ الأستاذ سراج الزهراني ، الذي أسرج لي الطريق فكانت له اليد الطولى في مسانديتي بوافر النصيح والإرشاد ، فأسأل الله تعالى له إنارة دربه إلى الجنة ، والهداية إلى طريق الرشاد ، والأخ الفاضل عبدالله بن سعيد الحريري ، والأخ الكريم فهد بن زيد الرشود .

وقبل هذا وذلك نشكر هذه الجامعة المباركة ، جامعة أم القرى ، على ما تبذله من جهود للعلم وأهله ، وأخص بالشكر كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، وقسم الدراسات العليا الشرعية ، على رأسه فضيلة الشيخ د. علي بن صالح الحمادي - وفقه الله تعالى - وفضيلة الشيخ د. أحمد بن إبراهيم الحبيب ، مدير مركز الدراسات الإسلامية ، الذي وسع العلماء والطلاب بخلقهم العالي ، ورجاحة عقله ، وكريم عونه ، فجزاه الله خير الجزاء ، ورفع الله قدره ، وأتم عليه النعمة .

والحمد لله أولاً وآخراً على توفيقه وعظيم إنعامه ، وأسأله سبحانه أن يغفر لي زللي ، وأن يعفو عني خطئي ، وأن يتقبل هذا العمل ، ويجعله خالصاً لوجهه الكريم ، إنه سميع مجيب .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين .

الباحث :

أبو عبدالعزيز / عبدالرحمن بن عبدالله بن سليمان السحيم

الباب الأول :

قسم الدراسة

٠٠٥٤٧١



الفصل الأول :

ترجمة مختصرة لصاحب الكنز

وبيان أهمية المتن

ويشتمل على المباحث التالية :

المبحث الأول : ترجمة مختصرة لصاحب الكنز .

المبحث الثاني : آثاره ومصنفاته .

المبحث الثالث : شيوخه وتلاميذه .

المبحث الرابع : بيان أهمية متن الكنز وأثره .

المبحث الأول :

ترجمة مختصرة
لصاحب الكنز

الفصل الأول :

ترجمة مختصرة لصاحب الكنز وبيان أهمية المتن

المبحث الأول : ترجمة مختصرة لصاحب كنز الدقائق^(١) :اسمه ونسبه وكنيته ولقبه^(٢) :هو عبدالله بن أحمد بن محمود ، حافظ الدين النسفي^(٣) ، يكنى بأبي البركات ويلقب بأبي عبدالله .

شيوخه وتلاميذه :

تفقه حافظ الدين النسفي على عدد من أئمة وعلماء الحنفية ، ومنهم :

- ١- شمس الأئمة محمد بن عبدالستار بن محمد الكردي ، (ت ٦٤٢هـ) .
 - ٢- بدر الدين ، محمد بن محمود بن عبدالكريم الكردي ، المعروف بـ "خواهر زاده" ، (ت ٦٥١هـ) .
 - ٣- حميد الدين الضرير ، علي بن محمد الرامشي البخاري ، (ت ٦٦٦هـ) .
- وتتلمذ عليه عدد من العلماء الأعلام ، منهم :
- ١- مظفر الدين أحمد بن علي الساعاتي ، (ت ٦٩٤هـ)^(٤) .
 - ٢- حسام الدين السغناقي ، (ت ٧١٠هـ) .
 - ٣- علاء الدين عبدالعزيز بن أحمد البخاري ، (ت ٧٣٠هـ) .

آثاره ومصنفاته :

للإمام النسفي العديد من المصنفات في كثير من فروع العلوم الشرعية ، ومنها :

- ١- كتاب الوافي : جمع فيه مسائل ظاهري الرواية (كتب الإمام محمد بن الحسن الستة) .

(١) انظر مصادر ترجمته : الجواهر المضيئة (٢٩٤/٢) وتاج التراجم (ص ١١١) والطبقات السنية (١٥٤/٤) والفوائد البهية (ص ١٠١) وهدية العارفين (٤٦٤/١) .

(٢) الكنية : اسم يطلق على الشخص للتعظيم ، مثل : أبي حفص وأبي الحسن .
واللقب : النسب بالتسمية ، ونهي عنه ، والجمع الألقاب ، وقد يجعل اللقب علماً من غير نيز فلا يكون حراماً ، ومنه تعريف بعض الأئمة المتقدمين بالأعمش والأخفش والأعرج ، ونحوه ؛ لأنه لا يقصد بذلك نيز ولا تنقيص ، بل محض تعريف مع رضا المسمى به (المصباح ص ٢٠٧ ، ٢١٢) .

(٣) نسبة إلى تَسْف -بفتحتين- ؛ من بلاد السند فيما وراء النهر ، وموقعها اليوم في جمهورية أوزبكستان إلى الجنوب من مدينة بخارى . (انظر : معجم البلدان ٢٨٥/٥ ، المسلمون في الاتحاد السوفيتي عبر التاريخ ٥٤٩/٢) .

(٤) سماع السغناقي نص عليه أصحاب التراجم ، وسماع البخاري ذكره الكمال بن الهمام في إسناده في روايته للهداية في مقدمة فتح القدير ، وسماع ابن الساعاتي ذكره اللكنوي في النافع الكبير (ص ٢٥) .

- ٢- كتاب كنز الدقائق : وهو كتاب يعتبر تلخيصاً لكتاب الوافي السابق ذكره .
- ٣- كتاب الكافي : وقد شرح فيه النسفي كتاب الوافي .
- ٤- كتاب المستصفي : وهو شرح لمنظومة النسفي في الخلاف ، ولا يزال مخطوطاً .
- ٥- كتاب منار الأنوار : وقد تناوله الكثير من العلماء بالدراسة شرحاً واختصاراً وترتيباً وتحذيراً .
- ٦- كتاب شرح المنتخب : وهو كتاب في أصول المذهب لمحمد بن محمد بن عمر الأحسيكي (ت ٦٤٤هـ) ولا يزال مخطوطاً .

مكاته العلمية :

كان الإمام العلامة حافظ الدين النسفي له مكانة عظيمة عند أفراد المذهب ، فقد كان رأساً في الفقه والأصول ، بارعاً في الحديث ومعانيه ، وهو الشيخ الكبير السالك الناسك البارع الورع النقي التقى ، أستاذ العلماء ، الإمام الكامل ، وهو علم النظر في زمانه^(١) . وذكره ابن عابدين في الطبقة السادسة من بين سبع طبقات^(٢) حيث قال : " والسادسة : طبقة المقلدين القادرين على التمييز بين الأقوى ، والقوي ، والضعيف ، وظاهر المذهب ، والرواية النادرة ، كأصحاب المتون المعتمدة من المتأخرين ، مثل صاحب الكنز ... وشأنهم أن لا ينقلوا الأقوال المردودة والروايات الضعيفة " ^(٣).

وفاته :

اختلف في سنة وفاته ، فذكر أنه توفي سنة (٧٠١هـ) في شهر ربيع الأول ، ودفن بإيذج^(٤) . وقيل : في سنة (٧١٠هـ) .

(١) انظر : العناية للبارقي (٤/١) والفوائد البهية (ص ١٣١) .

(٢) قسم ابن عابدين وغيره طبقات فقهاء الحنفية إلى سبع طبقات :

١- طبقة المجتهدين في الشرع : كأبي حنيفة ، ومالك ، والشافعي ، وأحمد ، وغيرهم .

٢- طبقة المجتهدين في المذهب : كأبي يوسف ، ومحمد .

٣- طبقة المجتهدين في المسائل التي لا نص فيها : كالخفاف ، والطحاوي ، وغيرهما .

٤- طبقة أصحاب التخريج من المقلدين : كالرازي ، وأضرابه .

٥- طبقة أصحاب الترجيح من المقلدين : كالقدوري ، وغيره .

٦- طبقة المقلدين القادرين على التمييز بين الأقوى والقوي والضعيف : كالنسفي صاحب الكنز .

٧- طبقة المقلدين الذين لا يقدرّون على التمييز المذكور .

(٣) انظر : حاشية ابن عابدين (١٦٥-٢٢/١) .

(٤) إيذج - بكسر الهمزة وفتح الذال - : بلد في خوزستان وأصبهان ، وهي من أجمل مدنها . وهناك قرية من قرى سمرقند

عُرفت بهذا الاسم . (انظر : معجم البلدان ٣٤٢/١) .

المبحث الثاني :

بيان أهمية متن الكنز وأثره

المبحث الرابع : أهمية متن الكنز وأثره :

يعتمد فقهاء الحنفية في نقل مذهبهم على كتب معينة يعتبرونها عمدة المذهب ومرجعه ، ومنها :

أولاً : كتب ظاهر الرواية : وهي الكتب الستة التي ألفها محمد بن الحسن الشيباني (الجامع الصغير ، والجامع الكبير ، والسير الكبير ، والسير الصغير ، والزيادات ، والمبسوط ويسمى الأصل) وقد قام الحاكم الشهيد بجمعها في كتاب واحد سماه (الكافي) .

وقام جماعة من العلماء بشرح (الكافي) ومنهم السرخسي في كتابه (المبسوط) والكافي والمبسوط من الكتب المعتمدة في المذهب الحنفي .

ثانياً : كتب المتون المعتمدة : وهي المؤلفات القيمة التي ألفها جهابذة المذهب ، والتي يركن إليها في حفظ مسائله وشرح معانيه . قال ابن عابدين : " المتون المعتمدة ؛ كالبداية ، ومختصر القدوري ، والوقاية ، والكنز ، والملتقى ... " .

وكتاب (كنز الدقائق) لأبي البركات النسفي ، اختصر فيه مؤلفه كتابه (الوافي) وجمع فيه مسائل عدد من كتب الأصول ، فقد قال في مقدمة (الوافي) :

" كان يخاطر ببالي إبان فراغي أن أولف كتاباً جامعاً لمسائل الجامعين والزيادات ، حاوياً لما في المختصر ونظم الخلافات ، مشتملاً على مسائل الفتاوى والواقعات " (١) .

وقال - رحمه الله - أيضاً في مقدمة (الكنز) : " لما رأيت الهمم مائلة إلى المختصرات ، والطباع راغبة عن المطولات ؛ أردت أن ألخص (الوافي) بذكر ما عم وقوعه وكثر وجوده ؛ لتكثر فائدته " (٢) .

وسُمِّي بالكنز ؛ لأنه أضاف كنزاً للدقائق ؛ نظراً لأن مسائله دقيقة تحتاج إلى دقة وفكر (٣) .

ولقد حظي كتاب (كنز الدقائق) بمكانة عظيمة ، ومنزلة رفيعة عند علماء الأحناف عامة ، ويدل على ذلك كثرة شروحه ، وثناء العلماء عليه ، وهو من المتون المعتمدة عند الحنفية ،

(١) انظر : مقدمة الوافي بعون الملك الكافي للنسفي (خ) ، وكشف الظنون (١٩٩٧/٢) والمذهب عند الحنفية (ص ٧٦) .

(٢) انظر : الكنز مع البحر الرائق (٩/١) والمذهب عند الحنفية (ص ٧٦) .

(٣) انظر : فتح الله المعين على شرح الكنز لمنلا مسكين (١٥/١) .

قال ابن عابدين : " والمتون المعتبرة كالبداية ، ومختصر القدوري ، والمختار ، والنقاية ، والوقاية ، والكنز ، والملتقى ؛ فإنها موضوعة لنقل المذهب " (١) .

وقال اللكنوي : " واعلم أن المتأخرين قد اعتمدوا على المتون الثلاثة : الوقاية ، والكنز ، ومختصر القدوري " (٢) .

ويدل على أهميته ثناء العلماء على هذا الكنز المبارك ، قال الزيلعي : " فإني لما رأيت هذا المختصر المسمى — (كنز الدقائق) أحسن مختصر في الفقه ، حاوياً ما يحتاج إليه من الوقائع ، مع لطافة حجمه لاختصار نظمه ؛ أحببت أن يكون له شرح متوسط ، يحل ألفاظه ، ويعلل أحكامه ... " (٣) .

وقال ابن نجيم في (البحر) : " وإن كنز الدقائق للإمام حافظ الدين النسفي ، أحسن مختصر صنف في فقه الأئمة الحنفية " (٤) .

ولهذه المرتبة السامية التي بلغها هذا المختصر كثرت عليه الأعمال من الشروح والخواشي والنظم . وصار بعض شروحه من أكثر كتب الحنفية تداولاً ، بل أعجب من ذلك أن شروح المتون الأخرى التي ذكر اللكنوي اعتماد المتأخرين عليها لم تبلغ في الانتشار والتداول ما بلغته شروح الكنز .

فمن الشروح (٥) -مرتبة حسب وفيات مؤلفيها- :

- ١- تبين الحقائق ، للإمام فخر الدين أبي محمد عثمان بن علي الزيلعي ، وهو أكثر شروحه شهرة ، حتى لقب صاحبه بالشارح (ت ٧٤٣هـ) .
- ٢- رمز الحقائق ، للقاضي بدر الدين محمود العيني (ت ٨٥٥هـ) ، وهو مطبوع .
- ٣- شرح ، للرضي أبي حامد محمد المكي (ت ٨٥٨هـ) .
- ٤- شرح ، لقره أمير الحميدي (ت ٨٦٠هـ) وهو مخطوط (٦) .

(١) انظر : رسم المفتي (ص ٣٦ ، ٣٧) .

(٢) انظر : النافع الكبير (ص ٢٣) .

(٣) انظر : مقدمة تبين الحقائق (٢/١) .

(٤) انظر : مقدمة البحر الرائق (٩/١) .

(٥) ما لم أشير إلى مصدره من هذه الشروح فهو في كشف الظنون (١٥١٥/٢) .

(٦) انظر : فهرس مخطوطات المكتبة الخديوية (٧٥/٣) .

- ٥- شرح ، للقاضي زين الدين بن محمود العيني (ت ٨٦٤هـ) .
- ٦- مستخلص الحقائق ، لإبراهيم بن محمد القاري ، فرغ منه سنة (٩٠٧هـ) ، وهو مطبوع .
- ٧- شرح ، للقاضي عبدالبر بن محمد ، المعروف بابن الشحنة (ت ٩٢١هـ) .
- ٨- شرح مسكين ، لمعين الدين الهروي المعروف بمنلا مسكين (ت ٩٥٤هـ) ، وهو مطبوع .
- ٩- البحر الرائق ، للشيخ زين الدين بن إبراهيم بن نجيم (ت ٩٧٠هـ) ، أخو صاحب النهر ، وهو مطبوع .
- ١٠- شرح ، لعلي بن محمد ، الشهير بابن الغانم المقدسي (ت ١٠٠٤هـ) .
- ١١- كشف الرمز عن خبايا الكنز ، للسيد أحمد بن محمد الحموي (ت ١٠٩٨هـ) ، وهو مخطوط^(١) .
- ١٢- توفيق الرحمن ، لمصطفى بن محمد الطائي (ت ١١٩٢هـ) ، وقد طبع بالهند حديثاً^(٢) .
- ١٣- كشف الحقائق ، للشيخ عبدالحكيم الأفغاني (ت ١٣٢٦هـ) ، وهو مطبوع .
- ومن الحواشي :
- ١- حاشية على تبين الحقائق ، لشهاب الدين أحمد بن يونس الشلي (ت ٩٤٧هـ) .
- ٢- حاشية على شرح الكنز ، لمنلا مسكين ، تسمى بـ (فتح المعين) لأبي السعود محمد السيد الشريف .
- ٣- حاشية على البحر الرائق ، لابن عابدين ، تسمى بـ (منحة الخالق) .
- ومن النظم :
- ١- مستحسن الطرائق نظم كنز الدقائق ، للإمام أحمد الحمداني ، المعروف بابن الفصيح (ت ٧٥٥هـ) .

(١) انظر : فهرس مخطوطات المكتبة الخديوية (١٠٣/٣) .

(٢) وفي فهرس الخديوية (٣٠/٣) أن للطائي ثلاثة شروح على الكنز ، هذا أكبرها .

الفصل الثاني :

ترجمة مختصرة لصاحب النهر

ويشتمل على المباحث التالية :

المبحث الأول : اسمه ، ونسبه ، ومولده ، ونشأته .

المبحث الثاني : عقيدته ، ومذهبه .

المبحث الثالث : عصره : الحالة السياسية ، والحياة الاجتماعية ، والثقافية .

المبحث الرابع : شيوخه ، وتلاميذه .

المبحث الخامس : نتاجه العلمي .

المبحث السادس : مكانته العلمية وثناء العلماء عليه .

المبحث السابع : وفاته - رحمه الله - .

المبحث الأول :

اسمه ونسبه ومولده ونشأته

الفصل الثاني :

ترجمة مختصرة لصاحب النهر

المبحث الأول : اسمه ونسبه ومولده ونشأته^(١) :

هو عمر بن إبراهيم بن محمد بن نجيم ، سراج الدين ، المعروف بابن نجيم المصري الحنفي ، وهو أخو زين الدين بن نجيم ، صاحب البحر الرائق .

و (ابن نُجَيْم) -بضم النون وفتح الجيم وسكون الياء- نسبةً لاسم بعض أجداده ، ولم تذكر كتب التراجم سنة مولده ومكانه ، غير أنهم ذكروا تاريخ ولادة أخيه زين الدين -صاحب البحر- في (٩٢٦هـ)^(٢) .

ومادام أن سراج الدين تتلمذ على يد أخيه زين الدين بالقاهرة ، والتي ولد بها سنة (٩٢٩هـ) وتوفي بها أيضاً سنة (٩٧٠هـ) فيُستنتج من ذلك أن يكون نجم الدين أكبر سنّاً من أخيه سراج الدين ؛ مما يرجح أن صاحب النهر ولد أيضاً بالقاهرة ، وأن ولادته - تقريباً - في منتصف القرن العاشر الهجري .

لقد كانت أسرة الشيخ زين الدين أسرة عريقة معروفة في المجتمع المصري ، وصاحبة مجد وعلم ومكانة كبيرة ، فنشأ مكبّاً على العلم تعلمّاً وتعليماً ، فقد ترعرع بين علماء كبار ، فاشتغل منذ الصغر في طلب العلوم من الفقه والتفسير والعربية وغيرها من الفنون ، حتى أصبح علماً من علماء الحنفية العظام يشار إليه بالبنان .

(١) انظر مصادر ترجمته : الطبقات السنية (٢٧٥/٣) وخلاصة الأثر في أعيان القرن الثاني عشر (٢٠٦/٣هـ)

وهدية العارفين (٧٩٦/١) والأعلام (٩٩/٥) .

(٢) انظر : الطبقات السنية (٢٧٥/٣) وهدية العارفين (٣٧٨/١) وشذرات الذهب (٣٥٨/٨) .

المبحث الثاني :

عقيدته ومذهبه

المبحث الثاني : عقيدته ومذهبه :

لم تذكر كتب التراجم والمصادر -حسب علمي- شيئاً عن معتقد الشيخ -رحمه الله تعالى- لأن المعلومات التي نقلت عن حياته شحيحة ، فإني لم أجد ما يشير صراحة إلى أمر الاعتقاد .

ولا يمكن أن نحكم على أحد من الناس -ولا سيما العلماء رحمهم الله تعالى- باعتقاده ، ما لم يفصح عنه ، ويبينه بكلامه الثابت الصريح الذي لا لبس فيه .

ومن خلال دراستي لكتاب الأيمان من كتابه -رحمه الله تعالى- النهر ؛ وجدت ما يشير إلى أن عقيدته كانت على منهج أهل السنة والجماعة ، من بعض المسائل العقدية التي ذكرها ، فمن تلك المسائل :

١- لما أراد -رحمه الله تعالى- أن يتكلم عن الحلف بالصفات في قول المصنف -الزيلعي- : " وجلالته وكبريائه " قال : " أفاد إطلاقه أنه لا فرق بين كونها صفات ذات أو فعل ، وهو الصحيح ، ولا خفاء أن ما جاز أن يوصف الله تعالى به وبضده كالغضب والرضا ، فهو من صفات الفعل ، وما لا يجوز أن يوصف بضده كالجلال فمن صفات الذات " (١) .

يُنْبَغِي بذلك أنه موافق لأهل السنة والجماعة في إثبات صفة الغضب والرضا ، ويدل على ذلك قول الإمام الطحاوي الحنفي مقررًا للإيمان الجازم بصفات الأفعال لله سبحانه وتعالى على ما يليق بجلاله : " والله يغضب ويرضى لا كأحدٍ من الورى " .

قال ابن أبي العز شاربًا لهذا القول : " ومذهب السلف وسائر الأئمة إثبات صفة الغضب والرضا والعداوة والولاية والحب والبغض ، ونحو ذلك من الصفات التي وردت بالكتاب والسنة ، ومنع التأويل الذي يصرفها عن حقائقها اللائقة بالله تعالى " (٢) .

(١) انظر : ص ١٠٣ من هذا البحث .

(٢) انظر : شرح العقيدة الطحاوية (ص ٤٦٣-٤٦٤) .

٢- في مسألة أفعال العباد أنها مخلوقة لله تعالى قال : " وإن نوى بالاستطاعة القدرة التي لا تسبق الفعل ، بل تخلق معه بلا تأثير لها فيه ؛ لأن أفعال العباد مخلوقة له تعالى " (١) .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - : " والعباد فاعلون حقيقة ، والله تعالى خلق أفعالهم ، والعبد هو المؤمن والكافر ، والبّر والفاجر ، والمصلي والصائم ، وللعباد قدرة على أعمالهم ، والله خالقهم وخالق قدرتهم وإرادتهم " (٢) .

وقال في موضع آخر : " إنه على كل شيء قدير ، فيدخل في ذلك أفعال العباد وغير أفعال العباد ، وأكثر المعتزلة يقولون : إن أفعال العباد غير مقدورة " (٣) .

وقال في موضع : " أفعال العباد مخلوقة باتفاق سلف الأمة وأئمتها ... وكان السلف قد أظهروا ذلك لما أظهرت القدرية أن أفعال العباد غير مخلوقة " (٤) .

وقال الإمام الطحاوي : " أفعال العباد خلق الله وكسب من العباد " (٥) .

فوافق بذلك قول أهل السنة والجماعة في عقيدتهم : (إن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى) .

٣- لقد ردّ الشيخ - رحمه الله تعالى - على من قال : إن الإيلام والأدب لا يتحقق في الميت بقوله : " وكون الإيلام لا يتحقق في الميت فممنوع أيضاً بعذاب القبر " (٦) .

فهو بقوله هذا أثبت عذاب القبر كما أثبت أهل السنة والجماعة .

(١) انظر : ص ١٨٤ من هذا البحث .

(٢) انظر : مجموع الفتاوى (١٥٠/٣) .

(٣) انظر : مجموع الفتاوى (١٠/٨) .

(٤) انظر : مجموع الفتاوى (٤٠٦/٨) .

(٥) انظر : شرح العقيدة الطحاوية (ص ٤٣٦) .

(٦) انظر : ص ٣٤٦ من هذا البحث .

قال ابن أبي العز الحنفي في إثبات عذاب القبر : " وقد تواترت الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثبوت عذاب القبر ونعيمه لمن كان له أهل ، وسؤال الملكين فيجب اعتقاد ثبوت ذلك والإيمان به " (١) .

وقال في موضع آخر : " ... وكذلك عذاب القبر يكون للنفس والبدن جميعاً باتفاق أهل السنة والجماعة ، تنعم النفس وتعذب مفردة عن البدن ، ومتصلةً به ... " (٢) .

فوافق بذلك قوله أهل السنة والجماعة في عقيدتهم : (ثبوت عذاب القبر) .

أما مذهبه : فلقد كان الشيخ - رحمه الله تعالى - حنفي المذهب ، ويدل على ذلك أمور :

الأول : قوله : " عندنا " ، " عند أصحابنا " ، " قال مشايخنا " في معرض كلامه .

الثاني : ذكر من ترجم له أنه " مصري حنفي " .

الثالث : اعتماد العثمانيين على المذهب الحنفي كمذهب رسمي للدولة في عهده (٣) .

(١) انظر : شرح العقيدة الطحاوية (ص ٣٩٦) .

(٢) المرجع السابق .

(٣) راجع مصادر ترجمته ص ٢١ من قسم الدراسة .

المبحث الثالث :

عصره

الحالة السياسية

والحياة الاجتماعية والثقافية

المبحث الثالث : عصره : الحالة السياسية والحياة الاجتماعية والثقافية : أولاً : الحالة السياسية :

كانت حياة الشيخ في القرن العاشر الهجري ، ولم يتحقق في هذه الفترة نوع من الاستقرار والأمن ، إلا ما كان في عهد السلطان الأشرف قايتباي ، الذي حكم خلال الفترة (٨٧٢ - ٩١٠ هـ) فكان سديد الرأي ، وافر العقل ، خدم العلم والعلماء ، وأنشأ الكثير من المدارس والجوامع في مصر وغيرها .

وبعد وفاته تعاقب على الملك عدد من السلاطين ، تذبذبت الدولة خلال ولاياتهم ، وتعاقبت ثوراتهم على بعضهم ، ولم تنقطع الفتن منذ ذلك الحين في القاهرة ولا في غيرها ، واستمرت الفتن ، إلى أن انتهت دولة الشراكسة .

يقول الأستاذ سعد المبارك : " ومن كثرة الحروب ، وتعاقب الأهوال ، لم يتمكن الفلاحون من زراعة الأرض ... وبسبب ذلك كثر الغلاء والقحط والأمراض ... " (١) .

ويقول الأستاذ محمد كرد : " وكانت هذه الدولة التركية الشركسية عجباً في ضعف الإدارة ، وقيام الخوارج ؛ لأن الملك - على الأكثر - كان ضعيفاً ، ينزله عن عرشه كل من عصا عليه ... " (٢) .

وفي اليوم الثامن مستهل شهر محرم سنة ٩٢٣ هـ أعلن السلطان سليم الأول نفسه خليفة للمسلمين بعد أن تنازل والده له بمساعي الانكشارية سنة (٩١٨ هـ) وبعد أن تخلص من كل إخوانه وأولاده والمنافسين له في الحكم ليثبت الحكم لنفسه .

وكان سليم الأول عسكرياً فذاً ، فنظر إلى أحوال المسلمين في فارس ، فوجد أنهم مضطهدون في أرضهم ، فجهز الجيش وغزاها ، واستولى على عاصمتها تبريز (٣) ، وسار نحو الشام ، والتقى مع جيش المماليك ، وهزمهم ، واحتل مدائن حماة وحمص ودمشق بكل سهولة .

ثم انتقل إلى مصر ، وقاتل المماليك ، فهزمهم ، ودخلها ، فأصبحت مصر والشام خاضعتين للحكم العثماني ، وبقي السلطان سليم في مصر قرابة ثمانية أشهر ، وعاد إلى مقر خلافته ،

(١) انظر : الخطط التوفيقية (١٤٦/١) .

(٢) انظر : خطط الشام (١٥٤-١٥٣/٢) .

(٣) تبريز : قال عنها ياقوت : " وهي مدينة عامرة حسنة ذات أسوار محكمة بالآجر والحصى ، وفي وسطها عدة أنهار جارية ، والبساتين محيطة بها ، والفواكه بها رخيصة ، ولم أرَ فيما رأيت أطيب من مشمشها المسمى بالموصول . وقد خرج منها جماعة وافرة من أهل العلم ، منهم : إمام أهل الأدب أبو زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي (انظر : معجم البلدان لياقوت الحموي ٤٣٠/١) .

وتوفي سنة (٩٢٦هـ)^(١) .

وتولى السلطان سليمان بن سليم الخلافة بعد أبيه ، وبلغت الدولة في عهده أوج مجدها وعزها ، وكانت له الفتوحات والمعارك المشرقة على أرض أوروبا ، حتى توفي سنة (٩٧٤هـ) وبعد وفاته دب الضعف مرة أخرى في جسد الدولة ، واستمر النزاع بين أسرة آل عثمان .

ثانيًا : الحياة الاجتماعية :

قال المحبي مبيّنًا حال الشيخ الاجتماعي : " كان وجهًا عند الحكام في زمنه معظمًا عند الخاص والعام ، وكان كثير التزوج "^(٢) . فيتين لنا أمرين في حياته الاجتماعية :

الأول : أنه كان ذا مكانة عند الولاة في عصره ، ولا سيما ولاية القاهرة التي عاش بها ومات فيها ، وكانت له مكانة بين عامة الناس وخواصهم .

الثاني : أنه كان كثير التزوج بالنساء .

ثالثًا : الحياة الثقافية :

لا شك أن الحياة الثقافية في أي عصر من العصور سوف تتأثر بشكل كبير بالبيئة العامة التي تحيط بها ، فلم تكن النهضة الثقافية في القرن العاشر الهجري على ما كانت عليه في القرون السابقة ؛ لأن الدولة العثمانية قد اشتغلت بالحروب والمعارك والفتوحات ، فلم تعتن بالعلوم وتشجيع العلماء التشجيع والاعتناء الكامل ، فكان ذلك سببًا في انتشار الجهل وقلة العلماء والناخبين ، وانصراف الناس عن العلم والعلماء .

وبالرغم من القلاقل السياسية وركود الحركة الفقهية في مصر في منتصف القرن العاشر الهجري إلا أن القاهرة لم تزل مركزاً مهماً للعلوم الإسلامية والعربية ، يقصدها القاصي والداني .

وخير شاهد على ذلك كثرة المدارس والجوامع ، ومنها : الجامع الأزهر ، والجامع المؤيدي ، وجامع الظاهر بيبرس ، والمدرسة الناصرية والمدرسة الجمالية ، وغيرها .

ثم إنه قد برز عدد من مشاهير العلماء في هذا العصر ، ومنهم : الكمال بن الهمام الحنفي (ت ٨٦١هـ) ، وعلاء الدين المرادي (ت ٨٨٥هـ) ، وأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) ، والعلامة شهاب الدين الشليبي (ت ٩٤٧هـ) ، وجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ، والخطيب الشربيني (ت ٩٧٧هـ) ، وبدر الدين العيني (ت ٨٥٥هـ) وغيرهم كثير .

(١) انظر : أخبار السلطان سليم وفتح مصر في تاريخ الدولة العثمانية (١٩٠/١) والخطط التوفيقية (١٤٧/١) .

(٢) انظر : خلاصة الأثر (٢٠٦/٣) .

المبحث الرابع :

شيوخه وتلاميذه

المبحث الرابع : شيوخه وتلاميذه :

شيوخه :

١- أخوه الشيخ العلامة زين الدين بن إبراهيم بن نجيم -صاحب البحر- وقد نص على ذلك بقوله : " ولا سيما شيخنا الأخ زين الدين ختام المتأخرين " (١) .

٢- العلامة أحمد بن يونس بن الشلي ، شهاب الدين ، أبو العباس (ت ٩٧٤هـ) ذكر ذلك ابن عابدين في مقدمة كتابه : " وأروي بالإجازة عن الأخوين المعمرين الشيخ عبدالقادر ، والشيخ إبراهيم حفيدي سيدي عبدالغني النابلسي ، شارح (المحبة) وغيرها عن جدهما المذكور عن والده الشيخ إسماعيل شارح الدرر ، والغرر عن الشيخ أحمد الشوبري ، عن مشايخ الإسلام الشيخ عمر بن نجيم صاحب النهر ، والشمس الحانوتي صاحب الفتاوى المشهورة ، والنور علي المقدسي ، شارح نظم الكنز عن ابن الشَّلي (٢) .

وأما بالنسبة لتلاميذ الشيخ فقد ذكر له تلميذان :

الأول : أحمد بن أحمد الخطيب الشوبري المصري (ت ١٠٦٦هـ) شيخ الحنفية في زمانه ، والذي لُقّب بأبي حنيفة الصغير (٣) .

الثاني : محمد بن يوسف بن عبدالقادر الدميّطي (ت ١٠١٤هـ) وقد أجازته الشيخ سراج الدين بالتدريس (٤) .

(١) انظر : مقدمة النهر الفائق (خ ١/١) .

(٢) انظر : حاشية ابن عابدين (٧٢/١) .

(٣) انظر : خلاصة الأثر (١٧٤/١) .

(٤) انظر : خلاصة الأثر (٢٧٠/٤) .

المبحث الخامس :

مكاته العلميه
وشاء العلماء عليه

المبحث الخامس : مكانته العلمية وثناء العلماء عليه :

كان -رحمه الله- عالماً فاضلاً ، وفقيهاً متبحراً ، وأديباً بارعاً ، ولغوياً متضلّعاً في العربية ، وسابراً لآراء العلماء .

ويظهر جلياً لمن طالع كتاب النهر أنه كان عالماً مطلعاً على كثير من كتب السابقين .
وقد شهد له تقي الدين التميمي بالفضل في معرض ترجمته لزين الدين حيث قال :
" وقد أخبرني أخوه الشيخ الفاضل عمر الشهير كأخيه بابن نجيم " (١) .

وقال ابن عابدين في مقدمه كتابه (منحة الخالق على البحر الرائق) : " ضاماً إلى ذلك بعض أبحاث أوردها في النهر الفائق ، الفاضل المحقق الشيخ عمر على أخيه الشيخ الفقيه النبيه زين الدين بن نجيم سديد الرأي والنظر ... " (٢) .

وقال المحي : " الفقيه المحقق ، الرشيقي العبارة ، الكامل الاطلاع ، متبحراً في العلوم الشرعية ، غواصاً على المسائل الغريبة ، محققاً إلى الغاية ... " (٣) .

ومما يدل على مكانته العلمية أمور منها :

- ١- قيامه بالتدريس في القاهرة ، وتخرج كثير من طلاب العلم على يديه .
- ٢- وجاهته عند الحكام وعند الخاصة والعامة .
- ٣- ثناء العلماء عليه كما تقدم آنفاً .

(١) انظر : الطبقات السنية (٢٧٦/٣) .

(٢) انظر : منحة الخالق (١٠/١) .

(٣) انظر : خلاصة الأثر (٢٠٦/٣) .

المبحث السادس :

نتاجه العلمي

المبحث السادس : نتاجه العلمي :

- بعد التتبع لآثار الشيخ ومصنفاته وجد أن له خمسة مؤلفات من الكتب والرسائل هي :
- ١- إجابة السائل باختصار أنفع الوسائل ، وهو كتاب اختصره المصنف من الأصل المسمى بـ (أنفع الوسائل إلى تحرير المسائل) للعلامة نجم الدين إبراهيم بن علي الطرطوسي (ط) (ت ٧٥٨ هـ)^(١) .
 - ٢- عقد الجواهر في الكلام على سورة الكوثر^(٢) .
 - ٣- النهر الفائق شرح كنز الدقائق ، للنسفي ، وهو المخطوط الذي بين أيدينا ، نحقق جزءاً منه .
 - ٤- تئمة في الفروق من كتاب (الأشباه والنظائر) وهي رسالة أكمل فيها ما وقف إليه أخوه زين الدين في كتابه (الأشباه والنظائر) حيث بلغ أخوه فيه إلى كتاب العتق ، فقام المصنف بإكماله إلى آخره^(٣) .
 - ٥- الكشف واليقين في حلفه : إن كان الله يعذب المشركين . وهي رسالة صغيرة في ورقتين تقريباً . قال في أولها : " وبعد : ... فقد تنازع بعض الإخوان في توجيه الفرع المسطر في قاضي خان : رجل قال : إن كان الله يعذب المشركين فامرأته طالق ، قالوا : لا تطلق امرأته ... " ^(٤) .

(١) انظر : معجم المؤلفين (١٧١/٧) وهدية العارفين (٧٩٦/١) وفهرس المكتبة الخديوية (٨/٣) .

(٢) انظر : كشف الظنون (١٥١٦/٢) .

(٣) مطبوع مع كتاب الأشباه والنظائر لزين الدين ابن نجيم . (انظر : غمز عيون البصائر ٣/٤) .

(٤) انظر : فهرس مخطوطات الفقه الحنفي بدار الكتب الظاهرية (١١٢/٢) برقم (١٠٤٨٣) .

المبحث السابع :

وفاته - رحمه الله تعالى -

المبحث السابع : وفاته - رحمه الله - :

اتفق جميع من ترجم للمصنف - حسب علمي - في كتب التراجم والمصادر على أن وفاته كانت في يوم الثلاثاء ، السادس من شهر ربيع الأول من عام ١٠٠٥ هـ ، بدرب الأتراك بالقاهرة ، ودُفن بجوار أخيه وشيخه زين الدين بن نجيم ، ويعرف القبران باسم : البحر ، والنهر .

وقيل : مات مسموماً من بعض نسائه^(١) .

(١) انظر : الطبقات السنية (٢٧٥/٣) خلاصة الأثر (٢٠٦/٣) وهدية العارفين (٧٩٦/١) والأعلام (٩٩ / ٥) .

الفصل الثالث :

دراسة المخطوط

ويشتمل على المباحث التالية :

المبحث الأول : توثيق نسبة المخطوط إلى الإمام سراج
الدين بن نجيم .

المبحث الثاني : طريقة المؤلف في الشرح ... منهجه ...
وأسلوبه .

المبحث الثالث : مصادر المؤلف في مخطوطه .

المبحث الرابع : أهمية المخطوط بين كتب الفقه الحنفي .

المبحث الخامس : اجتهاداته وترجيحاته .

المبحث السادس : مصطلحات المؤلف في مخطوطه .

المبحث السابع : وصف نسخ المخطوط .

المبحث الأول :

توثيق نسبة المخطوط إلى

الإمام سراج الدين بن نجيم

الفصل الثالث :

دراسة المخطوط

المبحث الأول : توثيق نسبة المخطوط إلى الإمام سراج الدين بن نجيم :

اتفق جميع أصحاب التراجم والمصادر -فيما اطلعت عليه- على صحة نسبة الكتاب :
(النهر الفائق) إلى الشيخ سراج الدين عمر بن إبراهيم بن نجيم -رحمه الله تعالى- .

يقول حاجي خليفة : " ومن شروح الكنز : النهر الفائق بشرح كنز الدقائق لمولانا
سراج الدين عمر بن نجيم " (١) .

وقال ابن عابدين : " والنهر ؛ أي وصاحب النهر هو العلامة الشيخ عمر سراج
الدين ، الشهير بابن نجيم " (٢) .

وقال في (منحة الخالق) : " ضامًا إلى ذلك بعض أبحاث أوردها في النهر الفائق
للفاضل المحقق الشيخ عمر على أخيه الشيخ الفقيه النبيه العلامة زين الدين بن نجيم ... " (٣) .
وأغلب النسخ التي اطلعت عليها أثبتت في أولها اسم الكتاب كاملاً ، ونسبته للشيخ
عمر بن نجيم .

وقد نصّ الشيخ سراج الدين في مقدمته على اسم كتابه كاملاً فقال : " وسميته النهر
الفائق بشرح كنز الدقائق " (٤) .

ويلاحظ مما ذكر أن المخطوط ينسب حقيقةً إلى مؤلفه سراج الدين بن نجيم ، والله
أعلم .

(١) انظر : كشف الظنون (١٥١٦/٢) .

(٢) انظر : حاشية ابن عابدين (١٠٠/١) .

(٣) انظر : منحة الخالق (١٠/١) .

(٤) انظر : مقدمة كتاب النهر (١/١) .

المبحث الثاني :

طريقة المؤلف في الشرح ...

منهجه ... وأسلوبه

المبحث الثاني : طريقة المؤلف في الشرح ... منهجه ... وأسلوبه :

اعتاد العلماء أن يكتبوا في مقدمات مؤلفاتهم المنهج الذي سوف يسرون عليه في التأليف . لكن المتأمل في مقدمة النهر الفائق للشيخ سراج الدين يجد أنها مختصرة وموجزة ، ولم يوضح فيها كثيراً من منهجه الذي سار عليه ، غير أنه اكتفى ببيان غرضه وموضوعه . ومن خلال دراستي للنهر الفائق (كتاب الأيمان) يتبين أن منهج المؤلف يتخلص فيما يلي من النقاط :

- ١- الشرح التفصيلي لعبارات الكنز ، ولا سيما الغامض منها بأسلوب سهل ، وعبرة محكمة ومختصرة .
 - ٢- الاهتمام في بيان مناسبة الباب للذي قبله .
 - ٣- المناقشة للمسائل الخلافية ، ونقل أقوال العلماء المخالفين والمؤيدين .
 - ٤- الاستشهاد بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية .
 - ٥- الاستشهاد بأقوال الأصوليين ، والمناقشة لها ، وبيان الراجح .
 - ٦- النقل المباشر للمسائل التي يذكرها من كتاب : فتح القدير للكمال بن الهمام ، والبحر الرائق سواء نقلاً بالنص ، أو التلخيص لها .
 - ٧- يذكر المؤلف في الغالب الفوائد المستفادة من بعض المسائل ، ويعبر عنها بقوله : " فرع " .
 - ٨- يذكر المؤلف الفروع التي لم يتعرض المتن لها بقوله : " تنمة " .
 - ٩- الإفاضة في المباحث اللغوية .
 - ١٠- تسمية الأبواب الفقهية : مثل : باب صفة الصلاة ، باب الإمامة ، وتبويب مسائلها وترتيبها بما يسهل الاطلاع عليها وفهماها .
 - ١١- بسط المسائل الفقهية المتعلقة بكل باب ، وذكر أقوال العلماء فيها عن طريق النقل من كتبهم المعتمدة .
 - ١٢- اهتمامه ببيان العلاقة بين الأبواب ، والفصول ، وسبب تقديم هذا وتأخير ذلك .
 - ١٣- حرصه على ذكر ثمرة الخلاف بين المسائل التي أوردها ، وكان يعبر عن ذلك صراحة بقوله : " وثمره الخلاف ... " لتعم الفائدة بذكرها .
 - ١٤- كثرة الاستشهاد بالآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية في جميع الأبواب .
- كل هذا في عبارة دقيقة مختصرة محكمة تحتاج إلى قارئ متأني متفكر ليستوعب ما فيها من المعاني والأحكام .

المبحث الثالث :

مصادر المؤلف في مخطوطه

المبحث الثالث : مصادر المؤلف في مخطوطه :

اعتمد المصنف -رحمه الله تعالى- كتابه على كتب تُعدُّ أركان المذهب الحنفي ، واستقى منها مادة كتابه ، فجعلها عمدته في النقل والتحرير للمسائل قبل غيرها .

فمن تلك الكتب :

الأول : فتح القدير : لكمال الدين محمد بن عبدالواحد السيواسي ، ثم السكندري ، المعروف بابن الهمام الحنفي (ت ٨٦١هـ) شرح فيه مؤلفه كتاب الهداية للمرغيناني (ت ٥٩٣هـ) .

الثاني : البحر الرائق : لأخي المصنف وشيخه زين الدين بن إبراهيم بن نجيم (ت ٩٧٠هـ) فهو شرح لكنز الدقائق ، وهو كتاب معتمد عن متأخري الحنفية .

الثالث : المبسوط : لشمس الأئمة محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي (ت ٤٩٠هـ) وهو شرح للكافي لمؤلفه الحاكم الشهيد (ت ٣٣٤هـ) .

الرابع : تبين الحقائق بشرح كنز الدقائق : للإمام فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي (ت ٧٤٣هـ) وهو كتاب معتمد عند المتأخرين أيضًا .

وكان أسلوبه في ذكر مصادره والعزو إليها متنوعًا ، فتارة يشير إلى اسم المصدر كأن يقول : " وفي فتح القدير " وتارة يشير إلى ما يفهم منه اسم المصدر فيقول : " كذا في الفتح ، كذا في البحر " ويقصد البحر الرائق ، أو كذا في الشرح ، ويقصد تبين الحقائق ، وتارة يشير إلى اسم المؤلف دون ذكر كتابه ، كأن يقول : قال العيني ، أو قال السرخسي ، وتارة يكون نقله عن المصدر مباشرة ، كأن يقول : قال في الفتح ، أو قال في البحر ، وتارة يكون بواسطة ، كأن يقول : " وفي الخلاصة عن الصغرى " وقوله : " وذكر من لا مسكين عن الرسالة اليوسفية " وهكذا .

والمصادر التي أوردها المؤلف في شرحه كثيرة .

وإليك جملة هذه المصادر التي ذكرها المصنف (في الجزء الذي أقوم بتحقيقه) مرتبة حسب الحروف الهجائية ، مع ذكر عدد المواضع التي نصّ فيها على اسم الكتاب ، مع بيان كونها مطبوعة أو لا من خلال الإشارة إلى المطبوع بـ(ط) والمخطوط بـ(خ) .

١- الأصل (ط) : لمحمد بن الحسن بن فرقد الشيباني (ت ١٨٩هـ) .

وقد ذكره المؤلف في : ٤ مواضع .

٢- الاختيار لتعليل المختار (ط) : لعبدالله بن محمود بن مودود الموصللي (ت ٦٨٣هـ) .

وقد ذكره المؤلف في : ٣ مواضع .

٣- أنفع الوسائل إلى تحرير المسائل (الفتاوى الطرسوسية) (ط) : لإبراهيم بن علي بن

محمد الطرسوسي (ت ٧٥٨هـ) .

وقد ذكره المؤلف في : موضع واحد .

٤- إيضاح الإصلاح (خ) : لشمس الدين أحمد بن سليمان بن كمال باشا الرومي ،

الشهير بابن كمال باشا الحنفي (ت ٩٤٠هـ) .

وقد ذكره المؤلف في : موضعين .

٥- البحر الرائق : لأخي المصنف وشيخه زين الدين بن إبراهيم بن نجم

(ت ٩٧٠هـ) .

وقد ذكره المؤلف في : ٢٩ موضعاً .

٦- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (ط) : للإمام علاء الدين أبي بكر بن مسعود

الكاساني الحنفي (ت ٥٨٧هـ) .

وقد ذكره المؤلف في : ٢١ موضعاً .

٧- التجريد (خ) : لأبي الحسين أحمد بن محمد القدوري (ت ٤٢٨هـ) .

وقد ذكره المؤلف في : موضع واحد .

٨- التحرير في الأصول (ط) : لكمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي ، المعروف بابن الهمام (ت ٦٨١هـ) .

وقد ذكره المؤلف في : موضع واحد .

٩- التفاريق (جمع التفاريق) (خ) : لأبي الفضل محمد البقالي آخوارزمي (ت ٥٨٦هـ) .

وقد ذكره المؤلف في : موضعين .

١٠- تفصيل عقد الفرائد بتكميل قيد الشرائد (خ) : لعبد البر بن محمد المعروف بابن الشحنة الحلبي (ت ٩٢١هـ) .

وقد ذكره المؤلف في : ٣ مواضع .

١١- تهذيب القلانسي (خ) : لإبراهيم بن عبدالله الزبيدي ، المعروف بالقلانسي (ت ٣٦١هـ) .

وقد ذكره المؤلف في : ٥ مواضع .

١٢- تهذيب اللغة (ط) : لمحمد بن أحمد بن الأزهر ، أبي منصور الأزهري (ت ٣٧٠هـ) .

وقد ذكره المؤلف في : موضع واحد .

١٣- تبين الحقائق بشرح كنز الدقائق (ط) : لفخر الدين عثمان بن علي الزيلعي (ت ٧٤٣هـ) .

وقد ذكره المؤلف في : ٤٠ موضعاً .

١٤- الجامع الصغير (ط) : لمحمد بن الحسن بن فرقد الشيباني (ت ١٨٩هـ) .

وقد ذكره المؤلف في : ٣ مواضع .

١٥- جامع الفصولين في الفروع (ط) : لبدر الدين محمود بن إسرائيل ، الشهير بابن قاضي سماونة (ت ٨٢٣هـ) .

وقد ذكره المؤلف في : موضع واحد .

١٦- الجامع الكبير في فروع الحنفية (ط) : لمحمد بن حسن بن فرقد الشيباني (ت ١٨٩هـ) .

وقد ذكره المؤلف في : ٧ مواضع .

١٧- الجامع الوجيز ، المشهور بالفتاوى البزازية (ط) : لمحمد بن محمد بن شهاب بن يوسف الكردي ، الشهير بالبزازي (ت ٨٢٧هـ) .

وقد ذكره المؤلف في : ٧ مواضع .

١٨- جوهرة اللغة (ط) : لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي البصري (ت ٣٢١هـ) .

وقد ذكره المؤلف في : موضع واحد .

١٩- الحاوي القدسي في الفروع (خ) : لجمال الدين أحمد بن محمد بن نوح القابسي الغزنوي (ت ٥٩٣هـ) .

وقد ذكره المؤلف في : موضع واحد .

٢٠- الحواشي السعدية على العناية شرح الهداية (ط) : لسعد الله بن عيسى بن أمير خان الرومي الشهير بسعدي حلي (ت ٩٤٥هـ) .

وقد ذكره المؤلف في : ٦ مواضع .

٢١- الحواشي اليعقوبية على شرح الوقاية (خ) : ليعقوب باشا بن خضربك بن جلال الدين (ت ٨٩١هـ) .

وقد ذكره المؤلف في : موضعين .

- ٢٢- الخانية أو فتاوى قاضيخان (ط) : لحسن بن منصور الأوزخندي المعروف بقاضيخان (ت ٥٩٢هـ) .
وقد ذكره المؤلف في : ٢٩ موضعاً .
- ٢٣- خزانة الأكمل في الفروع (خ) : ليوسف بن محمد الجرجاني (ت ٥٢٢هـ) .
وقد ذكره المؤلف في : موضع واحد .
- ٢٤- خلاصة الفتاوى (ط) : لطاهر بن أحمد بن عبدالرشيد البخاري (ت ٥٤٢هـ) .
وقد ذكره المؤلف في : ١٧ موضعاً .
- ٢٥- ذخيرة الفتاوى المشهورة بالذخيرة البرهانية (خ) : لبرهان الدين محمود بن أحمد بن عبدالعزيز بن عمر البخاري (ت ٦١٦هـ) .
وقد ذكره المؤلف في : ١٨ موضعاً .
- ٢٦- الرسالة اليوسفية (خ) : التي عملها أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم الحنفي (ت ١٨٢هـ) في مسائل الخراج والعشر للرشيد .
وقد ذكره المؤلف في : موضع واحد .
- ٢٧- رمز الحقائق شرح كنز الدقائق (ط) : لبدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت ٨٥٥هـ) .
وقد ذكره المؤلف في : ٦ مواضع .
- ٢٨- الزيادات في فروع الحنفية (خ) : لمحمد بن الحسن بن فرقد الشيباني (ت ١٨٩هـ) .
وقد ذكره المؤلف في : موضع واحد .
- ٢٩- السراج الوهاج لكل طالب محتاج في شرح مختصر القدوري (خ) : لأبي بكر بن علي بن محمد الحدادي (ت ٨٠٠هـ) .
وقد ذكره المؤلف في : ٤ مواضع .

٣٠- الشافي في فروع الحنفية (خ) : لعبدالله بن محمود بن إسماعيل بن رشيد الدين الكردي .

وقد ذكره المؤلف في : موضع واحد .

٣١- الشامل في فروع الحنفية (خ) : لإسماعيل بن الحسين البيهقي (ت ٤٠٢هـ) .

وقد ذكره المؤلف في : موضع واحد .

٣٢- شرح الكتر (ط) : لمعين الدين الهروي ، المعروف بمنلا مسكين (ت ٩٥٤هـ) .

وقد ذكره المؤلف في : موضع واحد .

٣٣- شرح مجمع البحرين وملتقى النهرين (خ) : لعبد اللطيف بن عبدالعزيز بن أمين

الدين الرومي الحنفي ، المعروف بابن الملك (ت ٨٠١هـ) .

وقد ذكره المؤلف في : موضع واحد .

٣٤- شرح الطحاوي على الجامع الكبير (خ) : لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة

الطحاوي (ت ٣٢١هـ) .

وقد ذكره المؤلف في : موضع واحد .

٣٥- شرح مختصر الطحاوي (خ) : لأحمد بن منصور الإسيحي (ت ٤٨٠هـ) .

وقد ذكره المؤلف في : موضعين .

٣٦- شرح الوقاية (ط) : لصدر الشريعة الأصغر عبيدالله بن مسعود بن محمد

المحبوبي (ت ٧٤٧هـ) .

وقد ذكره المؤلف في : ٤ مواضع .

٣٧- شهادات القدوري (خ) : لأبي الحسين أحمد بن محمد القدوري (ت ٤٢٨هـ) .

وقد ذكره المؤلف في : موضع واحد .

٣٨- الصحاح في تاج اللغة (ط) : لإسماعيل بن حماد ، أبي نصر الجوهري
(ت ٣٩٣هـ) .

وقد ذكره المؤلف في : موضعين .

٣٩- العناية شرح الهداية (ط) : لمحمد بن محمد بن محمود البابرقي (ت ٧٨٦هـ) .

وقد ذكره المؤلف في : ٧ مواضع .

٤٠- غاية البيان ونادرة الأقران شرح على الهداية (خ) : لقوام الدين أمير كاتب بن
أمير عمر الإتقاني (ت ٧٥٨هـ) .

وقد ذكره المؤلف في : موضعين .

٤١- الفتاوى (خ) : لنجم الدين عمر بن محمد النسفي (ت ٥٣٧هـ) .

وقد ذكره المؤلف في : موضعين .

٤٢- الفتاوى التتارخانية (ط) : لعالم بن العلاء الأنصاري (ت ٧٨٦هـ) .

وقد ذكره المؤلف في : ٥ مواضع .

٤٣- الفتاوى السراجية (ط) : لعلي بن عثمان بن محمد التيمي (فرغ منها سنة ٥٦٩هـ) .

وقد ذكره المؤلف في : موضع واحد .

٤٤- الفتاوى الصغرى (خ) : للصدر الشهيد عمر بن عبدالعزيز (ت ٥٣٦هـ) .

وقد ذكره المؤلف في : موضعين .

٤٥- الفتاوى الظهيرية (ط) : لظهير الدين أبي بكر محمد بن أحمد البخاري (ت ٦١٩هـ) .

وقد ذكره المؤلف في : ٢٢ موضعاً .

٤٦- الفتاوى الولوالجية (خ) : لظهير الدين إسحاق بن أبي بكر الولوالجي

(ت ١٨٠هـ) .

وقد ذكره المؤلف في : ٣ مواضع .

٤٧- الفتاوى القاسمية (خ) : لقاسم بن قطلوبغا الحنفي ، تلميذ ابن الهمام (ت ٨٧٩هـ) .

وقد ذكره المؤلف في : موضع واحد .

٤٨- فتح القدير (ط) : لكمال الدين محمد بن عبدالواحد السيواسي ، ثم السكندري ، المعروف بابن الهمام الحنفي (ت ٨٦١هـ) .

وقد ذكره المؤلف في : ٧٧ موضعاً .

٤٩- الفوائد : لشمس الأئمة محمد بن أحمد السرخسي (ت ٤٩٠هـ) .

وقد ذكره المؤلف في : موضع واحد .

٥٠- قنية المنية على مذهب أبي حنيفة (قنية المنية لتتميم الغنية) (خ) : لنجم الدين مختار بن محمود الزاهدي القرميني (ت ٦٥٨هـ) .

وقد ذكره المؤلف في : ٨ مواضع .

٥١- قيد الشرائد ونظم الفوائد وهو المشهور بالمنظومة الوهبانية (خ) : لأمين الدين عبدالوهاب بن أحمد بن وهبان الدمشقي (ت ٧٦٨هـ) .

وقد ذكره المؤلف في : ٥ مواضع .

٥٢- الكافي شرح الوافي (خ) : لأبي البركات حافظ الدين عبدالله بن أحمد بن محمود النسفي (ت ٧١٠هـ) .

وقد ذكره المؤلف في : ٧ مواضع .

٥٣- الكافي في فروع الحنفية (خ) : لمحمد بن محمد بن أحمد بن عبدالله المروزي البلخي ، الشهير بالحاكم الشهيد (ت ٣٣٤هـ) .

وقد ذكره المؤلف في : موضع واحد .

٥٤- الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل (ط) : لجار الله محمود بن عمر بن محمد ، المعروف بالزحشري (ت ٥٢٨هـ) .

وقد ذكره المؤلف في : ٣ مواضع .

٥٥- كشف الأسرار شرح أصول فخر الإسلام البزدوي (ط) : لعلاء الدين عبدالعزيز بن أحمد البخاري (ت ٧٣٠هـ) .

وقد ذكره المؤلف في : ٤ مواضع .

٥٦- كمال الدراية في شرح النقاية (خ) : لأحمد بن محمد الشمي (ت ٨٧٢هـ) .

وقد ذكره المؤلف في : ٨ مواضع .

٥٧- المبتغى (خ) : لعيسى بن محمد بن إينانج القرشهرى .

وقد ذكره المؤلف في : موضع واحد .

٥٨- المبسوط : لشمس الأئمة محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي (ت ٤٩٠هـ) .

وقد ذكره المؤلف في : ١٢ مواضع .

٥٩- المجتبى شرح مختصر القدوري (خ) : لنجم الدين مختار بن محمود الزاهدي

(ت ٦٥٨هـ) .

وقد ذكره المؤلف في : ١٢ موضعاً .

٦٠- مجمع البحرين وملتقى النهرين (النيرين) (خ) : لأحمد بن علي بن ثعلب ،

المعروف بابن الساعاتي (ت ٦٩٤هـ) .

وقد ذكره المؤلف في : ٣ مواضع .

٦١- مجموع النوازل : (لم أقف عليه بعد البحث) .

وقد ذكره المؤلف في : ٤ مواضع .

٦٢- المحيط البرهاني في الفقه النعماني (خ) : لبرهان الدين المرغيناني (ت ٦١٦هـ) .

وقد ذكره المؤلف في : ٣١ موضعاً .

٦٣- مختصر الطحاوي (ط) : لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي
(ت ٣٢١هـ) .

وقد ذكره المؤلف في : موضع واحد .

٦٤- مختصر القدوري (ط) : لأحمد بن محمد بن أحمد القدوري البغدادي
(ت ٤٢٨هـ) .

وقد ذكره المؤلف في : ١٠ مواضع .

٦٥- المغرب في ترتيب المغرب (ط) : لناصر بن المكارم المطرزي (ت ٦١٠هـ) .

وقد ذكره المؤلف في : ٥ مواضع .

٦٦- المنتقى في فروع الحنفية (خ) : لمحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله المروزي
(ت ٣٣٤هـ) .

وقد ذكره المؤلف في : ٦ مواضع .

٦٧- منية المفتي في فروع الحنفية (خ) : ليوسف بن أبي سعيد بن أحمد السجستاني
(ت ٧٥٠هـ) .

وقد ذكره المؤلف في : ٤ مواضع .

٦٨- النهاية في شرح الهداية (ط) : لحسام الدين الحسين بن علي السفناقي
(ت ٧١٠هـ) .

وقد ذكره المؤلف في : موضعين .

٦٩- النوازل (خ) : لأبي الليث نصر بن محمد السمرقندي (ت ٣٨٣هـ) .

وقد ذكره المؤلف في : ٦ مواضع .

٧٠- الهداية شرح بداية المبتدي (ط) : لعلي بن أبي بكر المرغيناني (ت ٥٩٣هـ) .

وقد ذكره المؤلف في : ١٣ موضعاً .

٧١- الوقعات (خ) : للصدر الشهيد كذلك .

وقد ذكره المؤلف في : ٨ مواضع .

٧٢- وسيط المحيط (ط) : لشمس الأئمة محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي

(ت ٤٩٠ هـ) .

وقد ذكره المؤلف في : موضع واحد .

المبحث الرابع :

أهمية المخطوط
بين كتب الفقه الحنفي

المبحث الرابع : أهمية المخطوط بين كتب الفقه الحنفي :

يتميز كتاب (النهر الفائق) بالتنظيم والدقة ، وترتيب المعلومات للقارئ ، بحيث يستغني به عن كتب أخرى كثيرة في موضوعه ، وأهمية الكتاب تتضح فيما يلي :

- ١- أنه شرح لأحد المتون المعتمدة في المذهب الحنفي ، مما يجعل له أهمية يكتسبها من مكانة أصله - الكنز - لدى علماء الحنفية .
- ٢- أصالة المصادر والمراجع التي اعتمد عليه المؤلف ، واستقى منها النقول والنصوص .
- ٣- اطلاع المؤلف على شروح الكنز المشهورة عند علماء الحنفية ، مما يجعل هذا الكتاب بمثابة خلاصة واضحة وافية لهذه الكتب .
- ٤- وضوح العبارة من خلال شرحه للمتن - الكنز - بأسلوب سهل وعبارات واضحة لا غموض فيها .
- ٥- أمانة المصنف العلمية التي تظهر بجلاء ووضوح في الكم الكبير من النقول والنصوص التي ينقلها عن أئمة علماء الحنفية .
- ٦- اهتمام علماء الحنفية المتأخرين بكتاب (النهر الفائق) وفروعه ، واعتباره من المصادر المهمة في المذهب .
- ٧- اهتمام المؤلف بالنواحي اللغوية ، وبيان معنى الكلمة وتعريفها .
- ٨- قوة العبارة في التعبير عن المسائل الفقهية .
- ٩- دقة التنظيم والتنسيق لأبواب الفقه ، وإدراك المسائل المتماثلة كل في باب على حدة ؛ مما يسهل للقارئ الرجوع إليها في مواطنها .
- ١٠- الاستعانة بعدد كبير من المخطوطات والمصادر ، وكثرة نقوله ، وتعزيز ما ذهب إليه من خلال تقويته وتدعيمه بآراء المتأخرين من علماء المذهب .

المبحث الخامس :

اجتهاداته وترجيحاته

المبحث الخامس : اجتهاداته وترجيحاته :

كان الشيخ سراج الدين كثيرًا ما يناقش في كتابه أقوال العلماء السابقين له ، وخاصة الكمال بن الهمام ، وزين الدين بن نجيم ، غير أن اجتهاداته ليست في ترجيح قول على قول في المذهب ، ولا في ترجيح قول بعض المشايخ من الحنفية على بعض ، لكنه ينقل ترجيح غيره .

وأما ترجيحاته فتتخصر غالبًا في بعض الفروع الفقهية التي اختلف فيها متأخرو الحنفية ، فيرجح قول بعضهم على بعض .

المبحث السادس :

بيان مصطلحات المؤلف في مخطوطه

المبحث السادس : بيان مصطلحات المؤلف في مخطوطه :

أولاً : مصطلحات عامة في الفقه الحنفي :

لقد اصطلح علماء المذهب الحنفي ، ومنهم الشيخ سراج الدين في مخطوطه هذا على العديد من الألفاظ في مؤلفاتهم ، وهي كما استخدمها صاحب النهر كما يلي :

١- ظاهر الرواية : وهي المسائل التي رويت عن أصحاب المذهب ، وهم : أبو حنيفة ، وأبو يوسف ، ومحمد بن الحسن ، وقد يلحق بهم : زفر ، والحسن ، وغيرهما ممن أخذوا الفقه عن أبي حنيفة ، وتسمى مسائل ظاهر الرواية بـ " مسائل الأصول " .

أما كتب ظاهر الرواية فهي كتب محمد بن الحسن الشيباني الستة ، وهي : الأصل ، والجامع الكبير ، والصغير ، والزيادات ، والسير الكبير ، والصغير^(١) .

٢- غير ظاهر الرواية : وهي مسائل النواذر المروية عن أصحاب المذهب في غير الكتب الستة (كتب محمد بن الحسن الشيباني) .

وسميت بذلك لأنها لم ترد عن محمد بروايات ظاهرة ثابتة صحيحة كالكتب الأولى ، ويتعين الأخذ بما جاء بها إذا كانت توافق أصول الأصحاب في المذهب ولم تكن المسألة مروية في ظاهر الرواية^(٢) .

٣- علامات الفتوى والترجيح بين الآراء : وهي ألفاظ كثيرة يستخدمها فقهاء الحنفية في ترجيح قول على آخر ، وبيان القول المعتمد من غيره ، وبيان ما عليه الفتوى ، ومن هذه الألفاظ : " به يفتى " ، " عليه الفتوى " ، " وهو الأظهر " ، " وهو الأوجه " ، " وهو الأقرب " ، " وهو الأشبه " ، " وهو الصحيح " ، " على المختار " ، " على الراجح " ، " المعتمد في المذهب " .

وهذه الألفاظ بينها نوع من التفاضل في مدلولاتها ، فليست كلها على مستوى واحد ، بل بعضها أكد من بعض ، فلفظ الفتوى أكد من لفظ " الصحيح " ، و " الأصح " و " الأشبه " ، ولفظ " به يفتى " أكد من " الفتوى عليه " .

(١) انظر : رسم المفتي (ص ١٦-١٧) وحاشية ابن عابدين (١٥٦/١) وعمدة الرعاية (١٧-٩/١) .

(٢) انظر : رسم المفتي (ص ٣٣) وحاشية ابن عابدين (١٥٦/١) والمذهب عند الحنفية (ص ٨٧) .

وأما إذا تعارض إمامان معتبران في التصحيح ، فإن كان بلفظ مختلف فاللفظ الآكد أولى ، وإن كان بنفس اللفظ فيتخير المفتي^(١) .

٤- الشيخان : ويراد بهما عند الإطلاق : الإمام أبو حنيفة ، وصاحبه أبو يوسف .

٥- المشايخ :- وهم كبار علماء المذهب الذين لم يعاصروا الإمام ، وعلى أيديهم بدأ تحديد مفهوم المذهب^(٢) .

٦- المتقدمون : ويراد بهم أئمة المذهب من الإمام أبي حنيفة ، وحتى شمس الأئمة الحلواني (ت ٤٤٨ هـ) .

٧- المتأخرون : ويراد بهم من جاء بعد شمس الأئمة الحلواني (ت ٤٤٨ هـ) وقيل ٤٥٦ هـ) إلى حافظ الدين البخاري (ت ٦٩٣ هـ)^(٣) .

٨- قالوا : وهو لفظ يدل على اختلاف المشايخ في المسألة^(٤) .

٩- الثلاثة : وهم الإمام وصاحبه أبو يوسف ومحمد .

١٠- الأربعة : وهم الأئمة الأربعة ، أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد^(٥) .

١١- عنده : أي عند الإمام أبي حنيفة .

١٢- له : أي رواية في المذهب .

ثانيًا : مصطلحات استخدمها المؤلف بمفهوم خاص :

١- الإجماع^(٦) أو الاتفاق أو نفي الخلاف : يذكر المصنف في مواضع عديدة أنه أجمعوا على كذا أو اتفقوا أو بالإجماع أو الاتفاق ، ونحو ذلك ، وبعد تتبّع هذه المواضع

(١) انظر : المذهب عند الحنفية (ص ٨٨-٨٩) .

(٢) انظر : المذهب عند الحنفية (ص ٧١) ومقدمة الرعاية (١٥/١-١٦) .

(٣) انظر : الفوائد البهية (ص ٢٤١) والمذهب عند الحنفية (ص ٥٧) .

(٤) انظر : الفوائد البهية (ص ٢٤٢) .

(٥) انظر : الفوائد البهية (ص ٢٤٨) .

(٦) الإجماع هو : اتفاق رأي المجتهدين من أمة محمد صلى الله عليه وسلم في عصر ما على حكم شرعي . (انظر : أصول السرخسي ص ٢٢١ ، وتيسير التحرير ٢٢٤/١) .

ودراستها تبين أن مراده عند الإطلاق (إجماع الإمام وصاحبيه أبي يوسف ومحمد) ما لم يقيد الإجماع بكونه إجماع الصحابة أو الأئمة الأربعة أو الفقهاء .

٢- المصنف : ويقصد به حافظ الدين النسفي ، صاحب متن (الكنز) .

٣- الشارح : ويريد به فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي (ت ٧٤٣هـ) صاحب (تبين الحقائق شرح كنز الدقائق) .

٤- الشرح : ويقصد به (تبين الحقائق شرح كنز الدقائق) للزيلعي .

٥- الكتاب : يراد به إذا أُطلق : مختصر القدوري^(١) .

ثالثاً : ألقاب العلماء التي استخدمها في كتابه :

- الإمام : ويريد به الإمام أبا حنيفة - رحمه الله - .

- الثاني : ويريد به الإمام أبا يوسف يعقوب بن إبراهيم ، صاحب الإمام أبي حنيفة .

- الثالث : ويريد به الإمام محمد بن الحسن الشيباني .

والمؤلف يشير في كثير من المواضع إلى الأئمة الثلاثة بالضمائر ، فيذكر قول أحدهم ، ثم يقول مثلاً : " ولهما " أي للآخرين ، أو يقول : " وله " ، " وعنده " . ونحو ذلك ، ويفهم المراد من الضمير بمطالعة بيانه لأصل الخلاف في المسألة .

- شمس الأئمة : وهو لقب اشتهر به عدد من أعلام الحنفية كشمس الأئمة السرخسي ، وشمس الأئمة الحلواني ، وشمس الأئمة الكردي ، إلا أنه عند الإطلاق يراد به شمس الأئمة السرخسي محمد بن أحمد^(٢) .

- تاج الشريعة : وهو محمود بن أحمد بن جمال الدين المجبوبي ، وهو جد صدر الشريعة^(٣) .

(١) انظر : المذهب عند الحنفية (ص ٧٧) .

(٢) انظر : الجواهر المضئية (٤ / ٤٠٢) والفوائد البهية (ص ٢٤٢-٢٤٣) .

(٣) انظر : الجواهر المضئية (٤ / ٣٦٩-٣٧٠) .

- الصدر الشهيد^(١) : وهو عمر بن عبدالعزيز بن مازة .
- صدر الشريعة : هو عبيدالله بن مسعود بن تاج الشريعة محمود .
- الشهيد : ويطلق على كل من : الحاكم الشهيد محمد بن محمد المروزي صاحب الكافي ، كما يطلق على الصدر الشهيد عمر بن عبدالعزيز بن مازة ، وغالب ما يذكره المصنف مقروناً بأحد هذين الوصفين : الحاكم أو الصدر ، أما إذا ذكره مجرداً فيعني به الصدر الشهيد .
- برهان الأئمة : هو عبدالعزيز بن عمر بن مازة ، والد الصدر الشهيد^(٢) .
- شمس الإسلام : ويطلقه المصنف على شمس الأئمة السرخسي .
- ظهير الدين : وهو لقب جماعة ، كالمرغيناني والتمرتاشي والولوالجي ، لكنه إذا أطلق يراد به الإمام علي بن عبدالعزيز المرغيناني أستاذ قاضي خان^(٣) .
- شيخ الإسلام : وهو لقب جماعة . قال ابن عابدين : " شيخ الإسلام حيث أطلقوه فينصرف إلى بكر المشهور بخواهر زاده "^(٤) .
- فخر الإسلام : لقب جماعة من العلماء ، وعند الإطلاق يراد بن : علي بن محمد بن الحسين ، أبو الحسن البزدوي .
- الفقيه : هو نصر بن محمد ، أبو الليث السمرقندي .

(١) ويطلق لقب (الصدر) على عدد من الأئمة مجرداً ومضافاً . (انظر : الجواهر المضيئة (٤٠٣/٤ - ٤٠٤)) .

(٢) انظر : الفوائد البهية (٢٣٦/٤) .

(٣) انظر : الجواهر المضيئة (٤١٣/٤ - ٤١٤) والفوائد البهية (ص ٢٤٣) .

(٤) انظر : حاشية ابن عابدين (٢٢٨/٥) والجواهر المضيئة (٤٠٣/٤) .

المبحث السابع :

وصف نسخ المخطوط

المبحث السابع : وصف نسخ المخطوط :

نظراً لشهرة الكتاب وأهميته فقد تعددت نسخه ، وتكاثرت في مكتبات العالم ، وسأكتفي في هذا المبحث بوصف النسخ التي اعتمدها في إخراج النص ، وهي خمس نسخ :

النسخة الأولى : نسخة مكتبة عبدالله بن عباس بالطائف .

- رقمها : (١٩٨) فقه حنفي .
- عدد أجزائها : جزآن في مجلد واحد .
- عدد الأسطر : (٣١ ، ٣٢) .
- عدد الكلمات : (١٦) تقريباً .
- عدد اللوحات : (٥٨٦) .
- نوع الخط : نسخ معتاد .
- اسم الناسخ وتاريخ النسخ : إبراهيم جوزنجي بن المرحوم علي ، وتم نسخها في العشرين من شهر شوال سنة (١٠٩٧ هـ) .
- رمزها في التحقيق : (أ) .

النسخة الثانية : نسخة مكتبة إحياء التراث بجامعة أم القرى .

- رقمها : (٢٧٧ ، ٢٧٥) فقه حنفي .
- عدد أجزائها : مجلدان .
- عدد الأسطر : في الأول (٢٣) والثاني (٢٥) .
- عدد الكلمات : (١١) تقريباً .
- عدد اللوحات : في الأول (٦٠٢) والثاني (٤١٢) .
- نوع الخط : نسخ جيد .
- اسم الناسخ وتاريخ النسخ : شاهين حجازي الدفري ، في ٢٦/شعبان/١١٢٤ هـ .
- رمزها في التحقيق : (ب) .

النسخة الثالثة : نسخة مكتبة إحياء التراث بجامعة أم القرى .

- رقمها : (٢٧٤ ، ٢٧٦) فقه حنفي .

- عدد أجزائها : مجلدان .
- عدد الأسطر : (٢٣) .
- عدد الكلمات : (١٢) تقريباً .
- عدد اللوحات : في المجلد الأول (٤٨٠) وفي الثاني (٥٣٧) .
- نوع الخط : نسخ جميل .
- اسم الناسخ وتاريخ النسخ : الاسم لا يوجد ، والتاريخ ١١٣٣ هـ .
- رمزها في التحقيق : (ج) .

النسخة الرابعة : نسخة جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض .

- رقمها : (١٧٨ ، ١٨٨) فقه حنفي .
- عدد أجزائها : مجلدان .
- عدد الأسطر : (٢٩) .
- عدد الكلمات : (١٠) تقريباً .
- عدد اللوحات : في المجلد الثاني (٦١٢) .
- نوع الخط : نسخ معتاد .
- اسم الناسخ وتاريخ النسخ : أحمد بن علي الزعفراني ، في ٧ / شوال / ١١٦٣ هـ .
- رمزها في التحقيق : (د) .

النسخة الخامسة : نسخة مكتبة الحرم المكي الشريف .

- رقمها : (٢١٩٢) فقه حنفي .
- عدد أجزائها : مجلدان .
- عدد الأسطر : (٣٣) .
- عدد الكلمات : (١٦) إلى (١٨) تقريباً .
- عدد اللوحات : في المجلد الثاني (٥٧٧) .
- نوع الخط : نسخ جيد .
- اسم الناسخ وتاريخ النسخ : لا يوجد .
- رمزها في التحقيق : (هـ) .

كتاب (النهر الفائق، شرح كنز الدقائق) للشيخ سراج الدين عمر بن نجيم (ت ١٠٠٥ هـ)
كتاب الإيمان ، دراسة وتحقيقاً



الا ان القيمة مما تعتني يوم الولادة وولد العزور يوم الحضونة ولم يثبت له
 له قيمة حقيقة كما في ام ولد الغرور المبيعة المستحقة وباله من الحق كان لصحة الاستلاد
 والحاجة الى الفعل فان قلت يبي قولهم لم يقرام ولد وقولهم حاله من الحق كان لصحة الاستلاد
 تناقض قلت المراد من الاستلاد ان يخلق الولد وصحة ثبوت النسب منه واما ثبوت امومية
 الولد فاما هو لا زعيم في بعض الصور وليس عينا ليلزم ثبوتها الثبوت ان كذبه اي الكاتب لم
 يثبت النسب لا يملك التصرف في احساب مكانته لانه بالعدد محرم على نفسه فاشتراط تصديقه
 الا انه لو ملك الولد يوما عتق عليه واسمه الموفق فامتنعة ولدت منه جارية غير قتلا احلها
 في مولاها والولد ولدي وكذا في الولد لم يثبت نسبه غير انه ان ملكها يوما ثبت نسبه وصارت
 ام ولد له وان صدقه ثبت النسب ولو استولد جارية احد ابويه او امراته وحاجت بولد فقالا ثبت
 حلها لم يثبت النسب وان ملكته امه بعد لم يضر ام ولد له غير انه ان وكل الولد عتق عليه وفي الاولى
 قال في الصحة هي ام ولد احدا ومات احدهما يبين للحق فان عتق نفسه في ام ولد وضمن نصف
 قيمته لا غنى بها بخلاف ما لو ولدت في ملكها وان عتق الميت عتقت صدقة الورثة اولا ولا
 سعاية وان كان في المرض قالوا احوال رشح وان قالوا اعني نفسه ولم يقدرة فالحق يصدق قيمتها
 في تركته وتعتق من الملك ومن كمل لو ولدت في ملكها ويثبت النسب واستيحائه في العالم
 كما في نسبه انما استرك كل من اليمن والطلاق والعنق والكاح في ان الاكراه
 والزل لا يؤثر فيه غير انه فتم الكاح لعزبه من العيادة كما مر واولاه الطلاق لا يرفع بعد
 ثم ذكر العتاق بعده مشاركتة للطلاق في تمام معناه الذي هو الاسقاط وفي كراهه الشرعي
 الذي هو السرانية هو اليمن لعنة لم يتركه بي الجارية والقوة والنسب الا ان قولهم كما في الغرور
 وغرور هي المثل يثبت لان الحالف يتقوي بالتسمي او انهم كانوا يسمون بايائهم عند التسمي
 فينبغي كما في النسخ ان لفظ اليمن سقوله ومنعوه لفظ جملة او لي انشائية صريحة الجوزين بولد
 بعد جملة بعدها جارية وترك لفظ او لي بغير غير مانع لغيره لغيره قائم زيد قائم وهو على عكسه
 وان الاولي هو الموكدة بالثانية من التكيد اللفظي كذا في النسخ وتبعه في البحر واقررت فيه
 بحث اما الاولي فلان هذا المأنيتم على ان الجملة الثانية الموكدة انشائية وهو مجموع واما الثانية
 بتقدير التسليم فتخرج بقوله بعدها فتدبر والجملة تشمل الفعلية كحللت باس واحلف
 والاسمية كعلي عهد اسد ولم يركه لا فعلن كذا وخرج بالا انشائية تعليل الطلاق والعتاق
 فان الاولي ليست انشائية والشرعي ما افاده بقوله كما هو في كثير من النسخ انما في ثبوت نسبه
 من غير الجسر ظهر في ما يمين الصدق والكذب في نفس السامع ظاهر او دخل بين الغموس بالقسمة به سواء
 كان اسما من اسمائه تعالى او صفة او التزام مكروه كذا او زعمه ملك قد حلف بالتعاليق كاي
 فعل كذا فهو يهودي وان دخلت له ارفانت كذا فيهم التامع نفسه وبكسر المعها وان يبرئ في
 حرور كذا اللفظ المستعمل بشرطه كونه في الحال كملفا مسلما او قس في الحوائج السعودية التكليف
 بالاسلام والعقل والبلوغ وعزاه الي البداهة وما قلناه او لي في ادراكه الحريز وتبعه

صورة المخطوط (أ) ويظهر فيها أول كتاب الأيمان

يلزمه نصف المهر ان لم يكن دخلها لا ان كذبها غير انه ان كان اكبر رايه الحفا
 صادقاً فارقها احتياطاً او صدقتها هي فقط ولها استخلافة بانه ما يعلم
 الخا اخته رضاعاً ثم ^{سنة} قال الزوجية هي اي واختي ادبني من الرضاع
 واصر على ذلك بان قال بعده ما وحقاً وكما قلت فرق بينهما وان لم يصير
 بان قال الخطات ادبني لم يفرق ولو اقرت المرأة بذلك قبل النكاح او
 صرت عليه جازاً ان يتزوجها لان الحرة ليست لها قالوا وبه يفتي في جميع
 الوجوه كذا في الدراريه والحق الصغرى هذا دليل على انها لو اقرت
 بالثلاث من رجل حل لها ان تزوج نفسها منه انه لا يلازم الطلاق
 في حقها مما يخفى لا استقلال الرجل به فصيح رجوعها ومثل هذا
 في الاقرار بالنسب فيمن لها نسب معروف وانه الموقوف بمنه
 وكرمه واتمامه وانه اعلم بالصواب ثم الجزء الاول
 من المهر الفائق شرح كذا الدقايق يتلوه الجزء
 الثاني اوله كتاب الطلاق ووافق الفلغ
 من كتابته يوم الاحد المبارك لعمري
 خلست من شهر شوال الذي هو من سنة
 سنة سبعة وتسعين و الف
 وصلى الله على سيدنا محمد وآله
 ومحبيه وسلم تسليمًا كثيرًا
 دأبنا الى يوم الدين
 والحمد لله رب
 العالمين
 امين

لا تحية في هذا الكتاب المبارك شهادتي ان لا اله الا الله وان
 محمد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم

المبيعة المستحقة وماله من الحق كاف لصحة الاستيلاء فلا
 حاجة الى النقل فان قلنا بين قولهم
 لم تصر ام ولد وقولهم ماله من الحق كاف لصحة الاستيلاء
تناقض قلنا المراد من الاستيلاء استحقاق الوالد
 وصحته بثبوت النسب منه واما بثبوت اموميته الوالد
 فانما هو لازم في بعض الصور وليس عينا يلزم بقا اثبت
 وان كذبه اي المكاتب لم يثبت النسب لانه لا يملك النصف
 في اكساب مكاتبه لانه بال عقد حجر عاي نفسه فاشترط
 تصد بقة الا انه لو ملك الولد يوم اعتق عليه والده
 الموفق حكاية ولدت عنه جارية غيره فقال
 اجلبها لي مولاها وان ولد وتدي وكذبه في الولد لم يثبت نسبه
 غير انه ان ملكها يوم ما ثبت نسبه وضارت ام ولد له
 وان صدقته ثبت النسب ولو استولد جارية احد ابويه
 او امراته وجأت بولد فقال ظننت حلما لم يثبت النسب
 وان ملك احد بعد لم تصر ام ولد له غير انه ان ملك الولد
 عتق عليه وفي الوافي قال في الصحة اي ام ولد احدنا
 ومات احدنا يبيح لحيثان عيني نفسه فهي ام ولده
 وضمن نصف قيمتها لا غيرها بخلاف ما لو ولدت لحي
 ملكها وان عيني المبيت عتقت صدقته الورثة اولا ولا
 سبابة وان كان في المرض وقا لو اعسا لم يسمع وان
 قالوا عني نفسه ولم تصدقته فلا يحى نصف قيمته في تركته
 ونعتق من الثلث ومن الكل لو ولدت في حكمها وبثبت
 النسب والله سبحانه اعلم كم اد الايام
 اشتركت كل من اليمين والطلاق والعتاق وانكاح فأن
 الاكراه والهزل لا يؤثر فيه غير انه قد مر التكلم لغو به من

العبادة

صورة المخطوط (ب) ويظهر فيها أول كتاب الأيمان

فتفاد به المقتضى سقوط خط الطريق بان يقتضيه ماله عند
 وف عليه ليرد عليه في موضع امن لانه صلي الله عليه وسلم
 عن قرض جبر نفعا واخرج ابن عدي السفتجات حرام
 اطلاق المص ينفيد اناطة الكراهة بجر النفع سواء كان ذلك
 مشروطا ولم يكن قال الشارح وتنبيل اذا لم يكن النفعة
 مشروطة فلان سبه انتهى وجزم وهذا العمل في الصغيري
 الواثقات الحسامة والكفالة للشهيد وعلى ذلك
 جري في صرف البرازية فقال لا باس بقبول هدية القرم
 الجانية دعوته بلا شرط وكذا اذا قضى اجود ما تبين
 على لا شرط وكذا لو قضى ادون ولو ارج في الوزن ان
 الم يجر وان قليلا جاز وما لا يدخل في معاداة الوزنين
 يجر في الكيلين لا يسام بل يردده والدرهم في مائة
 رده بالانتافق واحتلفوا في نصفه فنيل كثير ونيل قليل
 ان المستقرض وهب منه الزايد لم يجز لانه مستباح يجزى
 خمسة انتهى نعم قالوا انما يجزى ذلك عند عدم الشرط اذا لم
 كن فيه عرف ظاهر فان كان يعرف ان ذلك يفعل بدلك
 لا قال في الغنم والذي يجزى عن الامام انه لم يقع في غن
 الم غريمه ذلك اصل له لان ذلك لا يكون انتفاعا ملكه
 ولم يكن مشروطا ولا متعارفا الى هذا وقف قلم المص
 غرمت المينة ولقد سبه اولوا آخرى وظاهرا وباطن
 ثم هذا الكتاب المبارك يوم الاربعاء المبارك
 ثامن عشر من شهر ربيع الثاني المبارك من شهر
 شهر الف ومائة واربعه وعشرين بعد الهجر
 سنوية على صاحبها الفضل الصلاة والسلام

يا الله بيدك الفقير الحقير المعترف بالذنب والتقصير
راجي عفورك به شاهدين ابن حجازي الدفري غفر الله له
ولمن قزاقيه ودعاه بالمغفر والمسلمين والمسلمات
والمؤمنين والمؤمنات الاضيافهم والاموات
انك سميع قريب مجيب الدعوات
يا رب العالمين وصلي الله على سيدنا محمد
وعلي اله وصحبه اجمعين
وسلام على المرسلين
والحمد لله رب العالمين
امين امين
امين



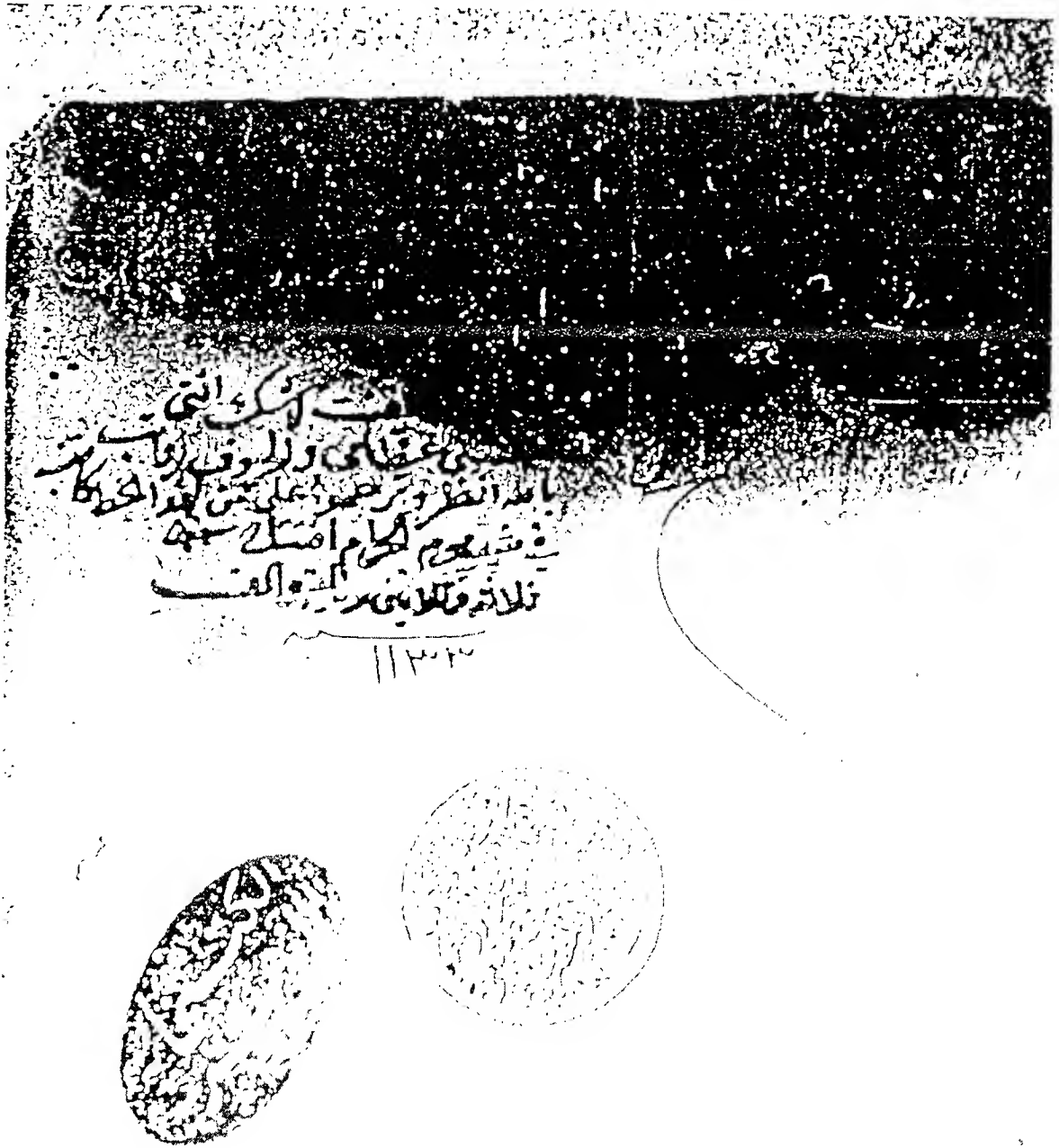
صورة المخطوط (ب) ويظهر فيها اسم ناسخها ، وعليها ختم الكتبخانه الأزهرية

نسبه وصارت امرؤ له وإن صدقته ثبت النسب ولو استولد جارية أحد
 أبويه أو امرأته وبجاء بولد فقال ظننت حملها لم يثبت النسب وإن ملك أمه
 بعد لم ينسب له غيره وإن ملك الولد عتق بآلئيه وفي الواح قال لا يصح
 هي امرؤ واحدنا ومات أحدهما بيمين الحي فإن عين لنفسه فهي امرؤ له وضمن
 نصف فتميزها لغيرها بخلاف ما لو ولدت في ملكها وإن عين الميت عتقت
 صدقة الورثة أو لا لسعاية وإن كان في الموصى وقالوا عتقت لم تسمع
 وإن قالوا عين نفسه فلم تصدق فليجي نصف فتميز في تركته وتعتق من
 الثلث ومن الكل لو ولدته في ملكها ويثبت النسب والله سبحانه أعلم

كتاب الأيمان

اشترى كل من اليمين والطلاق والعتاق والنكاح في أن الإكراه والهرج والإيثار
 غير أنه قد مر النكاح للزينة من العبادة كما مر في أوله الطلاق لأنه رفعه بعد
 تحققه ثم ذكر العتاق بعده لمتشاركته للطلاق في تمام معناه الذي هو
 الاستفاد في لازمه الشرعي الذي هو السراية واليمين لغة لفظ مشترك
 بين الجارحة والقوة والنفس لأن قولهم كلف في المغرب وغيره سمي الحلف بيمين
 لأن الحلف يتقوى بالنفس أو أنهم كانوا إنما يسكنون بأيمانهم عند الفهم
 فيفيد كرم في النسخ أن لفظ اليمين منقول وهو مبلغة جملة انشائية
 صريحة أخرى بين تؤكد بها حمله بعدها خبرية وترك لفظ أو بصيره
 غير مانع لدخول نحو زيد قائم زيد قائم وهو على عكسه فإن الأولى هي المؤكدة
 بالثانية من التأكيد الذي يفي كذا في النسخ وينفع في البحر وأقول فيه بحث
 ما إذا كان هذا مما يتم على أن الجملة الثانية المؤكدة انشائية وهو
 ممنوع وأما ثانياً بتقدير التسليم فقد خرج بقوله بعدها فتدبره
 والجملة تستل الفاعلية كلفن بالله وأحلف والإسمية كعب على عهد الله
 والحرك لا فعل كذا وخرج بالانشائية تغليب الطلاق والعتاق

فإن



صورة المخطوط (ج) ويظهر فيها تاريخ نسخها ، وعليها ختم الكتبخانه

الأزهرية ، وهذه الصورة من وقف الشيخ محمد بجيت المطيعي ، ويوجد بها

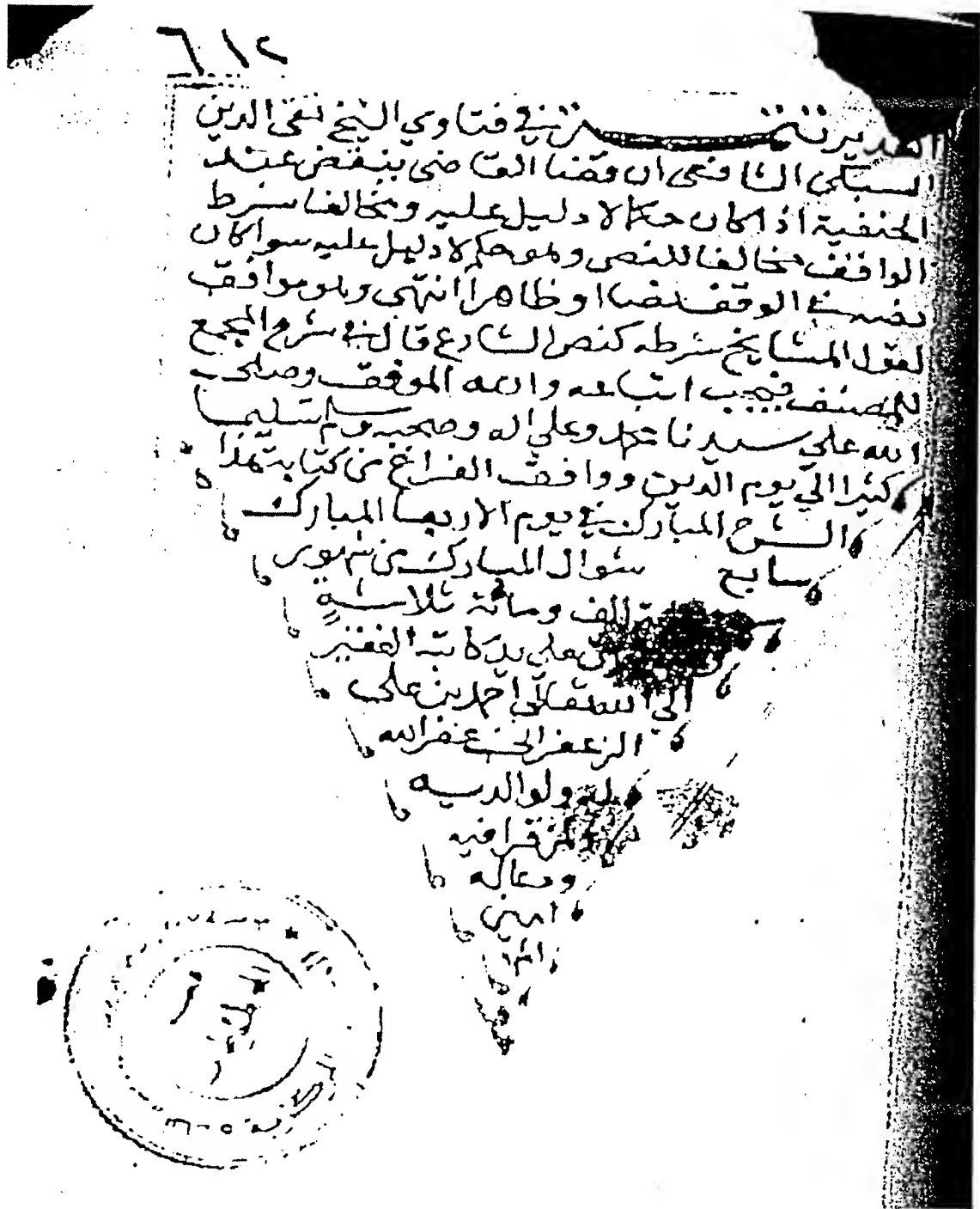
آثار رطوبة في بعض صفحاتها

١٨٦

لو ملك الولد لهما عتقت عليه واليه الموقوف
 خاتمة ولدت منه جارية غيره فقال
 أهلها ليعولها والولد ولدي وكذب في الولد لم
 يثبت لنسبه غير أنه ملكها يومما ثبت لنسبه
 وصارت أم ولد له وإن صدقه ثبت النسب ولو استول
 جارية أحد ابويه وأمرأة وحبات بولد فقال لطننت
 حلها لم يثبت النسب وإن ملك أمه بعد لم يصير أم ولد
 له غير أنه إن ملك الولد عتقت عليه وفي الواجب
 قال في الصحة بأي أم ولد أحدها ومات أحدهما
 يبين الحي فإن عتقت نفسه فهي أم ولد وضمن
 نصف قيمتها لا عتقها بخلاف ما لو ولدت في ملكها
 وإذا عتقت الميت عتقت صدقته العورثة أو ولا
 سماعة وإن كان في المرحوم قالوا عتاك لم تسمع
 وإن قالوا عتني بنفسه ولم يصدق فللمحي نصف
 قيمتها في تركته ويعتق من الثلث ومن الكل لو
 ولدت في ملكها ويثبت النسب واليه أعلم

كتاب الأيمان

اشتركت كل من اليمين والطلاق والعتاق في النكاح
 في أن الأكره والأهمل لا يوثق فيه غير أنه قد بين النكاح
 لغريم من المباداة كما مروا ولاه الطلاق لأنه رفعه
 بعد تحققه ثم ذكر العتاق بعلة لمشاركته للطلاق
 في تمام معناه الذي لموالا إسقاط وفيه لا زعم الشرعي
 الذي لموالا سرية واليمين لغة لفظ مشترك بين
 الجارحة والقوة والعقود لا أن قولهم كلمة المضرع
 وغيره سمي الحلف يميناً لأن الحالف يتلقون بالقسم
 أو أنهم كانوا يتماثلون بأيمانهم عند القسم فيفيد
 كل في اليمين أن لفظ اليمين منقول ومعنونه
 لغة جملة أو إلى استأببية ضريحة الجزئين يوكد بها



صورة المخطوط (د) ويظهر بها تاريخ نسخها ، واسم ناسخها ، وبها

بعض آثار الرطوبة .

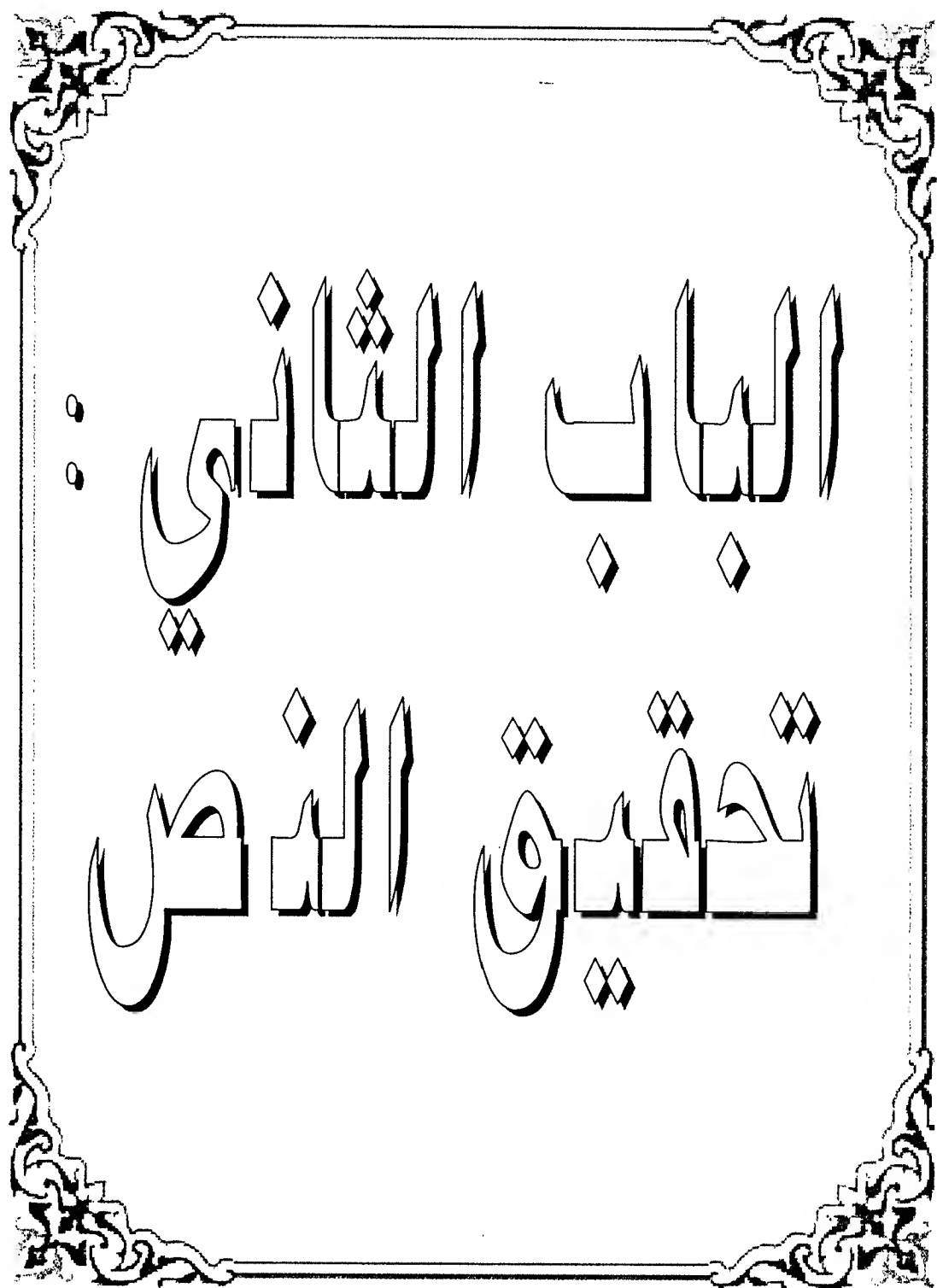
[illegible]

15519

[illegible]

صورة المخطوط (هـ) ويظهر فيها أول كتاب الأيمان

كتاب (النهر الفائق، شرح كنز الدقائق) للشيخ سراج الدين عمر بن نجيم (ت ١٠٠٥ هـ)
كتاب الإيمان ، دراسة وتحقيقاً



كتاب الأيمان^(١)

اشتراك كل من اليمين ، والطلاق^(٢) ، والعتاق^(٣) ، والنكاح^(٤) في أن / الإكراه^(٥)

(١) الأيمان : جمع يمين ، واليمين لغة مفرد ، وهي مؤنثة ، وجمعها أيمان وأيامن ، واليمين لفظ مشترك بين عدة معانٍ في اللغة ، منها :

- ١- ضد اليسار ، وهي الجارحة ، قال تعالى : ﴿ فَرَاغَ عَلَيْهِمْ صَرْبًا بِالْيَمِينِ ﴾ (سورة الصافات ، آية رقم ٩٣) .
- ٢- القوة : ومنه قوله تعالى : ﴿ لَأُخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ﴾ (سورة الحاقة ، آية رقم ٤٥) .
- ٣- الدين والملة : ومنه قوله تعالى : ﴿ قَالُوا إِنَّكُمْ كُنْتُمْ تَأْتُونَنَا عَنِ الْيَمِينِ ﴾ (سورة الصافات ، آية رقم ٢٨) .
- ٤- العهد : ومنه قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ ... لَا أَيْمَنَ لَهُمْ ﴾ (سورة التوبة ، آية رقم ١٢) .

- ٥- الحلف والقسم : ومنه قوله تعالى : ﴿ لَا يُؤْخَذُكُمْ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ ﴾ (سورة البقرة ، آية رقم ٢٢٥) .
وسمي الحلف والقسم يمينًا ؛ لأن العرب في الجاهلية كانوا إذا تحالفوا وضع كل واحد منهم يديه في يد صاحبه ، وقيل : لأن الحالف يتقوى بقسمه ؛ لأن اليد اليمينية أقوى من اليسرى . (انظر : لسان العرب لابن منظور ٤٦٣/١٣) .
وشرعًا : عبارة عن عقد قوِّي به عزم الحالف على الفعل أو الترك . (انظر : تبين الحقائق للزليعي ١٠٧/٣) .
وسيدكر المؤلف تعريف اليمين . (انظر : ص ٧٩-٨٠ من هذا البحث) .

(٢) الطلاق في اللغة : التخلية ، وإزالة القيد . (انظر : المغرب للمطرزي ٢٥/٢ ، المصباح المنير للنفيسي ص ١٤٢ ، ١٤٣) .

واصطلاحًا : إزالة عقد النكاح بلفظ الطلاق . (انظر : طلبة الطلبة للنسفي ص ٩٧ ، أنيس الفقهاء للقونوي ص ١٥٥ ، معجم لغة الفقهاء لقلعة جي وحامد قيتي ص ٢٩١ ، معجم المصطلحات لمحمود عبدالرحيم عبدالمنعم ٤٣٠/٢) .

(٣) مصدر عتق ، والعتق : الحرية والقوة مطلقًا . (انظر : المغرب ٤١/٢ ، المصباح المنير ص ١٤٨) .
واصطلاحًا : هو إسقاط المولى حقه عن مملوكه بوجه يصير به المملوك حرًا . (انظر : طلبة الطلبة ص ١١٤ ، أنيس الفقهاء ص ١٦٨ ، ١٦٩ ، معجم لغة الفقهاء ص ٣٠٤ ، معجم المصطلحات ٤٧٢/٢) .

(٤) النكاح لغة : الضم والجمع ، يقال : تناكحت الأشجار ؛ إذا انضم بعضها على بعض . (انظر : المغرب ص ٣٢٦ ، ٣٢٧) .

واصطلاحًا : عقد يفيد حل استمتاع أحد الزوجين بالآخر . (انظر : طلبة الطلبة ص ٧٤ ، أنيس الفقهاء ص ١٤٥ ، معجم لغة الفقهاء ص ٤٨٧) .

(٥) الإكراه لغة : عبارة عن حمل إنسان على شيء يكرهه . (انظر : المصباح المنير ص ٢٠٣) .
واصطلاحًا : هو تهديد القادر بفعل غيره على ما هدهد بمكروه على أمر بحيث ينتفي به الرضا . (انظر : أنيس الفقهاء ص ٢٦٤ ، معجم لغة الفقهاء ص ٨٥ ، معجم المصطلحات ١٤٥/٣) .

والهزل^(١) لا يؤثر فيه^(٢).

غير أنه قدم النكاح لقربه من / العباداة كما مر^(٣). وأولاه الطلاق ؛ لأنه رفعه بعد تحقيقه . ثم ذكر العتاق بعده ؛ لمشاركته للطلاق في تمام معناه ، الذي هو الإسقاط^(٤) ، وفي لازمه الشرعي الذي هو السراية^(٥).

واليمين لغة : لفظ مشترك بين الجارحة ، والقوة ، والقسم ، إلا أن قولهم - كما^(ب) في المغرب وغيره- : سمي الحلف يمينا ؛ لأن الحالف يتقوى بالقسم ، أو أنهم كانوا يتماسكون بأيمانهم^(٥) عند القسم ؛ يفيد - كما في الفتح^(٦) -

(أ) في جـ : [فيه] ساقطة .

(ب) في ب : [كما] ساقطة .

(١) الهزل في اللغة : هزل في كلامه هزلاً ، من باب ضرب : مزح ، والفاعل الهازل ، وهزال مبالغة ، وهزل في الأمر إذا لم يجد فيه . (انظر : لسان العرب ٨٩/١٥ ، المصباح المنير ص ٣٢٨) .

واصطلاحاً : التكلم بالكلام الذي لا يراد به معناه (انظر : معجم لغة الفقهاء ص ٤٦٦) .

(٢) يرتب الأحناف أبوابهم الفقهية حسب الآتي :

١- العبادات : وتشمل (الصلاة والزكاة والصيام والحج والجهاد ... إلخ) .

٢- المعاملات : وتشمل (المعاوضات المالية والمناكحات ، ثم الأيمان والنذور والمخاصمات ... إلخ) .

٣- العقوبات : وتشمل (القصاص والحدود ... إلخ) .

(٣) الإسقاط لغة : أصله سقط سقوطاً وقع من أعلى إلى أسفل ، وأسقط وسقط في كلامه وبكلامه سقوطاً أخطأ . (انظر : لسان العرب ٢٩٣/٦ ، المصباح المنير ص ١٤٦) .

واصطلاحاً : إزالة الملك أو الحق لا إلى مالك ولا إلى مستحق ليستحق بذلك المطالبة ؛ لأن الساقط لا يعود ، ولا ينتقل ؛ كالطلاق والعفو عن القصاص والإبراء والدية . (انظر : معجم المصطلحات ص ٤٨) .

والمعنى هنا : إذا أطلق أسقط قيد النكاح ، وإذا أعتق أسقط قيد الرق .

(٤) السراية في اللغة : أصلها قطع الليل بالسير ، هو مصدر ، واستعملت العرب (سرى) في المعاني تشبيهاً لها بالأجسام مجازاً واتساعاً ، قال تعالى : ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَسَّرَ ﴾ أي إذ يمضي . (انظر : لسان العرب ٢٥٢/٦ ، المصباح المنير ص ١٤٤) .

واصطلاحاً : النفوذ في المضاف إليه ثم التعدي على باقيه . (انظر : معجم لغة الفقهاء ص ٢١٧) .

والمعنى هنا : إذا طلق نصفها في الطلاق سرى إلى الكل ، وكذلك العتاق .

(٥) قال في البحر : " كانوا يتماسكون بأيمانهم ؛ أي بأيديهم عند القسم " . (انظر : البحر لابن نعيم ٣٠٠/٤) .

(٦) انظر : الفتح لابن الهمام (١٠١/٤) .

أن لفظ اليمين منقول^(١) ، ومفهومه لغة : جملة أولى^(أ) إنشائية^(ب) صريحة الجزئين يؤكده^(ج) ^{د: (١٨٧/ب)} بها / جملة بعدها خبرية^(د) .

وترك لفظ (أولى) يصيِّره غير مانع^(٢) ؛ لدخول نحو : زيد قائم ، زيد قائم ، وهو^(٣) على عكسه . فإن الأولى هي^(هـ) المؤكدة بالثانية من التأكيد اللفظي - كذا في الفتح^(٤) - وتبعه في البحر^(٥) .

وأقول : فيه بحث .

أمّا أولاً : فلأن هذا إنما يتم على أن الجملة الثانية المؤكدة إنشائية^(د) ، وهو ممنوع .

وأمّا ثانياً : بتقدير التسليم . فقد خرج بقوله بعدها ؛ فتدبره .

والجملة تشمل^(٦) الفعلية كحلفت^(ح) بالله وأحلف ، والاسمية كعليّ عهد^(ط) الله ، ولعمرك لأفعلن كذا.

وخرج بالإنشائية تعليق الطلاق والعتاق^(٧) / ، فإن الأولى ليست إنشاء . ^{د: (١٨٣/٧)}

والشرعي ما أفاده بقوله - كما هو في كثير من النسخ^(٦) - :

- | | |
|---|-------------------------------|
| (أ) في جـ : [أولى] ساقطة . | (ب) في ب ، هـ : [إنشائية] . |
| (ج) في ب : [مؤكد] . وفي جـ : [نوكد] . | (د) في أ : [جزية] . |
| (هـ) في هـ : [هو] . | (و) في هـ : [إنشائية] . |
| (ز) في ب ، جـ ، هـ : [تشمل] . | (ح) في هـ : [كحلف] . |
| (ط) في د : [ولعمرك الله] . | (ي) في د : [أو العتاق] . |

(١) هذا منقول من أصل اللغة إلى عرفها ، فلا ينافي كونه في اللغة مشتركاً بين الثلاثة ، وإنما اقتصر الشارح على القوة لظهور المناسبة بينه وبين المعنى الاصطلاحي المذكور ، أو لأنها الأصل ، فإن اليمين إذا أطلق على الحلف لا يراد به القوة . (انظر : حاشية ابن عابدين ٣٧٢/٥) .

(٢) فاحترز بـ(أولى) عن التوكيد اللفظي ، نحو : زيد قائم ، زيد قائم ؛ فإن المؤكد فيها هو الثانية لا الأولى ، عكس اليمين . وبـ(إنشائية) عن التعليق فإنه ليس يميناً حقيقةً . (انظر : حاشية ابن عابدين ٣٧٥/٥) .

(٣) الضمير يعود على اليمين .

(٤) انظر : الفتح (٣/٤) .

(٥) انظر : البحر (٣٠٠/٤) .

(٦) أي نسخ المتن ، وهو الكنز .

اليمين تقوية أحد طرفي الخبر من الصدق والكذب في نفس السامع ظاهراً^(أ) ^(١) ،
 فدخل يمين الغموس^(٢) ، **بالمقسم به** ، سواء كان اسماً من أسمائه تعالى ، أو صفة ،
 أو التزام مكروه ، كفداء ، أو زوال ملك ، فدخلت التعاليق^(٣) كأن فعل كذا فهو يهودي ،
 وإن دخلت الدار فأنت كذا - بضم التاء - تمنع نفسه - وبكسرهما - لمنعها ، وإن بشرتني
 فأنت حر .

وركنها : اللفظ المستعمل فيها . وشرطها : كون الخالف مكلفاً مسلماً . وفسر^(ب) في
 الحواشي السعدية التكليف بالإسلام / والعقل والبلوغ^(٤) ، وعزاه إلى^(ج) البدائع^(٥) . وما
 قلناه أولى^(٦) .

(ب) في ب : [وفسر] ساقطة .

(أ) في هـ : [ظاهر] .

(ج) في هـ : [في] .

(١) وفي الدر المختار : " اليمين شرعاً : عبارة عن عقد قوي به عزم الخالف على الفعل والترك ، فدخل التعليق ، فإنه
 يمين شرعاً ؛ لأن يقوى به عزم الخالف على الفعل في مثل : إن لم أدخل الدار فزوجته طالق ، وعلى الترك في مثل : إن
 دخلت الدار فزوجته طالق " (انظر : الدر المختار ٧٠٢/٣ - ٧٠٣) .

(٢) **يمين الغموس** : هي اليمين الكاذبة الفاجرة ؛ كالتّي يأخذ بها مال غيره ظلماً بدون وجه حق ، وسميت غموساً
 لأنها تغمس صاحبها في الإثم . (انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر ٣٨٦/٣) .

قال الحافظ المنذري رحمه الله تعالى : " سميت اليمين الكاذبة التي يخلفها الإنسان متعمداً يقتطع بها مال امرئ مسلم
 عالماً أن الأمر بخلاف ما يخلف - غموساً - بفتح الغين المعجمة ؛ لأنها تغمس الخالف في الإثم في الدنيا ، وفي النار في
 الآخرة " . (انظر : الترغيب والترهيب ٦٠٨/٢ - ٦٠٩) .

وقال نحوه الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في (الفتح ٥٥٥/٥) وزاد : " وقيل : الأصل في ذلك أنهم كانوا إذا
 أرادوا أن يتعاهدوا أحضروا جفنة " . (انظر : فتح الباري لابن حجر ٥٥٥/٥) . والجفنة : هي القصعة . (انظر :
 المعجم الوسيط ١٣٧/١) .

(٣) جمع تعليق ، وهو : ربط مضمون جملة بمضمون جملة أخرى بأداة من أدوات الشرط . (انظر : البحر ٢/٤) .

(٤) انظر : الحواشي السعدية لسعد الله بن عيسى المفتي المشهور بسعدي الحلبي (٢/٤) .

(٥) انظر : بدائع الصنائع للكاساني (٢٠/٣) .

(٦) ووجه الأولوية : أن الكافر على الصحيح مكلف بالفروع والأصول كما حقق في الأصول ، فلا يخرج بالتكليف
 (انظر : حاشية ابن عابدين ٣٧٦/٥) .

زاد في الدراية^(١) : الحرية^(٢) ، وتبعه / الشمي^(٣) ، وهو سهو^(٤) لقولهم : إن العبد إذا حث كفر بالصوم ، هذا باعتبار الخالف .

وأما باعتبار اليمين ، فقال في المحيط : " شرطها كون الخبر المضاف إليه اليمين محتملاً للصدق والكذب ، متمثلاً بين البر^(٥) والهلك^(٦) ، فيتحقق^(٧) حكمه ، وهو وجوب البر^(٨) . انتهى^(ج) .

(أ) في جـ : [الحث] .
(ب) في أ : [للتحقيق] . وفي د : [فتتحقق] .
(ج) في أ ، هـ : [انتهى] ساقطة .

- (١) انظر : كمال الدراية في شرح النقاية للشمي (خ) (١/٢٣٦ أ) .
(٢) قال في البدائع (٣/٢١) : " وأما الحرية فليست بشرط ، فتصح بيمين المملوك ، إلا أنه لا يجب عليه للحال الكفارة بالمال ؛ لأنه لا ملك له " .
(٣) هو : تقي الدين ، أبو العباس ، أحمد بن محمد بن محمد بن الحسن الشمي ، القسنطيني الأصل ، الإسكندري المولد ، القاهري المنشأ ، المالكي ، ثم الحنفي ، ولد سنة ٨٠١ هـ ، هو أستاذ جلال الدين السيوطي ، والسخاوي ، له مصنفات ، منها : كمال الدراية في شرح النقاية ، وحاشية على مغني اللبيب ، ومزيل الخفا عن ألفاظ الشفا ، وشرح لنظم نخبة الفكر لأبيه ، وقد توفي سنة ٨٧٢ هـ . (انظر : الطبقات السنية للتميمي ٢/٨١-٨٥ ، الفوائد البهية للكنوي ص ٣٧-٣٩ ، الأعلام للزركلي ١/٢٣٠) .
(٤) لأن العبد تعتد يمينه ، ويكفر بالصوم . (انظر : حاشية ابن عابدين ٥/٣٧٦) .
(٥) البر : يقال : بر في يمينه ؛ أي صدق فيها ، ويوعده وفي به . (انظر : المعجم الوسيط ١/٤٨) .
(٦) الهلك : خرق الشيء عما وراءه . (انظر : لسان العرب ١٥/٢٦) .
(٧) انظر : البحر (٤/٣٠١) وعزاه للمحيط .
(٨) وهو صحيح ؛ لأن إمكان البر شرط لانعقادها عندهما ، خلافاً لأبي يوسف . (انظر : البحر ٤/٣٠٠) .

وسببها [الغائي]^(١) : تارة إيقاع صدقه^(ب) في نفس السامع ، وأخرى حمل نفسه أو غيره على الفعل أو الترك .

وحكمها : وجوب البر فيما إذا حلف / على طاعة ، أو ترك معصية ، والحنث^(١) فيما إذا حلف على ضدهما^(ج) ، وندبه فيما إذا كان عدم المحلوف عليه جائزاً^(د) .

ثم قيل : يكره الحلف بغير اسمه^(هـ) تعالى كالطلاق^(٢) . وقيل^(٣) : إن أضيف إلى الماضي يكره^(٤) ، وإن أضيف إلى المستقبل لا يكره^(٥) ، وهو الأحسن - كذا في المحيط^(٦) - وعامتهم على عدم الكراهة .

قال العيني^(٧) :

(أ) في أ ، ب ، ج ، د ، هـ : [البقائي] والتصويب من البحر (٣٠١/٤) والفتح (٢/٤) .

(ب) في أ ، ب ، ج ، د : [صدقة] .

(ج) في أ : [ضدها] .

(د) في د : [جائز] .

(هـ) في هـ : [ساقطة] .

(١) الحنث لغة : حنث في يمينه ؛ أي نقضها ، وأثم فيها ، والحنث : الذنب العظيم ، وبلغ الغلام الحنث ، أي الزمان الذي يأثم بمخالفة الأمر والنهي . والحنث في اليمين : نقضها والنكث فيها . والحنث عدم البر في اليمين . وقال ابن الأعرابي : الحنث الرجوع إلى اليمين ، أن يفعل غير ما حلف عليه . (انظر : طلبة الطلبة ص ١٤٥) .

والحنث في الأصل : الإثم ، ولذلك شرعت الكفارة . (انظر : معجم لغة الفقهاء ص ١٦٦ ، معجم المصطلحات ٥٥٥/١) .

(٢) الحلف بالطلاق : كأن يقول : " بالطلاق لأفعلن كذا " أو يقول : " الطلاق يلزمني لأفعلن كذا " فيحلف بالطلاق على حث نفسه أو غيره ، أو على منع نفسه أو منع غيره . فهي يمين لغة ، ويمين في عرف الفقهاء . واختلف العلماء في حكمها ؛ فمنهم من غلب عليها جانب الطلاق فأوقع بها الطلاق إذا حنث ، وهو المشهور عن أكثر الفقهاء المتأخرين ، ومنهم من غلب عليها جانب اليمين فلم يوقع بها الطلاق إذا حنث ؛ بل عليه كفارة يمين ، وهذا قول طائفة من السلف ، وهو ما رجحه شيخ الإسلام ابن تيمية (انظر : مجموع الفتاوى ٦٨/٣٣ - ٧٠) .

(٣) الإضافة إلى الماضي مثل قول : أقسمتُ أو حلفت . والإضافة إلى المستقبل مثل قول : أقسمُ أو أشهدُ .

(٤) انظر : البحر (٣٠٢/٤) وعزاه للمحيط .

(٥) هو : محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد ، بدر الدين العيني ، ولد سنة ٧٦٢ هـ بمصر ، اشتغل وولي الحسبة مراراً ، وقضاء الحنفية ، كان عالماً علامة ، عارفاً بالعربية والتصريف ، وكان سريع الكتابة ، وله تصانيف كثيرة ، منها : عمدة القاري شرح صحيح البخاري ، والبنية شرح الهداية ، ورمز الحقائق شرح كنز الدقائق ، توفي سنة ٨٥٥ هـ . (انظر : الفوائد البهية ٢٠٧-٢٠٨ ، الأعلام ١٦٣/٧) .

"وبه^(أ) أفتوا لا سيما^(ب) في زماننا"^{(١)(٢)} .

(أ) في هـ : زيادة [جزم] بعد [به] ، [وبه جزم أفتوا] . (ب) في جـ : [الاسما] .

(١) انظر : رمز الحقائق للعينى (٢٠٧/١) .

(٢) قال الزيلعي : " اليمين بغير الله تعالى مشروع ، وهو تعليق الجزاء بالشرط ، وهو ليس بيمين وصفًا ، وإنما سمي يمينًا عند الفقهاء لحصول معنى اليمين بالله ، وهو الحمل أو المنع " . ثم قال : " واليمين بغير الله مكروهة عند البعض للسبب الوارد فيه ، وعند عامتهم لا يكره ؛ لأنه يحصل به الوثيقة وما روي من النهي محمول على الحلف بغير الله لا على وجه الوثيقة كقولهم : بأبيك ، ولعمرك ، ونحوه " . انتهى . (انظر : تبين الحقائق ١٠٧/٣) .
وقال الكاساني : " الحلف بغير الله تعالى ليس بيمين حقيقة ، وإنما سمي بذلك مجازًا ... ولنا ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : " من حلف بطلاق أو عتاق ، واستثنى فلا حنث عليه " سماه حلفًا ، والحلف واليمين من الأسماء المترادفة الواقعة على مسمى واحد ، والأصل في إطلاق الاسم هو الحقيقة ، فدل أن الحلف بالطلاق والعتاق يمين حقيقة ... " .

ثم قال : " فإذا أراد أن يتقوى على شيء فيحلف بالله لما عرف من قبح هتك حرمة اسم الله تعالى ، وهذا المعنى يوجد في الحلف بالطلاق والعتاق ؛ لأن الحالف يتقوى به على الامتناع من تحصيل الشرط خوفًا من الكلام والعتاق الذي هو مستثقل على طبعه " . (انظر : البدائع ٥/٣) .

وقال ابن رشد القرطبي المالكي : " والحالف بغير الله عاصٍ ، وقال قوم : الحلف بكل معظم بالشرع جائز " . (انظر : بداية المجتهد لابن رشد ٤٠٧/١) .

وقال الإمام الشافعي : " كل يمين بغير الله مكروهة منهى عنها من قبل قول الرسول صلى الله عليه وسلم : " إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم ، ومن كان حالفًا فليحلف بالله أو ليسكت " " . (انظر : الأم ٥٥/٧) .

وقال النووي : " الحلف بغير الله تعالى وردت فيه أحاديث : " من حلف بغير الله فقد كفر أو أشرك " " . (انظر : المجموع للنووي ٢٢٨/١٩) .

قلت : هذا دليل على النهي ، وأن الحلف بغير الله شرك .

وقال الشربيني : " والحلف بذلك - بغير الله - مكروه ، وحديث : " من حلف بغير الله أو أشرك " حمل على من اعتقد فيما حلف به التعظيم ما يعتقده في الله تبارك وتعالى " . (انظر : مغني المحتاج للشربيني ٤٣١/٤) .

وقال ابن قدامة : " ولا يجوز الحلف بغير الله تعالى وصفاته ... وقال ابن عبد البر : هذا أصل مجمع عليه ... لأن من حلف بغير الله فقد عظم غير الله تعظيمًا يشبه تعظيم الله تبارك وتعالى ، ولهذا سمي شركًا " . (انظر : المغني لابن قدامة ٦٧٧/٨) .

قلت : إن الحلف بالشيء يقتضي التعظيم ، والتعظيم لا يكون إلا لله جل وعلا وحده ، فلا يجوز للإنسان أن يحلف إلا بالله وذاته وصفاته ، والحلف بغير اسم الله تبارك وتعالى محظور وغير جائز .

أقسام اليمين
بالله تعالى

حلفه^(١) على ماض ، شروع^(ب) في أقسام اليمين بالله تعالى^(١) ؛ لأن كلاً من الغموس واللغو^(٢) لا يتصور في اليمين بغيره ؛ لأن تعليق الطلاق والعتاق والنذر^(٣) بأمر كائن في الماضي لا يتحقق فيه اللغو والغموس ؛ لأن الطلاق يقع به .

وكذا العتاق والنذر ، ونسواء كان في^(ج) وقت اليمين عالماً أو لم يكن - كذا في الشرح^(٤) - .

فإن قلت : هذا منقوض بما لو قال : هو يهودي أو نصراني / إن فعل كذا لشيء قد فعله ، فإنه غموس ، مع أنه ليس يميناً بالله تعالى .

(ب) في ب : [مشروع] .

(أ) في ب ، ج ، د ، هـ : [حلف] .

(ج) في أ ، ب ، د ، هـ : [في] ساقطة .

- (١) قال في الفتح (٣/٤) : " إن الحصر بالأقسام الثلاثة فيما يتصور فيه الحنث ، لا في مطلق اليمين " .
- (٢) اللغو في اللغة : لغا يلغو لغواً ، ولغا الرجل تكلم باللغو ، وهو أخلاط الكلام ، ولغا به ، أي تكلم به .
- واللغو في اليمين : ما لا يعقد عليه القلب ، كقول القائل : لا والله ، وبلى والله . وهو ما كان من الكلام غير معقود عليه . (انظر : لسان العرب ٢٩٩/١٢ ، المصباح المنير ص ٢٨٦) .
- ولغو اليمين : هو الذي يجري على لسان الخالف من غير قصد . (انظر : تحفة الفقهاء للسمرقندي ٢٩٥/٢) .
- (٣) النذر في اللغة : التَّحِبُّ ، وهو : ما ينذره الإنسان فيجعله على نفسه نَحْباً واجباً ، وجمعه نذور . (انظر : لسان العرب ١٠٠/١٤) .

واصطلاحاً : هو إيجاب عين الفعل المباح على نفسه تعظيماً لله تعالى . وقيل : هو التزام مكلف قربة . (انظر : التعريفات ص ٣٠٨ ، ومعجم المصطلحات ٤٠٨/٣) .

(٤) انظر : تبين الحقائق (١٠٧/٣) .

قلت : هو كناية عن اليمين بالله تعالى ، وإن لم يعقل وجه الكناية ، كما صرح به في البدائع^(١) - كذا في الحواشي السعدية^(٢) - .

ولم يقل كغيره : هي^(٣) ثلاثة ؛ لعدم انحصارها فيها ، إذ اليمين الصادقة على الماضي ، كقوله : والله إني لقائم الآن في حال قيامه ليست منها مع أنها / يمين .^(٤)

وأجاب صدر الشريعة^(٥) : " بأن المراد بها اليمين التي اعتبرها الشرع ورتب عليها الأحكام "^(٦) .

ورده في البحر ، بأن عدم الإثم فيها حكم^(٧) ، وفيه نظر^(٨) .

كذباً عمداً^(٩) حالان من الضمير ؛ أي^(١٠) كاذباً متعمداً ، غموس^(١١) ؛ لأنها تغمس /
صاحبها^(١٢) في الذنب ، ثم في النار^(١٣) - فاعول بمعنى فاعلة - والماضي يشمل^(١٤) الفعل والترك .

(أ) في ب ، ج : [وهي] بزيادة الواو . وفي هـ : [هو] .

(ج) في د : [أن] .

(هـ) في ب : [يشمل] مطموسة . وفي هـ : [يشمل] .

(ب) في ب : [كذباً عمداً] مطموسة .

(د) في ب : [صاحبه] .

(١) انظر : البدائع (٢٠/٣) .

(٢) انظر : الحواشي السعدية (٣/٤) .

(٣) هو : عبيدالله بن مسعود بن محمود الحبوبي ، صدر الشريعة الأصغر ، وهو ابن صدر الشريعة الأكبر ، الإمام العالم العلامة ، أخذ العلم عن جده الإمام تاج الشريعة ، من مصنفاته : التنقيح في أصول الفقه ، وشرحه المسمى بالتوضيح ، وشرح الوقاية ، وغيرها . توفي سنة ٧٤٧هـ - ببخارى . (انظر : تاج التراجم لابن قطلوبغا ص ١٤٢ ، الفوائد البهية ص ١٠٩-١١٠) .

(٤) انظر : شرح الوقاية للمحبوبي (٢٥٦/١) .

(٥) انظر : البحر (٣٠٢/٤) قال : " وجواب صدر الشريعة بأن المراد حصر الأيمان التي يترتب عليها الأحكام ليس بدافع ؛ لأن هذه اليمين كاللغو لا إثم فيها فكان لها حكم " .

(٦) قال ابن عابدين : " قال بعض الفضلاء : الحق ما في البحر ، ولا وجه للنظر " . (انظر : حاشية ابن عابدين (٣٠٢/٤) .

(٧) انظر : ص ٨٣ من هذا البحث ، حاشية رقم (١) .

(٨) انظر : ص ٨١ من هذا البحث ، في تعريف الغموس ، في الحاشية .

فإن قلت : لو قال : والله إن هذا حجر ، كيف^(أ) يصح أن يقال إنه حلف على الفعل / ؟ قلت : يقدر كان أو يكون إن^(ب) أريد الماضي أو المستقبل .

فإن قلت : الحلف كما يكون على الماضي يكون على الحال ، فلمَ لمَ^(ج) يذكره أيضًا وهو من^(د) أقسام الحلف ؟ قلت : لم يذكره لمعنى دقيق هو أن الكلام يحصل أولاً في النفس ، فيعبر عنه باللسان ، فإذا تم التعبير به انعقد اليمين ، فزمان الحال صار ماضياً بالنسبة إلى زمان انعقاد^(هـ) اليمين ، فإذا قال : كتبت^(و) لا بد من الكتابة قبل ابتداء التكلم^(ز) .

وأما إذا قال : سوف أكتب فلا بد من الكتابة بعد الفراغ من التكلم في ابتداء الزمان الذي هو^(ح) من ابتداء التكلم إلى آخره ، فهو زمان الحال بحسب العرف^(أ) ، وهو ماض بالنسبة إلى زمان^(ط) الفراغ^(ي) وهو^(ك) انعقاد اليمين ، فيكون الحلف عليه^(ل) الحلف على الماضي " - كذا في شرح الوقاية^(٢) - .

(ب) في ب ، جـ : [إن] ساقطة .

(د) في د : [من أي قسم] زائدة .

(و) في جـ : [كتبت] .

(ح) في أ ، د ، هـ : [هو] ساقطة .

(ي) في ب : [الفراغ] مطموسة .

(ل) في هـ : [عنه] .

(أ) في هـ : [فكيف] .

(ج) في ب ، جـ : [لم] ساقطة .

(هـ) في أ : [انعقاد] مكررة . وفي ب : مطموسة .

(ز) في أ : [الكلام] .

(ط) في أ ، ب ، هـ : [آن] .

(ك) في أ ، ب ، د ، هـ : [آن] زائدة .

(١) العرف هو : ما ألفه المجتمع واعتاده وسار عليه في حياته من قول أو فعل . (انظر : الوجيز في أصول الفقه ص ٢٥٢) .

وقيل : هو ما استقرت النفوس عليه بشهادة العقول ، وتلقته الطبائع بالقبول . (التعريفات للجراني ص ١٤٩) .

(٢) انظر : شرح الوقاية (٢٥٦/١) .

وهذا التكلف لم يعتبره شراح الهداية ، بل قالوا : " التقييد^(١) بالماضي بناءً على الغالب ، إذ الحلف على الحال أيضًا كذلك ، كوالله ما لهذا عليّ دين وهو^(ب) يعلم خلافه " ^(١) .
وحلفه على ماض ؛ **ظنًا** أن الأمر كما قال من فعل أو ترك أو صفة وهو بخلافه ؛ **لغو** .

قال في المغرب : " اللغو الباطل من الكلام ، ومنه اللغو في الأيمان لما لا يعقد^(ج) عليه القلب ، وقد لغا / في الكلام يلغو^(د) ويلغي ، ومنه قوله : " فقد لغوت " ^{(٢)(٣)} .

تعريف لغو اليمين

(أ) في أ : [التقيد] .
(ب) في جـ : [والله] .
(ج) في ب : [لما يعتد] . وفي هـ : [لما لا يعتد] .
(د) في أ ، جـ ، د : [يلغوا] .

- (١) انظر : الفتح (٣/٤) والعناية شرح الهداية للبايزي (٣/٤) .
(٢) أصله : حديث النبي صلى الله عليه وسلم الذي رواه أبو هريرة رضي الله عنه : " إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة : أنصت ، والإمام يخطب فقد لغوت " .
والحديث أخرجه البخاري (٣١٦/١) كتاب الجمعة ، باب الإنصات يوم الجمعة والإمام يخطب ، برقم (٨٩٢) . ومسلم (٤٨٨/٢) كتاب الجمعة ، باب الإنصات يوم الجمعة في الخطبة ، برقم (٨٥٤) . والنسائي (١٠٣/٣-١٠٤) كتاب الجمعة ، باب الإنصات للخطبة يوم الجمعة ، برقم (١٤٠١) . وأبو داود (٤٧٩/١) كتاب الصلاة ، باب الكلام والإمام يخطب ، برقم (١١١٢) . وابن ماجه (٤٢٤/١) كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ، باب ما جاء في الاستماع للخطبة والإنصات لها ، برقم (١١١٠) . وأحمد (١١٥/١٣) باقي مسند المكثرين ، مسند أبي هريرة رضي الله عنه ، برقم (٧٦٨٦) . ومالك (الموطأ ص ١٠٦) كتاب الصلاة ، باب ما جاء في الإنصات يوم الجمعة والإمام يخطب ، برقم (٦) . والدارمي (٤٣٧/١) كتاب الصلاة ، باب في الاستماع يوم الجمعة عند الخطبة والإنصات ، برقم (١٥٤٨) .
(٣) انظر : المغرب (١٧٠/٢) .

" والماضي ليس بقيد / أيضاً " - كما في البدائع^(١) - وما مرّ من التكلف باق^(٢) هنا .

وأثم^(ب) الخالف^(٢) ؛ أي استحق العقوبة في الأولى ؛ أي في الغموس ؛ لرواية البخاري^(٣) : " الكبائر / الإشرار بالله تعالى^(ج) ، وعقوق الوالدين ، وقتل النفس ، واليمين الغموس " ^(٤) ومن ثم قال السرخسي^(٥) : " إن إطلاق اليمين عليها مجاز ؛ لأنها عقد مشروع ، وهذه كبيرة محضة " ^(٦) .

وجاء في كثير من / الروايات تقييد الوعيد فيها بأن " يقطع^(٥) بها { حق امرئ^(هـ) } .

(أ) في د : [يأتي] .

(ب) في أ : [أي] زائدة . فتصبح الجملة : [وأثم أي الخالف] .

(د) في هـ : [يقطع] .

(هـ) في د : [امرئ] ساقطة . وفي أ ، ب ، ج : [امر] .

(١) انظر : البدائع (٢١/٣) .

(٢) ظاهر مذهب الخابلة في اليمين الغموس أنه لا كفارة فيها ، وهذا قول أكثر أهل العلم ؛ لأن الذي أتى به الخالف أعظم من أن تكون فيه الكفارة . قال ابن مسعود رضي الله عنه : " كنا نعدّ من اليمين التي لا كفارة فيها : اليمين الغموس " . وعن سعيد بن المسيب قال : " هي من الكبائر ، وهي أعظم من الكفر " . وعن عطاء والزهرى والشافعي أن فيها الكفارة ؛ لأن الخالف وقعت منه اليمين بالله والمخالفة مع القصد ، فلزمته الكفارة كاليمين على أمر في المستقبل . ولكن يرد على هذا القول أن الكفارة لا تدفع إثمها فلا تشرع . (انظر : نيل الأوطار ٢٣٥/٨ ، والمغني ٦٨٦/٨-٦٨٧) .

(٣) هو : محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري ، أبو عبدالله ، ولد سنة ١٩٤ هـ ، إمام أهل الحديث في زمانه والحافظ لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وله مصنفات ، منها : الجامع الصحيح المعروف بصحيح البخاري ، الذي أجمع العلماء على قبوله وصحة ما فيه ، والأدب المفرد ، وغيرها . (انظر : وفيات الأعيان لابن خلكان ١٨٨/٤ ، البداية والنهاية لابن كثير ٢٧/١١-٣١ ، الأعلام ٣٤/٦) .

(٤) أخرجه البخاري (٢٤٥٧/٦) كتاب الإيمان ، باب اليمين الغموس ، من حديث عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما ، برقم (٦٢٩٨) .

(٥) هو : شمس الأئمة محمد بن أحمد بن أبي سهل ، أبو بكر السرخسي ، كان إماماً عالماً حجةً متكلماً ، أصولياً فقيهاً ، من كبار علماء الحنفية بما وراء النهر ، توفي سنة ٤٨١ هـ . له مصنفات كثيرة ، منها : المبسوط ؛ الذي أملاه على طلابه وهو في السجن وبلغ خمسة عشر مجلداً ، وشرح السير الكبير ، وغيرها . (انظر : الجواهر المضيئة للقرشي ٧٨/٣-٨٢ ، تاج التراجم ص ١٨٢-١٨٥ ، الفوائد البهية ص ١٥٨-١٥٩) .

(٦) انظر : المبسوط للسرخسي (١٢٧/٨) .

مسلم^(١) ، ومن ثم قال في البحر : " ينبغي أن تكون^(١) كبيرة إذا اقتطع بها { (ب) مال (ج) مسلم ، أو آذاه ، وصغيرة^(٢) إذا لم يترتب^(هـ) عليها مفسدة " (٢) .

وأنت خير بأن هذا ينافي إطلاق ما روينا ، وما قدمناه^(٣) عن شمس الأئمة صريح فيه^{(ج) (٣)} . ومعلوم أن إثم الكبائر متفاوت .

دون الثانية^(ج) ؛ وهي اللغو^{(ط) (٤)} لقوله تعالى : ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ ﴾^(٥) .

(أ) في جـ : [أن يكون] .

(ب) في هـ : ما بين القوسين ساقط .

(ج) في أ : [مال] ساقطة .

(هـ) في ب ، جـ : [لم يترتب] .

(ز) في أ : [فيه] ساقطة .

(و) في أ : [ما روينا وما قدمنا] وفي ب ، د ، هـ : [ما روينا] .

(ط) في جـ : [وهي اللغو] ساقطة . وفي د : [وهو] .

(ح) في د : [الثالثة] .

(١) أخرجه البخاري (٢٥٣٥/٦) كتاب استتابة المرتد والمعاندين وقتالهم ، باب إثم من أشرك بالله وعقوبته في الدنيا والآخرة ، برقم (٦٥٢٠) من رواية محمد بن الحسين بن إبراهيم ، أخبرنا عبيد الله بن موسى ، أخبرنا شيبان ، عن فراس ، عن الشعبي ، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال : جاء أعرابي إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ، ما الكبائر ؟ قال : " الإشراف بالله " قال : ثم ماذا ؟ قال : " عقوق الوالدين " قال : ثم ماذا ؟ قال : " اليمين الغموس " قلت : وما اليمين الغموس ؟ قال : " الذي يقتطع مال امرئ مسلم هو فيها كاذب " . وانظر : السنن الكبرى للبيهقي (٦٢/١٠) كتاب الإيمان ، باب ما جاء في اليمين الغموس ، برقم (١٩٨٦٨) قال البيهقي : " إلا أنه ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وإنما من تفسير الشعبي " . وانظر : الترغيب والترهيب للمنزدي (٦٠٨/٢) كتاب البيوع ، باب الترهيب من اليمين الكاذبة الغموس ، برقم (٢٧٣٥) . وانظر : التمهيد لابن عبد البر (٢٦٨/٢٠) .

(٢) انظر : البحر (٣٠٣/٤) .

(٣) قال ابن عابدين : " وفيه نظر ؛ لأن المؤلف معترف بإطلاق الحديث ، ولذا استدرك به على الفتح ، ومراده الحث في تقييده ، حيث لم يترتب مفسدة تستدعي كونها كبيرة ، وكون كلام شمس الأئمة صريح فيما قاله في النهر غير ظاهر ، بل هو كالحديث " (انظر : منحة الخالق على البحر الرائق لابن عابدين ٣٠٣/٤ - ٣٠٤) .

(٤) قال ابن الأثير في معنى لغو اليمين : " هو أن يقول لا والله ، وبلى والله ، ولا يعقد عليه قلبه ، وقيل : هي التي يحلفها الإنسان ساهياً أو ناسياً ، وقيل : هي في الغضب ، وقيل : في المراء ، وقيل : في الهزل " (النهاية في غريب الحديث والأثر ٥٧/٤) .

(٥) سورة البقرة ، آية رقم (٢٢٥) وتكملتها : ﴿ وَلَٰكِنْ يُؤَاخِذُكُم بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴾ ..

حكم اللغو
في اليمين

وقول محمد^(١) : " فهذه اليمين نرجو^(أ) أن لا يؤاخذ الله بها صاحبها " مع ما علمت من النص مشكل^(٢) .

وأجيب : بأنه^(ب) إنما علق نفي المؤاخذة بالرجاء ؛ للاختلاف في تفسير^(ج) اللغو ، فإن تفسير الشافعي^(د) له بكل يمين صدر من غير قصد في الماضي أو^(هـ) المستقبل^(٤) ، مباين لما مر من تفسيره ؛ إذ^(ز) الظن لا يكون إلا عن^(ح) قصد^(٥) .

- (أ) في أ : [يرجوا] . وفي ب ، جـ : [نرجوا] . وفي د : [نرجوا] .
(ب) في أ ، ب ، جـ ، د : [أنه] .
(ج) في أ : [تفسيره] .
(د) في هـ : [الثاني] .
(هـ) في جـ : [والمستقبل] بالواو .
(و) في جـ : [إذا] .
(ز) في هـ : [عند] .
(ح) في أ : [قصده] .

(١) هو : أبو عبدالله ، محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني ، صاحب أبي حنيفة ، وعنه أخذ الفقه ، ثم عن أبي يوسف ، صنف الكتب ، ونشر علم أبي حنيفة ، ولي القضاء في الري ، له تصانيف كثيرة ، منها : الأصل ، والمبسوط ، والجامع الصغير ، والجامع الكبير ، والزيادات ، وغيرها . توفي بالري سنة ١٨٢ هـ . (انظر : الجواهر المضيئة ١٢٢/٣-١٢٦ ، تاج التراجم ص ١٨٧ ، الفوائد البهية ص ١٦٣) .

(٢) انظر : الفتح (٦/٤) ، والبحر (٣٠٣/٤-٣٠٤) .

(٣) هو : أبو عبدالله ، محمد بن إدريس بن العباس القرشي الشافعي ، ولد سنة ١٠٥ هـ أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة ، وإليه نسبة الشافعية كافة ، له تصانيف كثيرة ، منها : الأم ، والرسالة ، والمسند في الحديث ، وأحكام القرآن ، وغيرها . (انظر : وفيات الأعيان ١٦٣/٤ ، البداية والنهاية ٢٦٣/١٠-٢٦٤ ، تقريب التهذيب لابن حجر ٥٣/٢ ، الأعلام ٢٦/٦) .

(٤) قال الشافعي رحمه الله تعالى : " ... يعذر صاحبه ، ويرجى له أن لا يكون عليه فيها إثم ؛ لأنه لم يعقد فيها على إثم ولا كذب ، وهو أن يحلف بالله على الأمر : لقد كان ، ولم يكن ، فإذا كان ذلك جهده ومبلغ علمه ، فذلك اللغو الذي وضع الله تعالى فيه المؤنة عن العباد ، وقال : ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ ۖ وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴾ " . (انظر : الأم ٥٧/٧ ، وانظر أيضاً : مغني المحتاج للخطيب الشربيني ٢٣٦/٤-٢٣٧) .

(٥) قال ابن عابدين في حاشيته (٣٧٩/٥) : " حاصل الخلاف بين الحنفية والشافعية في يمين لا يقصدها الخالف في المستقبل ، فعند الحنفية ليس بلغو ، وفيها الكفارة ، وعند الشافعية هي لغو ولا كفارة فيها " . وانظر : مختصر اختلاف العلماء للخصاص (١٤٥/٣) .

وقال ابن جبير^(١) : " هو أن يحرم على^(أ) نفسه ما أحل الله له^(ب) من قول أو عمل "^(٢) .
فلما اختلف في^(ج) معناه علقه^(د) بالرجاء^(هـ) .

قال في الفتح : " والأصح أن اللغو بما ذكر من التفاسير متفق على عدم المؤاخذه به في الآخرة ، وكذا في الدنيا^(٣) بالكفارة ، فلم يتم العذر عن التعليق بالرجاء^(٤) ، فالأوجه ما قيل : إنه لم يرد به^(٥) التعليق ، بل^(٦) التبرك باسمه تعالى والتأدب "^(٧) انتهى .

(ب) في هـ : [له] ساقطة .

(د) في هـ : [علقه] ساقطة .

(و) في أ : [بالدنيا] .

(ح) في د : [فيه] .

(أ) في د : [عليه] .

(ج) في جـ : [في] ساقطة .

(هـ) في ب ، جـ ، د ، هـ : [بالرجاء] .

(ز) في أ : [بالرجال] .

(ط) في د : [بأن] .

(١) هو : سعيد بن جبير الأسدي بالولاء ، الكوفي ، أبو عبدالله ، تابعي ولد سنة ٤٥ هـ ، الإمام الحافظ ، المقرئ المفسر الشهير ، وهو حبشي الأصل ، أخذ العلم عن عبدالله بن عباس وابن عمر . قال الإمام أحمد : قتل الحجاج سعيداً ، وما على وجه الأرض أحد إلا هو مفتقر إلى علمه . قتل سنة ٩٥ هـ . (انظر : سير أعلام النبلاء للذهبي ٣٢١/٤ ، الأعلام ٩٣/٣) .

(٢) هذا قول ابن عباس رضي الله عنهما في تفسير هذه الآية ، وأما قول سعيد بن جبير فهو : " هو اليمين في المعصية لا يؤاخذ الله بالحنث فيها " ولعله خطأ من ابن نجيم رحمه الله تعالى . (انظر : تفسير ابن كثير ١٨٤/١ ، ومختصر تفسير البغوي ٨٠/١) .

(٣) انظر : الفتح (٦/٤) .

اختلاف
المفسرين في نفي
المواخذة

وأقول : اختلف المفسرون^(أ) في المواخذة المنفية ، فقليل : هي المعاقبة^(ب) في الآخرة .

(أ) في هـ : [المتأخرون] .

(ب) في هـ : [هي] ساقطة . وفي هـ : [على العاقبة] أي : [قليل : على العاقبة في الآخرة] .

(١) قال الطبري : " اختلف أهل التأويل في تأويل قوله تعالى : ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ ﴾ وفي معنى اللغو فقال بعضهم : لا يؤاخذكم الله بما سبقتكم به ألسنتكم من الأيمان على عجلة وسرعة ، فيوجب عليكم به كفارة إذا لم تقصدوا الحلف واليمين ، وذلك كقول القائل : فعلت هذا والله ، أو أفعله والله " ثم ساق أدلة كثيرة على هذا القول .

" وقال آخرون : بل اللغو في اليمين التي يحلف بها الحالف وهو يرى أنه لما حلف عليه ، ثم يتبين غير ذلك ، وأنه بخلاف الذي حلف عليه . وقال آخرون : بل اللغو في الأيمان التي يحلف بها صاحبها في حال الغضب على غير عقد قلب ولا عزم . وقال آخرون : بل اللغو في اليمين الحلف على فعل ما نهى الله عنه ، وترك ما أمر الله بفعله . وقال آخرون : ما حنث الحالف فيه ناسياً " . (انظر : تفسير الطبري ٤/٤٢٧-٤٢٩) .

وقال ابن العربي : " إن المراد في اللغو فيه خلاف :

القول الأول : ما يجري على اللسان من غير قصد ، كقوله : لا والله ، وبلى والله . قالت عائشة والشافعي .
القول الثاني : ما يحلف فيه على الظن فيكون بخلافه . قاله مالك .

القول الثالث : يمين الغضب .

القول الرابع : يمين المعصية .

القول الخامس : دعاء الإنسان على نفسه .

القول السادس : اليمين المكفر .

القول السابع : يمين الناسي " .

ثم قال : " إن حمل الآية على جميع الأقوال ممتنع ؛ لأن الدليل قد قام على المواخذة ببعضها . والذي يقطع به اللبيب أنه لا يصح تقدير الآية : " لا يؤاخذكم الله " بما لا مضرة فيه عليكم ؛ إذ قد قصد هو الإضرار بنفسه ، وقد بين المواخذة بالقصد ، وهو كسب القلب ، فدل على أن اللغو ما لا فائدة فيه . وخرج من اللفظ يمين الغضب ويمين المعصية ، وانتظمت الآية قسمين :

قسم كسبه القلب فهو المواخذ به ، وقسم لا يكسبه القلب فهو الذي لا يؤاخذ به " . (انظر : أحكام القرآن لابن العربي ١/٢٤٢) .

وقال ابن كثير في تفسيره : " أي لا يعاقبكم ولا يلزمكم بما صدر منكم من الأيمان اللاغية ، وهي التي لا يقصدها الحالف ، بل تجري على لسانه عادة من غير تعقيد ولا تأكيد " وقال : " والصحيح أنه اليمين من غير قصد ، بدليل : ﴿ وَلَئِنْ يُؤَاخِذْكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ ﴾ " . (انظر : تفسير ابن كثير ١/١٧٩ ، ٢/٤٤٤ ، وانظر : الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٣/٩٦-٩٨) .

وقيل : " هي ^(أ) المؤاخذة ^(ب) بالكفارة " كما في الكشف ^(١) / وغيره ، والثاني أظهر بدليل ما بعده .

ولا شك أن تفسير اللغو على رأينا ليس أمراً مقطوعاً به ، إذ الشافعي قائل ^(ج) " بأن هذا من المنعقدة ^(د) " ^(٢) ، فلا جرم علّقه بالرجاء ، وهذا معنى دقيق / لم ^(هـ) أر من عرج عليه .

وحلفه على آت منعقدة ؛ أي على أمر يفعله أو لا يفعله ^(٣) ، ويجب أن يراد بالفعل فعل الحالف ؛ ليخرج نحو : والله لا أموت ، ولا تطلع الشمس ، فإنها في هذين غموس كما ^(٤) في الحواشي يعقوبية ^(٣) ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَلَئِنْ يُؤَاخِذْكُمْ بِمَا عَقَدْتُمُ الْآيْمَانَ ﴾ ^(٤) وفيها الكفارة ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ ﴾ ^(٥) .

(أ) في ج : [هو] .

(ب) في ب : [المؤاخذة] .

(ج) في ج : [قائل به] بزيادة به .

(د) في ج : [المقدمة] .

(هـ) في هـ : [ولم] .

(و) في أ ، هـ : [أو لا يفعله] ساقطة .

(أ) في ج : [هو] .

(ج) في ب ، ج : [قائل به] بزيادة به .

(هـ) في هـ : [ولم] .

(ز) في د : [قاله] . وفي هـ : [قال] .

(١) انظر : الكشف للزحشرى (٦٥٨/١) .

(٢) انظر : الأم (٥٦/٧) ومعني المحتاج (٤٣٧/٤) .

(٣) انظر : البحر (٣٠٤/٤) .

(٤) سورة المائدة ، آية رقم (٨٩) والآية : ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَئِنْ يُؤَاخِذْكُمْ بِمَا عَقَدْتُمْ

الْآيْمَانَ فَكَفَرْتُمْ ، إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ۖ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ

ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ۚ ذَلِكَ كَفَرَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ ۚ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ ۚ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ ءَايَاتِهِ ۚ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ۝

(٥) جزء من الآية السابقة .

ما يجب بالحنث
في اليمين المتعقدة

ولا يتأتى الحفظ والتهتك^(أ) إلا في المستقبل ، وفيها^(ب) الكفارة^(١) الآتي بيانها^(ج)(٢) .

وقوله^(٣) : فقط . قال الشارح^(٣) : " لا معنى له^(هـ) ؛ لأن في المتعقدة إثماً أيضاً .

ولفظ^(٤) الكفارة ينبئ^(٥) عنه ، إذ هي الستارة للإثم^(٦) " .

وأجاب العيني : " بأنه أشار بذلك إلى أنها لا تجب إلا فيه / ، ولا تجب في الغموس^(٥) " .

قال في البحر : " ولا نسلم أن الإثم لازم للمتعقدة ، بل يكون الحنث واجباً ، ويكون مستحباً^(٦) " .

(أ) في هـ : [التهتك] .

(ب) في ب ، جـ : [وفيهما] . وفي د : [فيها] بدون واو .

(ج) في أ : [إلا في شأنهما] .

(د) في هـ : [وقوله] ساقطة .

(و) في ب ، جـ : [فلفظ] .

(ز) في ب : [يبي] .

(١) من حلف أن يفعل شيئاً فلم يفعله ، أو لا يفعل شيئاً ففعله فعليه الكفارة . قال ابن قدامة : " لا خلاف في هذا بين سائر الأمصار " ثم قال رحمه الله : " إن كانت يمينه على ترك شيء ففعله فعليه الكفارة ، وإن كانت يمينه على فعل شيء فلم يفعله ، وكانت يمينه مؤقتة بلفظه أو بنيته أو بقرينة ، ففات الوقت ولم يفعل ما حلف عليه حنث ولزمته الكفارة ، فإن كانت يمينه مطلقة غير مؤقتة بوقت لم يحنث إلا بفوات وقت الإمكان " (انظر : المغني ٧٣٦/٣ ، ونيل الأوطار ١٤٣/٨) .

(٢) انظر : ص ١٢٦ من هذا البحث .

(٣) هو : فخر الدين ، أبو عمر ، عثمان بن علي بن محجن بن يونس الزيلعي ، كان مشهوراً بمعرفة الفقه والنحو والفرائض ، له مصنفات ، منها : تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ، وتخريج أحاديث الهداية ، وغيرها . توفي بمصر سنة ٧٤٣ هـ . (انظر : الجواهر المضيئة ٥١٩/٢ ، تاج التراجم ص ١٤٤ ، الفوائد البهية ص ١١٥) .

(٤) قال الزيلعي : " وهي لا تجب إلا لرفع المأثم " . (انظر : التبين ١٠٩/٣) .

(٥) أي : لا تجب الكفارة إلا فيه ، ولا تجب في الغموس ، وعن هذا يسقط كلام الشارح : ولا معنى لقوله فقط لأن في اليمين المتعقدة إثماً أيضاً . (انظر : رمز الحقائق ٢٥٤/١) .

(٦) انظر : البحر (٣٠٤/٤) .

والعجب أنه بعد يسير ناقض نفسه ؛ إذ^(أ) قال : " لو فعله الخالف وهو مغمى عليه أو مجنون حث ؛ لتحقيق الشرط حقيقة ، ولو كانت الحكمة^(ب) رفع الذنب ، فالحكم يدور على دليله ، وهذا الحث لا على^(ج) حقيقة الذنب^(١) " .

وأقول : في الثاني نظر ؛ إذ المدعي أن في المنعقدة إنمًا ، وتخلفه^(د) فيما ذكر لعارض ، فلا يرد .

ولو كان الخالف^(هـ) مكرهاً أو ناسياً^(٢) ؛ أراد به المخطئ^(٣) ، كما إذا أراد أن يقول : اسقني الماء ، فقال : والله لا أشرب الماء .

وفي الكافي^(٤) ، وعليه اقتصر في العناية^(٥) والفتح^(٦) : هو من يلفظ باليمين ذاهلاً^(٧) عنه .

(ب) في ب ، هـ : [الجملة] .

(د) في جـ : [تخلفه] بدون الواو .

(أ) في ب ، جـ : [إذا] .

(ج) في هـ : [عن] .

(هـ) في جـ : [الخالف] ساقطة .

(١) قال الزيلعي : " كما أدير الحكم على السفر لا حقيقة المشقة " . (انظر : التبيين ١٠٩/٣) .

(٢) الناسي لغة : التسيان بكسر النون : ضد الذكر والحفظ ؛ نسيه نسياناً ونسوةً ونسياوةً ونساوةً .. (انظر : لسان العرب ١٣٢/١٤) .

واصطلاحاً : زوال المعلومة عن الفكر مع العجز عن تذكرها في الحال . (انظر : معجم لغة الفقهاء ص ٤٤٩) .

(٣) المخطئ لغة : الخطأ ضد الصواب ، وهو اسم من أخطأ فهو مخطئ ، قال تعالى : والخطأ : ما لم يتعمد (انظر : لسان العرب ١٣٢/٤ ، المصباح المنير ص ٩٣) .

واصطلاحاً : ما يصدر عن الإنسان من تصرفات لا يقصدها ، وهو نوعان : خطأ في القصد ، وخطأ في الفعل . (انظر : معجم المصطلحات ٣٥/٢) .

(٤) انظر : الكافي في شرح الوافي للنسفي (خ) (ص ٢٠٨) .

(٥) انظر : العناية (٦/٤) .

(٦) انظر : الفتح (٦/٤) .

(٧) الذاهل في اللغة : ذهلت عن الشيء ذهولاً ؛ أي غفلت . (انظر : المصباح المنير ص ١١١) .

واصطلاحاً : هو السهو . السهو هو الفعلة . (انظر : معجم لغة الفقهاء ص ٢٢٥) .

والملجئ إلى ذلك أن حقيقة النسيان في اليمين لا تتصور ، قاله^(١) الشارح^(١) .
وقال^(ب) العيني^(٢) وتبعه الشمي^(٣) / : بل تتصور بأن حلف أن لا يحلف^(ج) ، ثم نسي
الحلف السابق فحلف .
ورده في البحر : " بأنه فعل المحلوف عليه ناسياً ، لا أن حلفه كان ناسياً " ^(٤) . انتهى .
وفيه نظر ؛ إذ فعل المحلوف عليه ناسياً لا ينافي كونه يميناً ، بدليل أنه يكفر مرتين ، مرة
باعتبار أنه فعل المحلوف عليه ، وأخرى / باعتبار حنثه^(د) في اليمين^(٥) .
وأورد أن حقيقة اليمين ؛ أعني^(هـ) تقوية أحد طرفي الخبر^(٦) لا يتأتى في الناسي / ؛ إذ لا
اختيار له^(٦) .

وأجيب بأن هذا هو القياس^(٧) ، لكنه ترك بالنص^(٨) ، وهو قوله عليه / الصلاة والسلام :

(ب) في ب ، جـ ، د ، هـ : [وقال] .
(د) في أ : [حثه] .
(و) في ب : [الخير] ساقطة .

(أ) في أ ، جـ ، د ، هـ : [وقاله] .
(ج) في أ : [أن لا يحلف] بالخاء .
(هـ) في ب ، جـ : [وأعني] بالواو .

- (١) انظر : التبيين (١٠٩/٣) .
- (٢) انظر : رمز الحقائق (٢٠٤/٢) .
- (٣) انظر : كمال الدراية (٢٣٨/١) .
- (٤) انظر : البحر (٣٠٥/٤) .
- (٥) قال ابن عابدين : " الحق ما في البحر ؛ فإن فعل المحلوف عليه ناسياً ، وإن لم ينافي كونه يميناً ، لكن تعلق النسيان به من جهة كونه حنثاً لا من جهة كونه يميناً ؛ إذ هو من هذه الجهة لم يتعلق به النسيان كما لا يخفى على منصف " .
انظر : حاشية ابن عابدين (٣٠٤/٤) .
- (٦) انظر التبيين (١٠٩/٣) والبحر (٣٠٥/٤) .
- (٧) القياس في اللغة هو : التقدير ، ومنه قست الثوب بالذراع ؛ إذا قدرته به . (انظر : لسان العرب ١٨٧/٦) .
واصطلاحاً : إثبات حكم مثل حكم الأصل في الفرع بعلّة متحدة لا تدرك بمجرد اللغة ، أو مساواة الفرع للأصل في علة الحكم . (انظر : أصول السرخسي ١٣٢/٢ ، شرح التلويح على التوضيح للتفتازاني ١١٠/٢) .
- (٨) انظر : البحر (٣٠٥/٤) .

" ثلاث جدهن جد ، وهزلهن جد : الطلاق والعناق واليمين " ^(١) .

ورده في الفتح " بأن حديث اليمين لا دلالة فيه على المدعى بتقدير ^(أ) ثبوته ؛ لأن المذكور فيه جعل الهزل باليمين جدًا ، والهزل قاصد لليمين ، غير راض بحكمه ، فلا يعتبر عدم رضاه به شرعًا بعد مباشرة السبب ^(ب) مختارًا ، والناسي بمعنى الذاهل لم يعتقد شيئًا ، وكذا المخطئ لم يقصد التلفظ به ^(ج) ، بل شيئًا آخر ، فلا يكون الوارد في الهزل واردًا ^(د) في الناسي " ^(٢) .

(ب) في جـ : [النسب] .

(أ) في أ : [بدليل] .

(د) في أ : [ورا] . وفي د : [وارد] .

(ج) في أ : [به] ساقطة .

(١) أخرجه أبو داود (٩٤١/٢) كتاب الطلاق ، باب في الطلاق على الهزل ، برقم (٢١٩٤) . والترمذي (٣١٩/٣) كتاب الطلاق ، باب ما جاء في الجدل والهزل في الطلاق ، برقم (١١٤٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، بلفظ : " النكاح والطلاق والرجعة " قال أبو عيسى : هذا حديث حسن غريب ، والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيره . وأخرجه ابن ماجه (٢٢٢/٢) كتاب الطلاق ، باب من طلق أو نكح أو راجع لأعبًا ، برقم (٢٠٣٩) . والحاكم في المستدرک (٢١٦/٢) برقم (٢٨٠٠) وقال : هذا حديث حسن صحيح الإسناد . ولم يذكروا لفظ (العناق واليمين) .

- قال ابن حجر رحمه الله تعالى : " حديث : ثلاث جدهن جد ، وهزلهن جد : النكاح والطلاق واليمين ، لم أجده هكذا ، ووقع عند الغزالي : العناق ، بدلًا عن اليمين ، ولم أجده أيضًا ، وإنما الذي في الحديث : الرجعة ، بدل اليمين ، والعناق " . (انظر : الدراية في تخريج أحاديث الهداية لابن حجر ، كتاب الأيمان والندور ، باب ما يكون يمينا ٩٠/٢) .

- وقال الزيلعي : " حديث : ثلاث جدهن جد ، وهزلهن جد : النكاح والطلاق واليمين ، هكذا ذكره المصنف ، وبعض الفقهاء يجعل عوض اليمين : العناق ، ومنهم صاحب الخلاصة والغزالي في الوسيط وغيرهما ، وكلاهما غريب ، وإنما الحديث : النكاح والطلاق والرجعة ، أخرجه أبو داود وابن ماجه في الطلاق والترمذي في النكاح عن عبد الرحمن بن حبيب بن أردك عن عطاء بن أبي رباح عن يوسف بن ماهك عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ثلاث جدهن جد ، وهزلهن جد : النكاح والطلاق والرجعة " اهـ . (انظر : نصب الراية للزيلعي ٢٩٣/٣) .

(٢) انظر : الفتح (٧-٦/٤) .

أو حنث كذلك ؛ أي مكرهاً أو ناسياً ؛ لأن الفعل حقيقة لا^(١) ينعدم بالإكراه والنسيان ، وهو الشرط^(١) .

كذا قالوا^(ب) ، وهذا يفيد أن معنى الإكراه عليه^(ج) أنه أكره^(د) أن يفعل^(هـ) المحلوف عليه ، فلو لم يفعله كما لو حلف أن لا يشرب ، فصب الماء في حلقه مكرهاً فلا حنث عليه^(٢) .

واليمين مستقرة بالله ؛ أي^(٣) بهذا الاسم ولو بغير هاء ، كما هو عادة الأتراك^(٣) - كذا في المجتبى^(٤) - وفيه إيماء^(٥) إلى أنه لا بد أن يكون خاصاً .

وعلى هذا تفرع^(ح) ما في الخلاصة : " باسم^(ط) الله ، ليس بيمين إلا بالنية ، وبالواو^(ي) يمين^(ك) " ^(٦) . وفي الفتح تبعاً لما في المحيط^(ل) : " المختار أن اسم الله تعالى^(٢) ليس بيمين^(ن) ؛ لعدم التعارف^(٧) " .

(ب) في أ : [قلوا] .

(د) في جـ : [أنه أكره] ساقطة .

(و) في ب : [عليه] ساقطة .

(ح) في أ : [يفرع] .

(ي) في ب : زيادة [به] قبل : يمين .

(ل) في أ : [المجتبى] .

(ن) في جـ ، هـ : [يمين] .

(أ) في جـ : [لا] ساقطة .

(ج) في د : [على] .

(هـ) في ب : [بفعل ، نجعل] مكررة .

(ز) في هـ : [أو] .

(ط) في هـ : [بسم] .

(ك) في ب ، د ، هـ : [يمين] . وفي جـ : [يميناً] .

(م) في أ ، ب ، جـ ، د : [تعالى] ساقطة .

(١) والمراد بالشرط هو السبب ؛ لأن الحنث سبب لوجوب الكفارة . (انظر : البحر ٣٠٥/٤) .

(٢) قيده قاضيخان بـ " أن يدخل في جوفه بغير صفة ، فلو صب في فيه وهو مكره فأمسكه ثم شربه بعد ذلك حنث " . (انظر : البحر ٣٠٥/٤) .

(٣) الأتراك : جمع ترك ، اسم جنس ، اختلف في أصلهم فقيل : هم بنو قنطوراء ، أمة كانت لإبراهيم عليه السلام ، وقيل : هم أولاد يافث ، وقيل : هم بنو عم يأجوج ومأجوج لما بنى ذو القرنين السد كان بعضهم غائبين ، فتركوا ولم يدخلوا فسموا تركاً . (انظر : فتح الباري ١٢٩/٦ - ٧٥٤) .

(٤) لو قال : والله ، بغير هاء ، كعادة الشطار ، فيمين . (انظر : البحر ٣٠٥/٤) ومعنى بغير هاء أي بحذفها . (انظر : حاشية ابن عابدين ٣٨٣/٥) وعزاه في البحر إلى المجتبى .

(٥) الإيماء لغة : أومأت إليه ؛ أي أشرت إليه بحاجب أو يد أو غير ذلك ، أوماً إليه أشار . (انظر : لسان العرب ٤٠٧/١٥ ، المصباح المنير ص ٣٤٧) .

(٦) انظر : خلاصة الفتوى للبخاري (١٢٦/٢) .

(٧) انظر : الفتح (٨/٤) وعزاه للمحيط .

ب: (٢١١/١)

وعلى هذا / بالواو ، إلا أن^(١) نصارى ديارنا تعارفوه^(ب)(١) .

والرحمن والرحيم^(ج)(٢) ، ومنه : و الذي لا إله إلا هو ، ورب^(د) السموات و الأرض ، ورب العالمين ، ومالك يوم الدين ، والأول الذي ليس قبله شيء ، والآخر الذي ليس بعده شيء .

وقالوا : الطالب والغالب يمين^(٣) ؛ لتعارف أهل بغداد^(٤) الحلف^(هـ) به ، ويلزم عليه إمّا اعتبار العرف^(٥) فيما لم يسمع من الأسماء من الكتاب والسنة ؛ لأنه لم يسمع إلا الغالب .
وإمّا كونه على القول المفصل / في الأسماء - كذا في فتح^(٦) القدير^(٥) - ، وأفاد إطلاقه أنه لا فرق بين أن يتعارفوا الحلف به ، أو لا ، وهو الصحيح .

(أ) في أ : [لأن] .

(ب) في هـ : [بالواو ، إلا أن نصارى ديارنا تعارفوه] مكرر .

(ج) في أ ، د : [الرحيم] بدون الواو .

(هـ) في هـ : [والحلف] .

(د) في أ ، هـ : [رب] بدون الواو .

(ز) في هـ : [الفتح] .

(و) في ب : [العرف] ساقطة .

(١) فيقولون : واسم والله . (انظر : البحر ٣٠٥/٤) .

(٢) ويلحق بالحلف من حيث الجواز الحلف باسم من أسمائه تعالى كالرحمن ، أو بصفة من صفاته كعزة الله ، وعظمة الله ، وكذلك الحلف بـ " وحق الله " والحلف بحق الرحمن ، أو الحلف بالقرآن أو بآية منه ، أو الحلف بالمصحف ، أو بكلام الله ، وكذلك الحلف بـ " لعمرى الله " وكذلك وبـ " وإيم الله " وبـ " وعهد الله " وكذلك القسم بالعهد والميثاق كقول القائل : عليّ عهد الله وميثاقه لأفعلن كذا " (انظر : المحلى ٣٣/٨ ، والمغني ٦٩١/٨) .

(٣) في قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ ﴾ (سورة يوسف ، آية رقم ٢١) .

(٤) بغداد : اسم فارسي معرب ، تفسيره بستان رجل ، أول من مصّرها وجعلها مدينة المنصور ، شرع في عمارتها سنة ١٤٥ هـ ونزل بها سنة ١٤٩ هـ . (انظر : معجم البلدان لياقوت الحموي ٤٥٦/١) .

(٥) انظر : الفتح (٨/٤) .

وقيل : كل اسم لا^(١) يسمّى به غيره تعالى كالله والرحمن ، فهو يمين ، وما يسمى^(ب) به غيره كالحكيم والعليم ؛ فإن أراد به اليمين كان يمينًا ، وإلا لا^{(١)(٢)} .

ووجهه^(ج) بعضهم بأنه / حيث^(د) كان مستعملًا لغيره تعالى^(هـ) أيضًا لم يتعين إرادة أحدهما إلا بالنية^(٣) .

ورده الشارح : " بأن دلالة القسم معينة لإرادة اليمين ، إذ^(٤) القسم بغيره تعالى لا^(٥) يجوز " ^(٤) .

(ب) في ب ، ج : [ما سُمّي] .

(د) في ب ، ج : [حيث] ساقطة .

(و) في ب : [أو] .

(أ) في هـ : [لما] .

(ج) في أ ، ب ، د ، هـ : [ورجحه] .

(هـ) في ب : [تعالى] ساقطة .

(ز) في د : [لا] ساقطة .

(١) الحلف بالله تعالى لا يتوقف على النية ولا على العرف على الظاهر ، وهو الصحيح . (انظر : البحر : ٣٠٦/٤) .

(٢) انظر : التبيين (١٠٩/٣) .

(٣) انظر : حاشية ابن عابدين (٣٨٤/٥) .

(٤) قال : " وهو ليس بصحيح ؛ لأن اليمين بغير الله تعالى منهي عنه بقوله صلى الله عليه وسلم : " إن الله تعالى ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم ، فمن كان حالفًا فليحلف بالله ، أو ليصمت " متفق عليه . وقال ابن مسعود : لأن أحلف بالله كاذبًا أحب إلي من أن أحلف بغير الله صادقًا " . (انظر : التبيين ١٠٩/٣) .

والحديث أخرجه البخاري (٢٤٤٩/٦) كتاب الأيمان والنذور ، باب لا تحلفوا بآبائكم ، من حديث عبدالله بن عمر رضي الله عنهما ، برقم (٦٢٧٠) ومسلم (١٠٢٥/٣) كتاب الأيمان ، باب النهي عن الحلف بغير الله تعالى ، من حديث عبدالله بن عمر رضي الله عنهما ، برقم (١٦٤٦) .

وقول ابن مسعود رضي الله عنها : " لأن أحلف بالله كاذبًا أحب إلي من أن أحلف بغيره صادقًا " . ورد هذا الإثر في مصنف عبدالرزاق (٤٦٩/٨) كتاب الأيمان والنذور ، باب الأيمان ولا يحلف إلا بالله .

وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٣١٧/٤) كتاب الأيمان والنذور ، باب بماذا يحلف ، والنهي عن الحلف بغير الله ، برقم (٦٨٩٩) وقال فيه : " رواه الطبراني في الكبير ورجاله رجال الصحيح " .

ورواه الطبراني في المعجم الكبير (٢٠٥/٩) عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه ، برقم (٨٩٠٢) بزيادة : " وأنا صادق " بدل : " صادقًا " .

نعم ، إذا نوى غيره صدق لأنه نوى ، محتمل كلامه ، وأنت خير بأن هذا مناف لما قدمه من أن^(١) العامة يجوزون الحلف بغيره تعالى^(١) .

وجلاله^(ب) وكبريائه^(ج) ؛ بيان للحلف بالصِّفة ، والمراد بها : اسم المعنى الذي لا يتضمن^(د) ذاتاً ولا يحمل عليها فهو^(هـ) كالعزة والكبرياء والعظمة ، بخلاف نحو العظيم^(ز) .
قال في البحر : " ولم يقيد الحلف بالصفات بالعرف / ، ولا بد منه " (٣) .

وأقول^(و) : ممنوع ، فقد أشار إلى ذلك بعد قوله^(ز) : لا^(ح) بعلمه ، إلى آخره^(ط)(٤) :

-
- (أ) في جـ : [بأن] .
(ب) في هـ : [وعزته وجلاله وكبريائه] .
(ج) في أ ، ب ، جـ : [وكبريائه] .
(د) في أ ، ب ، د : [لا تتضمن] .
(هـ) في أ : [فهو] . وفي ب ، جـ : [كهو] . وفي هـ : [فهو] .
(ز) في هـ : [بقوله] .
(ط) في ب ، هـ : [إلخ] .
(و) في هـ : [إلا] .
(ح) في هـ : [لا] .

(١) قال ابن عابدين : " هذا غفلة عن تحرير محل النزاع ؛ فإن الذي جوزه العامة ما كان تعليق الجزاء بالشرط ، لا ما كان فيه حرف القسم " . (انظر : حاشية ابن عابدين ٣٨٤/٥) .

(٢) انظر : الفتاوى التتارخانية (٤١٨/٤) .

(٣) انظر : البحر (٣٠٦/٤) .

(٤) أي قوله في المتن : " لا بعلمه وغضبه وسخطه ورحمته " . (انظر : كنز الدقائق للنسفي ٣١٠/٤) .

وعن هذا حكم محمد في قوله : وأمانة^(أ) الله أنه يمين ، ثم سئل عن معناه^(ب) ، فقال : لا أدري ، لأنه^(ج) رآهم يحلفون به^(د) ، لكن وجهه أن الخالف به ، أراد معنى : والله الأمين ، فالمراد الأمانة التي تضمنتها^(هـ) لفظة الأمين^(١) .

ب: (٣١١/ب)

وأفاد إطلاقه أنه لا فرق بين كونها صفة ذات ، أو فعل / ، وهو الصحيح ، ولا خفاء أن ما جاز أن يوصف الله تعالى به وبضده كالغضب والرضا^(٢) فهو من صفات الفعل ، وما لا يجوز أن يوصف بضده كالجلال^(٣) ، فمن^(ح) صفات الذات .

والمراد بصفات الأفعال^(٢) : صفات تدل على تأثير ، لها^(ط) أسماء غير اسم القدرة ، يجمعها اسم التكوين ؛ فإن كان ذلك / الأثر مخلوقاً ، فالاسم الخالق والصفة الخلق ، أو رزقاً فالاسم^(ي) الرازق والصفة الترزيق ، أو حياة / فهو الحيي ، أو موتاً فهو المميت .

أ: (٣١٦/ب)

د: (١٩١/ب)

(ب) في ب ، جـ : [مبناه] .

(د) في ب : [بد] ساقطة .

(و) في أ ، ب ، جـ ، د ، هـ : [الرضى] .

(ح) في هـ : [فهو من] .

(ي) في ب : [لاسم] .

(أ) في هـ : [وأمانه تعالى] .

(ج) في أ ، جـ : [لأنهم] .

(هـ) في أ : [تضمنها] .

(ز) في أ ، جـ : [كالجلال] .

(ط) في ب ، جـ : [تأثيرها] .

(١) انظر : الفتح (٨/٤) .

(٢) سائر أهل الكلام ينفون صفات الأفعال ، وذلك لأنهم ينكرون قيام الحوادث بذات الرب تبارك وعلا . قال ابن أبي العز في شرحه على العقيدة الطحاوية : " صفات الأفعال كالخلق والرزق والتصوير والإحياء والإماتة ، وصفات الفعل الاختيارية التي لا تتعدى نحو : الإتيان والاستواء والنزول ... فإن كانت هذه الأحوال تحدث في وقت دون وقت كما في حديث الشفاعة : " إن ربي غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله ولن يغضب بعده مثله " لأن هذا الحدث بهذا الاعتبار غير ممتنع ، ولم يطلق عليه أنه حدث بعد أن لم يكن " (انظر : تقريب وتحذير شرح العقيدة الطحاوية لخالد فوزي ١/٥٤٢-٥٤٥) .

قال الإمام الطحاوي الحنفي مقررًا للإيمان الجازم بصفات الأفعال لله سبحانه وتعالى على ما يليق بجلاله : " والله يغضب ويرضى ، لا كأحد من الورى " . قال ابن أبي العز : " ومذهب السلف وسائر الأئمة إثبات صفة الغضب والرضا والعداوة والولاية والحب والبغض ونحو ذلك من الصفات التي وردت بالكتاب والسنة ، ومنع التأويل الذي يصرفها عن حقائقها اللائقة بالله تعالى " (انظر : شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ص ٤٦٣-٤٦٤) .

فمتأخروا الحنفية^(أ) يقولون^(ب) : أنها صفات قديمة زائدة على صفات^(ج) الذات^(١) .

والأشاعرة^(٢) يقولون : ليست صفة التكوين سوى صفة القدرة باعتبار تعلقها بتعلق خاص ، فالتخليق^(٣) هو القدرة باعتبار تعلقها بالمخلوق ، والترزيق باعتبار تعلقها بإيصال الأرزاق^(٣) .

وقوله : أقسم وأعزم وأحلف وأشهد - بفتح الهمة^(هـ) والهاء وضمها^(د) ، وكسر الهاء خطأ- وكان حالاً بهذه الألفاظ ؛ لأنها حقيقة^(٤) في الحال ، مجاز^(٥) في الاستقبال / ، ولهذا لا ينصرف^(ز) إليه إلا بقرينة^(٦) السين^(ح) ونحوه .

(ب) في أ ، ب ، ج ، هـ : [يقولون] ساقطة .

(د) في ب : [فالتعليق] . وفي د : [فالتعليق] .

(و) في د : [وضمها] ساقطة .

(ح) في ج : [العين] .

(أ) في ب ، ج : [فمتأخروا الحقيقة] .

(ج) في أ ، ب ، ج ، هـ : [صفة] .

(هـ) في هـ : [الهمة] .

(ز) في ج : [لا يتصرف] .

(١) متأخرو الحنفية قالوا بأنها صفات قديمة زائدة على الصفات المتقدمة ، وليس في كلام أبي حنيفة والمتقدمين تصريح بذلك ، سوى ما أخذوه من قوله : " كان تعالى خالقاً قبل أن يخلق ، ورازقاً قبل أن يرزق ، وذكروا له أوجهاً من الاستدلال " . (انظر : البحر ٣٠٤/٤) .

(٢) الأشاعرة هم : أصحاب أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري . ومصدر التلقي عندهم الكتاب والسنة على مقتضى قواعد علم الكلام ؛ إلا أنهم يقدمون العقل على النقل عند التعارض ، ولا يأخذون بأحاديث الآحاد في العقيدة ، ومن أبرز أئمة مذهبهم : القاضي أبو بكر الباقلاني ، وأبو حامد الغزالي ، وأبو إسحاق الإسفراييني ، وإمام الحرمين أبو المعالي الجويني ، والإمام الفخر الرازي .

وخالف الأشاعرة مذهب السلف في إثبات وجود الله تعالى . (انظر : الموسوعة الميسرة ٨٨/١ - ٩٢) .

(٣) انظر : البحر (٣٠٤/٤) .

(٤) الحقيقة هي : كل لفظ استعمل فيما وضع له ، كالأسد المستعمل في الحيوان المفترس الشجاع . (انظر : أصول السرخسي ١٢٧/١ ، الإحكام للآمدي ٥٢/١ ، شرح التلويح على التوضيح ١٢٧/١) .

(٥) المجاز هو : ما جاوز وتعدى عن محله الموضوع له إلى غيره لمناسبة بينهما ، إما من حيث الصورة أو المعنى أو القرب . (انظر : أصول السرخسي ١٢٧/١ ، التعريفات ص ٢٠٣) .

(٦) القرينة هي : الأمانة والعلامة ، وقيل : هي أمر يحتف بالحادثة يستدل به على وجود شيء أو نفيه . (انظر : تبصرة الحكم لابن فرحون ٢٠٢/١ ، التعريفات ص ١٧٤) .

وما^(١) قيل من أنه في العرف كذلك كأشهد أن لا إله إلا الله ، وكذا قول الشاهد :
أشهد ؛ ففيه نظر^(١) ؛ لأن ذلك بدلالة الحال ، لا أنه في نفسه كذلك عرفاً .

قيد بالمضارع ؛ لأنه محل الخلاف بيننا وبين الشافعي^(٢) . أمّا الماضي نحو : حلفت ، أو
أقسمت ، أو شهدت بالله لأفعلن فيمين^(ب) بلا خلاف - كذا في الفتح^(٣) - إلا أنه في شرح
المجمع^(٤) حكى الاتفاق^(ج) على أن أشهد بالله يمين .

واعلم أنه وقع في النهاية^(٥) ، وتبعه في الدراية^(٦) : أن^(د) مجرد قول القائل : أقسم أو
أحلف يوجب الكفارة ، من غير ذكر محلوف عليه ولا حنث ؛ تمسكاً بما في الذخيرة أن
قوله : عليّ يمين موجب للكفارة ، وأقسم ، { ملحق به ، وهذا وهم بين ؛ إذ اليمين بذكر
المقسم^(هـ) عليه / ، وما في الذخيرة^(٧) معناه إذا وجد ذكر المقسم عليه وانقضت اليمين ،

(ب) في ب ، ج : [فيمين] .

(د) في أ : [أنه] .

(أ) في د : [وما] .

(ج) في ج : [الإتقاني] .

(هـ) في د : [مقسم عليه] .

(١) انظر : البحر (٣٠٧/٤) والفتح (١٢/٤) .

(٢) " قال أصحابنا - الأحناف - : أشهد وأقسم وأعزم وأحلف ، كلها أيمان . وقال زفر : إذا قال : أقسم لأفعلن ،
فهو يمين . ولو قال : أشهد لأفعلن لم يكن يميناً .

وقال الشافعي : أقسم ليس بيمين ، وأقسم بالله يمين إن أرادها ، وإن أراد الموعد فليست يميناً ، وأشهد بالله إن نوى
اليمين فيمين ، وإن لم ينو يميناً فليست بيمين . وذكر الربيع عن الشافعي : إذا قال : أقسم أو أشهد أو أعزم ، ولم
يقُل : بالله ، فهو كقوله : والله... وإن قال : أحلف بالله فلا شيء عليه ، إلا أن ينوي اليمين " . (انظر : مختصر
اختلاف العلماء ١٤٧/٣ ، والمجموع للنووي ٢١٨/١٩ - ٢٢١) .

(٣) انظر : الفتح (١٢/٤ - ١٣) .

(٤) انظر : (١١٦/ب) .

(٥) انظر : البحر (٣٠٧/٤) وعزاه للنهية .

(٦) انظر : كمال الدراية (٢٣٨/١ ب) .

(٧) انظر : الذخيرة البرهانية لبرهان الدين البخاري (خ) (٩٥/٣) .

وترك ذلك للعلم به . يفصح عن ذلك قول محمد في الأصل : " واليمين بالله تعالى ، أو أحلف ، أو أقسم {^(١) } إلى أن قال : " وإذا حلف بشيء منها ليفعلن كذا فحنت وجبت ^(ب) عليه الكفارة ^(١) " ^(٢) .

وإن لم يقل بالله ؛ لقوله تعالى : ﴿ إِذْ أَقْسَمُوا لَيَصْرِمُنَّهَا مُصْبِحِينَ ﴾ ^(٣) وقوله تعالى : ﴿ تَحْلِفُونَ لَكُمْ لَتَرْضَوْا عَنْهُمْ ﴾ ^(٤) . وفي الآية الأخرى : ﴿ اتَّخَذُوا / أَيْمَنَهُمْ جُنَّةً ﴾ ^(٥) .

وادعى في فتح القدير : " أن الاستدلال بالآيتين الأوليين ^(ج) على المدعى { خبط ؛ إذ لا يخفى على أحد أن قوله : أقسموا ، مجرد عن وجود قسم منهم ، وهو {^(د) لا يستلزم أن ^(هـ) ذلك القسم كان قولهم : نقسم ^(و) لنصرمنها ^(ز) ، { فإنهم لو قالوا : والله ليصرمنها ^(ح) مصبحين ، يصح أن يقال في الإخبار عنهم : أقسموا ليصرمنها {^(ط) .

ومثله ^(ي) في : ﴿ تَحْلِفُونَ لَكُمْ لَتَرْضَوْا عَنْهُمْ ﴾ ^(ك) لا يلزم كون حلفهم بلفظ الحلف أصلاً ،

(أ) في هـ : ما بين القوسين ساقط .

(ب) في جـ : [ووجبت] .

(ج) في ب ، جـ : [الأوليين] ساقطة .

(د) في هـ ، جـ ، د : [أن] ساقطة .

(هـ) في أ ، ب ، جـ : [ليصرمنها] .

(و) في ب ، هـ : ما بين القوسين ساقط .

(ز) في أ : [لكم] ساقطة .

(ح) في ب : [ليصرمنها] .

(ط) في ب : [مثلها] .

(ي) في ب : [مثلها] .

(ك) في أ : [لكم] ساقطة .

(١) وأصل الرد لصاحب غاية البيان ، وتبعه في البحر والفتح ، وهو وجيه . (انظر : البدائع ٣٩١/٥) .

(٢) انظر : الأصل (١٧٥/٣) .

(٣) سورة الفلم ، آية رقم (١٧) .

(٤) سورة التوبة ، آية رقم (٩٦) وتتمتها : ﴿ فَإِنْ تَرَضَوْا عَنْهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَرْضَىٰ عَنِ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ ﴾ .

(٥) سورة المنافقون ، آية رقم (٢) وتتمتها : ﴿ فَصَدُّوا عَنِ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ .

فضلاً عن لفظ^(أ) الحلف بلا ذكر اسمه تعالى^(١) . انتهى .

ويمكن أن يقال : سلمنا أنه لا يلزم ما ذكر^(ب) فقط^(ج) ، لكنه يصدق^(د) بالمدعي ، فإن ﴿ أَقْسَبُوا ﴾ إخبار عن قسم واقع منهم ، وهو صادق بقول^(هـ) كل واحد : أقسم لأصمرنها مصباحاً^(و) ، وكذا في : ﴿ تَحْلِفُونَ لَكُمْ ﴾ أحلف^(ز) لك ما فعلت كذا ، وهذا القدر كاف في الاستدلال به على المدعي ، فتدبره^(ح) .

وبقوله أيضاً : **لعمر الله** - بفتح العين - أي بقاءه ، وهو / من صفات الذات ، فكأنه قال : وبقاء الله - والضم^(ط) - وإن كان بمعنى البقاء أيضاً ، إلا أنه لم يستعمل في القسم^(٢) .

(أ) في د : [فضلاً عن ذكر الحلف بلفظ اسمه تعالى] .

(ب) في أ : [ما ذكرته] . وفي ب : [ما] ساقطة . وفي هـ : [ما ذكر] . (ج) في أ : [فقط] ساقطة .

(د) في أ : [أصدق] .

(هـ) في أ : [يقول] .

(و) في أ : [مصباحين] .

(ز) في جـ : [حلف] .

(ط) في هـ : [وبالضم] .

(ح) في هـ : [فتدبره] ساقطة .

(١) قال الكمال : " وإنما استدل على ذلك بحديث الذي رأى رؤيا فقصها على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أبو بكر : ائذن لي فلأعيرها ، فأذن له ، فعيرها ، ثم قال : أصبت يا رسول الله ، فقال : " أصبت وأخطأت " فقال : أقسمت يا رسول الله لتخبرني ، قال : " لا تقسم هكذا " . (انظر : الفتح ١٤/٤) .

والحديث أخرجه البخاري (٢٥٨٢/٦) كتاب التعبير ، باب من لم ير الرؤيا لأول عابر إذا لم يُصب ، من حديث عبدالله بن عباس رضي الله عنهما ، برقم (٦٦٣٩) وفيه قال النبي صلى الله عليه وسلم : " أصبت بعضاً وأخطأت بعضاً " قال : فإله لتحدثني ما الذي أخطأت . قال : " لا تقسم " .

وأخرجه أحمد (٢١/٤) من مسند بني هاشم ، بداية مسند عبدالله بن عباس رضي الله عنهما ، برقم (٢١١٣) وفيه قال : أقسمت يا رسول الله لتخبرني ، فقال : " لا تقسم " .

(٢) قال ابن جني في كتابه (اللع في العربية ص ٢٤٦-٢٤٧ باب القسم) : " وقد عقدت العرب جملة القسم من المبتدأ والخبر فقالت : لعمرك لأقومن ، ولأيمن الله لأفعلن . فعمرك مرفوع بالابتداء ، وخبره محذوف ، والتقدير : لعمرك ما أحلف به " .

قال الرضي^(١) : " لأن القسم موضع التخفيف^(أ) لكثرة استعماله ، وظاهر أنه مع اللام مرفوع^(ب) على الابتداء ، والخبر محذوف وجوباً ، أي قسمي ، وحذف لسد جواب^(ج) القسم مسده ، ومع حذفها منصوب نصب المصادر ، وحرف^(د) القسم محذوف ، تقول : عمر الله^(هـ) ما فعلت^(و) .

قال في الفتح^(ب: ٢١٢) : " وأما قولهم : عمرك الله ما فعلت ، فمعناه^(ز) بإقرارك^(ح) له^(ج) بالبقاء ، وينبغي / أن لا ينعقد يميناً ؛ لأنه^(ط) حلف بفعل المخاطب ، وهو إقراره واعتقاده^(٣) . انتهى . وفي البزازية : " وسلطان الله : يمين في الأصح ، إن أراد به قدرة الله تعالى^(٤) .

ـ: (١٨١/١)

وبقوله : **أيم الله** ، جمع يمين عند الفراء^(٥) سقطت نونه وهمزته في الوصل تخفيفاً ، ثم / اليمين بقوله : " وأيم الله " خففت أيضاً فقليل : م الله^(٦) ، وهو قول الأكثر^(٦) .

- | | |
|---|---------------------------|
| (أ) في ب : [التخفيف] . وفي جـ : [التحقيق] . | (ب) في ب : [مرفوعاً] . |
| (ج) في هـ : [جوابه] . | (د) في أ ، ب : [حذف] . |
| (هـ) في هـ : [عمرو الله] . | (و) في أ : [معناه] . |
| (ز) في د : [بإقرار] . وفي هـ : [لإقرارك] . | (ح) في د : [له] ساقطة . |
| (ط) في أ : [لأن] . | (ي) في جـ : [والله] . |

(١) هو : محمد بن الحسن الرضي الاسترابادي ، عالم بالعربية ، اشتهر بكتابه : شرح مقدمة ابن الحاجب المسماة بالشافية في علم الصرف ، والوفية شرح الكافية لابن الحاجب في علم النحو . توفي سنة ٦٨٦هـ . (انظر : بغية الرواة للسيوطي ص ٢٤٨) .

(٢) انظر : شرح كافية ابن الحاجب للرضي (٥٢-٥١/٦) .

(٣) انظر : الفتح (١٤/٤) .

(٤) انظر : الفتاوى البزازية لابن البزاز (٢٧٠/٤) .

(٥) هو : أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الديلمي ، المعروف بالفراء ، إمام الكوفيين وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب ، أخذ عن الكسائي ، كان يقال عنه أمير المؤمنين في الأدب ، له مصنفات كثيرة ، منها : المقصور والمدود ، ومعاني القرآن ، والمذكر والمؤنث ، والحدود . توفي في طريقه إلى مكة سنة ٢٠٧هـ . (انظر : إنباء الرواة للقفطي ٧/٤ ، بغية الرواة ٣٣٣/٢) .

(٦) انظر : شرح كافية ابن الحاجب (٥٢/٦) .

وَعِنْدَ / سِيَبُويَه^(١) : كَلِمَةٌ اشْتَقَّتْ مِنْ^(٢) الْيَمِينِ سَاكِنَةُ الْأَوَّلِ اجْتَلَبَتْ^(ب) لَهَا / الْهَمْزَةُ^(٣) لِلنَّطْقِ .

وَكَانَ^(ج) يَمِينًا^(٢) لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي حَدِيثِ إِمَارَةِ أَسَامَةَ بْنِ^(د) زَيْدٍ^(٣) حِينَ طَعَنَ بَعْضُ النَّاسِ فِي إِمَارَتِهِ : " إِنْ كُنْتُمْ تَطْعَنُونَ فِي إِمَارَتِهِ ، فَقَدْ كُنْتُمْ تَطْعَنُونَ فِي إِمَارَةِ أَبِيهِ مِنْ قَبْلِ^(هـ) ،

-
- (أ) فِي هـ : [اسْتَفْتَتْ عَنْ] .
 (ب) فِي ب : [اجْتَلَبَتْ] .
 (ج) فِي ب : [كَانَهُ] .
 (د) فِي ب : [أَسَامَةُ] . وَفِي أ ، ب ، هـ : [ابْنِ] .
 (هـ) فِي د : [مِنْ قَبْلِ] سَاقِطَةٌ .
-

(١) هُوَ : عَمْرُو بْنُ عَثْمَانَ بْنِ قَنْبَرٍ ، أَبُو الْبَشَرِ الْمَلْقَبُ بِسَيَبُويَه - بِالْفَارْسِيَةِ رَاحِلَةُ الْفَتْحِ - إِمَامُ الْعَرَبِيَّةِ ، وَأَوَّلُ مَنْ بَسَطَ عِلْمَ النَّحْوِ ، أَخَذَ النَّحْوَ عَنِ الْخَلِيلِ بْنِ أَحْمَدَ ، وَيُونُسَ بْنِ حَبِيبٍ ، وَعَيْسَى بْنِ عَمْرِو ، وَغَيْرِهِمْ ، رَحَلَ بَغْدَادَ ، وَنَظَرَ الْكِسَائِيَّ ، لَهُ كِتَابُ : النَّحْوِ الْمَشْهُورُ ، وَمَجْمُوعَةُ الْأَفْعَالِ وَالتَّصَارِيفِ . تَوَفَّى سَنَةَ ١٧٧ هـ وَقِيلَ ١٨٠ هـ .
 (انظر : إنباء الرواة ٣٤٦/٢ ، بغية الوعاة ٢٢٩/٢) .

(٢) وَأَيَّمَنَ اللَّهُ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ جَمْعُ يَمِينٍ ، فَهُوَ مِثْلُ : يَمِينُ اللَّهِ ، جَعَلَتْ هَمْزَتَهُ الْقَطْعَ فِيهِ وَصَلًا ؛ تَخْفِيفًا لِكثَرَةِ الِاسْتِعْمَالِ كَمَا قَالَ الْخَلِيلُ فِي هَمْزَةِ أَلِ الْمَعْرِفَةِ .

وَعِنْدَ سَيَبُويَه : هُوَ مُفْرَدٌ مُشْتَقٌّ مِنَ الْيَمِينِ ، وَهُوَ الْبَرَكَةُ ، أَيْ بَرَكَةُ اللَّهِ يَمِينِي ، وَهَمْزَتُهُ لِلْوَصْلِ فِي الْأَصْلِ . (انظر : شرح الكافية ٥٢/٦) .

وَقَالَ الْأَنْبَارِيُّ : " ذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّ قَوْلَهُمْ فِي الْقِسْمِ : أَيَّمَنَ اللَّهُ ، جَمْعُ يَمِينٍ ، وَذَهَبَ الْبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ لَيْسَ جَمْعُ يَمِينٍ ، وَأَنَّهُ اسْمٌ مُفْرَدٌ مُشْتَقٌّ مِنَ الْيَمِينِ ، وَقَالَ : فِيهَا لُغَاتٌ كَثِيرَةٌ تَنْيِفُ عَلَى عَشْرِ لُغَاتٍ : (أَيَّمَنَ اللَّهُ ، يَمِينُ اللَّهِ ، أَيْمَ اللَّهُ ، يَمِ اللَّهُ ، هَيْمَ اللَّهُ ، أَمَ اللَّهُ ، إِمَ اللَّهُ ، مَ اللَّهُ ، مِ اللَّهُ ، وَلَيَّمَنُ اللَّهُ) " (انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين للأنباري ص ٣٤٣) .

(٣) هُوَ : أَسَامَةُ بْنُ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ ، أُمُّهُ أُمُّ أَيَّمَنَ ، حَاضِنَةُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَلَدَ بِمَكَّةَ ، وَنَشَأَ عَلَى الْإِسْلَامِ ، وَكَانَ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُحِبُّهُ حُبًّا جَمًّا ، هَاجَرَ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَأَمْرُهُ عَلَى جَيْشٍ عَظِيمٍ قَبْلَ أَنْ يَبْلُغَ الْعِشْرِينَ مِنْ عَمْرِهِ ، فَمَاتَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلَ أَنْ يَتَوَجَّهَ ، فَأَنْفَذَهُ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ مِنْ بَعْدِهِ ، تَوَفَّى فِي آخِرِ خِلَافَةِ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَنَةَ ٥٤ هـ . (انظر : البداية والنهاية لابن كثير ٦٩/٨ ، والإصابة لابن حجر ٤٦/١ ، والأعلام ٢٩١/١) .

ويم (أ) الله إن كان خليقاً (ب) (١) بالإمارة " أخرجه البخاري (٢) .

وهو في الحديث - بكسر الميم - لو او القسم ، وإنما يضم إذا لم يكن في أوله حرف القسم ، نبه عليه (ج) بعضهم وهو ظاهر .

وبقوله : **عهد الله** (٣) لأفعلن (٤) كذا ، وبقوله أيضاً (٥) : **ميثاقه** ؛ أي ميثاق الله ، بمعنى عهده ، وكذا الذمة (٥) ، ولذا سمي الذمي معاهداً . والأمانة (٥) ، قال تعالى : ﴿ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا ﴾ بعد قوله : ﴿ وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ ﴾ (٦) وقد غلب استعمالها (٦) بمعنى اليمين ، ثم إذا نوى غيره بأن نوى العبادات لم يكن يميناً .

(أ) في د ، هـ : [وائم] .

(ب) في هـ : [إن كان خليقاً] مكررة . وفي جـ : [لخليق] .

(ج) في أ : [عليه] ساقطة .

(هـ) في أ : [للذمة] .

(و) في ب ، جـ ، د : [استعمالها] .

(١) أي حقيقاً بها . (انظر : مقدمة فتح الباري ص ١٦٥) .

(٢) أخرجه البخاري (٢٤٤٤/٦ - ٢٤٤٥) كتاب الأيمان والنذور ، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم وائم الله ، من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، برقم ٦٢٥٢ . لكن هناك اختلاف في نسخ البخاري في كلمة (إمارة أبيه) قيل : (إمرة) وقيل : (إمرة أبيه) وأخرجه مسلم (١٥٠١/٤ - ١٥٠٢) كتاب فضائل الصحابة ، فضائل زيد بن حارثة وأسامة بن زيد ، برقم (٢٤٢٦) .

(٣) انظر : ص ١٠٠ من هذا البحث ، حاشية رقم (٢) .

(٤) انظر : شرح الكافية (٥١/٦) .

(٥) كأن يقول : ذمة الله ، وأمانة الله لأفعلن كذا . (انظر : الفتح ١٥/٤) .

(٦) سورة النحل ، آية رقم (٩١) . وهي قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ ﴾ .

اليمين بقوله :
" علي نذر "

وبقوله : **علي نذر وعلي نذر الله** ^(١) لأفعلن كذا ، وهذا القيد ؛ أعني ذكر ^(أ) الخلو ف عليه ، لا بد منه في كونه يميناً ، وإن لم يذكره لا يكون يميناً ؛ لأن اليمين إنما تتحقق ^(ب) بمحلف عليه ، إلا أنه تلزمه ^(ج) الكفارة ^(٢) ؛ لأن هذا التزام لها ابتداء بهذه العبارة ، هذا إذا لم ينو بالنذر المطلق شيئاً من / القرب المقصودة التي يصح النذر بها كالحج ونحوه . فإن نواه لزمه ما نوى ، وإن ذكر صيغ ^(د) النذر بأن قال : لله علي صلاة ركعتين مثلاً / ، أو صوم يوم مطلقاً عن الشرط ، أو معلقاً به ، أو ذكر لفظ النذر مسمى معه المنذور ، مثل : لله علي نذر صوم يومين معلقاً ^(هـ) أو ^(و) منجزاً ، فسيأتي في الكفارة ^(٣) .

(ب) في أ : [يتحقق] . وفي ب : [تحقق] .

(د) في ب : [ضيع] .

(و) في ب ، ج : [لا] .

(أ) في ب : [ذكر] ساقطة .

(ج) في ب ، ج ، هـ : [يلزمه] .

(هـ) في هـ : [مطلقاً] .

(١) قال ابن قدامة : " إذا أخرج النذر مخرج اليمين بأن يمنع نفسه أو غيره به شيئاً ، أو يحث به على شيء ، مثل : أن يقول : إن كلمت زيداً فله علي الحج أو صدقة مالي أو صوم سنة ، فهذا يمينٌ حكمه أنه مخير بين الوفاء بما حلف عليه ، فلا يلزمه شيء ، وبين أن يحث فيتخير بين فعل المنذور وبين كفارة يمين ، ويسمى نذر اللجاج والغضب ، ولا يتعين عليه الوفاء به " (انظر : المغني ٦٩٦/٨) .

(٢) قال الحافظ ابن حجر : " إن حلف بالنذر ؛ فإن نوى شيئاً من حج أو عمرة فعليه ما نوى ، وإن لم يكن له نية فعليه كفارة يمين ، ولا شك أن حديث النبي صلى الله عليه وسلم : " من نذر نذرًا لم يسم فكفارته كفارة يمين " رواه أبو داود من حديث ابن عباس ؛ يوجب الكفارة مطلقاً " (انظر : الفتح ١٥/٤) .

والحديث أخرجه أبو داود (١٤٤٢/٣) كتاب الأيمان والنذور ، باب من نذر نذرًا لا يطيقه ، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما ، برقم (٣٣٢٢) ولفظه : " من نذر نذرًا لم يسمه فكفارته كفارة يمين ، ومن نذر نذرًا في معصية فكفارته كفارة يمين ، من نذر نذرًا لا يطيقه فكفارته كفارة يمين ، ومن نذر نذرًا أطاقه فليف به " قال أبو داود : روى هذا الحديث وكيع وغيره عن عبد الله بن سعيد بن أبي الهند ، أوقفوه على ابن عباس . وأخرجه ابن ماجه (٢٥٦/٢) كتاب الكفارات ، باب من نذر نذرًا ولم يسمه ، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما ، برقم (٢١٢٨) واختلاف لفظ وهو : " لم يسمه " .

(٣) انظر : ص ١٤٦ من هذا البحث .

فظهر^(أ) الفرق بين صيغة النذر ولفظ النذر - كذا في الفتح^(١) - يريد أن لفظ النذر يكون يمينًا ، ونذرًا^(ب) إذا نوى به^(ج) قربة . وأما صيغة النذر فلا تكون^(د) يمينًا ألبتة^(٢) .

وبقوله : **إن فعل كذا فهو كافر** ، أو يهودي^(هـ) ، أو نصراني ، أو قال : فاشهدوا^(و) عليّ بالنصرانية كما في اللولولية^(٣) ؛ إلحاقًا له بتحريم الحلال^(٤) ؛ لأنه لما جعل^(٥) / الشرط علمًا على الكفر وقد اعتقده واجب الامتناع^(٥) ، وأمكن القول بوجوبه لغيره جعلناه يمينًا ، وكذا لو قال : فأنا أعبدك^(ز) من دون الله ، أو أعبد^(ح) الصليب كما في المجتبى^(٦) .

(ب) في جـ : [ونذر] .

(د) في ب ، جـ ، د ، هـ : [فلا يكون] .

(و) في أ : [واشهدوا] .

(ح) في د : [واعبد] بالواو .

(أ) في ب : [وظهر] .

(ج) في هـ : [به] ساقطة .

(هـ) في أ ، د : [ويهودي] بالواو .

(ز) في د : [عبدك] .

(١) انظر : الفتح (١٥/٤) .

(٢) " هذه المسألة على وجهين : إما أن يكون النذر مطلقًا ، أو معلقًا بشرط ، وكل واحد منهما على وجهين : إما أن يسمى شيئًا أو لا ، فحاصله أنه إن لم يسم شيئًا في المطلق والمعلق تجب الكفارة لليمين ، لكن في المطلق تجب للحال ، وفي المعلق إذا وجد الشرط .

وإن لم يسم شيئًا ففي المطلق يجب الوفاء به ، وكذا في المعلق إن كان التعليق بشرط يراد كونه ، وإن كان لا يراد كونه ، قيل : يجب عليه الوفاء بالنذر ، وقيل : يجزئه كفارة اليمين إن شاء ، وإن شاء أوفى بالمنذور ، وهو الصحيح ، رجع إليه أبو حنيفة قبل موته بثلاثة أيام ، وقيل بسبعة " . (انظر : التبيين ١١٠/٣) .

(٣) انظر : الفتح (١٥/٤ - ١٦) والبحر (٣٠٩/٤) وعزاه للولولية .

(٤) أي : فإذا فعل ذلك لزمه كفارة يمين ، قياسًا على تحريم المباح ، فإنه يمين بالنص ، قال تعالى : ﴿ يَتَأَيُّمُ النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ ﴾ (سورة التحريم ، آية رقم ١) . (انظر : الفتح ١٥/٤) .

(٥) فكأنه قال : حرمت على نفسي فعل كذا ، كدخول الدار ، ولو قال : دخول الدار مثلاً علي حرام ؛ كان يمينًا ، فكان تعليق الكفر ونحوه على فعل مباح يمينًا . (انظر : الفتح ١٥/٤) .

(٦) انظر : البحر (٣٠٩/٤) وعزاه إلى المجتبى .

قيد بكون اليمين على فعل مستقبل ؛ لأنه لو كان على ماض ، كإن كنت فعلت كذا فهو كافر ، وهو عالم أنه فعله ، كانت^(أ) غموساً .

واختلف في كفره ، والأصح أنه إن كان يعلم أنه يمين لا يكفر بالماضي ، وإن كان جاهلاً ، أو عنده أنه يكفر^(ب) بالغموس ، أو بمباشرة الشرط في المستقبل يكفر فيهما^(١) ؛ لأنه رضي بالكفر^(٢) .

واختلف أيضاً في قوله : يعلم الله^(ج) أنه فعل كذا ولم^(د) يفعله وهو يعلم خلافه ، وعامتهم على أنه يكفر^(٣) .

حكم قوله :
" يعلم الله أنه
فعل كذا
ولم يفعل "

(أ) في هـ : [كان] .

(ب) في ب ، جـ : [أنه] ساقطة . وفي هـ : [أن الكفر] .

(ج) في د ، هـ : [يعلم الله] .

(د) في جـ ، د : [أو] .

(١) أي في الغموس والمنعقدة ، أما في الغموس ففي الحال ، وأما في المنعقدة فعند مباشرة الشرط . (انظر : البحر ٣١١/٤-٣١٢ ، وحاشية ابن عابدين ٣٩٣/٥) .

(٢) حيث أقدم على الفعل الذي علق عليه كفره ، وهو يعتقد أنه يكفر إذا فعله ، وحديث النبي صلى الله عليه وسلم : " من حلف على يمين بجملة غير الإسلام كاذباً متعمداً فهو كما قال " خرج مخرج الغالب ؛ فإن الغالب ممن يحلف بمثل هذه الأيمان أن يكون جاهلاً لا يوف إلا لزوم الكفر على تقدير الحنث ، فإن تم هذا وإلا فالحديث شاهد لمن أطلق القول بكفره . (انظر : الفتح ١٦/٤ ، وحاشية ابن عابدين ٣٩٢/٥) .

والحديث أخرجه البخاري (٤٥٩/١) كتاب الجنائز ، باب ما جاء في قاتل النفس ، برقم (١٢٩٧) وفي كتاب الأدب ، باب من كفر أخاه بغير تأويل فهو كما قال ، برقم (٥٧٥٤) (انظر : ٢٢٦٤/٥) ولكن بدون لفظة : " متعمداً " . وأخرجه مسلم (٩٨/١) كتاب الأيمان ، باب غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه ، وأن من قتل نفسه بشيء عذّب في النار ، وأنه لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة ، برقم (١٠٩) بدون لفظة : " متعمداً " . كلهم من حديث ثابت بن الضحاك رضي الله عنه .

(٣) لأنه نسب خلاف الواقع إلى علمه تعالى ، فيتضمن نسبة الجهل إليه سبحانه . (انظر : حاشية ابن عابدين ٣٩٣/٥) .

وقيل : لا يكفر^(١) ، وهو رواية عن أبي يوسف^(٢) ؛ لأنه قصد^(أ) ترجيح^(ب) الكذب دون الكفر - كذا في المجتبى^(٣) - لا ؛ أي^(ج) لا يكون اليمين بقوله : **بعلمه** ؛ أي بعلم الله **وغضبه وسخطه ورحمته** لأفعلن كذا ؛ لعدم^(د) تعارف الحلف بها ، ولأن العلم قد يراد به المعلوم ، والغضب والسخط يراد بهما العقوبة . ويراد بالرحمة أثرها^(هـ) وهو الجنة . ومن ثم قلنا لو قال : وعذاب الله وثوابه ورضاه ولعنته أنه لا يكون يمينًا .

وفي البدائع : " لو قال لا إله إلا الله ، أو سبحان الله / والله أكبر لأفعلن^(٤) كذا ، لا يكون يمينًا ؛ لعدم العادة . وملكوت الله^(ز) وجبروته / يمين ؛ لأنه من صفاته التي لا تستعمل إلا في الصفة^(٥) " .

وفي الخانية : " لو^(ح) قال : بصفة الله لا أفعل^(ط) كذا لا يكون يمينًا ؛ لأن من صفاته ما يكون في غيره^(٥) " .

(أ) في ب : [أنه لا قصد] . وفي جـ : [لأنه لقصد] .

(ب) في ب : [تزويج] وفي جـ ، هـ : [تزويج] . وفي أ : [ترجيح] .

(ج) في أ ، ب ، جـ ، هـ : [لا أي] ساقطة .

(د) في د : [كعدم] .

(هـ) في د : [أثرها] . وفي ب : [أثرها] .

(ز) في ب ، جـ : [الله] ساقطة . وفي جـ : [وملكوته] .

(ط) في جـ : [لأفعلن] .

(١) منهم : الشمني في الدراية . ذكر ذلك ابن عابدين في حاشيته (٣٩٣/٥) .

(٢) هو : أبو يوسف القاضي ، يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري ، صاحب أبي حنيفة ، وهو المقدم من أصحابه ، ولي القضاء في عهد ثلاثة من الخلفاء : المهدي والهادي والرشيد ، أول من وضع علم أصول الفقه على مذهب أبي حنيفة ، وهو الذي بث علم أبي حنيفة في الأرض ، له تصانيف كثيرة ، منها : الخراج ، والنوادر ، والأمالي ، وغيرها . توفي سنة ١٨٢ هـ ببغداد . (انظر : الجواهر المضئية ٦١١/٢ ، تاج التراجم ص ٢٨٢ ، الفوائد البهية ص ٢٢٥) .

(٣) انظر : حاشية ابن عابدين (٣٩٣/٥) وعزاه إلى المجتبى .

(٤) فكان الحلف به يمينًا ، كقوله : وعظمة الله وجلاله وكبريائه . (انظر : البدائع ١٣/٣) .

(٥) انظر : الفتاوى الخانية لقاضيخان (٣/٢) .

حكم الحلف
بالنبي والقرآن
والكعبة

ولا بقوله : **والنبي والقرآن والكعبة** لأفعلن كذا .

أما النبي والكعبة فلخبر : "من كان حالفاً فليحلف^(١) بالله أو ليصمت" متفق عليه^(١) .

وأما القرآن ، فلأنه غير متعارف^(٢) .

(١) في ب : [فليحلف] .

(١) أخرجه البخاري (٩٥١/٢) كتاب الشهادات ، باب كيف يستحلف ، من حديث عبدالله بن عمر بن الخطاب ، برقم (٢٥٣٣) ومسلم (١٠٢٥/٣-١٠٢٦) كتاب الأيمان ، باب الحلف بغير الله تعالى ، من حديث ابن عمر ، برقم (١٦٤٦) .

(٢) لأنه ليس من قسم الحلف بغير الله تعالى ، بل هو من قسم الصفات . (انظر : حاشية ابن عابدين ٣٨٦/٥) .
واختلف العلماء في حكم الحلف بالمصحف ، فقال ابن فرحون : " وأما التغليظ بالحلف على المصحف فقال ابن العربي : هو بدعة لم يرد عن أحد من الصحابة ، وقد أجازوه الشافعية ... وكان ابن لبابة يفتي في المريضة تحب عليها عليها اليمين في مقطع الحق أنما تحلف في بيتها على المصحف " . (انظر : تبصرة الحكام ١٦٠/١) .
وقال الشريبي : " قال الشافعي : وكان ابن الزبير ومطرف قاضي صنعاء يحلفان به ، وهو حسن ، وعليه الحكم باليمين ... وقد كان من حكام الآفاق من يستحلف على المصحف ، وعند ذلك حسن " . (انظر : مغني المحتاج ٦٢٨/٤) .

وقال ابن أبي الدم : " قال الماوردي : هو جائز ، وليس بمستحب . قال أصحابنا : ومعناه أن يوضع المصحف في حجره ليكون أزر له " (انظر : أدب القضاء ص ٢٥٧) .

وقال الشوكاني : " وروي عن بعض الصحابة التحليف على المصحف " . (انظر : نيل الأوطار للشوكاني ٢٠٧/٤) .
وقال ابن قدامة : " وإن حلف بالمصحف انعقدت يمينه ، وكان قتادة يحلف بالمصحف ، ولم يكره ذلك إمامنا وإسحاق ؛ لأن الخالف بالمصحف إنما قصد الحلف بالمكتوب فيه ، وهو القرآن ، فإنه بين دفتي المصحف بإجماع المسلمين " . (انظر : المغني ٦٩٥/٨) .

وذهب ابن العربي إلى عدم صحة الحلف بالمصحف ، حيث قال : " زعم الشافعي أنه رأى ابن مازن قاضي صنعاء يحلف بالمصحف ويؤثر أصحابه ذلك عن ابن عباس ، ولم يصح " . (انظر : أحكام القرآن ٢٤٥/٢) .

قلت : وهذا مخالف لجمهور أهل العلم القائلين بصحة الحلف بالمصحف ؛ لأن من الصحابة من ورد عنهم ذلك ، ولأن الحلف بالمصحف ليس حلفاً بذاته ، وإنما القصد من الحلف به هو الحلف بالمكتوب فيه ، وهو كلام الله سبحانه وتعالى ، وهو صفة لله عز وجل ، ومعلوم أن الحلف بصفات الله تعالى جائز .

أ: (٣٦٧/ب)

قال في الفتح : " ولا يخفى أن الحلف به متعارف ، فيكون يمينًا كما هو قول الأئمة /
الثلثة " (١) .

قال العيني / : " وعندي أنه لو حلف بالمصحف ، أو وضع يده عليه ، وقال : وحق
هذا ، فهو يمين ، ولا سيما في زماننا الذي كثرت (أ) فيه الأيمان الفاجرة " (٢) .

ولا خلاف أنه لو قال : إن فعلت كذا فأنا (ب) / بريء من النبي ، أو من (ج) القرآن ، أو
من كلام الله القائم به انعقد يمينًا (٣) .

(ب) في هـ : [فأنا] مكررة .

(أ) في د ، هـ : [كثرة] .

(ج) في ب ، د : [من] ساقطة .

(١) انظر : الفتح (١٠/٤) ومغني المحتاج (٦٢٨/٤) وأحكام القرآن (٢٤٥/٢) والمغني (٦٩٥/٨) .

(٢) ورغبت العوام في الحلف بالمصحف . (انظر : رمز الحقائق ٢٠٥/١) .

قال ابن عابدين : وفيه نظر ظاهر ؛ إذ المصحف ليس صفة لله تعالى ، حتى يعتبر فيه العرف ، وإلا لكان الحلف بالنبي
والكعبة يمينًا ؛ لأنه متعارف عليه ، وكذا حياة رأسك ونحوه " . (انظر : حاشية ابن عابدين ٣٨٦/٥) .

(٣) لأن التبرؤ من ذلك كفر ، فيكون في كل منهما كفارة يمين .

وكذا لو قال : فأنا بريء من الإسلام ، أو من القبلة ، أو من المؤمنين^(أ) ، أو من الصلّاة ، أو من الصوم ، أو من صوم^(ب) رمضان ، أو من المصحف ، كما في المجتبى^(١) .
ولو قال : من شهر رمضان ، فإن^(ج) أراد البراءة عن فرضه كان يمينًا ، وإن أراد عن أجره لا يكون يمينًا .

ولو قال : فأنا^(د) بريء من كل آية في المصحف فيمين^(هـ) واحدة ، وكذا لو قال : من الكتب الأربعة ، أو من الله ورسوله ، ولو كرر لفظ^(و) بريء كان عليه كفارتان .
ولو زاد : والله^(ز) ورسوله بريئان^(ح) منه ، كان عليه أربع كفارات^(ط) ، وعلى هذا لو قال : بريء من الفرقان ، وبريء من التوراة^(ي) ، وبريء من الإنجيل^(ك) ، وبريء من الزبور^(ل) ، كان عليه أربع كفارات^(٢) .

(أ) في هـ : [المؤمن] .

(ب) في ب ، ج ، هـ : [والصوم] . وفي د : [أو الصوم] .

(ج) في أ : [فإذا] .

(هـ) في ب : [يمين] . وفي ج : [فيمين] .

(ز) في هـ : الواو ساقطة ، [الله] فقط .

(ط) في ج : [كفارتان] .

(ك) في هـ : [التوراة] .

(د) في أ : [أنا] .

(و) في ج : [لفظة] .

(ح) في ج : [بريان] .

(ي) في هـ : [الزبور] .

(ل) في هـ : [الإنجيل] .

(١) قال ابن عابدين في حاشيته (٣٨٦/٥) : " ما ذكره في النهر عن المجتبى من أنه لو تراء من المصحف انعقد يمينًا ، فهو سبق قلم ، فإن عبارة المجتبى : " ولو قال : أنا بريء من القرآن ، أو مما في المصحف فيمين ، ولو قال : من المصحف ، فليس يمين " اهـ .

(٢) الأصل في جنس هذه المسائل أنه متى تعدد صفة البراءة تعددت الكفارات ، وإذا اتحدت اتحدت . (انظر : البحر ٣٠٩/٤ - ٣١٠ وعزاه إلى الفتاوى الظهيرية) .

ولو قال : إن فعلت كذا فأنا بريء من الله ألف مرة ، كان عليه^(أ) كفارة واحدة^(ب) (١) .

وفي الخانية : " لو قال : ودين^(ج) الله وطاعته ، أو حدوده ، أو شريعته ، أو المصحف لا يكون يمينا^(٢) " . والله الموفق / ^(٢١٤/ب)

فرع : قال في الفتح : " الحلف^(د) بحياتك ، أو بحياة^(هـ) رأس السلطان ؛ إن اعتقد أن البر فيه واجب كفر^(٣) " .

وفي تنمة الفتاوى : قال عليّ الرازي^(٤) : " أخاف على^(و) من قال : بحياتي^(ز) وحياتك أنه^(ح) يكفر ، ولولا أن العامة يقولونه ولا يعلمونه لقلت إنه شرك^(٥) " .

(أ) في د : [أربع] زائدة ، فتصبح : [كان عليه أربع كفارة واحدة] . (ب) في ب : [واحد] .

(ج) في د ، هـ : الواو ساقطة . (د) في أ ، ب ، جـ : [الحلف] ساقطة .

(هـ) في هـ : [حياة] . (و) في ب ، جـ : [على] ساقطة .

(ز) في أ : [أو حياتك] . (ح) في ب ، جـ ، د ، هـ : [أن] .

(١) لأن قوله : ألف مرة ، للمبالغة ، فلم يتكرر فيها اللفظ حقيقة . (انظر : حاشية ابن عابدين ٣٨٧/٥) .

(٢) انظر : الفتاوى الخانية (٥/٢) .

(٣) انظر : الفتح (١٠/٤) .

(٤) هو : علي بن أحمد بن مكّي الرازي ، أبو الحسن ، حسام الدين ، فقيه حنفي ، أقام مدة في حلب أيام نور الدين محمود ، وسكن دمشق ، له مصنفات ، منها : خلاصة الدلائل في شرح مختصر القدوري (مخطوط) ، وسلوة الموم أُلّفه عندما مات له ولد ، وشرح الجامع الصغير (مخطوط) . توفي سنة ٥٩٨ هـ بدمشق . (انظر : الجواهر المضيئة ٣٥٣/١ ، هدية العارفين ٧٠٣/١ ، الأعلام ٢٥٦/٤) .

(٥) انظر : الفتح (١٠/٤) وحاشية ابن عابدين (٣٨٨-٣٨٩/٥) وعزاه إلى تنمة الفتاوى .

ولا بقوله : **وَحَقُّ** ^(أ) **اللَّهِ** عندهما ^(١) ، وإحدى الروایتين عن / الثاني ^(ب) ^(٢) ؛ لأن حق الله يراد به طاعته ؛ إذ الطاعات حقوقه ، وصار ذلك متبادراً ^(ج) شرعاً وعرفاً ^(د) حتى كأنه ^(هـ) حقيقة ، حيث لا يتبادر سواه .

واستدل الشارح ^(٣) وغيره على ذلك ، بقوله صلى الله عليه وسلم حين سئل : ما / حق الله على العباد ؟ فقال : " **أَنْ لَا** " ^(ز) **يَشْرِكُوا بِهِ** ^(ح) شيئاً ^(٣) ^(ط) ، وليس بشيء ؛ لأن صلاته بلفظ : على العباد ، تبين ^(ي) المراد ^(ك) بأنه غير ^(ل) وجوده وحقيقته ، والكلام في غير ^(م) المقرون بما ^(ن) يدل على أحد المعنيين ، وعن أبي يوسف أنه يمين ^(٤) .

(أ) في أ ، د ، هـ : الواو ساقطة .

(ب) في جـ : الصفحة رقم ١٨٨ ب ، الأجزاء التي في أطراف الصفحة غير واضحة من أولها إلى آخرها ، تبدأ بقوله : [عن الثاني ... عند الاضطرار] .

(ج) في جـ : [متبادراً] مطموسة . وفي ب : [تبادراً] .

(د) في جـ : الواو ساقطة . وفي هـ : [وعرفاً] ساقطة .

(و) في أ : [الشارح] .

(ح) في ب ، د : [بالله] .

(ي) في ب : [العبادتين] . وفي جـ : [بين] .

(ل) في أ : [غير] .

(ن) في هـ : [بما] .

(١) أبو يوسف ، ومحمد . انظر : الفتح (١١/٤) والبحر (٣١١/٤) .

(٢) القاضي أبو يوسف . انظر : الفتح (١١/٤) وحاشية ابن عابدين (٣٩٥/٥) .

(٣) انظر : التبيين (١١١/٣) .

والحديث أخرجه البخاري (٢٦٨٥/٦) كتاب التوحيد ، باب ما جاء في دعاء النبي صلى الله عليه وسلم أمته إلى توحيد الله تبارك وتعالى ، من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه ، قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : " يا معاذ ، أتدري ما حق الله على العباد ؟ " قال : الله ورسوله أعلم ، قال : " أن لا يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً ، أتدري ما حقهم ؟ " قال : الله ورسوله أعلم ، قال : " أن لا يعذبهم " ، برقم (٦٩٣٧) . ومسلم (٦٠/١) كتاب الإيمان ، باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة مطلقاً ، برقم (٣٠) . والترمذي (٤٥١/٤) كتاب الإيمان ، باب ما جاء في افتراق هذه الأمة ، برقم (٢٦٤٣) وقال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح . وأخرجه ابن ماجه (٥٣٤/٣) كتاب الزهد ، ما يذخر من رحمة الله يوم القيامة ، برقم (٤٢٩٦) . وأحمد في مسنده (٣١٧/٣٦) ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، مسند الأنصار ، حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه ، برقم (٢١٩٩١ ، ٢١٩٩٣ ، ٢١٩٩٤) .

(٤) انظر : الفتح (١١/٤) وحاشية ابن عابدين (٣٩٥/٥) .

قال في الاختيار : " وهو المختار للتعارف " ^(١) ورده في الفتح ^(٢) بأن التعارف إنما يعتبر بعد كون الصفة مشتركة في الاستعمال بين صفة الله وصفة غيره ، ولفظ : حق ، لا يتبادر منه ما هو صفة لله ، بل هو من حقوقه ^(٣) . قيد بالمضاف ؛ لأن المعرفة ^(ب) يمين إجماعاً .

واعترض بأن الحق المعرفة يطلق على غيره تعالى ^(٣) ، ومنه ﴿ فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ ﴾ ^(٤) ، ﴿ فَلَمَّا جَاءَهُمُ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِنَا ﴾ ^(٥) فكيف يكون يميناً بلا خلاف ؟ .

وأجيب : بأنه إن نوى اليمين باسم الله تعالى يكون يميناً ، وإلا فلا ، وأنت خبير بأنه على المختار ^(ج) إذا ثبت كونه اسماً ^(د) لله تعالى فلا ^(هـ) تعتبر فيه النية ، وإن أطلق على غيره ، ولو نكره لا يكون يميناً ؛ لأنه يراد ^(و) به تحقيق الوعد ، فصار كأنه قال : أفعل كذا حقيقة لا محالة ^(٦) .

- (ب) في جـ : [المعروف] .
 (د) في بـ : [اسما الله] .
 (و) في بـ ، جـ ، د ، هـ : [لا يراد] .

- (أ) في هـ : [فتح القدير] .
 (ج) في د : [الواو في إذا] زائدة .
 (هـ) في أ ، ب ، جـ ، هـ : [لا] .

(١) انظر : الاختيار لتعليل المختار للموصلي (٧٣/٤) .

(٢) انظر : الفتح (١١/٤) .

(٣) انظر : الفتح (١٢-١١/٤) .

(٤) سورة يونس ، آية رقم (٣٢) وتكملتها : ﴿ فَأَنِّي تُصَرِّفُونَ ﴾ .

(٥) سورة يونس ، آية رقم (٧٦) وتكملتها : ﴿ قَالُوا إِنَّ هَذَا لِسِحْرٌ مُبِينٌ ﴾ .

(٦) انظر : الفتح (١٢/٤) .

قال قاضيخان^(١) : " والصحيح أنه / إن أراد به اسم الله تعالى^(أ) يكون يمينا "^(٢) .

وفي المجتبى : " بجرمة الله^(ب) كحق الله "^(٣) .

وفي فتاوي النسفي^(٤) : " بجرمة شهد الله^(ج) أو لا إله إلا الله ليس يمين "^(٥) . والله

الموفق .

(ب) في جـ ، هـ : [الله] ساقطة .

(أ) في أ ، ب ، جـ ، د : [تعالى] ساقطة .

(ج) في ب ، جـ : [بجرمة الله] .

(١) هو : الحسن بن منصور بن أبي القاسم محمود بن عبدالعزيز الأوزجندي ، الفرغاني ، المعروف بقاضي خان ، له تصانيف كثيرة ، منها : فتاويه المشهورة ، وشرح الجامع الصغير ، وشرح الزيادات ، وشرح أدب القاضي ، تفقه عليه شمس الأئمة الكردي . توفي سنة ٥٩٢ هـ . (انظر : الجواهر المضيئة ٩٣/٢ ، تاج التراجم ص ٨٢ ، الفوائد البهية ص ٦٤) .

(٢) انظر : الفتاوى الخانية (٦/٢) .

(٣) انظر : البحر (٣١١/٤) وعزاه للمجتبى .

(٤) هو : أبو حفص عمر بن محمد بن أحمد بن إسماعيل النسفي ، ولد بنسف سنة ٤٦١ هـ ، فقيه فاضل عارف بالمذهب والأدب ، له مصنفات ، منها : طلبه الطلبة ، ونظم الجامع الصغير ، والفتاوى ، وهو أحد مشايخ صاحب الهداية . توفي سنة ٥٣٧ هـ بسمرقند . (انظر : الجواهر المضيئة ٦٦٠/٢ ، تاج التراجم ص ١٦٢ ، الفوائد البهية ص ١٤٩) .

(٥) انظر : البحر (٣١١/٤) وعزاه لفتاوى النسفي .

ولا بقوله^(أ) : **إن فعلته فعلي غضب الله أو سخطه** ؛ لأنه دعا^(ب) على نفسه ، ولم يتعارف الحلف به^(١) ، أو إن فعلته فأنا^(ج) **زان أو سارق أو شارب خمر أو آكل ربا** ؛ لأن حرمة هذه الأشياء تحمل النسخ^(٢) والتبديل ، فلم تكن^(د) في معنى حرمة اسم^(هـ) الله تعالى ، ولأنه ليس بمتعارف - كذا في الهداية^(٣) - ومعنى احتمال النسخ فيها أن حرمتها تحمل السقوط . أمّا الخمر فظاهر ، وأمّا السرقة فعند الاضطرار / ، وكذا إذا^(٤) أكرهت المرأة بالسيف على الزنا ، وأمّا الربا ففي / دار الحرب^(٥) .

وعلى هذا تفرع^(٦) ما لو قال : هو يأكل الميتة ، أو يستحل الخمر والخنزير إن فعل / كذا^(٥) ؛ لأنه علقه بما يسقط حرمة بحال ما^(ح) كما في المجتبى ، بخلاف حرمة اسم الله تعالى فإنها^(ط) لا تحمل السقوط^(٦) . قال في الفتح : " وهذا فيه نظر ؛ لأن كون الحرمة تحمل الارتفاع أو لا تحمله لا أثر له ، فإنه إن^(ي) كان يرجع إلى تحريم المباح^(ك) فهو يمين ، وإلا لا^(٧) .

- | | |
|--|---|
| (أ) في ب : [ولا بقوله] ساقطة . وفي جـ : [لا بقوله] . | (ب) في ب : [دعي] . |
| (ج) في د : [فإن أنا] . | (د) في د : [فلم يكن] . |
| (هـ) في هـ : [اسم] ساقطة . | (و) في ب : [إن] . |
| (ز) في أ : [يفرع] . | (ح) في ب ، جـ ، هـ : [ما] ساقطة . |
| (ط) في أ : [لأنها] . | (ي) في أ : [إن] ساقطة . وفي د : [إذا] . |
| (ك) في هـ : [المباح] . | |

- (١) ولا يستلزم وقوع المدعو ، بل ذلك متعلق باستجابة دعائه .
- (٢) النسخ في اللغة : الإزالة . (انظر : المعجم الوسيط ٩١٧/٢) .
- واصطلاحاً : رفع حكم شرعي بدليل شرعي متراخي . (انظر : إرشاد الفحول للشوكاني ص ١٨٤ ، والإحكام ١٠٤/٣) .
- (٣) انظر : الهداية للمرغيناني (١٦/٤) .
- (٤) دار الحرب : هي أراضي الدولة الكافرة التي أعلنت الحرب على المسلمين . (انظر : معجم لغة الفقهاء ص ١٨٢) .
- (٥) انظر : البحر (٣١٢/٤) .
- (٦) انظر : البحر (٣١٢/٤) وعزاه إلى المجتبى .
- (٧) انظر : الفتح (١٦/٤) .

وظاهر^(أ) كلامهم أنه لو تعورف الحلف به كان يمينًا^(١) ، وظاهر^(ب) ما في الفتح يفيد أنه لو^(ج) تعورف الحلف به لا يكون يمينًا ، حيث قال : " إن معنى اليمين أن يعلق^(د) ما يوجب امتناعه عن الفعل بسبب لزوم وجوده عند الفعل ، وليس بمجرد وجود الفعل { يصير زانيًا أو سارقًا ؛ لأنه لا يكون كذلك إلا بفعل / }^(هـ) مستأنف يدخل في الوجود ، فإنه بالرضا^(و) به يكفر من غير توقف على عمل آخر^(ز) .

وحروفه^(٣) ؛ أي القسم الباء قَدَّمَهَا ؛ لأنها الأصل ؛ إذ هي صلة الحلف ، والأصل أقسم ، أو^(٤) أحلف^(ح) ، حذف الفعل لكثرة الاستعمال مع فهم المقصود ، ومعناها الإلصاق ؛ لأنها تلصق فعل القسم بالحلوف به ، ولأصلاتها دخلت على المظهر / والمضمر .

والواو أعقبها بها^(ط) ؛ لأنها بدل منها ، لمناسبة معنوية^(ي) هي ما في الإلصاق من الجمع الذي هو معنى الواو ، وللبدلية^(ك) انحطت عنها ، فدخلت على المظهر فقط^(٤) .

(ب) في ب ، ح ، هـ : [فظاهر] .

(د) في د : [أن تعلق] .

(و) في أ ، ب ، ج ، د ، هـ : [بالرضى] .

(ح) في جـ : [حلف] .

(ي) في جـ : [تقوية] .

(أ) في أ : [فظاهر] .

(ج) في أ ، ب ، ج ، د : [ولو] بزيادة الواو .

(هـ) في د : ما بين القوسين ساقط .

(ز) في جـ : [إذا] .

(ط) في د : [بها] ساقطة .

(ك) في جـ : [المبدلة] .

(١) وهذا فيه نظر ؛ لأنهم لم يقتصروا على التعليل بالتعارف ، بل عللوا بما يقتضي عدم كونه يمينًا مطلقًا ، وهو كون عليه غضبه ونحوه دعاء على نفسه . (انظر : حاشية ابن عابدين ٣٩٥/٥ - ٣٩٦) .

(٢) انظر : الفتح (١٦/٤) .

(٣) قال الرضي : " أحرف القسم : واو القسم ، والتاء ، والباء ... " (انظر : شرح كافي ابن الحاجب للرضي ٤٩/٦) .

(٤) قال ابن عقيل في شرحه : " أن حروف الجر عشرون حرفًا ، منها أربعة عشر تنقسم إلى قسمين : الأول : سبعة بحر الظاهر والمضمر وهي : ... والباء . الثاني : سبعة تختص بالظاهر ، وهي : ... والواو " . (انظر : شرح ألفية ابن مالك لابن عقيل ٥٤٣/٢ - ٥٤٤) .

والتاء^(أ) ثلث بها ؛ لأنها بدل عن الواو ، إذ هي من حروف الزيادة أبدلت كثيراً منها كترات^(ب) ، فانحطت عنها^(ج) درجتين ، فلم تدخل على المظهر إلا على اسم الله ، وترب الكعبة^(١) .

قال الشارح : " وبقي لام القسم ، وحرف التنبيه ، وهمزة الاستفهام ، وقطع ألف الوصل ، والميم المكسورة والمضمومة ، في القسم ومن ، كقوله : لله^(د) وها الله^(هـ) والله^(و) وما الله ومن الله^(٢) .

وقد يضم^(ز) حرف^(ح) القسم فيكون حالاً كقوله^(ط) : الله لا أفعل كذا ؛ لأن حذف الحرف من عادة العرب^(ي) إيجازاً ، ثم قيل / : " ينتصب / لانتزاع^(ك) حرف خافض ، وقيل : ينخفض ليكون الكسر دلالة على المحذوف " - كذا في الهداية^(٣) - وفيه بحثان^(ل) :
الأول : أن التعليل بالحذف لا يطابق المعلل ، فكأنه أراد به الإضمار تسامحاً ، والفرق أن الإضمار يبقى أثره ، بخلاف الحذف - كذا في الدراية^(٤) - .

-
- | | |
|---|--|
| (أ) في ب : [والتاء] . | (ب) في حـ : [كترات] . |
| (ج) في د : [منها] . | |
| (د) في هـ : [كقوله لله] مكررة . وفي ب : [لله علي] . | (هـ) في هـ : [وما الله] . وفي أ : [وها الله] . |
| (و) في هـ : [والله] مكررة . | (ز) في د : [تضر] . |
| (ح) في حـ : [حروف] . | (ط) في هـ : [بقوله] . |
| (ي) في ب : [العرف] . | (ك) في هـ : [لانتزاع] . |
| (ل) في أ : [بحث أن] . | |
-

(١) قال ابن عقيل في شرحه : " والتاء تختص بالله ورب مضافاً للكعبة ، أو ياء المتكلم " (انظر : شرح الألفية ٥٤/٦) .

(٢) ويدخلها معنى التعجب ، وربما جاءت التاء لغير التعجب دون اللام . (انظر : التبيين ١١١/٣) .

(٣) انظر : الهداية (١٠/٤) .

(٤) انظر : البحر (٣١٣/٤) .

قال في الفتح : " وعلى هذا فينبغي أن يكون في حالة النصب محذوفاً ، وفي الجر مضمراً " (١) .

وأقول : الظاهر أن المراد بالإضمار عدم الذكر ، فيصدق بالحذف (٢) ، وحينئذ فالتعليل مطابق ، وهذا لأنه كما يكون حالفاً مع بقاء الأثر يكون (ب) أيضاً حالفاً مع النصب ، بل هو الكثير في الاستعمال (ج) ، وذاك (د) شاذ (٣) ، والتزام ذلك الاصطلاح للفقهاء غير لازم .

وإذا تحققت هذا ظهر لك أن ما في البحر : " لم يقل بحذف (هـ) ؛ للفرق بينهما " (٣) وذكر ما مرّ بمعزل عن التحقيق ؛ لما قد (٤) علمت من أنه يكون (٥) حالفاً مع الحذف أيضاً .

الثاني : إن قوله (ح) : ثم قيل إلى آخره (ط) ، ظاهر في نقل الخلاف تبعاً للسرخسي (٤) ، وفيه (٥) نظر ؛ إذ هما / وجهان سائغان للعرب ليس أحد ينكر أحدهما ليتأتى الخلاف (٥) . وكون النصب بنزع الخافض (ك) ممنوع ، بل هو عند النحاة بفعل القسم لما حذف اتصل الفعل به .

- (أ) في ب : [با حذف] . وفي هـ : [بالحذف] .
 (ب) في أ : [فيكون] .
 (ج) في جـ : [حق الاستعمال] وحق زائدة .
 (د) في ب ، جـ ، د : [وذلك] .
 (هـ) في د : [تحذف] . وفي هـ : [يحذف] .
 (و) في هـ : [قد] ساقطة . وفي ب : [ح] . وفي جـ : [حين] .
 (ز) في د : [يكون] ساقطة .
 (ح) في هـ : [ثم إن قوله] .
 (ط) في ب ، جـ : [إلى آخره] . وفي أ : [خ] . وفي هـ : [حنيد] .
 (ي) في ب : [الواو ساقطة] .
 (ك) في ب : [الحاف] .

(١) انظر : الفتح (١٠/٤) .

(٢) أي شاذ في غير اسم الله تعالى . (انظر : حاشية ابن عابدين ٣٩٧/٥) .

(٣) انظر : البحر (٣١٣/٤) .

(٤) انظر : المبسوط (١٥٩/٨ - ١٦٠) .

(٥) انظر : حاشية ابن عابدين (٣٩٨/٥) .

وحكي الرفع ، فقليل : على أنه خبر لمخذوف ، والأولى^(١) أن يكون^(ب) المضمر هو الخبر ؛ لما عرف من الإجماع^(١) على أن أعرف المعارف هو الاسم الكريم . قيد بحرف القسم ؛ لأن إضمار حرف التأكيد ؛ أعني النون واللام في المقسم^(ج) عليه لا يجوز .

قال في المحيط : " والхلف^(د) بالعربية^(هـ) أن يقول في الإثبات : والله لأفعلن^(و) { كذا ، مقروناً بجملة التأكيد ، وفي النفي^(ز) يقول : والله^(ح) لا أفعل^(ط) كذا^(ي) }^(ك) ، والله ما فعلت كذا ، حتى لو قال : والله أفعل كذا اليوم كان بمعنى قوله : لا أفعل ، فتكون^(ل) لا مضمرة ؛ لأن الخلف في الإثبات عند العرب لا يكون إلا بحرف التأكيد ، وهو اللام والنون ، وإضمار الكلمة مستعمل بخلاف إضمار بعضها في البعض / فإنه غير مستعمل^(٢) " .

وكفارته ؛ أي اليمين بمعنى الخلف أو القسم فلا يرد أنها^(٢) مؤنثة سماعاً ، وهذا من إضافة الشيء إلى شرطه ؛ إذ السبب كما سيأتي^(٣) إنما هو الحنث .

- | | |
|-----------------------------------|--------------------------------|
| (أ) في ب : [والأول] . | (ب) في هـ : [أن تكون] . |
| (ج) في أ : [القسم] . | (د) في جـ : [والخلف بالله] . |
| (هـ) في جـ : [بالعربية] ساقطة . | (و) في ب : [لا أفعلن] . |
| (ز) في ب : [المنفي] . | (ح) في ب : [والله] ساقطة . |
| (ط) في د : [ما أفعل] . | (ي) في ب : [كذا] ساقطة . |
| (ك) في جـ : ما بين القوسين ساقط . | (ل) في أ ، د : [فيكون] . |
| (م) في ب : [الها] . | |

(١) الإجماع هو : اتفاق رأي المجتهدين من أمة محمد صلى الله عليه وسلم في عصر ما على حكم شرعي . (انظر :

أصول السرخسي ص ٢٢١ ، وتيسير التحرير ٢٢٤/١) .

(٢) انظر : حاشية ابن عابدين (٣٩٩/٥) وعزاه إلى المحيط .

(٣) انظر : ص ١٣٣ من هذا البحث .

تحرير رقبة^(١) ؛ أي إعتاقها ، ولم يقل / : عتق رقبة^(٢) ؛ لأنه لو ورث من يعتق عليه ، فنواه عن الكفارة لم يجز^(٣) .

أو إطعام^(١) عشرة مساكين **كهما** ؛ أي^(ب) التحرير والإطعام في كفارة الظهار^(٤) المتقدم من كونها غير فائت جنس المنفعة منها ، ولا مستحقة للحرية بجهة ، وفي الإطعام ، أمّا^(ج) التملك أو الإباحة ، فيعشيهم ويغديهم^{(د)(٥)} ، ولو أطعم خمسة ، وكسا خمسة^(هـ) أجزأه ذلك عن الإطعام إن كان أرخص من الكسوة ، وعلى العكس لا يجوز هذا في إطعام الإباحة .

(ب) في د : [أي في] زائدة .

(أ) في د : [وإطعام] بالواو .

(د) في أ، د، هـ: [ويغذيهم] .

(ج) في د : [إنما] .

(هـ) في هـ : [وكسا خمسة] ساقطة . وفي أ ، ب ، ج ، د : [وكسى] .

(١) قال ابن قدامة : " أجمع أهل العلم على أن الحائض في يمينه بالخيار : إن شاء أطعم عشرة مساكين ، وإن شاء كساهم ، وإن شاء أعتق رقبة ؛ أي ذلك يفعله أجزأه ؛ لأن الله تعالى عطف بعض هذه الخصال على بعض بحرف (أو) وهو للتخيير ، فمن لم يجد واحداً من أنواع الكفارة فعليه صيام ثلاثة أيام " (انظر : المغني ٨/ ٧٣٤) .

(٢) وعبر بالتحريم دون العتق اتباعاً للآية -وهي قوله تعالى : ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ ۖ فَكَفَرْتُمْهُ ۖ إِنْطَعَامَ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ۖ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ۚ ذَلِكَ كَفَرَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ ۚ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ ۚ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ ءَايَاتِهِ ۚ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ (سورة المائدة ، آية رقم ٨٩) - وليفيد أن الشرط هو الإعتاق . (انظر : البحر ٤/ ٣١٤) .

(٣) انظر : البحر (٣١٤/٤) وحاشية ابن عابدين (٤٠١/٥) .

(٤) أي : يجوز الرقبة مسلمة كانت أو كافرة ذكرًا كان أو أنثى ، صغيرًا كان أو كبيرًا . (انظر : البحر ٣١٤/٤) .
والظهار في اللغة : من ظاهر بين الثوبين مظاهرةً وظهارًا ، طابق بينهما ، ولبس أحدهما على الآخر . وظاهر امرأته ، قال لها : أنت عليّ كظهر أمي ، أو أنت عليّ حرام . وكان هذا إطلاقًا في الجاهلية ، فنهى عنه الإسلام (انظر : المعجم الوسيط ٥٧٨/٢) .

والآية التي تدل عليه قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسًا ذَلِكُمْ تُوَعُّظُونَ بِهِ ۚ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ (سورة المجادلة ، آية رقم ٣) .

(٥) أي : ويجوز في الإطعام التملك والإباحة . (انظر : البحر ٣١٤/٤) .

أما إذا ملّكه فيجوز ، ويقام^(١) مقام الكسوة ، " ولو أعطى عشرةً ، كل واحد ألف من^(ب) من الخنطة / عن كفارات^(ج) اليمين^(د) لا يجوز إلا عن واحدة عند الإمام^(١) والثاني ، وكذا في كفارة الظهار^(٢) - كذا في الخلاصة - .

وفي الخانية / : " لو أعطى عشرة^(هـ) كل واحد مدًا مدًا ، فاستغنوا ، ثم افتقروا ، فأعاد عليهم مدًا مدًا عند^(٣) أبي يوسف لا يجوز ؛ لأنهم لما استغنوا بطل ما أدي ، فصار كما لو أدي إلى مكاتب^(٣) مثلاً ، فردّه^(ز) في الرق ثم كوتب ثانياً ، فأعطاه مدًا لا يجوز^(٤) .

أو كسوتهم^(٥) ؛ لقوله تعالى : ﴿ فَكَفَّرْتَهُ^(ط) إِطْعَامُ^(ي) عَشْرَةِ مَسْكِينٍ ﴾^(٦) الآية ،

(أ) في ب ، ج : [وتقام] .

(د) في د : [اليمينين] .

(و) في أ ، ب ، د ، هـ : [عن] .

(ح) في د : [كقوله تعالى] .

(ي) في أ : [فاطعام] .

(ج) في أ ، د ، هـ : [كفارة] . وفي ج : [كفارة] .

(هـ) في ج : [عشرة] ساقطة .

(ز) في أ ، د ، هـ : [فرد] .

(ط) في أ : [فكفارته] ساقطة .

(١) انظر : البحر (٣١٤/٤) وحاشية ابن عابدين (٤٠١/٥) .

الإمام هو : أبو حنيفة ، النعمان بن ثابت بن زوطي ، مولى تيم الله بن ثعلبة ، الإمام الفقيه ، والمجتهد الكبير ، صاحب الفضائل الكثيرة ، ولد سنة ٨٠ هـ ، وتوفي سنة ١٥٠ هـ ببغداد . (انظر : الفهرست لابن النديم ص ٢٥١ ، البداية والنهاية ١٠/١١٤ ، مناقب أبي حنيفة للذهبي ص ١٤) .

(٢) انظر : خلاصة الفتاوى (١٢٤/٢) . باختلاف لفظة : "عن كفارة الأيمان" بدلاً عن : "عن كفارات اليمين" .

(٣) المكاتب : العبد الذي يكتب نفسه بثلثه ، فإن سعى وأداه عتق . (انظر : أنيس الفقهاء ص ١٧٠) .

(٤) انظر : الفتاوى الخانية (١٨/٢) .

(٥) الكسوة : بالضم والكسر ، يقال : كُسوة وكِسوة وهي اللباس . (انظر : لسان العرب ٩٧/١٥) .

وهي : ما يعتاد لبسه ، ثوباً أو عمامة أو إزاراً أو نحوها . (انظر : معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية ١٤٦/٣) .

(٦) سورة المائدة ، آية رقم (٨٩) وتكملتها : ﴿ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَخْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَرَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَأَحْضُوا أَيْمَانَكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ .

والتخيير^(١) لا يمنع صحة التكليف كما ظنه من أوجب الكل مع السقوط ببعض ؛ لأن صحته بإمكان الامتثال ، وهو ثابت بفعل أحدهما^(٢) ، وقد قالوا: لو^(ب) فعل الكل وقع عن الكفارة ما كان أعلى قيمة .

فإن قلت : إذا^(ج) فعل^(د) واحداً^(هـ) بعد واحد ، وقع^(و) الأول عن^(ز) الكفارة ، فكيف^(ح) يتعين الأعلى ؟ قلت : بأن فعل الكل جملة ، ناوياً أن يكون / الكل عن الكفارة ، أو مرتباً ولم ينو أن يكون الكل عن الكفارة إلا بعد ما تمت^(٣) . وهذا " لأن النية في التكفير لا بد من وجودها^(ط) " (٤) - كما في الفتح - . وبترك الكل يعاقب على^(ي) الأدنى^(ك) .

(أ) في هـ : [وللتأخير] .

(ب) في هـ : [لو] ساقطة .

(ج) في أ : [فإذا] .

(د) في د ، هـ : [واحد] .

(هـ) في أ : [عن] مكررة .

(و) في أ : [وجدن] .

(ز) في هـ : [فكيف] ساقطة .

(ح) في أ : [الأولى] .

(ط) في أ : [على] ساقطة .

(١) في قوله تعالى : ﴿ فَكَفَّرْتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾

(سورة المائدة ، آية رقم ٨٩) .

(٢) انظر : التبيين (١١٢/٣) .

قال في البحر : " والتخيير لا ينافي التكليف ؛ لأن صحته بإمكان الامتثال ، وهو ثابت ؛ لأنه بفعل أحدهما يطل قول من قال : إن التخيير يمنع صحة التكليف ، فأوجب خصال الكفارة ، مع السقوط ببعض " . (انظر : البحر ٣١٤/٤) .

(٣) انظر : البحر (٣١٤/٤) .

(٤) انظر : الفتح (٢٠/٤) .

ونبه بقوله : **بما^(١) يستر عامة البدن** أن المراد بالكسوة ما يثبت به اسم المكتسي ،
وينتفي عنه اسم العريان^(١) ، فلا يجزيء إلا نحو القميص^(٢) والجبة^(٣) والإزار^(٤) السابل^(ب)
الذي يتوشح^(٥) به ، وفي المرأة لابد من الخمار^(٦) مع الثوب^(٧) .

أما العمامة^(٨) والسرّاويل^(٩) فلا ، إلا أنه يجزيء عن الإطعام باعتبار القيمة^(ج)(١٠) / .

ثم قيل : يعتبر في الثوب حال القابض .

قال السرخسي : " والأشبه بالصواب أنه يكفي أن يصلح للأوساط^(د) " (١١) .

(ب) في هـ : [الشامل] .

(د) في ب ، جـ : [للأوساط] .

(أ) في د : [ما] .

(ج) في جـ : [القيمة] مكررة .

(١) انظر : الفتح (٢٠/٤) .

(٢) القميص : الذي يُلبس ، معروف مذكر ، والجمع أقمصه وقمص وقمصان . (انظر : لسان العرب ٣٠٢/١١) .

(٣) الجبة : ثوب سابغ واسع الكمين ، مشنوق القدم ، يلبس فوق الثياب . (انظر : المعجم الوسيط ١٠٤/١) .

(٤) الإزار : ثوب يحيط بالنصف الأسفل من البدن . وقيل : هو ما يكون من السرة إلى الركبة . (انظر : المعجم الوسيط ١٥/١) .

(٥) يتوشح به : أي يلبسه ، وشحّتها توشيحاً فتوشحت هي أي لبسته . والتوشيح أن يتشح بالثوب ثم يخرج طرفه الذي ألقاه على عاتقه الأيسر من تحت يده اليمنى ، ثم يعقد طرفيهما على صدر . (انظر : لسان العرب ٣٠٦/١٥) .

(٦) الخمار : سترة الرأس ، والجمع خُمُر - بضمّتين - وهو الثوب الذي تغطي به المرأة رأسها . (انظر : المصباح المنير ص ٦٩) .

(٧) الثوب : اللباس . (انظر : لسان العرب ١٤٥/٢) .

(٨) العمامة : من لباس الرأس معروفة ، وربما يكنى عنها بالمغفر ، والجمع عمام وعِمَام . (انظر : لسان العرب ٤٠٤/٩) .

(٩) السرّاويل : لباس يغطي السرة والركبتين وما بينهما ، يذكر ويؤنث والجمع سراويلات . (انظر : المعجم الوسيط ٤٢٨/٢) .

(١٠) انظر : البحر (٣١٤/٤) وعزاه إلى الخلاصة .

(١١) انظر : المبسوط (١٥٤/٨) والبحر (٣١٥/٤) وعزاه إلى شمس الأئمة .

الترتيب
في الكفارة

وإن عجز^(١) الحائث عن أحدهما^(٢) ؛ أي^(ب) الإعتاق والإطعام والكسوة صام
ثلاثة^(ج) أيام ؛ لقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ﴾^(٢) متتابعة^(٣) ؛ لقراءة
ابن مسعود^(٤) : متتابعات^(٥) ، والمراد بالعجز أن لا يفضل عن حاجته قدر ما يكفر به^(٥) / ،
فإن فضل لا يجزئه الصوم في ظاهر المذهب^(٦) . ولو كفر بالصوم ناسياً لرقبة ، أو طعام^(هـ)
أو كسوة في ملكه^(٧) فالصحيح أنه لا يجزئه ، كذا في المجتبى^(٧) .

حكم التتابع
في صيام
الكفارة

(أ) في أ ، هـ : [أحدهما] .

(ب) في د : [أي عن] عن زائدة .

(ج) في د : [ثلاثة] .

(د) في أ : [به] ساقطة .

(هـ) في د : [إطعام] .

(١) وعبر المصنف بالعجز ؛ لأن العبد إذا حنث لا يكفر إلا بالصوم ؛ لأنه عاجز عن الثلاثة . (انظر : البحر ٣١٥/٤) .
(٢) سورة المائدة ، آية رقم (٨٩) وتكملتها : ﴿ ذَلِكَ كَفَرَةٌ أَيْمَنِيكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَأَحْفَظُوا أَيْمَنِيكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ
لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ .

(٣) هذا خلاف للشافعي ؛ لأن الشافعي يقول : إنها قراءة شاذة ، كخير الواحد في وجوب العمل .
وعند الشافعي قاعدة في حمل المطلق على المقيد ، أنه لا بد أن يكون من جنسه ؛ لأن المطلق هنا متردد بين أصليين يجب
التتابع في أحدهما ، وهو كفارة القتل والظهار ، ولا يجب في الآخر وهو قضاء رمضان ، فلم يكن أحد الأصلين في التتابع
بأولى من الآخر . (انظر : مغني المحتاج ٤٤٢/٤) .

وقد اختلف الفقهاء في اشتراط التتابع في الصوم ؛ فظاهر مذهب الحنابلة اشتراطه ، وعند مالك ، والشافعي في أحد قوله ،
وهو إحدى الروايتين عن أحمد عدم اشتراطه . (انظر : المغني ٧٥٢/٨) .

(٤) هو : عبدالله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي ، أبو عبد الرحمن ، من السابقين إلى الإسلام ، شهد بدرًا ، وكان
يعرف بأمه فيقال له : ابن أم عبد ، وهو أول من جهر بالقرآن بمكة وشهد له رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجنة ،
ولاه عثمان على الكوفة ، وتوفي بها سنة ٣٢ هـ . (انظر : البداية والنهاية ١٦٩/٧ ، سير أعلام النبلاء ٤٦١/١ ،
الإصابة ٢٣٣/٤) .

(٥) ذكر الإمام الطبري في تفسيره هذه القراءة عن أبيّ وابن مسعود من قراءتهما : فصيام ثلاثة أيام متتابعات ، فذلك
خلاف ما في مصاحفنا ، وغير جائز أن نشهد بشيء ليس في مصاحفنا من الكلام أنه من كتاب الله . (انظر تفسير
الطبري ٥٦٢-٥٥٩/١٠) . وقال القرطبي في تفسيره (٢٦٤/٦-٢٦٥) : قوله : " فصيام ثلاثة أيام ، قرأها ابن مسعود
: متتابعات ، فقيد بما المطلق ، وبه قال أبو حنيفة والثوري ، وهو أحد قولي الشافعي ، واختاره المزني ، قياساً على الصوم
في كفارة الظهار ، واعتباراً بقراءة عبدالله " . وذكرها ابن كثير في تفسيره (٤٤٥/٢) وقال : " ... وهذه إذا لم يثبت
كونها قرآنًا متواترًا ، فلا أقل من أن يكون خبر واحد أو تفسيراً من الصحابي ، وهو في حكم المرفوع " .

(٦) انظر : البحر (٣١٤/٤) وحاشية ابن عابدين (٤٠٣/٥) .

(٧) انظر : البحر (٣١٥/٤) وعزاه إلى المجتبى .

وقياس هذا^(أ) أنه لو صام لعجزه ، فظهر^(ب) أن له^(ج) قريباً^(د) مات ، وترك مالاً وهو وارث له قبل^(هـ) صومه ، أن لا يجزئه الصوم^(و)^(١) .

وفي الخانية : " لو كان له مال ، وعليه دين ، فإن قضى دينه بذلك المال كفر بالصوم ، وإن صام قبل قضاء الدين ؛ قيل : يجوز ، وقيل : لا "^(٢) . ولا كلام أنه لو كان ماله غائباً أو دينه مؤجلاً ، فصام أنه يجوز . هذا^(٣) إذا لم يكن الغائب عبداً^(٤) ، فإن كان عبداً يجوز في الكفارة ، لا يجوز له الصوم .

ويعتبر العجز وقت الأداء ، لا وقت الحنث ، حتى لو وهب ماله وسلمه ، ثم صام^(ح) ، ثم رجع عن الهبة أجزأه الصوم^(٤) .

وقيد بالتتابع ؛ لأن التفريق / غير جائز ، ولو لعذر الحيض^(٥) - كما في الخلاصة^(٦) - .

ولا بد من بقاء العجز إلى إتمام^(ط) الصوم حتى لو أيسر ، أو أعتق^(ي) العبد قبل أن يفرغ من الصوم ولو بساعة^(ك)^(٧) ، فأصاب / مالاً استأنف التكفير بالمال^(٨) .

(ب) في ب : [فظهر] مكررة .

(د) في أ : [قرن] .

(و) في هـ : [الصوم] ساقطة .

(ح) في د : [ثم صار] .

(ي) في د : [عتق] .

(أ) في هـ : [ما مر] .

(ج) في هـ : [أنه] .

(هـ) في أ : [قيل] .

(ز) في جـ : [وهذا] .

(ط) في د ، هـ : [تمام] .

(ك) في ب ، جـ : [لساعة] .

(١) انظر : حاشية ابن عابدين (٤٠٣/٥) .

(٢) انظر : الفتاوى الخانية (٢٠/٢) .

(٣) انظر : البحر (٣١٥/٤) .

(٤) انظر : البحر (٣١٥/٤) .

(٥) بخلاف كفارة الفطر في رمضان فإن مدتها لا تخلو غالباً عن الحيض ، لكن جوز الشافعي التفريق . (انظر : مغني المحتاج ٤٤٢/٤) .

(٦) انظر : خلاصة الفتوى (١٢٥/٢) .

(٧) أي : قبل أن يفرغ من الصوم من اليوم الثالث .

(٨) لكن الأفضل أن يكمل صومه ، فإن أفطر فلا قضاء عليه . (انظر : حاشية ابن عابدين ٤٠٣/٥) .

ولا يكفر الحالف بالمال ، ولا بالصوم قبل الحنث حتى لو كفر لم يقع ما أداه كفارة^(١) .

وإن^(٢) وقع تطوعًا حتى منع من استرداده^(ب) من الفقير^(٣) ؛ لأنها تستر الجناية ، ولا جناية قبل الحنث .

(ب) في هـ : [استرده] .

(أ) في جـ : [فإن] .

(١) لأن الحنث هو السبب ، فلا يجوز إلا بعد وجوده ، فلا يصح التكفير قبل الحنث في اليمين ، سواء كان بالمال أو بالصوم ؛ لأن الكفارة تستر الجناية ، ولا جناية قبل الحنث . (انظر : البحر ٣١٦/٤ ، وحاشية ابن عابدين ٤٠٣/٥) . وقال الشافعي : يجزيه بالمال دون الصوم ؛ لأنه أدى بعد السبب ، وهو اليمين ، وإنما كان السبب للكفارة هو اليمين ؛ لأنه أضيف إليه الكفارة في النص بقوله : ﴿ ذَٰلِكَ كَفَّرةٌ أَيْمَنَ كُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ ﴾ وأهل اللغة والعرف يقولون كفارة اليمين ، ولا يقولون كفارة الحنث ، والإضافة دليل سببية المضاف إليه للمضاف الواقع حكمًا شرعيًا ، أو متعلقة كما فيما نحن فيه ، فإن الكفارة متعلق الحكم الذي هو الوجوب . فإذا ثبت سببيه جاز تقديم الكفارة على الحنث ؛ لأنه حينئذ شرط ، والتقديم على الشرط بعد وجود السبب حكم ثابت شرعًا ، كما جاز في الزكاة تقديمها على الحلول بعد السبب الذي هو ملك النصاب .

واستدل أيضًا بقوله صلى الله عليه وسلم : " إذا حلفت على يمين فكفر عن يمينك ثم أتت الذي هو خير " . وقيد الشافعي بالجواز بالمال دون الصوم . (انظر الخلاف في هذه المسألة في : البدائع ٣٦-٣٢/٣ ومغني المحتاج ٤٣٩/٤-٤٤٠) .

والحديث أخرجه البخاري (٢٤٧٢/٦) كتاب كفارات الأيمان ، باب الكفارات قبل الحنث وبعده ، برقم (٦٣٤٣) ولفظه : " وإذا حلفت على يمين فرأيت غيرها فأت الذي هو خير ، وكفر عن يمينك " وفي كتاب الأحكام ، باب من سأل الإمارة وكل إليها ، من حديث عبدالرحمن بن سمرة رضي الله عنها ، برقم (٦٧٢٨) (انظر : ٢٦١٣/٦) . وقال السرخسي : " التكفير قبل الحنث بمنزلة الطهارة قبل الحدث ، فلا يكفر قبل أن يحنث " . (انظر : المبسوط ١٤٩/٨) .

(٢) لأنه تمليك لله تعالى قصد به القربة من شيء آخر ، وقد حصل التقرب وترتب الثواب ، فليس له أن ينقضه ويبطله . (انظر : الفتح ٢٢/٤) .

كذا قالوا ، وفيه نظر ؛ إذ كون الحنث جناية مطلقاً ممنوع ؛ لأنه قد يكون فرضاً على ما سيأتي^(١) .

وأجاب بعضهم : بأن هذا كلام^(٢) خرج مخرج الظاهر المتبادر^(ب) من إخلاف^(ج) المحلوف عليه^(٢) .

حكم الحلف
على المعصية

ومن حلف على فعل معصية^(٣)(٤) نفياً ، كلاً^(٥) يصلي الظهر ، أو لا يكلم أباه^(هـ) ، أو إثباتاً^(٦) نحو : ليشربن الخمر اليوم / ؛ ينبغي ؛ أي يجب^(٧) أن يحنث^(ج) ؛ لأنه أهون الأمرين^(ط) ، وارتكابه واجب إذا لم يكن بد من ارتكابه أحدهما^(٥) ، { وظاهر أن وجوب الحنث لا يتأتى^(ي) / إلا في اليمين المؤقتة ؛ لأنه في

(أ) في جـ : [كلام] ساقطة .

(ب) في ب : [المتبادر] .

(د) في د : [كيلاً] .

(ج) في د : [الإخلاف] . وفي هـ : [إخلاف] .

(و) في ب ، جـ : [وإثباتاً] .

(هـ) في جـ : [إياه] .

(ح) في هـ : [أن يحنث ويكفر] .

(ز) في أ ، د : [أي يجب] ساقطة . وفي هـ : [أن يجب] .

(ي) في جـ : [لا تتأتى] .

(ط) في أ : [الشروط] . وفي ب ، جـ : [الضررين] .

(١) إذا حلف على فعل معصية ، مثل قوله : لا يصلي ، أو ليشربن الخمر ؛ فإنه يجب عليه الحنث ، ويكون فرضاً عليه (انظر ص ١٣٥ من هذا البحث) .

(٢) انظر : الفتح (٢١/٤) وعزاه إلى النسفي .

(٣) المحلوف عليه - فعلاً كان أو قولاً - قد يكون قرينة أو طاعة ، وقد يكون معصية أو إثماً ، وقد يكون مباحاً ، ولكل نوع من هذه الأنواع تأثيره في اليمين من جهة لزوم الوفاء بها ، أو الحنث فيها ، ومن جهة وجوب الكفارة أو عدم وجوبها ، كما سيأتي تفصيله .

(٤) بيان لبعض أحكام اليمين ، وحاصلها أن المحلوف عليه أنواع : فعل معصية ، أو ترك فرض ؛ فالحنث واجب لحديث النبي صلى الله عليه وسلم : " من نذر أن يطيع الله فليطعه ، ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه " من حديث عائشة رضي الله عنه - أخرجه البخاري (٢٤٦٣/٦) كتاب الأيمان والنذور ، باب النذر في الطاعة ، برقم (٦٣١٨) - وحديث البخاري : " وإذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيراً منها فأتت الذي هو خير وكفرت عن يمينك " وقد سبق تحريجه في الصفحة السابقة . (انظر : البحر ٣١٦/٤) .

(٥) للحديث السابق .

المطلقة لا^(أ) يحنث إلا في آخر جزء من أجزاء حياته ، فيوصي بالكفارة إذا هلك الحالف ، ويكفر إذا هلك المحلوف عليه {^(ب) .

قيد بكونه معصية ؛ لأنه لو لم يكن ، فتارة يكون الحنث أولى ، كالحلف على ترك^(ج) وطء^(د) زوجته شهراً ، أو ضرب عبده ، أو شكاية مديونه إن لم يواف^(هـ) به^(١) ، وتارة^(و) يكون البر^(ز) / أولى ، كما إذا^(ح) حلف لا^(ط) يأكل هذا الخبز ، أو لا يلبس هذا الثوب^(٣) .

ولو قيل : إنه واجب لقوله^(ي) تعالى : ﴿ وَأَحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ ﴾^(٣) على ما هو المختار في تأويلها أنه البر فيما^(ك) أمكن - كذا في الفتح^(٤) - .

وبقي قسم رابع ، وهو أن يكون المحلوف عليه واجباً قبل الحلف نحو : لأصلين الظهر اليوم^(ل) ، فإن البر^(م) فيه فرض ، وكذا إذا كان المحلوف عليه ترك معصية ،

(ب) في أ : ما بين القوسين ساقط .

(د) في أ ، ب ، ج ، د ، هـ : [وطئ] .

(و) في د : [فتارة] .

(ح) في أ : [لو] .

(ي) في هـ : [بقوله] .

(أ) في د ، هـ : [لم] .

(ج) في هـ : [تر] بدون الكاف .

(هـ) في أ : [يوات] .

(ز) في د : [البرا] .

(ط) في هـ : [أن لا يأكل] .

(ك) في أ ، ب ، ج : [فيها] .

(ل) في أ : [وكذا إذا كان المحلوف عليه واجباً قبل الحلف نحو لأصلين الظهر اليوم] هذه الجملة مكررة .

(م) في ب : [المبر] .

(١) فالحنث أفضل ؛ لأن الرفق أيمن . ودليله الحديث المتقدم . انظر ص ١٣٣ من هذا البحث .

(٢) انظر : البحر (٣١٧/٤) .

(٣) سورة المائدة ، آية رقم (٨٩) وتكملتها : ﴿ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ ءَايَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ .

(٤) انظر : الفتح (٢٢/٤) .

فيثبت وجوبان لأمرين / : الفعل ، والبر^(أ) - كذا في البحر^{(١)(٢)} - .

ولا كفارة تجب على كافر وإن^(ب) حنث مسلماً ؛ لعدم^(ج) أهليته لليمين^(٣) لقوله تعالى^(٤) : ﴿ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَنَ لَهُمْ ﴾^(٤) . وعن هذا قلنا : إنه لو ارتد بعد ما حلف مسلماً ، ثم أسلم فحنث ، لا تلزمه^(هـ) الكفارة .

وكذا لو نذر ما هو قرينة^(٥) من صدقة أو صوم لا يلزمه شيء^(٥) ، وقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ ﴾^(٦) فالمراد بها صور الأيمان التي أظهرها .

(ب) في د : [وإن] ساقطة .

(أ) في أ : [البر والفعل] . وفي جـ : [الفعل والترك] .

(د) في جـ : [لقوله تعالى] ساقطة .

(ج) في أ : [كعدم] .

(و) في جـ : [قرينة] .

(هـ) في هـ : [لا يلزمه] .

(ز) في أ : [قد] .

(١) انظر : البحر (٣١٧/٤) .

(٢) إذن : الأقسام أربعة :

الأول : إذا حلف على فعل معصية أو ترك فرض ، فالحنث واجب ، كقوله : والله لا أصلي الظهر ، أو لأشربن الخمر .
الثاني : أن يكون المحلوف عليه أولى منه ، كالحلف على ترك وطء زوجته شهراً ، فالحنث أفضل لأنه أرفق .
الثالث : أن يحلف على شيء وضده ، كقوله : لا يأكل هذا الخبز ، أو لا يلبس هذا الثوب ، فالبر في هذا وحفظ اليمين أولى .

الرابع : أن يكون المحلوف عليه واجباً قبل الحلف ، كقوله : لأصلي الظهر اليوم ، فالبر واجب هنا . (انظر : البحر ٣١٧/٤) .

(٣) ولأن شرط انعقاد اليمين الإسلام ، وهو ليس بأهل لها ؛ لأنها تعقد لتعظيم الله تعالى ، ومع الكفر لا يكون معظماً ، ولا هو للكفارة أهل . (انظر : البحر ٣١٧/٤) .

(٤) سورة التوبة ، آية رقم (١٢) .

(٥) انظر : البحر (٣١٧/٤) .

(٦) سورة التوبة ، آية رقم (١٢) وتمتها : ﴿ وَطَعْنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَتِلُوا أَيْمَةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَنَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ ﴾ .

وأما تحليل القاضي ، وقوله صلى الله عليه وسلم : " تبرئكم يهود بخمسين يمينا " ^(١) فالمراد كما ^(٢) قلنا صور الأيمان ؛ إذ المقصود منها رجاء النكول ^(٣) ، والكافر وإن لم يثبت ^(ب) اليمين في حقه شرعاً ، لكنه يعتقد حرمة اليمين بالله تعالى ، فيمتنع عنه ، فشرع ^(ج) إلزامها بصورتها ^(د) لهذه ^(هـ) الفائدة .

ومن حرم ملكه ^(٣) على نفسه بأن قال : مالي ، أو ثوبي ، أو جاريتي ، أو ركوب دابتي عليّ حرام **لم يحرم** ^(٤) ؛ لأن ^(٥) فيه تغير المشروع ، والقادر على ذلك إنما هو رب العالمين .

(أ) في أ : [كلما] .

(ب) في جـ : [ثبت] بدون لم . وفي ب ، هـ : [ثبت] بدون لم أيضاً . (ج) في أ : [فرع] .

(د) في أ : [فصورتها] .

(و) في ب : [لأنه] . وفي هـ : [إلا في تغير] .

(١) أخرجه النسائي (٨-٧/٨) كتاب القسامة ، باب ذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر سهل فيه ، من حديث سهل بن أبي حنمة ، برقم (٤٧١٢) . وأبو داود (١٩٣٦/٤) كتاب الديات ، باب القتل بالقسامة ، برقم (٤٥٢٠) وقال : ورواه ابن عينة عن يحيى فبدأ بقوله : " تبرئكم يهود " .

قال أبو داود : وهذا وهم من ابن عينة . وأصل الحديث حديث سهل عند البخاري (١١٥٨/٣) كتاب الجزية ، باب الموادعة والمصالحة مع المشركين بالمال ، برقم (٣٠٠٢) ولفظه : " فتبرئكم يهود لخمسين " ليس في بداية الحديث .

وعند مسلم (١٠٤٥/٣-١٠٤٦) كتاب القسامة والمحاررين والقصاص والديات ، باب القسامة ، برقم (١٦٦٩) ولفظه : " تبرئكم يهود بخمسين يمينا " .

(٢) انظر : الفتح (٢٣/٤) والبحر (٣١٧/٤) .

ونكل عن الأمر نكولاً ؛ إذا جبن ونكص ، ونكل عن اليمين إذا نحا عنها وامتنع . (انظر : المعجم الوسيط ٩٥٣/٢) . ومعناها : الامتناع عن اليمين الموجهة من الحاكم إلى المدعى عليه أو المدعي . (انظر : تبصرة الحكام ١٦٢/١ ، وطرائق الحكم المتفق عليها والمختلف فيها في الشريعة الإسلامية للدكتور سعيد بن درويش الزهراني ص ٩٣) .

(٣) اعترض صاحب البحر وقال : " لو ذكر المصنف بدل الملك الشيء ، وقال : من حرم شيئاً ، لكان أولى ، ليشمل الإيمان والأفعال وملكه وملك غيره . (انظر : البحر ٣١٧/٤) .

(٤) أي : لا يصير حراماً عليه لذاته ؛ لأنه قلب وتغيير للمشروع . (انظر : البحر ٣١٧/٤) .

وإن استباحه ؛ أي طلب أن يكون مباحاً له ، كما كان / كقر فيه^(١) إيماء إلى^(٢) أنه يمين .

وكان كذلك لقوله تعالى : ﴿ قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ ﴾^(٣) بعد قوله : ﴿ يَتَأَيَّمُوا أَلَتِي لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ ﴾^(٤) .

قال أنس^(٥) : كانت له أمة^(ب) يطؤها ، فلم تزل عائشة^(٥) وحفصة^(٦) به حتى حرّمها على نفسه فنزلت^(ج) . رواه النسائي^(٧) .

(ب) في أ : [جارية] .

(أ) في هـ : [على] .

(ج) في هـ : [فنزلت] ساقطة .

(١) فإنه يلزمه كفارة يمين .

(٢) سورة التحريم ، آية رقم (٢) وتمتها : ﴿ وَاللَّهُ مُوَلِّكُمُ طَهُورًا وَهُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾ .

(٣) سورة التحريم ، آية رقم (١) وتمتها : ﴿ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ .

(٤) هو : أنس بن مالك بن النضر رضي الله عنه ، خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان من أشبه الناس صلاة برسول الله صلى الله عليه وسلم . توفي بالبصرة سنة ٩١ هـ وهو ابن تسع وتسعين سنة . (انظر : صفة الصفوة لابن الجوزي ٣٤٥/١ ، الإصابة في تمييز الصحابة ٧١/١) .

(٥) هي : عائشة بنت أبي بكر الصديق ، أم المؤمنين ، تزوجها النبي صلى الله عليه وسلم وهي بنت ست سنين وبني بها بالمدينة وهي بنت تسع ، ولم يتزوج بكرة غيرها ، وكانت من أعلم أزواج النبي صلى الله عليه وسلم . توفيت رضي الله عنها سنة ٧٥ هـ . (انظر : صفة الصفوة ٣٩٤/٢ ، الإصابة ١٣٩/٤) .

(٦) هي : حفصة بنت أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنهما ، تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد انقضاء عدتها من خنيس بن حذافة السهمي ، أحد المهاجرين ، في سنة ثلاث من الهجرة ، كان مولدها قبل البعثة بخمس سنين . توفيت سنة إحدى وأربعين عام الجماعة . (انظر : سير أعلام النبلاء ٢٢٧/٢ - ٢٢٩) .

(٧) أخرجه النسائي (٧٢/٧) كتاب عشرة النساء ، باب الغيرة ، برقم (٣٩٥٩) .

والنسائي هو : أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر الخراساني النسائي ، أبو عبد الرحمن ، صاحب السنن ، ولد بسنة ٢١٥ هـ ، وطلب العلم في صغره . كان إماماً حافظاً ثبّاتاً ناقدًا للحديث والرجال ، رحل الحفاظ إليه ولم يبق له نظير في هذا الشأن . توفي بفلسطين سنة ٣٠٣ هـ . (انظر : وفيات الأعيان ٧٧/١ ، سير أعلام النبلاء ١٢٥/١٤ ، تهذيب التهذيب ٩٣/١) .

قيل : فيه نظر ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم حلف صريحاً^(١) بأن قال : والله لا أقربها كما في الكشف^(١) .

وأجاب في الفتح : بأن الحلف لم يذكر في الآية ، ولا في الحديث الصحيح ، فلا يجوز أن يحكم به ، ويقيد^(ب) به حكم النص^(٢) .

وقيل : إنما حرّم العسل^(ج) ، والتقيد بالملك اتفاقي^(د) ؛ فإن نحو : كلام زيد عليّ حرام يمين .

وعبارة القدوري^(٣) : " ومن حرم على نفسه شيئاً مما يملكه لم يحرم "^(٤) .

قال / في الفتح :^{(١/١٩٧)د} " لو أريد بلفظ : شيئاً ، ما هو أعم من الفعل دخل ، نحو : كلام زيد "^(٥) . انتهى .

(أ) في هـ : [صريحاً فنزلت] وهي زائدة .

(ب) في ب ، ج ، د : [تقيد] . وفي هـ : [لعتد] .

(ج) في ب ، هـ : [الغسل] . وفي ج ، هـ : [الفعل] . (د) في أ : [اتفاقي] .

(١) انظر : الكشف للزمخشري (١٢٦/٤) .

(٢) انظر : الفتح (٢٤/٤) .

(٣) هو : أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر ، أبو الحسين بن أبي بكر القدوري ، صاحب المختصر ، والقدوري بالضم قيل : نسبة إلى قرية من قرى بغداد يقال لها قدورة ، وقيل نسبة إلى بيع القدور ، كان ثقةً فقيهاً صدوقاً ، انتهت إليه بالعراق رئاسة الحنفية ، وله مصنفات منها : المختصر المشهور ، وشرح مختصر الكرخي ، والتجريد ، وغيرها . توفي سنة ٤٢٨ هـ . (انظر : الجواهر المضيئة ١/٢٤٧ ، تاج التراجم ص ١٩ ، الفوائد البهية ص ٣٠) .

(٤) انظر : مختصر القدوري (ص ١٩٨) .

(٥) انظر : الفتح (٢٣/٤) .

وهو ظاهر في أن القول داخل في مسمى الملك أيضًا ، وهذا لأن^(أ) القدرة على التصرف ، والتصرف في كل شيء بما^(ب) يليق به ، ويدل عليه قولهم بصحة الإجارة^(ج) على الأقوال كالآذان ، وهي تمليك المنافع ، فالأقوال منافع مملوكة ، وعليه فهو أيضًا اتفاقي^(د) ؛ لأن قوله : هذا الطعام عليّ حرام ، لطعام^(هـ) لا يملكه يمين أيضًا ؛ لأن حرمة لا تمنع كونه / حالفاً^(أ/٣٦٩ب) .

ألا ترى أنه لو قال : الخمر عليّ حرام^(١) ؟ فالمختار للفتوى^(٢) أنه إن أراد الإنشاء كفر ، أو الإخبار^(٣) لم يكفر ، وعند عدم النية^(ج) لا تلزمه^(ط) الكفارة؟ كذا في الخانية^(٢) . وفيها من فصل الأكل : " الصحيح^(ي) أنه إذا قال الخمر أو الخنزير عليّ حرام كان يميناً^(٣) " .

وفي الفتح : " لو قال الخنزير عليّ حرام فليس يمين^(ك) ، إلا أن يقول : إن أكلته^(ل) ، وقيل : هو قياس الخمر ، وهو الوجه^(٤) " .

- | | |
|--|---|
| (أ) في أ ، ج ، د ، هـ : [لأنه] . | (ب) في هـ : [مما] . |
| (ج) في ب ، هـ : [الإجازة] . | (هـ) في د : [للطعام] . |
| (د) في جـ : [اتفاقي أيضًا] . وفي ب : [العاقي] . | (ز) في ب ، جـ ، هـ : [والإخبار] . |
| (و) في أ : [الفتوى] . | (ي) في جـ : [على الصحيح] بزيادة على . |
| (ح) في جـ : [البتة] . | (ل) في ب : [أكلية] . |
| (ط) في ب ، هـ : [لا يلزمه] . وفي جـ : [لا يلزمه شيء] . | |
| (ك) في أ ، هـ : [يمين] . | |

(١) انظر : الفتح (٢٣/٤) والبحر (٣١٨/٤) .

(٢) انظر : البحر (٣١٨/٤) وعزاه للخانية .

(٣) انظر : البحر (٣٤٨/٤) وعزاه للخانية .

(٤) انظر : الفتح (٢٤/٤) .

واعلم أن الظاهر من تحريم هذه الأعيان تحريم الفعل المقصود منها ، فلو قال : هذا الثوب / علي^(١) حرام حنث بلبسه ، إلا أن ينوي غيره ، ولو قال : " كل طعام آكله في منزلك فهو عليّ حرام ، ففي القياس لا يحنث بأكله^(١) ، وفي الاستحسان^(٢) يحنث ؛ لأن الناس يريدون بهذا أن أكله حرام^(٣) " (٤) - كذا في الخلاصة - .

وعلى هذا فيجب أن يحنث في قوله : إن أكلت طعاماً بأكله . ولو قال : مالي علي^(ب) حرام ، / فأنفق منه شيئاً حنث ، وكذا : مال فلان علي^(ج) حرام ، فأكل منه ، أو أنفق حنث^(٥) . ولو تصدق ، أو وهب لم يحنث بحكم العرف - كذا في المحيط^(٦) - .

ولو قال لقوم : كلامكم عليّ حرام ، أيهم كلم حنث .

وفي مجموع النوازل : " وكذا كلام فلان وفلان عليّ حرام يحنث بكلام أحدهما ، وكذا : كلام أهل بغداد " (٧) .

(أ) في ب ، ج ، د : [علي] ساقطة .

(ب) في هـ : [عليّ] ساقطة .

(ج) في هـ : [عليه] .

(١) هكذا روى ابن سماعة عن أبي يوسف . (انظر : الفتح ٢٤/٤) .

(٢) الاستحسان لغة : وجود الشيء حسناً ، يقول الرجل : أستحسن كذا ، أي أعتقده حسناً على ضد الاستقباح . (انظر : لسان العرب ٥٥٢/٢ ، ١١٥/٣) .

وهو في لسان الفقهاء والأصوليين نوعان :

الأول : العمل بالاجتهاد وغالب الرأي في تقدير ما جعله الشارع موكلاً إلى آرائنا .

والثاني : هو الدليل الذي يكون معارضاً للقياس الظاهر الذي تسبق إليه الأوهام قبل إمعان التأمل فيه ، وبعد إمعان التأمل فيه يظهر أن الدليل عارضه فوقه في القوة ، فإن العمل هو الواجب . (انظر : أصول السرخسي ١٤٨/٢) .

(٣) انظر : الفتح (٢٤/٤) وحاشية ابن عابدين (٤٠٥/٥) .

(٤) انظر : الخلاصة (١٢٨/٢) .

(٥) انظر : البحر (٣١٨/٤) .

(٦) انظر : حاشية ابن عابدين (٤٠٧/٥) وعزاه إلى المحيط .

(٧) انظر : البحر (٣١٧/٤) وعزاه إلى مجموع النوازل .

وفي^(١) المحيط : " في كلام فلان وفلان عليّ حرام ، أو والله لا أكلم فلانًا وفلانًا ، الصحيح أنه لا يحنث في المسألتين ما لم يكلمهما ، إلا أن ينوي كلام كل واحد منهما ، فيحنث بكلام أحدهما ؛ لأنه شدد على نفسه ، ولو حلف لا يكلمهما^(ب) ، ونوى^(ج) / واحدًا^(د) لا يحنث { بكلام أحدهما^(١) } . انتهى .

وفي الخانية : " قال مشايخنا : الصحيح أنه لو قال : أكل هذا الرغيف عليّ حرام لا يحنث { — } بأكل لقمة منه^(٢) ؛ لأن هذا بمنزلة^(٣) قوله^(ج) : والله لا / أكل^(ط) هذا الرغيف ، ولو قال هكذا^(٤) لا يحنث بأكل البعض^(٢) .

وجزم في الخلاصة في : أكل هذا^(ك) الرغيف عليّ حرام " بأنه يحنث بلقمة^(٣) { وبه جزم في المحيط أيضًا ، قال^(ل) : " بخلاف والله لا أكل هذا الرغيف ، إذا كان كله يؤكل في مجلس^(٤) يعني^(٢) حيث لا يحنث بأكل لقمة {^(ن) . ولم^(س) يبين^(ع) الفرق ، ولعل وجهه أن بتحريمه^(ف) الرغيف على نفسه حرّم^(ص) أجزأؤه أيضًا^(٥) .

- | | |
|--|--|
| (أ) في هـ : [من] . | (ب) في أ : [لا يكلها] . |
| (ج) في هـ : [ونوى] مكررة . | (د) في هـ : [واحد] . |
| (هـ) في د : ما بين القوسين ساقط . | (و) في د : [منه] ساقطة . |
| (ز) في هـ : [بمنزلة] . | (ح) في هـ : [قول] . |
| (ط) في جـ : [لو أكلم] . وفي هـ : [لاكل] . | (ي) في هـ : [هذا] . |
| (ك) في هـ : [هذا] ساقطة . | (ل) في أ ، د ، هـ ، جـ : [قال] ساقطة . |
| (م) في د : [يعني] ساقطة . | (ن) في جـ ، د : ما بين القوسين ساقط . |
| (س) في أ : [لا] . | (ع) في جـ : [بين] . |
| (ف) في هـ : [تحريمه] . | |
| (ص) في ب : [حرام] . وفي هـ : [حرم] ساقطة . وفي أ : [جرم] . | |

(١) انظر : حاشية ابن عابدين (٤٠٧/٥) وعزاه للمحيط .

(٢) انظر : البحر (٣١٧/٤) وعزاه للخانية .

(٣) انظر : الخلاصة ٢/١٢٨ .

(٤) انظر : البحر (٣١٧/٤) وعزاه إلى المحيط .

(٥) انظر : الفتوح (٢٤/٤) وحاشية ابن عابدين (٤٠٦/٥) .

وفي الثاني^(١) إنما منع نفسه من أكل الرغيف كله ، فلا يحنت بالبعض^(أ) ، وهذا^(ب) يضعف ما في الخانية^(٢) ، وعبر بمن^(ج) (٣) ليشمل ما^(د) لو قالت لزوجها : أنت عليّ حرام ، أو حرمتك على نفسي فإنه يمين حتى لو طأوعته / ، أو أكرهها على الجماع لزمها الكفارة^(٤) . انتهى .

وأنت خبير^(هـ) بأن في شمول كلامه لذلك نظرًا بيّنًا .

كل حل ، أو حلال الله ، أو حلال المسلمين عليّ حرام فهو واقع على الطعام والشراب ، إلا أن ينوي غيره ، حتى لو نوى الكذب كان^(٥) كذبًا ، نص عليه في كافي الحاكم^(٥) (٦) .

(ب) في هـ : [وهذا] . وفي أ : [ولهذا] .

(د) في جـ : [مما] .

(و) في ب : [فإن] .

(أ) في أ : [يبعضه] .

(ج) في ب ، جـ : [عنه] .

(هـ) في أ : [خبير] .

(١) أي : في قوله : لا آكله .

(٢) يشير إلى قوله : " قال مشايخنا : الصحيح أنه لو قال : أكل هذا الرغيف عليّ حرام لا يحنت بأكل لقمة منه ؛ لأن هذا بمنزلة قوله : والله لا آكل هذا الرغيف ، ولو قال هكذا لا يحنت بأكل البعض " .

(٣) في قوله : " ومن حرم ملكه " .

(٤) بخلاف ما إذا حلف : لا يدخل هذه الدار ، فأدخل ؛ فإنه لا يحنت . (انظر : البحر ٣١٨/٤) وعزاه إلى المحتبى والخلصة .

(٥) انظر : البحر (٣١٨/٤) وعزاه إلى الكافي للحاكم الشهيد .

(٦) هو : أبو الفضل ، محمد بن محمد بن أحمد المروزي السلمي الشهير بالحاكم الشهيد ، تتلمذ على يده أبو عبد الله الحاكم صاحب المستدرک ، ولي قضاء بخارى ، ثم تقلد الوزارة ، له تصانيف كثيرة ، منها : الكافي ، والمنتقى . قتل شهيدًا وهو ساجد في صلاة الصبح سنة ٣٣٤ هـ . (انظر : الجواهر المضيئة ٣/٣١٣ ، تاج التراجم ص ٢٣١ ، الفوائد البهية ص ١٨٥) .

وهذا استحسان ، والقياس أن^(أ) يحنث كما فرع^(ب) ؛ لأنه باشر من هذا العام^(ج) فعلاً
حلالاً هو التنفس ، وفتح جميع^(د) العينين ، ونحو ذلك^(هـ) .

وجه الاستحسان : أن المقصود ، وهو البر لا يحصل مع اعتبار العموم ، فسقط^(هـ) ،
وانصرف إلى الطعام والشراب للعرف^(ز) ، ولا تدخل الزوجة إلا بالنية ، فإذا نواها كان
مولى^{(د)(ج)} ، ولا^(ن) تصرف اليمين عن الطعام والشراب^(ح) ، **والفتوى في زماننا على أنه**
تبين^(د) امرأته^(ط) بلا نية ؛ لأنه صار طلاقاً عرفاً^(و) ، ولذا لا يحلف به إلا الرجال ، ولو
قال : لم أنو به الطلاق لم يصدق قضاء^(ي) .

(أ) في أ : [أنه] .

(ب) في جـ ، د ، هـ : [فرع] .

(ج) في د : [الطعام] .

(د) في ب ، جـ ، د ، هـ : [جميع] ساقطة .

(هـ) في هـ : [فقط] .

(ز) في جـ : [لا] بسقوط الواو .

(ح) في د : بزيادة [للعرف] . أي [عن الطعام والشراب للعرف] .

(ط) في هـ : [زوجته] .

(١) وتحريك الجفنين ، وهو قول زفر ، بناءً على انعقاده على العموم ، كما هو ظاهر اللفظ . (انظر : الفتح ٢٥/٤ ،
البحر ٣١٨/٤) .

(٢) أي : لا يكون الغرض من عقد اليمين الحنث ، فكان ذلك قرينة صارفة عن العموم . (انظر : الفتح ٢٥/٤) .
(٣) أي : كان إيلاءً . والإيلاء لغة : الفعل آلى يولي إيلاءً ؛ حلف ، وآليت على الشيء أقسمت . (انظر : لسان
العرب ص ١٩٣) .

واصطلاحاً : اسمٌ ليمين يمنع بما المرء نفسه عن وطء منكوحته . أو هو : حلف الزوج القادر على الوطء على ترك
وطء زوجته ، أو تعليق أمر شاق على وطئها ، كقوله : إن قربتك فله علي صيام عام . أو هو : الحلف على ترك
الوطء المكسب للطلاق عند مضي أربعة أشهر . (انظر : طلبية الطلبة ص ١٥٦ ، معجم لغة الفقهاء ص ٧٩ ، معجم
المصطلحات ٣٤٣/١) .

(٤) **الطلاق البائن** : قسمان : طلاق بائن بينونة صغرى ، وهو أن يطلقها طلاقاً رجعيّاً ، ثم يتركها حتى تنقضي
عدتها ، وفي هذه يحق له إعادتها بعقد جديد ومهر جديد .

وطلاق بائن بينونة كبرى ، وهو الطلاق المتمم للثلاث ، ولا يحق له إرجاعها فيه حتى تنكح زوجاً غيره ، ويدخل
بما دخولاً صحيحاً . (انظر : معجم لغة الفقهاء ص ٢٦٣) .

(٥) وبغلبة الاستعمال . (انظر : البحر ٣١٨/٤) .

(٦) عند القاضي ، ولكن فيما بينه وبين الله تعالى هو مصدق . (انظر : البحر ٣١٥/٤) .

قال في الظهيرية : " { فإن^(١) كان^(ب) له ثلاث نسوة أو أربع وقع على كل واحدة واحدة بائنة^(ج) } "^(١).

لكن في الدراية : " لو كان له امرأتان وقع الطلاق على واحدة ، وإليه البيان في الأظهر كقوله : امرأتى كذا وله امرأتان أو أكثر "^(٢). ولو لم يكن له زوجة .

ذكر في النوازل : أنه تلزمه^(د) كفارة يمين^(٣) ، وقيده / في الظهيرية { — } بما إذا كانت يمينه / على مستقبل^(٤) ، فإن كانت على ماض كذباً عمداً فلا كفارة عليه ؛ لأنه غموس .

ومقتضاه أنه لو كان ظناً أن^(٥) يكون لغواً ، ولو كان^(٦) له وقت اليمين امرأة { فأبأنها^(ح) ، ثم فعل المحلوف عليه بعد العدة لا كفارة عليه^(٥) ؛ لانصرافها إلى الطلاق .

ولو نكح امرأة { ^(ط) بعد اليمين ، ثم باشر الشرط ، اختلفوا^(٦) ، والفتوى أن زوجته لا تبين ، وبه أخذ أبو الليث^(٧) ؛ لأنه جعل

(ب) في ب : [كانه] .

(د) في أ ، د : [يلزمه] .

(و) في أ : [أو] .

(ح) في هـ : [فلبأنها] .

(أ) في ب : [فإنه] .

(ج) في هـ : [بائناً] .

(هـ) في د : ما بين القوسين مكرر .

(ز) في هـ : [كانت] .

(ط) في د : ما بين القوسين ساقط .

(١) انظر : الفتاوى الظهيرية (خ) (٣٨٧/ب) .

(٢) انظر : البحر ٣١٩/٤ .

(٣) انظر : النوازل للسمرقندي (خ) (٩٣/أ) .

(٤) انظر : الفتاوى الظهيرية (٣٨٨/أ) .

(٥) انظر : حاشية ابن عابدين (٤١١/٥) .

(٦) قال ابن الهمام : " قال الفقيه أبو جعفر ومشايخ بلخ كأبي بكر الإسكافي وأبي بكر بن أبي سعيد : يقع الطلاق ، وتبين منه زوجته . وقال غيره : لا يقع الطلاق ولا تبين منه ، وبه أخذ الفقيه أبو الليث ، وعليه الفتوى " . (انظر : الفتح ٢٥/٤ ، وحاشية ابن عابدين ٤١١/٥) .

(٧) هو : أبو الليث ، نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم ، الفقيه السمرقندي ، صاحب التصانيف المشهورة ، مثل : تفسير القرآن ، والنوازل ، وخزانة الفقه ، وتنبيه الغافلين ، والفتاوى ، وشرح الجامع الصغير . توفي سنة ٣٧٣هـ . (انظر : الجواهر المضيئة ٥٤٤/٣ ، تاج التراجم ص ٢٧٥ ، الفوائد البهية ص ٢٢٠) .

يمينا^(أ) وقته^(ب) ، فلا تنصرف^(ج) إلى الطلاق بعده^(١) .

واعلم أن مثل هذا اللفظ لم يتعارف في ديارنا ، بل المتعارف فيه / : حرام عليّ كلامك ، ونحوه كأكل هذا ولبسه ، دون الصيغة العامة .

وتعارفوا أيضاً : الحرام يلزمي ، ولا شك أنهم يريدون الطلاق معلقاً^(٢) ، فإنهم يريدون بعده : لا أفعل كذا ، أو لأفعلن^(٣) ، وهو مثل تعارفهم^(٤) : الطلاق يلزمي لا أفعل كذا ، فإنه يراد : إن فعلت^(٥) كذا^(٦) فهي طالق ، ويجب إمضاؤه عليهم ، والحاصل أن المعتبر في انصراف هذه الألفاظ عربية أو فارسية إلى معنى بلا نية التعارف فيه ، فإن لم يتعارف سئل^(ط) عن نيته^(٧) - كذا في فتح القدير^(٨) - .

ومن نذر نذراً مطلقاً أو معلقاً^(٩) بشرط يراد^(ك) كونه أو لا ، { ووجد الشرط^(٥) وقى بالمنذور^(ل) ، هذا ظاهر الرواية ؛ لقوله { عليه الصلاة^(ن) والسلام : " من نذر

(أ) في أ : [يمينه] .

(ج) في أ : [فلا تنصرف] .

(هـ) في ب ، ج ، هـ : [ولا فعلته] .

(ز) في ب : [فعلن] . وفي أ : [فعلته] .

(ط) في أ : [مثل] .

(ك) في ج : [يراد به] بزيادة به .

(م) في ج : ما بين القوسين ساقط .

(ن) في أ ، ج : [الصلاة] ساقطة .

(ل) في ب : [المنذور] .

(و) في ج : [تعارفهم] .

(د) في ج : [معلقاً] .

(ب) في ج : [وقته] .

(١) انظر : النوازل (٩٣) .

(٢) قال في البحر (٣١٥/٤) : " وفيما ينصرف بلا نية ، لو قال : أردت غيره ؛ لا يصدق القاضي ، وفيما بينه وبين الله تعالى هو مصدق " .

(٣) انظر : الفتح (٢٥-٢٦/٤) والبحر (٣١٩/٤) .

(٤) انظر ص ٨١ من هذا البحث ، حاشية رقم (١) .

(٥) قال الكاساني : " وأما اليمين بغير الله فهي في الأصل نوعان : أحدهما ... والثاني : اليمين بالشرط والجزاء ، وهذا النوع ينقسم إلى قسمين : يمين بالقربات ، ويمين بغير القربات . أما اليمين بالقرب فهي أن يقول : " إن فعلت كذا فعلي صوم أو صلاة أو حجة " وهذا يمين حقيقة لوجود ركن اليمين وهو ما ذكره الخالف ، ووجود معنى اليمين أيضاً وهو القوة على الامتناع من تحصيل الشرط خوفاً من لزوم المذكور ، وأما اليمين بغير القرب فهي الحلف بالطلاق والعقاق " (انظر : بدائع الصنائع للكاساني ٣١/٣) .

وسمى فعله الوفاء بما سمي^(١) وعن الإمام أنه قبل موته بسبعة أيام رجع^(٢) عن لزوم عين المنذور^(ب) إذا^(ج) كان معلقاً ، بشرط لا يراد كونه ، { وقال : إنه يخير^(د) بين فعله وكفارة يمين ، كقولـه : إن فعلت كذا فعليّ صوم سنة أو حجة ، بخلاف ما إذا كان يراد كونه { ^(هـ) ، كإن شفى الله مريضني ؛ لانعدام معنى اليمين { فيه^(٢) } / .

قال في الهداية : " وهذا التفصيل هو الصحيح "^(٣) ، ووجهه رواية مسلم : " كفارة النذر كفارة اليمين "^(٤) { ^(٥) فإنه يقتضي^(ز) السقوط بالكفارة مطلقاً ، وهو / معارض لإطلاق الحديث الأول ، فحملنا مقتضى^(ح) الإيفاء^(ط) بعينه على المنجز ، أو المعلق^(٥) ، بشرط { يراد كونه ؛ لأنه^(ي) في معنى المنجز

- | | |
|-------------------------------------|----------------------------------|
| (أ) في جـ : [رجع] ساقطة . | (ب) في جـ : [النذر] . |
| (ج) في جـ : [وإذا] بزيادة الواو . | (د) في ب : [يخير] . |
| (هـ) في د : ما بين القوسين ساقط . | (و) في د : ما بين القوسين ساقط . |
| (ز) في ب ، جـ : [يقضي] . | (ح) في جـ : [مطلق] . |
| (ط) في د : [الآية] . | (ي) في ب ، جـ : [لأنه] ساقطة . |

(١) قال ابن حجر العسقلاني : حديث " من نذر وسمى فعله الوفاء بما سمي " لم أجده ، ولكن في البخاري من حديث ابن عباس أن رجلاً قال : يا رسول الله ، إن أختي نذرت ... الحديث . وقال : " فاقض الله " . وعن عائشة رفعتـه : " من نذر أن يطيع الله فليطعه ... " الحديث . ولمسلم عن عمران بن حصين رفعه : " لا وفاء لنذر في معصية " وفي المتفق عن ابن عمر في قصة عمر : " فأوف بنذرك " . (انظر : الدراية في تخريج أحاديث الهداية (٩٢/٢) كتاب الأيمان والنذور .

وقال الزيلعي في هذا الحديث : " قلت : غريب . وفي وجوب الوفاء بالنذر أحاديث ، منها ما أخرجه البخاري ... إلخ " . (انظر : نصب الراية ٣/٣٠٠ كتاب الأيمان) .

(٢) انظر : الفتح (٢٨/٤) والهداية (٢٧/٤) .

(٣) انظر : الهداية (٢٧/٤) .

(٤) أخرجه مسلم (١٠٢٤/٣) كتاب النذر ، باب في كفارة النذر ، من حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه ، برقم (١٦٤٥) . والنسائي (٢٦/٧) كتاب الأيمان والنذور ، باب كفارة النذر ، برقم (٣٨٣٢) . وأبو داود (١٤٤٣/٣) كتاب الأيمان والنذور ، باب من نذر نذراً ولم يسمه ، برقم (٣٣٢٣) . وأحمد (٥٣٥/٢٨ ، ٥٥٧ ، ٥٦٢) مسند الشاميين ، برقم (١٧٣٠١ ، ١٧٣١٩ ، ١٧٣٢٥) .

(٥) انظر : الفتح (٢٨/٤) .

ابتداءً^(أ) فيندرج في حكمه ، وحديث^(ب) مسلم على المعلق بشرط { (ج) لا^(د) يراد كونه^(١) .
وفي الخلاصة : " لو جعل على نفسه حجاً أو صلاة أو صدقة مما هو طاعة إن فعل كذا
ففعله لزمه ذلك الشيء الذي جعله على نفسه، ولم تجز كفارة اليمين في ظاهر الرواية "^(٢) .
والشيخ القاضي الإمام / عليّ المروزي^(٣) كان يقول : " إن شاء صام أو صلّى أو
حج ، وإن شاء كفر " - كذا في مجموع النوازل- / .
وعن^(٤) أبي حنيفة أنه رجع^(٥) عن هذا قبل موته بسبعة أيام ، وقال^(٦) : تجب فيه
الكفارة^(٧) .

(أ) في ب ، ج ، د : [ابتداء] ساقطة .

(ب) في ب : [وحديث] مكررة .

(ج) في د : [لا] ساقطة .

(د) في د : [راجع] .

(أ) في ب ، ج ، د : [ابتداء] ساقطة .

(ج) في هـ : ما بين القوسين ساقط .

(هـ) في د : [عن] بدون الواو .

(ز) في هـ : [قال] بدون الواو .

(١) مثل : دخول الدار ، وكلام فلان ، فإنه إذا لم يرد كونه يعلم أنه لم يرد كون المنذور ، حيث جعله مانعاً من فعل
ذلك الشرط ؛ لأن تعليق النذر على ما لا يريد كونه بالضرورة يكون لمنع نفسه عنه .
والشرط الذي يراد كونه ، مثل قوله : إن شفى الله مريضاً ، أو قدم غائباً ، أو مات عدوي ؛ فله علي صوم شهر ،
لا يجزيه إلا فعل عين المنذور ؛ لأنه إذا أراد كونه كان مريداً كون النذر في معنى المنجز ، فيندرج في حكمه ، وهو
وجوب الإيفاء به .

فصار محل ما يقتضي الإيفاء به المنجز والمعلق المراد كونه ، ومحل ما يقتضي إجزاء الكفارة المعلق الذي لا يراد كونه ،
وهو المسمى عند طائفة من الفقهاء نذر اللجاج . (انظر : الفتح ٢٨/٤) .

(٢) انظر : الخلاصة (١٢٩/٢) .

(٣) هو : علي بن الحسين بن محمد بن الفضل المروزي ، القاضي ، الفقيه الحنفي ، وكان إماماً فقيهاً فاضلاً بارعاً ،
وصنف كتاب الجامع في الفقه ، قال عنه شمس الأئمة : هو شيخ الإسلام ، وكان إماماً فاضلاً ، وفقياً مناظراً . توفي
سنة ٤٦١ هـ . (انظر : الجواهر المضية ٥٦٦/٢ ، الأعلام ٢٧٩/٤ ، معجم المؤلفين ٤٣٣/٢) .

(٤) انظر : الفتح (٢٨/٤) والبحر (٣٢٢/٤) .

قال السرخسي : " وهو اختياري ؛ لكثرة البلوى به ^(أ) " ^(١) .

وهكذا ^(ب) اختاره ^(ج) الشهيد ^(٢) ، وبه يفتي ^(د) ^(٣) . انتهى .

قال في البحر : " فتحصل أن الفتوى على التخيير ^(هـ) مطلقاً " ^(٤) . انتهى .

وأقول : وضع المسألة في الخلاصة في التعليق بالشرط ^(٥) الذي لا ^(٦) يراد كونه ، فالإطلاق ممنوع ؛ أعني سواء أريد كونه أو لا ، والله موفق .

هذا كله إذا سُمّي شيئاً ، فإن لم يسم شيئاً كان عليه كفارة يمين ^(ح) في المطلق ، وفي المعلق عند وجود الشرط .

وفي الولوالجية : " وإذا حلف بالنذر وهو ^(ط) ينوي صياماً ولم ينو عدداً معلوماً كان عليه صيام ثلاثة أيام ، وإذا نوى صدقة ولم ينو عدداً ^(ي) فعليه ^(ك) إطعام عشرة مساكين ، لكل مسكين نصف صاع " ^(٥) .

(ب) في د : [هكذا] بدون الواو .

(د) في أ ، ب : [نفي] .

(و) في أ : [فالشرط] .

(ح) في أ : [عين] .

(ي) في هـ : [عدداً معلوماً] .

(أ) في هـ : [به] ساقطة .

(ج) في هـ : [اختار] .

(هـ) في أ : [التحرير] .

(ز) في ب ، ج : [لا] ساقطة .

(ط) في ب ، ج : [هو] بدون الواو .

(ك) في هـ : [كان عليه] .

(١) انظر : الفتح (٢٨/٤) وعزاه إلى السرخسي .

(٢) هو : أبو محمد ، حسام الدين ، عمر بن عبدالعزيز بن عمر بن مازة ، المعروف بالصدر الشهيد ، ولد سنة ٤٨٣ هـ الإمام ابن الإمام ، تفقه على والده ، وله اليد الطولى في الخلاف والمذهب ، له تصانيف ، منها : الفتاوى الصغرى ، والكبرى ، وشرح أدب القاضي للخصاف ، وشرح الجامع الصغير المعروف بجامع الصدر الشهيد . استشهد بعد وقعة قطوان بسمرقند سنة ٥٣٦ هـ ودفن ببخارى . (انظر : تاج التراجم ص ١٦١ ، الفوائد البهية ص ١٤٩ ، الأعلام ١٥/٥) .

(٣) قال ابن الهمام : " مشايخ بلخ وبخارى يفتون بهذا " . (انظر : الفتح ٢٨/٤) .

(٤) انظر : البحر (٣٢١/٤) .

(٥) انظر : البحر (٣٢٢/٤) وعزاه للولوالجية .

واعلم أنه لو التزم بالنذر أكثر مما^(أ) يملكه^(ب) لا يلزمه إلا ما يملكه^(ج) في المختار ، حتى لو قال : إن فعلته^(د) فألف درهم^(هـ) من مالي صدقة ، ففعله وهو لا يملك إلا مائة لا يلزمه غيرها^(١) ؛ لأنه فيما لم^(٢) يملك لم يوجد في الملك ، ولا مضافاً^(٣) إلى سببه ، فلا يصح ، كقوله : مالي في المساكين صدقة ، ولا مال له لا يصح ، فكذا هذا - كذا في اللولولية^(٢) - .

وفي البزازية^(٣) : " لله عليّ أن أهدي هذه الشاة ، وهي^(ط) ملك الغير لا يصح النذر ، ولو قال : لأهدين هذه الشاة ، والمسألة بحالها / يلزمه / ، وإن نوى عيئاً كان عيئاً / " ^{(١/١٩٩):د (١/١٩٩):د (١/١٩٩):د (١/١٩٩):د} (٣) (٤) . انتهى .

والفرق بين التأكيد وعدمه مما لا أثر له يظهر في صحة النذر وعدمه ، ثم على الصحة ، هل تلزمه^(٤) قيمتها أو يتوقف الحال إلى ملكها ؟ محل تردد^(٥) .

- | | |
|---|-------------------------------------|
| (أ) في أ : [أكثرها] . وفي د ، هـ : [ما] . | (ب) في أ : [يملكه] . |
| (ج) في هـ : [يملك] . | (د) في هـ : [فعله] . |
| (هـ) في د : [دينار] . | (و) في أ : [لا يملك] . |
| (ز) في أ : [مضاف] . وفي د : [وإلا مضاف] . | (ح) في أ : [زيادة] كما لو قال [. |
| (ط) في أ : [وهي في ملك] بزيادة في . | (ي) في أ : [بل يلزمه] . |

(١) انظر : البحر (٣٢٢/٤) .

(٢) انظر : البحر (٣٢١/٤) وعزاه للولولية .

(٣) انظر : الفتاوى البزازية (٢٧١/٢) .

(٤) انظر : البحر (٣٢١/٤) .

(٥) انظر : منحة الخالق لابن عابدين (٣٢١/٤) وحاشية ابن عابدين (٤١٤/٥) .

وقال ابن عابدين : " الظاهر الثاني ؛ لأن الهدي اسم لما يهدى إلى الحرم ، فإذا صح نذره توقف إلى ملكها ليتمكن إهداؤها " . وقوله : (لأهدين) يمين لا نذر . (انظر : حاشية ابن عابدين ٤١٥/٥) .

وفي الخلاصة : لو قال^(أ) : " لله عليّ إطعام المساكين فهو على عشرة عند الإمام ، وفي إطعام مسكين^(ب) يلزمه نصف صاع^(١) من حنطة استحساناً " ^(٢) .

ولو قال : إن فعلت كذا فألف درهم من مالي صدقة / ، لكل مسكين درهم ، فحنت ، وتصدق بالكل على واحد ؛ أجزأه .

ولو قال : لله عليّ أن أعتق هذه الرقبة ، وهو يملكها ، فعليه أن يفني بذلك ، ولو لم يف أثم ، لكن لا يجبره^(ج) القاضي .

ولو وصل الخالف بحلفه : إن شاء الله^(د) برّ في حلفه ؛ أي لغا^(هـ) يمينه ، كما عبّر به في الوافي^(٣) ، وعبّر به هنا ؛ إيماءً إلى أن عدم الانعقاد كالبر ، إلا أن فيه إيهام^(و) الميل إلى قول الثاني^(ز) من أن الاستثناء كالشرط . وقالوا : إنه مبطل^(ح) للكلام الأول .

(أ) في أ ، ب ، ج ، د : [لو قال] ساقطة .

(ج) في أ : [لم يجبره] . وفي ج ، هـ : [لا يجبره] .

(هـ) في ج : [لغى] .

(ز) في أ : [الثاني] .

(ب) في أ : [مساكين] .

(د) في ج : [بزيادة] تعالى .

(و) في ب ، ج : [إيهام] .

(ح) في هـ : [يبطل] .

(١) الصاع : إناء ومكيال يستعمل في كيل الجامدات ، وهو يساوي ٢,٧٤٨ لتر = ٢١٧٢ جم . (انظر : لسان

العرب ٢١٥/٨ ، تحويل الموازين والمكاييل الشرعية لابن منيع ص ١٧٨) .

(٢) انظر : الخلاصة (١٢٩/٢) .

(٣) انظر : الوافي للنسفي (خ) (٣٣)

وما استدلل به المشايخ من قوله عليه الصّلاة والسّلام : " من حلف على يمين وقال إن شاء الله فلا حنث عليه " ^(١) رواه أبو داود ^(٢) وغيره ، وقال الترمذي ^(٣) : حديث حسن ؛ لا يعين ما قالاه .

قيد بقوله وصل ؛ لأنه لو فصله كان رجوعاً ، إذا لم يكن لنحو تنفس وسعالٍ .
قال في البحر : وظاهر ^(٤) كلامهم أن ^(ب) المشيئة المتصلة ^(ج) تبطل كل ما تعلق بالقول عادة ، أو معاملة ، بخلاف المتعلق بالقلب كالية . والله موفق بمنّه ^(د) ^(٤) .

(ب) في جـ : [أن] ساقطة .
(د) في أ ، د ، هـ : [بمنّه] ساقطة .

(أ) في ب ، جـ : [فظاهر] .
(ج) في أ : [المنفصلة] .

(١) الحديث أخرجه الترمذي (٥١٦/٣) كتاب النذور والأيمان ، باب ما جاء في الاستثناء في اليمين ، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما ، برقم (١٥٣١) قال أبو عيسى : حديث ابن عمر حديث حسن... ثم قال : والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم ، أن الاستثناء إذا كان موصولاً باليمين فلا حنث عليه ، وهو قول سفيان الثوري والأوزاعي ومالك بن أنس وعبدالله بن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق .
أما أبو داود والنسائي وأحمد والدارمي فقد أخرجوا الحديث بلفظ : " من حلف على يمين فقال : إن شاء الله ، فقد استثنى " انظر : أبو داود (١٤١٨/٣) كتاب الأيمان والنذور ، باب الاستثناء في اليمين ، برقم (٣٢٦١) .
والنسائي ، كتاب الأيمان والنذور ، باب الاستثناء في اليمين ، برقم (٣٧٦٩) . وأحمد (١٨٧/٨) مسند المكثرين من الصحابة ، مسند عبدالله بن عمر ، برقم (٤٥٨١) . والدارمي (٢٤٢/٢) كتاب النذور والأيمان ، في الاستثناء باليمين ، برقم (٢٣٤٢) لكن قال : " ثم استثنى " .

(٢) هو : سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأزدي السجستاني ، أبو داود ، كان ثقةً ضابطاً ، وإمام أهل الحديث في زمانه ، رحل لطلب الحديث ، له مصنفات منها : السنن في الحديث وهو أحد الكتب الستة ، والمراسيل ، والزهد . توفي سنة ٢٧٥هـ . (انظر : وفيات الأعيان ٤/٢ ، الأعلام ٣/١٢٢) .

(٣) هو : محمد بن عيسى بن سورة السلمي الترمذي ، أبو عيسى ، من أئمة علماء الحديث وحفاظه ، من أهل ترمذ ، رحل لطلب الحديث إلى خراسان والعراق ، وعمره في آخر عمره ، له مصنفات منها : الجامع الكبير المعروف بصحيح الترمذي ، والشمائل النبوية ، والعلل في الحديث ، وغيرها . توفي سنة ٢٧٩هـ . (انظر : وفيات الأعيان ٤/٢٧٨ ، الأعلام ٦/٣٢٢) .

(٤) انظر : البحر (٣٢٣/٤) .

باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك من الركوب^(١)

لما كان انعقاد اليمين على فعل شيء أو تركه ، لم يكن^(أ) بدّ من ذكر أنواع الأفعال ، ويعلم منها التروك . وقد علمت أن المذكور في هذا الباب منها خمسة أفعال ؛ أي الكف عنها ، غير أنه قدم منها الكلام على الدخول والسكنى ، دون الأكل والشرب ، مع أنه أهم ؛ ليطابق التقديم الوجودي الترتيب الوضعي . وذلك أن^(ب) أول ما يحتاج إليه الإنسان { المسكن / الذي يدخل فيه ويسكن }^(ج) ، ثم تتوارد^(د) عليه الأفعال من^(هـ) الأكل ، والشرب ، والركوب^(٢) .

حلف^(٣) لا يدخل بيتًا ، لا يحنث بدخول البيت^(٤) الشريف ، وهو الكعبة / - كما
عبر به في بعض النسخ - ، **والمسجد ، والبيعة** / - بكسر الموحدة - متعبد اليهود^(٥) ،

(أ) في أ : [أن] ساقطة .

(ب) في أ : [يتوارد] .

(و) في هـ : [أن] .

(أ) في د : [لك] .

(ج) في ب : ما بين القوسين مكرر .

(هـ) في أ : [من] ساقطة .

(ز) في هـ : [بدخول البيت] مكررة .

(١) هذا شروع في بيان الأفعال التي يحلف عليها ، ولا سبيل لحصرها ؛ لكثرتها ، ولتعلقها باختيار الفاعل . (انظر : البحر ٣٢٣/٤) .

(٢) انظر : الفتح (٢٩/٤) والبحر (٣٢٣/٤) .

(٣) البيعة : معبد النصارى ، وقيل : اليهود ، والجمع بيع ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَيَبَّعْ وَصَلَوْتُ وَمَسْجِدُ ﴾ (سورة الحج ، آية رقم ٤٠) . (انظر : لسان العرب ٥٥٨/١ ، والمعجم الوسيط ٧٩/١) .

واصطلاحًا : موضع صلاة النصارى . (انظر : طلبة الطلبة ص ٢٠٧) .

والكنيسة^(١) متعبد النصارى^(١) ، والدهلـيز - بكسر الدال - ما بين الباب^(ب) والدار / ،
فارسي معرب^(٢) ، والظلة وهي الساباط^(ج) الذي يكون على باب الدار مسقف^(د) له
جذوع ، أطرافها على جدار الباب والأطراف الأخرى^(هـ) على جدار^(ز) الجار^(ن) المقابل^(٣) ،
والصفة^(ح)^(٤) .

لأن البيت عرفاً ما أعدّ للبيتوتة ، وهذه البقاع لم تُبْنَ لها ، والأيمان مبنية على العرف
عندنا^(٥) ؛ أي^(ط) على عرف الخالف ؛ فإن كان من أهل اللغة ، اعتبر فيه عرف أهلها ،
أو^(ي) لم يكن ، اعتبر عرف غيرهم ، وفي مشترك^(ك) الاستعمال تعتبر اللغة على أنها العرف .

(أ) في د : [الليسة] .

(ب) في أ : [ما] ساقطة . وفي هـ : [ما بين الباب] مكررة .

(ج) في ب : [الساباط] .

(د) في جـ : [سقف] . وفي هـ : [مسقفًا] .

(هـ) في النسخ : [الأخر] .

(و) في د : [جواز] .

(ز) في أ : [الحائط] .

(ح) في جـ ، د : [الصفة] .

(ط) في أ ، ب ، جـ ، د : [على] ساقطة .

(ي) في هـ : [وإذ] .

(ك) في أ : [ترك] .

(١) الكنيسة : متعبد اليهود ، وقيل : النصارى ، وجمعها كنائس ، وأصلها كنشت . (انظر : لسان العرب ١٦٧/١٢ ، والمعجم الوسيط ٨٠٠/٢) .

واصطلاحاً : موضع صلاة اليهود . (انظر : طلبة الطلبة ص ٢٠٧) .

(٢) انظر : لسان العرب (٤٢٩/٤) والمعجم الوسيط (٣٠٠/١) .

(٣) انظر : لسان العرب (٢٦١/٨) والمعجم الوسيط (٥٧٧/١) .

(٤) الصُفَّة : قال الليث : الصفة من البنيان ، شبه البهو الواسع الطويل السمك ، وذكر في الحديث أهل الصفة ،
قال : هم فقراء المهاجرين ، ومن لم يكن له منهم منزل يسكن ، وهي موضع مظلل في المسجد يسكنونه ،
والصفة الظلة . (انظر : لسان العرب ٣٦٤/٧ ، والمعجم الوسيط ٥١٧/١) .

(٥) لأن الأصل في الأيمان مبنية على العرف لا على الحقيقة اللغوية ؛ لأن المتكلم إنما يتكلم بالكلام العرفي - الألفاظ
التي يراد بها معانيها التي وضعت لها في العرف - كما أن العربي حال كونه بين أهل اللغة إنما يتكلم بالحقائق اللغوية ،
فوجب حذف ألفاظ المتكلم إلى ما عهد أنه المراد بها .

وقوله : " عندنا " : أي خلافاً للشافعي ؛ فإن العرف عنده مبني على الحقيقة اللغوية ، ومالك على الاستعمال
القرآني ، وأحمد على النية مطلقاً . (انظر : الفتح ٢٩/٤ ، والبحر ٣٢٣/٤) .

ثم من المشايخ من جرى على هذا الإطلاق ، فحكم بأن^(١) ما ذكر في الذخيرة من الحنث بهدم^(ب) بيت العنكبوت في (لا يهدم بيتاً) خطأ^(١) .

ومنهم^(ج) من حمّله على ما إذا لم يمكن^(د) العمل بحقيقته^{(٢)(هـ)} ، وهو بعيد ؛ إذ^(و) المتكلم إنما يتكلم بالعرف الذي به التخاطب .

نعم ، إن^(ز) نوى بيت العنكبوت في عموم البيت حنث ، وإلا وجب أن لا يحنث . وعلى هذا فينبغي أن يحنث بالدخول في البيت الحرام ، والمسجد ، إذا نوى ذلك ؛ لأن الآيات القرآنية ناطقة بإطلاق اسم البيت عليهما .

وإذ^(ح) قد علمت أن البيت ما يات فيه ، وكان^(ط) الدهليز كبيراً^(ي) يات فيه { الضيف^(ك) ، وبعض الأتباع ، وجب أن يحنث بدخوله^(٣) .

(أ) في أ : [بما] .

(ب) في جـ : [يهدم] .

(د) في ب ، هـ : [لم يكن] .

(و) في ب : [إذا] .

(ح) في ب : [إذا] . وفي أ : [إذ] بدون الواو .

(ي) في أ : [كبيراً] ساقطة .

(ج) في د : [منهم] ساقطة .

(هـ) في ب : [بحقيقة] .

(ز) في ب ، جـ : [إذا] .

(ط) في د : [فكان] .

(ك) في جـ : [الضيف] .

(١) انظر : الذخيرة للبخاري (٢٧٤/٣) والفتح (٢٩/٤) والبحر (٣٢٣/٤) .

(٢) أي : على العرف .

(٣) قال في البحر (٣٢٥/٤) : " لأن مثله يعتاد بيتوته للضيوف في بعض القرى ، وفي المدن يبيت فيه بعض الأتباع ، وفي بعض الأوقات ؛ فيحنث . والضابط في هذا : كل موضع إذا أغلق الباب صار داخلاً لا يمكنه الخروج من الدار ، وله سعة تصلح للمبيت من سقف يحنث بدخوله " .

وعلى هذا فيحتم بالصفة إذا كانت بحيث لو أغلق^(أ) الباب كانت داخلية ؛ سواء كان^(ب) لها أربع حوائط كما في الكوفة^(١) { (ج) ، أو ثلاثة^(د) على ما رجحه في الهداية / بعد أن يكون مستقفاً^(هـ) ؛ لأنه يبات فيه^(٢) .

غاية الأمر أن مفتحه واسع ، وكذا^(٣) الظلة إذا كان معناها ما هو داخل الباب / مستقفاً^(ز) (٣) .

وقول العيني الصفة هي ما مر " غير أنه ليس لها مزم " (٤) .

فإن أراد بالبيت الذي له مزم ، ينبغي أن لا يحتم / -يعني ديانة- ؛ لأنه نوى تخصيص العام بنيته ، صرح به في الدراية^(٥) .

(أ) في ب ، ج ، د : [غلق] . وفي د في المكر : [أغلق] .

(ب) في د ، هـ : [أكان] . وفي د في المكر : [كان] .

(ج) ما بين القوسين مكرر في د .

(هـ) في أ : [مشتقاً] .

(د) في ج : [ثلاث] .

(ز) في د : [مستعفاً] .

(و) في ب : [ولدا الظلة] .

(١) أي : كما في صفاف - جمع صفة - مدينة الكوفة . والكوفة : بضم الكاف ، المصر المشهور بأرض بابل ، من سواد العراق ، ويقال لها أيضاً : كوفان ، واختلف في سبب تسميتها بذلك فقليل : لاستدارتها . وقيل : لاجتماع الناس بها . (انظر : معجم ما استعجم ١١٤/٤ ، معجم البلدان ٤٩٠/٤) .

(٢) ذكره المصنف - الزيلعي - في كتابه . قال : " والظاهر من عرف ديارنا صاحب هذا المختصر لا تبني على هيئة البيوت ، بل تبني ذات حوائط ثلاثة على ما هو المعتاد " . (انظر : التبيين ١١٧/٣) .

(٣) انظر : الفتح (٣٠/٤) .

(٤) انظر : رمز الحقائق (٢٠٧/١) .

والمزم في اللغة : زم الشيء يزمه زمّاً : شدّه ، والزمّام ما زمّ به ، والجمع أزمة ، والزمّام الخيط الذي يجعل في البرة والخشبة ، وزمّام النعل : ما يشد به الشسع . (انظر : لسان العرب ٨٤/٦) .

(٥) انظر : كمال الدراية (١/٢٤١/أ) .

وفي حلفه على دخول دار لا^(أ) يحث بدخولها خربة^(ب) . { وفي حلفه لا يدخل هذه الدار يحث^(ج) بدخولها خربة^(د) }^(هـ) ، ولو بنيت^(و) دارًا أخرى^(ز) ؛ لأن الدار اسم للعَرَصَةِ لغة^(أ) ، كما شهدت بذلك^(ب) أشعار العرب^(ج) ، والبناء وصف فيها غير لازم^(د) ، وإنما^(هـ) اللازم كونها^(ط) قد نزلت^(ي) ؛ إلا أنها في عرف أهل المدن لا يقال إلا بعد البناء فيها ، ولو تهدم بعد ذلك بعضها قيل^(ك) : دار خراب فيكون هذا الوصف جزءًا^(ل) لمفهومها^(٤) .

- (أ) في د : [إلا] .
 (ج) في أ : [لا يحث] ، بزيادة لا .
 (هـ) ما بين القوسين ساقط من د .
 (ز) في ب : [بذلك] مكررة .
 (ط) في أ : [كبرها] .
 (ك) في أ ، ب ، ج : [قبل] .
 (ل) في أ ، ب ، ج ، د : [جزأ] . وفي هـ : [جزو] .

(١) العرصة : كل جوبة منفتحة ليس فيها بناء فهي عرصة . وتجمع عراصًا وعَرَصات .
 وعرصة الدار : وسطها . وقيل : ما لا بناء فيه ، سميت بذلك لاعتراض الصبيان فيها ، وكل بقعة بين الدور واسعة تسمى عرصة . (انظر : لسان العرب ١٣٥/٩ - ١٣٦) .

(٢) قال الزبيدي في تاج العروس ، مادة دور : " الدار : المحل الذي يجمع البناء والعرصة ، أنثى .
 قال ابن جني : من دار يدور ؛ لكثرة حركات الناس فيها . (٣١٧/١١ - ٣١٨) .

ومن الأشعار : قول نابغة ذبيان ، واسمه زياد بن معاوية في ديوانه (ص ٣٠) في حرف الدال :
 يا دار مية بالعلياء فالسند أقوت وطال عليها سالف الأبد
 وقفت فيها أصيلاً أسائلها عيت جواباً وما بالربع من أحد
 إلا إلا وارى لأياما أبينها والنوى كالحوض بالظلومة الجلد

واسم الدار للعرصة عند العرب والعجم ، فيقال : دار عامرة ، ودار غير عامرة ، أو دار غامرة - بالغين - . (انظر : الفتح ٣٠/٤) .

(٣) بيان لوجه الفرق بين الدار المنكرة والمعرفة ، أما البيت فلا فرق . (انظر : حاشية ابن عابدين ٤٢٦/٥) .

(٤) فأما إذا محيت الأئينة بالكلية ، وعادت ساحة ، فالظاهر أن إطلاق اسم الدار في العرف عليها - كهذه دار فلان - مجاز باعتبار ما كان ، فالحقيقة أن يقال : كانت داراً . (انظر : الفتح ٣٢/٤) .

فأما إذا عادت ساحة بإطلاق اسم الدار عليها عرفاً باعتبار ما كان ، والحقيقة أن يقال كانت داراً ، وقد عرف أن الوصف في الحاضر لغو^(١) ؛ لأن ذاته^(٢) تتعرف بالإشارة فوق ما تتعرف^(٣) بالوصف ، وفي الغائب معتبر ؛ لأنه المعرف^(٤) له ؛ فإن كون الإشارة تعين الذات^(٥) إنما يقتضي تعين هذا البناء مع الساحة مخلوفاً عليه ، وقد انتهى .

{ وفي المحيط : " لو كانت داراً^(هـ) صغيرة^(و) فجعلها بيتاً واحداً ، وأشرع^(ز) باباً إلى الطريق ، أو إلى باب أخرى ، لا يحنت بدخولها ؛ لتبدل الاسم والصفة بحدوث أمر جديد^(ح) " . انتهى { (٢) .

والمراد بخراجها : أن تصير ساحة . فأما إذا زال بعض حيطانها فينبغي أن يحنت في المُنْكِر .

ودل كلامه أنه^(ط) لو حلف لا يدخل هذا المسجد ، فصار خراباً^(ي) حنت بدخوله ، وهو مروي عن الثاني^(ك) (٣) .

- | | |
|-------------------------------------|--------------------------------|
| (أ) في ب : [داته] . | (ب) في ب ، جـ : [يتعرف] . |
| (ج) في أ : [العرف] . | (د) في أ : [الدات] . |
| (هـ) في هـ : [دار] . | (و) في د : [صغيرة] ساقطة . |
| (ز) في هـ : [أو] . | (ح) ما بين القوسين ساقط من أ . |
| (ط) في أ : [إلى أنه] بزيادة إلى . | (ي) في أ : [خراباً] . |
| (ك) في أ : [القاضي] . | |

(١) إن لم يكن داعياً إلى اليمين ، وحاملاً عليها ، وإن كان حاملاً عليها تقيدت به .

(٢) انظر : البحر (٣٢٥/٤) وعزاه للمحيط .

(٣) انظر : البحر (٣٢٥/٤) وقال : هو مروي عن أبي يوسف .

وإن جعلت الدار في (لا يدخل هذه الدار) **بستاناً** ، أو **مسجداً** ، أو **حماماً** ، أو **نحراً** ، أو **بيتاً** لا ؛ أي لا يحث بدخولها ، سواء أدخلها^(أ) وهي^(ب) حمام^(ج) ، أو بستان ، أو بعدما^(د) أهدم الحمام ، أو اتخذها^(هـ) بيتاً^(و) ؛ لزوال اسمها^(ز) ، وهو وإن عاد بالبناء لكنه بصفة^(ح) أخرى ، فكان^(ط) غير المحلوف عليه^(١) .

ب: (٢٢١/ب)

" قيد بهذه الدار ؛ لأنه لو لم^(ي) يسمها ، بل قال : هذه ، حث بدخولها على أي صفة / كانت " (٢) (٣) ، كما في الذخيرة .

كهذا البيت أي كما لا يحث في حلفه^(ك) (لا يدخل هذا البيت) **فهدم** ، أو **بني آخر** ، ثم دخله ، { وقُيِّد^(ل) بالإشارة ؛ إيماءً^(م) إلى أنه لا يحث في المنكر / بالأولى }^(ن) أمّا إذا أهدم^(س) فلزوال الاسم عنه^(ع) حتى لو سقط السقف ، وبقيت حيطانه ، حث بدخوله^(٤) .

- | | |
|-----------------------------------|--------------------------------|
| (أ) في أ ، ب ، ج : [دخلها] . | (ب) في أ : [وهي] ساقطة . |
| (ج) في أ : [بستان أو حمام] . | (د) في ب : [بعدم ما أهدم] . |
| (هـ) في أ ، د : [اتخذ] . | (و) في هـ : [بتا] . |
| (ز) في أ : [وبالأهدام لم يعد] . | (ح) في د : [بعنفة] . |
| (ط) في هـ : [وكان] . | (ي) في هـ : [ا] . |
| (ك) في ب : [بحلفه] . | (ل) في د ، هـ : [وقيدنا] . |
| (م) في هـ : [إيماءً] ساقطة . | (ن) ما بين القوسين ساقط من أ . |
| (س) في د : [هدم] . | (ع) في د : [فيه] . |

(١) لأنها غير تلك الدار التي منع نفسه من الدخول فيها .

(٢) قال في البحر (٣٢٥/٤) : " لأنه قيد باسم الإشارة -هذه- بدون تسمية للدار ، والإشارة مع التسمية لا يحث " .

(٣) انظر : الذخيرة (٢٧٦/٣) .

(٤) لأنه يات فيه ، والسقف وصف فيه ، ولأن البيت الصيفي لا سقف فيه . (انظر : الهداية ٣٣/٤ ، والبحر ٣٢٥/٤) .

وجعل في البدائع هذا " في^(أ) المعين ، أمّا المنكر فلا يحث^(ب) فيه ؛ لأنه بمنزلة الصفة له ، وهي في^(ج) الحاضر لغو ، وفي الغائب^(د) معتبرة^(١) . { انتهى .

وفيه نظر ، بل لا فرق بين المنكر ، والمعرف^(هـ) / ، حيث صلح^(ز) لأن^(ن) يات فيه ؛ فتدبره {^(ح) .

وأما / إذا بنى بيتاً آخر ، ولم ينقض^(ط) الأول ، فلأن هذا المبني غير البيت الذي منع نفسه من دخوله .

ومن هذا النوع^(ي) : لا يكتب بهذا القلم^(ك) ، أو^(ل) لا يقص بهذا المقص^(ز) ، فكسره ثم برّاه ، أو أعاده مقصاً^(ن) ، لم يحث^(٢) .

وكذا السيف ، والسكين ، كما لو قال : لا أستند^(س) إلى هذه^(ع) الاسطوانة^(ف)^(٣) أو^(ص) الحائط فنقضاً^(ق) ثم بنى ، أو : لا أركب هذه السفينة^(ن) ، فنقضت ، ثم أعيدت بذلك الخشب ؛

(أ) في أ : [في] ساقطة .

(د) في أ : [القلب] .

(و) في ب ، جـ : [صح] .

(ح) ما بين القوسين ساقط من أ .

(ي) في هـ : [النوع] ساقطة .

(ل) في ب ، جـ : الواو ، بدل أو .

(ن) في جـ : [مقضا] .

(ع) في ب : [لهذه] .

(ص) في ب ، جـ : الواو فقط .

(ر) في ب : [السعة] .

(ج) في أ : [في] ساقطة .

(هـ) في ب ، جـ : بزيادة [كما مر] .

(ز) في د : [أن] .

(ط) في د : [ولو بنقض] . وفي ب : [ولهم بنقض] .

(ك) في جـ : [العلم] .

(م) في جـ : [المقض] .

(س) في جـ : [لا ستند] .

(ف) في ب : [الاسطوانة] .

(ق) في ب : [فنقضاه] .

(١) انظر : البدائع (٦٠/٣) .

(٢) لأن القلم بعد الكسر يسمى أنبوباً ، فإذا كسره زال الاسم عنه فبطلت اليمين ، وكذلك المقص إذا جعله مقصاً آخر غير ذلك ؛ لأن الاسم قد زال بالكسر ؛ فلا يحث . (انظر : البحر ٣٢٦/٤) .

قال ابن عابدين : " والعرف الآن بخلاف هذا ، فإنه يقال : قلم مكسور " (انظر : حاشية ابن عابدين ٤٢٧/٥) .

(٣) الاسطوانة في اللغة : السارية ، معروفة ، واسطوانة البيت معروف . (انظر : لسان العرب ٢٦٠/٦) .

لزوال الاسم في الكل^(١) ، بخلاف ما لو حلف على ثوب لا يلبسه ، أو قباء محشو^(٢) ، أو جبة مبطنة ، أو قلنسوة^(٣) ، أو خفين^(ب)^(٤) فنقض^(ج) ذلك كله ، ثم أعاده^(د) يحنث ؛ لأن الاسم بقي بعد النقض^(هـ) .

وفي المباسيط^(هـ) من هذا النوع ما يطول الكلام بذكره .

والواقف على السطح ؛ أي سطح الدار المحلوف على عدم دخولها ، إذا وصل إليه من سطح آخر داخل ؛ لأنه من الدار . ألا ترى^(١) إن^(٢) سطح المسجد منه حتى حرم على الجنب والحائض الوقوف عليه ؟ ولم^(ج) يبطل الاعتكاف بالصعود إليه ؟ كذا في الشرح وغيره^(٦) .

وقد يقال : المبني^(ط) مختلف ؛ فإن^(ي) الأيمان مبنية على العرف ، فجاز كون بعض ما هو في حكم المسجد خارجاً^(ك) في العرف^(٧) .

(أ) في د ، هـ : [محشواً] .	(ب) في أ : [حفيرة] .
(ج) في جـ ، هـ : [فنقض] .	(د) في ب ، جـ ، د ، هـ : [حيث] زائدة .
(هـ) في جـ ، هـ : [المباسط] .	(و) في ب ، جـ ، هـ : [ألا ترى] ساقطة .
(ز) في أ : [إن] ساقطة .	(ح) في ب ، جـ ، هـ : [ولو] .
(ط) في هـ : [المعنى] .	(ي) في هـ : [بأن] .
(ك) في ب : [جازماً] .	

- (١) فلا يحنث .
- (٢) القباء المحشو : ثوب يلبس فوق الثياب أو القميص ، ويتمنطق عليه ، والمحشو مصدر حشا الوسادة . (انظر : المغرب ٢٠٥/١) .
- (٣) القلنسوة : لباس للرأس مختلف الأشكال والأنواع ، كالتاج والطربوش . (انظر : المعجم الوسيط ٧٦٠/٢) .
- (٤) الخفين : الجمع خفاف ، وهي التي تلبس في القدمين . (انظر : القاموس المحيط ص ٧٢٥) .
- (٥) قال في البحر (٣٢٦/٤) : " يقال : قميص مفتوق ، وجبة مفتوقة ، واليمين المنعقدة على اليمين لا تبطل بتغير الصفة مع بقاء اسم العين " .
- (٦) ولا يجوز التخلي فيه . (انظر : التبيين ١١٨/٣) .
- (٧) ألا ترى أن فناء المسجد له حكم المسجد في بعض الأشياء ، حتى جاز امتداد من فيه بمن في المسجد ، ولا شك أنه خارجه ؟ . (انظر : الفتح ٣٣/٤) .

فالأقرب ما قيل^(١) : الدار عبارة عما أحاطت به الدائرة . وهذا حاصل في علو الدار وسفلها^(ب) ، وهذا يتم إذا كان السطح بحصير^(١) ، فلو لم يكن له حصير فليس هو إلا في هواء^(ج) الدار^(٢) .

والحق أن السطح من^(ب/٣٧١) الدار ؛ لأنه من أجزائها حساً ، لكن لا يلزم من القيام عليه أن يقال في العرف : داخل^(د) الدار^(٣) .

وقيل : في عرفنا ، لا يحنث^(٤) . وهو قول المتأخرين^(٥) .

قال الشارح : " وهو المختار "^(٦) . وفي الكافي : " وعليه الفتوى "^(٧) .

وقال المتقدمون : إنه^(د/٢٠١) / يحنث .

{ قال في الفتح : } " ولو حمل الأول على ما إذا لم يكن له حصير ، والثاني على ما إذا كان له حصير اتجه {^(هـ) ، وهذا اعتقادي "^(٨) . انتهى .

(ب) في ب : [سفلها] .

(أ) في أ : [ما قيل] ساقطة .

(د) في أ ، د ، هـ : [دخل] .

(ج) في ب : [هواء] ساقطة .

(هـ) ما بين القوسين ساقط من هـ ، وهو من قوله : " ولو حمل " إلى قوله : " اتجه " .

(١) الحصير هو : البساط الذي ييسط في البيوت وغيرها . وقيل : هو المنسوج من سعف الفحل من النخل . (انظر : لسان العرب ١٩٥/٤ ، والمعجم الوسيط ١٧٩/١) .

(٢) فلا يحنث من حيث اللغة ، إلا أن يكون عرف أنه يقال أنه داخل الدار . (انظر : الفتح ٣٣/٤) .

(٣) بل لا يتعلق لفظ دخل إلا بجوف الدار ، حتى صح أن يقال : لم يدخل الدار ، ولكن صعد السطح من خارج بجبل . (انظر : الفتح ٣٣/٤) .

(٤) أي : بالوقوف على السطح .

(٥) وهم : العلماء الذين جاؤوا بعد شمس الأئمة الحلواني .

(٦) انظر : التبيين (١١٨/٣) .

(٧) انظر : الكافي (٢١٠/ب) .

(٨) انظر : الفتح (٣٣/٤) ومعناه : لو جمع بين قول المتقدمين بالحنث على ما إذا كان للسطح حصير ، والمتأخرين بعدم الحنث إذا لم يكن له حصير لاتبه هذا القول .

ومقتضاه أنه^(١) لو حلف (لا يخرج منها) فصعد إلى سطحها الذي لا حضير له ، أن يحنث .

والمستطور في غاية البيان : " أنه لا يحنث { (ب) مطلقاً ؛ لأنه (ج) ليس بخارج " (١) .

ويؤيده ما في المحيط : " لو ارتقى على^(٢) شجرة ، والمسألة بحالها ، أغصانها خارج الدار ، بحيث^(٣) / لو سقط سقط في الطريق ، لم يحنث " .

وفيه أيضاً : " حلف (لا يدخل دار فلان) فحفر سرداباً^(٢) أو قناة^(٣) تحت داره ، فدخل ذلك السرداب أو القناة لم يحنث ؛ لأنه لم يدخل " (٤) .

ولو كان موضع^(٣) القناة مكشوفاً في الدار ، فإن كان كبيراً يستقي^(٣) منه أهل الدار فبلغ ذلك الموضع حنث^(٥) ، وإلا لا .

(أ) في أ : [أنه] زائدة .

(ب) ما بين القوسين ساقط من د ، وهو من قوله : " قال في الفتح " إلى قوله : " أنه لا يحنث " .

(ج) في هـ : [أنه] .

(د) في هـ : [إلى] .

(هـ) في أ : [يحنث] .

(و) في جـ : [في موضع] بزيادة في .

(ز) في جـ : [يستقي] . وفي أ : [استقى] .

(١) انظر : غاية البيان (خ) (٢/٢٣٢/أ) .

(٢) السرداب - بالكسر - : خباءٌ تحت الأرض . (انظر : لسان العرب ٦/٢٣١) .

(٣) القناة لغةً : الآبار التي تحفر في الأرض متتابعة ليستخرج ماؤها ويسبح على وجه الأرض . (انظر : لسان العرب ١١/٣٣٠) .

واصطلاحاً : مجرى ضيق يسيل فيه الماء ونحوه تحت الأرض أو فوقها . (انظر : معجم لغة الفقهاء ص ٣٣٨) :

(٤) انظر : البحر (٤/٣٢٧) وعزاه إلى المحيط .

(٥) لأنه من الدار ؛ فإن أهل الدار ينتفعون به انتفاع الدار ، فيكون من مرافق الدار بمنزلة بئر الماء ، وإن كان بئراً لا ينتفع به أهل الدار وإنما هو للضوء لم يحنث ؛ لأنه ليس من مرافق الدار ولا يعد داخله داخل الدار . (انظر : البحر ٤/٣٢٧) .

ولو اتخذ سرداباً تحت داره ، وجعل بيوتاً ، وجعل لها أبواباً إلى الطريق ، فدخلها^(١) الحالف ، حنث^(١) .

والواقف في طاق^(ب) الباب ؛ أي عتبته التي^(ج) إذا أغلق^(د) كانت خارجة^(هـ) ، لا ؛ أي لا يكون داخلياً ، فلا يحنث بذلك لو حلف (لا يدخل هذه الدار أو^(ز) هذا البيت)^(٢) .
قيد بالواقف في الطاق^(٣) على قدميه ؛ لأنه لو وقف بإحدى رجليه على العتبة وأدخل الأخرى ، فإن استوى الجانبان^(ح) ، أو كان الخارج أسفل لم^(ط) يحنث ، وإن كان الجانب الداخل أسفل حنث ، كذا^(ي) في الشرح وغيره^(٣) .

وفي الظهيرية : " الصحيح^(ك) أنه لا يحنث مطلقاً "^(٤) .

- | | |
|---|---------------------------------|
| (أ) في ب : [إلى] . وفي جـ : [أي الحالف] . | (ب) في د : [طاق] مطموسة . |
| (ج) في هـ : [الذي] . | (د) في هـ : [غلق] . |
| (هـ) في هـ : [خارجه] . | (و) في ب ، جـ ، د : الواو فقط . |
| (ز) في أ : [أي على] . | (ح) في أ : [الحانين] . |
| (ط) في أ : [لا] . | (ي) في د : [كما] . |
| (ك) في جـ : [الصحيح] ساقطة . | |

- (١) لأن السرداب تحت الدار من بيوتها . (انظر : البحر ٣٢٧/٤ وعزاه إلى المحيط) .
(٢) لأن الباب لإحراز الدار وما فيها ، فلم يكن الخارج عن الباب في الدار . (انظر : الفتح ٣٣/٤) .
(٣) لأن اعتماد رجله التي في الجانب الأسفل ، فتعتبر تلك دون الأخرى (انظر : التبيين ١١٩/٣ ، والبحر ٣٢٧/٤) .
(٤) انظر : الفتاوى الظهيرية (٣٨٩/١) .

واعلم أنه^(أ) إذا حلف (لا يدخل دار زيد) فداره مطلقاً دار يسكنها^(ب) ، فلو دخل دار غلته^(١) لم يحنث / ، كما في المحيط^(٢) .

وعلى هذا تفرع^(ج) ما في المجتبي : " إن^(د) دخلت دار زيد فعبدني حر^(هـ) ، وإن دخلت دار عمرو فامرأتني^(و) طالق ، فدخل دار زيد وهي في يد^(ز) عمرو بإجارة لم يعتق و تطلق^(٣) " .

فإن نوى شيئاً صدق ، ولا فرق في الساكن بين كونه^(ح) تبعاً ، أو لا ، حتى لو حلف (لا يدخل^(ط) دار^(ي) أمه أو ابنته) وهي تسكن مع زوجها ، حنث بالدخول^(ك) ، كما في الخانية^(٤) ، { ولا بين كون المسكن بالملك ، أو الإجارة ، أو العارية ، إلا إذا استعارها ؛ ليتخذ فيها وليمة ، فدخلها الخالف ، فإنه لا يحنث ، كما في العمدة^(٥) ، والوجه فيه ظاهر^(٦) }^(ل) .

(أ) في جـ : [أنه] زائدة .	(ب) في جـ : [سكنها] .
(ج) في أ : [يفرغ] . وفي د : [يفرغ] .	(د) في جـ : [بأن] .
(هـ) في أ : [حر] ساقطة .	(و) في هـ : [فامرأته] .
(ز) في أ : [يد] ساقطة .	(ح) في هـ : [كونها] .
(ط) في ب : [لا يدخل] ساقطة .	(ي) في أ : [دار] ساقطة .
(ك) في ب : [المدخول] .	(ل) ما بين القوسين ساقط من ب ، جـ ، د ، هـ .

- (١) يطلق جمهور الفقهاء مصطلح الغلة على مطلق الدخل الذي يحصل من ريع الأرض أو أجرها أو أجره الدار أو السيارة أو أي عين استعمالية ينتفع بها مع بقاء عينها . (انظر : معجم المصطلحات ٢٢/٣) .
- (٢) انظر : البحر (٣٢٧/٤) وعزاه إلى المحيط .
- (٣) إذا لم ينو ، فإن نوى شيئاً صدق . (انظر : البحر ٣٢٨/٤) وعزاه للمجتبي .
- (٤) انظر : البحر (٣٢٨/٤) وعزاه للخانية .
- (٥) انظر : البحر (٣٢٨/٤) وعزاه للعمدة .
- (٦) انظر : البحر (٣٢٨/٤) .

والمسألة مقيدة بالطائع ، أمّا المكروه فلا يحنث بالدخول ، ولو رضي بقلبه في الأصح^(١) .
وصورة المسألة : ما إذا حمله إنسان وأدخله ، أمّا^(أ) إذا هُدّد حتى^(ب) دخل بنفسه ، فإنه يحنث ؛ لوجود^(ج) الفعل منه .

ومن صور الإكراه : ما لو عثر^(د) ، فوقع في الدار ، أو^(هـ) كان على دابة ، فانفلتت به ، وأدخلته فيها ، غير قادر على إمساكها^(٢) .

وقد نصّ في الظهيرية على أن الصحيح في المسألتين عدمُ الحنث^(٣) . قال : ولو أدخل / مكرهاً ، ثم أدخلها^(٤) مختاراً ، فالفتوى على أنه يحنث^(٤) .

ثم إذا لم يحنث ؛ هل تنحل^{(٥)(٦)} اليمين ؟ قيل : نعم ، والصحيح أنها لا تنحل . كذا في الدراية^(٦) .

(ب) في هـ : [إذا] وهي زائدة .

(د) في د : [كثر] .

(و) في د : [أدخلها] .

(أ) في أ : [وما] . وفي هـ : [اما] مكررة .

(ج) في هـ : [بوجود] .

(هـ) في أ ، د : الواو فقط .

(ز) في أ : [ينحل] .

(١) فلو خرج بعد دخوله مكرهاً ؛ أي محمولاً ، ثم دخل ، هل يحنث ؟ اختلفوا ، قيل : لا يحنث . وقال الإمام :

الأصح أنه يحنث . (انظر : الفتح ٣٤/٤) .

(٢) قال في البحر : " الصحيح أنه لا يحنث " . (انظر : البحر ٣٢٨/٤) .

(٣) انظر : الظهيرية (١/٣٩٠) .

(٤) انظر : المختار للفتوى لمجد الدين عبدالله الحنفي (ص ٢١٦) .

(٥) تنحل : أي تنفك . (انظر : المعجم الوسيط ١٩٤/١) .

(٦) انظر : كمال الدراية (١/٢٤٢/ب) .

فرع : في الوقعات : (والله لا أكلم الفقراء أو المساكين أو الرجال /) حنث^(أ) ^{ج: (١٩٥/ب)} بكلام واحد^(ب) ، بخلاف (نساء ورجال)^(٢) .

ولو قال : لا^(ج) أكلم إخوة فلان ، وله أخ واحد ؛ فإن كان يعلمُ يحنث بالواحد^(٣) ، وإلا لا^(٤) .

ولا ينافيه ما في القنية : " إن^(٥) أحسنت إلى أقربائك فأنت طالق ، فأحسنت إلى واحد منهم يحنث ، ولا يراد الجمع في عرفنا " ^(٥) . انتهى .

وبما^(٦) في الوقعات عرف جواب حادثة الفتوى ؛ وهي ما إذا حلف بالطلاق أن أولاد زوجته لا يطلعون إلى بيته^(٧) ، فطلع واحد^(٨) فإنه لا يحنث^(٩) .

- | | |
|-----------------------------|---------------------------------|
| (أ) في د : [يحنث] . | (ب) في د : [واحد] ساقطة . |
| (ج) في أ : [لا] ساقطة . | (د) في ج : [إن] مكررة . |
| (هـ) في أ : [ولما] . | (و) في ب : [إلى بيته] ساقطة . |
| (ز) في ب : [واحد] مكررة . | |

(١) لأنه اسم جنس بخلاف قوله : رجالاً أو نساءً .

(٢) انظر : البحر (٣٢٨/٤) وعزاه للوقعات .

(٣) لأنه ذكر الجمع ، وأراد الواحد .

(٤) وإن كان لا يعلم لا يحنث ؛ لأنه لم يرد الواحد ، فبقيت على الجمع . (انظر : البحر ٣٢٩/٤) وعزاه للوقعات .

(٥) فيحتاج إلى الفرق ، إلا أن يدعي أنه في العرف فرقاً . (انظر : القنية للقرميني (خ) ٦٦/أ ، والبحر ٣٢٦/٤) .

(٦) هكذا في البحر (٣٢٨/٤) .

قلت : والذي يظهر لي أن معنى هذه المسألة هو : ولما عرف الصدر الشهيد صاحب الوقعات - جواب حادثة الفتوى قال : إنه لا يحنث . والله تعالى أعلم .

ودوام اللبس ، والركوب ، والسكنى ، كالإنشاء^(أ) حتى لو حلف (لا يلبس هذا الثوب) وهو لابس^(ب) ، أو (لا يركب هذه الدابة) وهو راكبها ، أو (لا يسكن هذه الدار) وهو ساكنها ، فمكث ساعة^(١) ، حنث^{(ج)(٢)} .

فلو نزع الثوب ، أو نزل^(د) / أو أخذ^(هـ) في النقلة من ساعته ، لم يحنث^(٣) .

وجه الحنث : أن هذه الأفعال لها دوام بحدوث أمثالها ، ولهذا^(٤) لو قال لها^(٥) : كلما ركبـت -وهي راكبة^(ح)- فأنت طالق ، فمكثت^(ط) ساعة يمكنها النزول فيها طلقت ، فإن مكثت^(ي) أخرى طلقت ، بخلاف ما لو قال : كلما ركبـت ، فركب ، لزمه طلاق واحدة وإن طال مكثه ؛ لأن^(ك) (ركبـت) إذا لم يكن الحالف راكباً يراد به إنشاء الركوب ، فلا يحنث بالاستمرار^(ل) ، وإن^(م) كان له حكم الابتداء^(٤) .

- (أ) في د : [ودوام اللبس والركوب والسكنى كالإنشاء] مطموسة . وفي هـ : [ودوام الركوب واللبس والسكنى كالإنشاء] .
 (ب) في ب : [لا يلبسه] .
 (ج) في جـ : [يحنث] .
 (د) في دـ : [ترك] .
 (هـ) في هـ : [أخذ] .
 (و) في أ : [وهذا] .
 (ز) في ب : [لها] ساقطة .
 (ح) في أ : [راكبة] ساقطة .
 (ط) في أ : [فمكث] . وفي د : [فمكنت] .
 (ي) في أ : [سكنت] . وفي جـ : [ركبـت] .
 (ك) في جـ : [لأنه] .
 (ل) في ب : [الاستمرار] ساقطة . وفي جـ : [الاسم] .
 (م) في هـ : [مان] .

(١) المراد بالساعة : هي ما يمكنه فيها النزول . (انظر : البحر ٣٢٩/٤) .

(٢) كما لو ابتدأ بها ، بخلاف ما إذا حلف : لا يدخل هذه الدار ، وهو فيها فإنه لا يحنث بالاستمرار فيها .

(٣) وقال زفر : يحنث ؛ لوجود الشرط ، وإن قل . ولنا أن اليمين تعقد للبر ، فيستثنى منه زمان تحققه . (انظر : الهداية ٣٥/٤) .

(٤) انظر : الفتح (٣٥/٤) والبحر (٣٢٩/٤) .

بخلاف ما لو حلف الراكب لا يركب ؛ فإنه يراد به الأعم من ابتداء الفعل في حكمه عرفاً^(١) ، لا دوام الدخول ، حتى لو حلف (لا يدخل هذه الدار) وهو فيها ، لم يحنث بالمكث فيها ، كما^(٢) لو حلف (لا يخرج) وهو خارج ، أو (لا يتزوج) وهو متزوج^(ب) ، أو (لا يتطهر) وهو متطهر ، حيث لا يحنث باستدامة^(ج) الخروج والنكاح والطهارة ؛ لأن هذه الأفعال لا يصح ضرب المدة لها ، إذ لا يقال لنفس الدخول : دخلت يوماً ، بل يقال في مجازي^(د) الكلام : دخلت عليه يوماً ؛ مراداً^(هـ) به / مجرد بيان^(و) الظرفية ، أو مطلق الوقت ، بخلاف اللبس ونحوه ، فإنه يصح ضرب^(ز) المدة له^(ح) ، فيقال : لبست يوماً ، وركبت يوماً ، وسكنت شهراً^(٢) .

وقد علمت أن معنى الدوام في هذه الأفعال هو تجدد أمثالها ، وإلا فدوام الفعل / حقيقة ، مع أنه عرض^(ط) لا يبقى^(ي) مستحيل ، وهذا لا يوجد في الدخول ونحوه ، بخلاف الركوب ونحوه^(٣) .

وعليه فرّع بعض أهل العلم^(ك) : ما لو كان الحلف على الإثبات ، نحو (والله لألبسن^(ل) هذا الثوب غداً) فاستمر لابسها حتى مضى الغد ، فإنه لا يحنث ؛ لأن لدوامه حكم الابتداء^(٤) .

(أ) في د : [كمن حلف] .	(ب) في ب : [متزوج] ساقطة .
(ج) في ب : [باستدامة] .	(د) في ب ، ج : [مجازي] .
(هـ) في د : [يراد] .	(و) في ب : [لبيان] .
(ز) في أ : [صرف] .	(ح) في ب ، ج : [له] ساقطة .
(ط) في د : [عرضي] .	(ي) في أ ، ج : [لا يبقى] .
(ك) في هـ : [طلبة] وهي زائدة .	(ل) في ب ، ج ، د : [لا يلبس] .

(١) انظر : الفتح (٣٥/٤) .

(٢) لأن السدوام على الفعل لا يتصور حقيقة ؛ لأن الدوام هو البقاء ، والفعل المحدث عرض ، والعرض مستحيل البقاء ، فيستحيل دوامه ، وإنما يراد بالدوام تجدد أمثاله ، وهذا يوجد في الركوب واللبس والسكنى ، ولا يوجد في الدخول ؛ لأنه اسم للانتقال من العورة إلى الحصن ، والمكث قرار ، فيستحيل البقاء ؛ لأن الانتقال حركة ، والمكث سكون ، وهما ضدان . انظر : البحر (٣٢٩/٤) .

(٣) انظر : البحر (٣٢٩/٤) .

(٤) فلا يحنث ، بمنزلة ما لو نزع ثم لبسه في الغد . انظر : الفتح (١٣٥/٤) .

واعلم^(أ) أنه إنما يحث بتأخير ساعة إن أمكنه النقل فيها ، فأما^(ب) إذا لم يقدر بأن دخل الليل ، وخاف^(ج) من لص ، أو منع من ذي^(د) شوكة ، أو لم يجد ما ينتقل إليه ، أو أغلق^(هـ) عليه الباب فلم يقدر على فتحه ، أو كان شريفاً / ، أو ضعيفاً عن حمل المتاع بنفسه ، ولم^(و) يجد من ينقلها لم يحث .

ويلحق ذلك^(ز) : الوقت بالعدم^(ح) للعدر^(ط)(١) .

وقولنا : وخاف من لص ، إنما هو قيد في الرجل ، { إذ^(ي) وجود الليل كافٍ في حق المرأة }^(ك) ؛ لما في المجتبي : قال لها : إن سكنت هذه الدار فأنت طالق ، وكانت^(ل) اليمين ليلاً عذرت حتى^(م) تصبح^(ن) ؛ لأنها في معنى المكروه . ولو قال ذلك لرجل لم يكن معذوراً ؛ لأنه^(س) لا يخاف . هو المختار^(٢) ، { وينبغي في ديارنا أن يكون وجود الليل كافياً^(ع) في حق الرجل أيضاً^(ف) إذا كان ممن^(ص) يخشى^(ق) من مصادفة الوالي ، أو اتباعه فيه }^(و) .

(ب) في ب : [اما] .

(د) في د : [ذوي] .

(و) في أ : أو ، بدل الواو .

(أ) في د : أو ، بدل الواو .

(ج) في هـ : أو ، بدل الواو .

(هـ) في د : [غلق] .

(ز) في ب ، جـ : [وذلك] .

(ح) في ب : [بالعدم] . وفي جـ ، د ، هـ : [كالعدم] .

(ي) في د : [إن] .

(ل) في جـ ، د : [كان] .

(ن) في ب ، جـ : [تصبح] . وفي أ ، د : [يصبح] .

(ع) في ج : [كافياً] . وفي د : [كان] .

(ص) في جـ : [ممن] ساقطة .

(ر) ما بين القوسين ساقط من أ .

(ط) في ب : [للعدر] .

(ك) ما بين القوسين ساقط من أ .

(م) في ب ، د : [حين] .

(س) في أ : [لأنه] ساقطة .

(ف) في د : [أما] .

(ق) في جـ : [تخشى] .

(١) انظر : الفتح (٣٥/٤) .

(٢) البر ، فبين أنه لا بد في كونه متنقلاً من الدار من نقل المال والأهل . (انظر : الفتح ٣٦/٤) .

هـ: (١٩١/١)

ولما كان بالأخذ^(أ) في النقلة يبر^(ب) ، ذكر معنى النقلة التي بها يتحقق^(١) { احتاج^(ج) / إلى بيانها }^(د) فقال : لا يسكن هذه الدار ، أو البيت^(هـ) ، أو المحلة ، فخرج وبقي متاعه وأهله حنث ؛ لأنه يعد^(و) ساكنًا في^(ز) محل^(ح) سكنى أهله وماله عرفاً^(ط)(٢) .

وجواب المسألة مقيد بقيود منها^(ي) : أن تكون^(ك) اليمين بالعربية ، فلو كانت بالفارسية لم^(ل) يحنث^(٣) ، قاله الفقيه^(٤) / { فكأنه^(م) بناه^(ن) على عرفهم }^(س) .

- (أ) في أ : [الأخذ بالنقلة] .
 (ب) في جـ ، د : [بين] . وفي هـ : [بير] .
 (ج) في هـ : [احتياج] .
 (د) ما بين القوسين ساقط من أ .
 (هـ) في د : [والبيت] بالواو فقط .
 (و) في أ : [في] ساقطة .
 (ز) في أ : [في] ساقطة .
 (ط) في أ : [عرفاً] متقدمة على قوله : [في محل سكنى أهله وماله] .
 (ي) في ب ، جـ ، د ، هـ : [منها] ساقطة .
 (ك) في أ : [أن يكون] .
 (ل) في أ : [لا يحنث] .
 (م) في د ، هـ : [وكأنه] .
 (ن) في هـ : [نأه] .
 (س) ما بين القوسين ساقط من أ .

(١) انظر : البحر (٣٣٠/٤) وعزاه للمجتبى . والمختار الفتوى (ص ٢١٧) .

(٢) وقيد بالعرف ؛ لأن السوق عامة نهاره في السوق ، بحيث لا يخرج عنه إلا ليلاً ، ويقول : أنا ساكن في محلة كذا ، وذلك لقرار أهله وماله بها . (انظر : الفتح ٣٦/٤) .

والمحلة هي : بمنزلة الدار ، وهي المسماة بالحارة في العرف . (انظر : البحر ٣٣٢/٤) .

(٣) إذا خرج بنفسه ، وترك أهله وماله . (انظر : الفتح ٣٦/٤) .

(٤) انظر : البحر (٣٣٢/٤) وعزاه لأبي الليث .

وأن^(أ) يكون الحالف مستقلاً بالسكنى^(ب) ، فلو كان تبعاً كابن كبير يسكن مع أبيه لا يحنث بتركها^(ج) . وأن لا^(د) يكون الترك لطلب منزل ، فإن كان لم يحنث ، ولو بقي أياماً في الأصح ؛ لأنه من عمل النقل ، فصارت مدة^(هـ) النقل^(و) مستثناة إذا لم يفرض^(ز) في الطلب ، وهذا إذا خرج من ساعته لطلب المنزل ، ولو أخذ في النقلة شيئاً فشيئاً .

فإن^(ح) لم تفتّر^(ط) النقلات لم يحنث^(٢) ، ولا^(ي) يلزمه النقل بأسرع الوجوه ، بل بقدر^(١٩٦/ب) ما يسمّى ناقلاً في العرف ، حتى لا يلزمه أن يستأجر من ينقل متاعه^(ك) في يوم ، ولو قدر على ذلك .

{ قال في البحر : " والواو في كلامه بمعنى أو ؛ لأن الحنث يحصل ببقاء^(ل) أحدهما " (٣) } (٢) .

- | | |
|--|---------------------------------|
| (أ) في جـ : [الواو] ساقطة . | (ب) في أ : [مستقلاً السكنى] . |
| (ج) في د ، هـ : [بتركها] . | (د) في أ : [لا] ساقطة . |
| (هـ) في أ : [من النقل] . وفي د : [مرة] . | (و) في ب ، جـ : [فالتنقل] . |
| (ز) في جـ : [يشترط] . | (ح) في هـ : [فإذا] . |
| (ط) في أ : [لم تفت] . وفي د : [لم تفتن] . وفي هـ : [لم تفتن] . | (ي) في هـ : [لم] . |
| (ك) في جـ : [ساعة] . | (ل) في ب : [بقا] . |
| (م) ما بين القوسين مكرر في هـ . | |

(١) فَتَرَ فَتُورًا : سكن بعد حدة ونشاط ، يقال : فتر عن عمله : قَصَرَ فيه . والفتر : الضعف . (انظر : المعجم الوسيط ٦٧٢/٢) .

(٢) لأن الحنث يقع بالاستقرار بالدار ، والمتشاغل بالانتقال غير مستقر (انظر : البدائع ١١٧/٣) .

(٣) أي : والواو في قوله —المصنف— : " وبقي متاعه وأهله " بمعنى أو . (انظر : البحر ٣٣٣/٤) .

ثم قال^(١) الإمام : " لا بد في^(ب) بره من نقل كل المتاع ، حتى لو بقي نحو وتَد^(ج)(١) حنث "^(٢) .

وقال^(د) بعض / مشايخنا : هذا إذا كان الباقي يتأتى به السكنى فإن بقي نحو مكنسة أو وتد لم يحنث .

وقال محمد : " يعتبر ما تقوم^(هـ) به السكنى " .

قالوا : هذا أحسن ، وبالناس أرفق ، وعليه الفتوى .

وشرط الثاني نقل الأكثر^(ز) ، وصرح كثير بأن الفتوى عليه .

{ وعلى هذا فما مرّ عن بعض المشايخ ليس قول واحد منهم^(٣) ، ولا خلاف أنه في الأصل يشترط نقل الكل ، ثم^(ز) { أنت^(ط) خبير بأنه / ليس المدار إلا على العرف في أنه ساكن أو لا ، ولا شك أن من خرج على نية ترك المكان ، وعدم العود إليه ، ونقل من أمتعته^(ي) فيه ما يقوم به أمر سكناه ، وهو على نية نقل^(ك) الباقي ؛ يقال^(ل) ليس ساكنًا في هذا المكان ، بل انتقل عنه وسكن في المكان الفلاني .

(ب) في د ، هـ : [من] .

(د) في أ : الواو ساقطة .

(و) في أ : [الآلة] .

(ح) ما بين القوسين ساقط من أ .

(ي) في ب : [أمتعة] .

(ل) في د : [يقال] ساقطة .

(أ) في ب : [قاله] .

(ج) في جـ : [نحوه وقد] .

(هـ) في أ : [ما يقوم] .

(ز) في د : [ثم] ساقطة .

(ط) في أ ، د : [وأنت] بالواو .

(ك) في د : [النقل] .

(١) التود : ما رُزّ في الأرض . (انظر : المعجم الوسيط ١٠٠٩/٢ ، والقاموس المحيط ص ٢٩٣) .

(٢) قال أبو يوسف : يعتبر نقل الأكثر ؛ لأن نقل الكل قد يتعذر ، بأن يغفل عن شيء كإبرة في شق حائط أو يتعسر . (انظر : البدائع ١١٦/٣ ، والهداية ٣٧/٤ ، والفتح ٣٧/٤ ، والبحر ٣٣٣/٤) .

(٣) ويؤيد هذا ما مر من استثناء المشايخ — ما لا يتأتى به السكنى كقطعة حصير وتود — فإن عليه يتحد قول الإمام مع قول محمد . (انظر : حاشية ابن عابدين ٤٣١/٥) .

وبهذا^(١) يترجح قول محمد^(١) .

وأثر الخلاف يظهر في فرع^(ب) في إجارة البزازية : لو^(ج) كان الحايك^{(٢)(٣)} يسكن مع صهره^(هـ) ، فاكترى داراً ، وخرج^(د) ، وترك الغزل^{(٣)(ج)} وحده في الدار الأول ، لا يضمن عند الأول ؛ لبقاء السكنى ببقائه ، حتى لو انتقل المودع^(ح) وترك الوديعة لا غير في المنزل المنتقل عنه ؛ لا يضمن . وعندهما^(٢٠٣/١) / يضمن بكل حال^(٤) . انتهى بلفظه .

(أ) في هـ : [ولهذا] .

(ب) في جـ : [عر فرع] .

(ج) في د : [ولو] بالواو .

(د) في أ : [الخالف] .

(هـ) في جـ : [ضهيره] .

(ز) في ب : [الغزل] .

(١) قال ابن عابدين في حاشيته (١٢١/٥) : " هذا غير ظاهر " .

واختلفوا في الترجيح ، فالفقيه رجع قول الإمام ، وأخذ به كما في غاية البيان ، والمشايخ استثنوا منه ما يتأتى به السكنى ، كقطعة حصير ووتد ، كما ذكره في التبيين وغيره . ورجح في الهداية قول محمد بأنه أحسن وأرفق بالناس . ومنهم من صرح بأن الفتوى عليه كما في فتح القدير ، وصرح كثير كصاحب المحيط ، والفوائد الظهيرية ، والكافي ؛ بأن الفتوى على قول أبي يوسف .

والترجيح اختلف كما ترى ، والإفتاء بمذهب الإمام أولى ؛ لأنه أحفظ ، وإن كان غيره أرفق . (انظر : الهداية ٣٧/٤ ، والفتح ٣٧/٤ ، والتبيين ١٢٠/٣ ، والبحر ٣٣٣/٤) .

(٢) الحايك : هو الذي يصنع الثوب . يقال : حاك الثوب ؛ إذا نسجه . (انظر : المعجم الوسيط ٢٠٨/١) .

(٣) الغزل : غزلت المرأة الصوف ونحوه غزلاً ، من باب ضرب ، فهو معزول . (انظر : لسان العرب ٦٥/١٠ ، المصباح المنير ص ٢٣١) .

(٤) انظر : البحر (٣٣٣/٤) .

وأفهم كلامه أنه يبر بنقل^(أ) أهله ومتاعه ، سواء كان^(ب) إلى^(ج) منزل ، أو لا ، كالسكة^(١) ، والمسجد .

وفي الهداية قالوا : " لا يبر "^(٢) ، دليله في الزيادات ، أن من خرج بعياله من مصره^{(٣)(د)} ، فلم يجد وطنًا آخر يبقى وطنه^(هـ) الأول في حق الصلاة^{(٤)(و)} كذا هذا . وفي الظهيرية : " وهو الصحيح "^(٥) .

وقال أبو الليث : " إن لم يسلمها إلى أهلها حنث ، لا إن سلمها "^(٦) .

قال في الفتح : وإطلاق عدم الحنث أوجه ، وكون^(٧) وطنه باقياً في حق إتمام الصلاة^(٨) ، ما لم يستوطن غيره ، لا^(ط) يلزم^(ي) تسمية^(ك) كونه ساكناً عرفاً / بذلك المكان ، بل يقطع^(ل) في العرف بأنه^(٩) غير ساكن^(٧) .

- | | |
|--|---------------------------|
| (أ) في د : [بنقل] . | (ب) في أ ، ب : [أكان] . |
| (ج) في جـ : [في] . | (د) في أ : [مصر] . |
| (هـ) في هـ : [في وطنه] وهي زائدة . | (و) في أ : [الطلاق] . |
| (ز) في ب ، جـ : الواو ساقطة . | (ح) في أ : [الطلاق] . |
| (ط) في هـ : [ولا] بالواو . | (ي) في أ : [يستلزم] . |
| (ك) في أ : [وتسمية] بالواو . وفي جـ : [نسبة] . | (ل) في هـ : [يقع] . |
| (م) في هـ : [فإنه] . | |

(١) السكة : الطريق المستوي . (انظر : المعجم الوسيط ٤٠٤/١) .

(٢) انظر : الهداية (٣٧/٤) .

(٣) المصر هو : المدينة ، والجمع أمصار . (انظر : المصباح المنير ص ٢١٩ ، والقاموس المحيط ص ٤٢٩) .

(٤) انظر : البحر (٣٣٣/٤) وعزاه للزيادات .

(٥) انظر : الفتاوى الظهيرية (٣٩١/ب) .

(٦) فإن سلم داره بإجارة أو رد المستأجرة إلى الموجرة لا يحنث . (انظر : الفتح ٣٨/٤ ، والبحر ٣٣٣/٤ وعزاه لأبي الليث) .

(٧) انظر : الفتح (٣٨/٤) .

بخلاف المصر ، والبلد ، والقرية^(١) في الأصح ؛ حيث لا يتوقف البر على نقل المتاع والأهل / فيها ؛ لما أنه لا يعد ساكنًا في الذي انتقل عنه عرفاً^(ب) .

{ وفي مصرنا يُعدُّ ساكنًا بترك أهله ، ومتاعه فيها ، ولو خرج وحده ، فينبغي أن يحنث { (ج)^(١) .

حلف^(٢) (لا يخرج من هذا^(هـ) المسجد) مثلاً ، فأخرج محمولاً بأمره حنث ؛ لأن فعل المأمور مضاف إليه^(٢) .

وفي البدائع : " الخروج من الدور المسكونة ؛ أن يخرج الحالف بنفسه ومتاعه وعياله ، كما إذا حلف لا يسكن ، ومن البلدان والقرى أن يخرج ببذنه وخاصته^(د) " (٣) .

وعلى هذا ، فمن صور المسألة في البيت يحمل كلامه على أن الحالف كان تبعاً لغيره في السكنى ، كما مر^(٤) .

(ب) في أ : [عرف] .

(د) في ب ، جـ : [حلف] ساقطة .

(و) في ج : [وخاصة] .

(أ) في ب ، هـ : [القرية] .

(ج) ما بين القوسين ساقط من أ .

(هـ) في د : [هذا] ساقطة .

(١) انظر : الهداية (٣٦/٤) والفتح (٣٦/٤) .

(٢) هذا شروع في بعض مسائل الحلف على الخروج ، فإذا حلف (لا يخرج من المسجد) مثلاً ، فأمر إنساناً فحمله وأخرجه حنث ؛ لأن فعل المأمور مضاف إلى الأمر . (انظر : البحر ٣٣٥/٤) .

(٣) انظر : البدائع (١١٦/٣) .

(٤) انظر ص ١٥٢ من هذا البحث .

وإن خرج^(أ) برضاه ، لا بأمره ، أو أخرج^(ب) حال كونه مكرهاً ؛ بأن حمّله إنسان ، وأخرجه^(ج) كارهاً كذلك^(د) (١) لا^(هـ) ؛ أي لا يحنث في الوجهين^(٢) .

أمّا الأول ؛ فلأن الانتقال إليه إنما يكون بالأمر ، لا^(٣) بمجرد الرضا .

وقيل : يحنث ؛ لأن عدم امتناعه مع القدرة عليه ينزل^(٤) منزلة الأمر^(٣) . والأول أصح لما قلنا .

وأمّا الثاني^(ح) ؛ فلعدم^(ط) فعله حقيقة وحكمًا ، وقيدنا الإكراه بذلك ؛ لأنه لو توعده^(ي) / ^(ب/١٩٢) فخرج بنفسه حنث ؛ لما عرف أن^(ك) الإكراه بهذا المعنى لا يعدم^(ل) الفعل عندنا ، وقدمنا ترجيح / أن^(٢) اليمين لا تنحل^(٤) .

- | | |
|--|----------------------------|
| (أ) في أ ، د : [أخرج] . | (ب) في هـ : [خرج] . |
| (ج) في أ : [وأخرجه] . | (د) في ب ، جـ : [لذلك] . |
| (هـ) في جـ : [لا] ساقطة . | (و) في أ : [لا] ساقطة . |
| (ز) في أ ، ب ، جـ ، د : [منزل] . | (ح) في أ : [الباقي] . |
| (ط) في أ : بزيادة [امتناعه] قبل [فعله] . | (ي) في أ : [توعده] . |
| (ك) في هـ : [أن] ساقطة . | (ل) في أ ، د : [بعدم] . |
| (م) في جـ : [ابن] . | |

(١) انظر : الفتح (٣٨/٤) .

(٢) لأن الفعل وهو الخروج لم ينتقل إلى الخالف لعدم الأمر ، وهو الموجب للنقل .

(٣) انظر : حاشية ابن عابدين (٤٣٥/٥) .

(٤) انظر : الفتح (٣٨/٤) .

وقال السيد أبو شجاع^(١) : " تنحل^(أ) ، وهو أرفق بالناس ، وأثر الخلاف يظهر فيما لو دخل بعد هذا الإخراج ، فعلى الراجع^(ب) لا يحث^(ج) ، ويحث^(د) على مقابله^(هـ) " (٢) ، **كلا^(٣) يخرج ؛ أي كما^(٤) لا يحث في حلفه (لا يخرج إلا إلى جنازة) فخرج إليها ، ثم أتى^(ح) حاجة ؛ لأن الخروج إلى الجنازة مستثنى من الخروج المحلوف عليه^(ط) ، والإتيان بعد ذلك ليس بخروج^(٣) .**

ونبه بقوله : (إليها) أنه^(ي) لا بد أن يقصده^(ك) . ومن ثم قال في الظهيرية : " لو قال إن خرجت إلى منزل أبيك فأنت كذا ، فهو على الخروج عن قصد " (٤) .
وأفاد في المحيط : أنه " يكفي^(ل) فيه^(م) الانفصال^(ن) من باب^(س) الدار ؛ لأنه بذلك يعد^(ع) خارجاً^(٥) / انتهى .

- | | |
|--|------------------------------------|
| (أ) في ب ، جـ : [تنحل] ساقطة . وفي هـ : [ينحل] . | (ب) في أ : [فعلى الراجع] ساقطة . |
| (ج) في د ، هـ : [يحث ولا يحث] . | |
| (د) في جـ : [للحث] . وفي ب : [ويحث] ساقطة . | (هـ) في ب : [مقابلة] . |
| (و) في د : [كلما] . | (ز) في هـ : [كما] ساقطة . |
| (ح) في جـ : [أي] . | (ط) في د : [عليها] . |
| (ي) في هـ : [لأنه] . | (ك) في أ : [أن يقصد] . |
| (ل) في جـ : [يلغي] . | (م) في ب ، جـ ، هـ : [في] . |
| (ن) في أ : [الانفصال] . | (س) في أ : [من باب] مكررة . |
| (ع) في أ : [يعد] ساقطة . | |

(١) هو : محمد بن أحمد بن الحسن بن القاسم بن حمزة بن الحسين بن علي بن أبي طالب العلوي ، الملقب بالسيد أبي شجاع ، وقد عاش في زمن الإمام على السعدي الذي توفي سنة ٤٦١ هـ . (انظر : الجواهر المضيئة ٢٨/٣ ، ٥٣/٤) .

(٢) انظر : الفتح (٣٨/٤) والبحر (٣٣٥/٤) وعزاه إلى السيد أبي شجاع .

(٣) ولو قال : إن خرجت من هذه الدار إلا إلى المسجد فأنت طالق ، فخرجت تريد المسجد ، ثم بدا لها ، فذهبت إلى غير المسجد ؛ لم تطلق . (انظر : البحر ٣٣٦/٤) .

(٤) انظر : الفتاوى الظهيرية (١/٣٩٠) .

(٥) انظر : البحر (٣٣٥/٤) وعزاه للمحيط .

سواء أمشي / معها وصلى عليها ، أم لا . ولذا^(أ) قال في البدائع : لو قال : " إن خرجت من هذه الدار إلا^(ب) إلى المسجد ، فأنت كذا ، فخرجت تريد المسجد ، ثم بدأ لها ، فذهبت إلى مسجد^(ج) آخر لا تطلق " ^(١) .

حلف (لا يخرج ، أو لا يذهب^(د) إلى مكة^(٢)) فخرج يريدتها ؛ أي^(هـ)
يقصدها ، ثم رجع ؛ أي عاد قبل الوصول إليها **حنث** ؛ لوجود الخروج على قصدها ، إذ هو الانفصال من الداخل إلى الخارج ، فيحنث به ، سواء رجع^(٣) ، أو لم يرجع .

(ب) في ب : [إلا] ساقطة .

(أ) في أ : [وكذا] . وفي هـ : [وإذا] .

(د) في أ : [فذهب] .

(ج) في ب : [منزل] .

(و) في د : [أرجع] .

(هـ) في هـ : [إذ] .

(١) لأنه جعل الخروج إلى المسجد مستثنى من اليمين ، ولما خرجت تريد المسجد فقد تحقق الخروج إلى المسجد ، فوجد الخروج المستثنى ، فبعد ذلك وإن قصدت غير المسجد ، لكن لا يوجد الخروج ، بل المكث في الخارج وأنه ليس بخروج ؛ لعدم حده ، فلا يحنث . (انظر : البدائع ٦٩/٣) .

(٢) هنا لفظان : الخروج ، والذهاب ، وسيأتي اللفظ الثالث ، وهو الإتيان بقوله : " لا يأتيها " ، انظر ص ١٨١ من هذا البحث .

فالأول شرط الحنث به الانفصال بمجاورة عمران مصره قاصداً لذلك دون الوصول ، قال تعالى : ﴿ وَمَنْ تَخَرَّجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ (سورة النساء ، آية رقم ١٠٠) وأراد به الانفصال .

قال الزيلعي : " الثاني : اختلف فيه المشايخ . قيل : هو بمنزلة الإتيان لقوله : ﴿ أَذْهَبَ إِلَى فِرْعَوْنَ ﴾ (سورة طه ، آية رقم ٤٣) وقيل : هو بمنزلة الخروج ؛ لقوله : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ ﴾ (سورة الأحزاب ، آية رقم ٣٣) والإذهاب الإزالة ، وإلا فلا يشترط فيه الوصول ، قال المصنف : وهو الأصح " . (انظر : التبيين ١٢٢/٣ ، والعناية ٣٩/٤) .

كذا في الفتح^(١) ، وفيه إيماء إلى أن العود ليس شرطاً في حثه ، كما هو ظاهر ما في الكتاب^(٢) ، إلا أن يراد به العود^(٣) / عن إرادته إياها ، وهذا صادق بما إذا قصد غيرها .

وجواب المسألة مقيد بما إذا جاوز العمران على قصدتها ، كأنه^(٤) ضمّن لفظ (أخرج) معنى أسافر ؛ للعلم^(ب) بأن الماضي إليها سفر ، لكن على هذا لو لم يكن بينه وبينها مدة سفر ينبغي أن يحث بمجرد انفصاله من الداخل^(٣) .

{ وهذا التضمن ممكن في كلام المصنف^(ج) }^(د) . والتسوية بين^(هـ) الخروج و الذهاب هو الأصح^(٤) .

قال في البحر : " ولم أرَ من صرح بلفظ الرواح ، وهو كثير في^(٥) كلام المصريين " ^(٥) ، وقد قال الأزهرى^(٦) : " إنه الذهاب لغةً ، سواءً أكان^(٧) أول الليل ، أو آخره ، أو في الليل^(٧) / " ^(٧) .

(ب) في هـ : [ليعلم] .

(أ) في جـ : [كان] .

(ج) في ب ، جـ ، د ، هـ : [المصم] ويلاحظ كتابة رمز [المصم] بدلاً عن كلمة [المصنف] في أغلب النسخ ، ولعل ذلك من النسخ .

(هـ) في د : [يعني] .

(د) ما بين القوسين ساقط من أ .

(ز) في د ، هـ : [كان] .

(و) في هـ : [من] .

(١) ومقتضى هذا : أن يحث إذا رجع وإن لم يجاوز عمران مصره . (انظر : الفتح ٣٩/٤) .

(٢) انظر : مختصر القدوري (ص ٢٠٢) .

(٣) انظر : البحر (٣٣٧/٤) .

(٤) انظر : الفتح (٣٩/٤) .

(٥) انظر : البحر (٣٣٨) .

(٦) هو : أبو منصور ، محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي الشافعي ، المعروف بالأزهري ، نسبة إلى جده الأزهر ، أحد الأئمة في اللغة والأدب ، ولد بمصر سنة ٢٨٢ هـ ، عني بالفقه واشتهر به أولاً ثم غلب عليه التبحر في اللغة العربية ، له مصنفات ، منها : تهذيب اللغة ، والتقريب في تفسير القرآن ، وغريب الفقه ، وناسخ القرآن ومنسوخه ، وغيرها . (انظر : هدية العارفين ٤٩/٢ ، والأعلام ٣١١/٥) .

(٧) انظر : تهذيب اللغة للأزهري (باب الحاء والراء ، مادة راح ، ٢٢١/٥ - ٢٢٢) .

قال النووي^(١) : " وهو الصواب "^(٢) . وعليه ، فهو كالخروج^(٣) .

وفي قوله : لا يأتيها ؛ يعني مكة . لا ؛ أي لا يحث بالخروج فقط ، بل لا بد من الوصول إليها ؛ لأنه عبارة عنه سواء أقصد^(٤) أم لا ، بخلاف الخروج والذهاب على ما مر^(٥) .

وفي الذخيرة : " حلف لا تأتي امرأته عرس^(٦) فلان^(ب) ، فذهبت قبل العرس ، وكانت فيه حتى مضى العرس لا يحث "^(٦) . ذكره في المنتقى معللاً " بأنها ما أتت العرس ، بل العرس أتاها "^(٧) .

(ب) في د ، هـ : [فلانة] .

(أ) في أ : [قصد] .

(١) هو : أبو زكريا ، يحيى بن شرف النووي ، شيخ الإسلام ، وهو أستاذ المتأخرين ، له مصنفات كثيرة ، منها : رياض الصالحين ، وشرح صحيح مسلم ، والأربعين النووية ، والمجموع شرح المذهب ، والروضة ، والمنهاج في الفقه ، وتهذيب الأسماء واللغات . توفي سنة ٦٧٦ هـ . (انظر : طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٣٩٥/٨ ، طبقات الحفاظ للذهبي ٥/٥ ، شذرات الذهب لابن العماد ٣٥٤/٥) .

(٢) انظر : البحر (٣٧٧/٤) .

(٣) وعلى هذا : إذا حلف (لا يروح إلى كذا) فهو بمعنى لا يذهب ، وهو بمعنى الخروج ؛ يحث بالخروج عن قصده ، وصل أو لا . (انظر : البحر ٣٣٨/٤) .

(٤) انظر ص ١٧٩ من هذا البحث . وهذا هو اللفظ الثالث من (الخروج والدخول والإتيان) .

وهذا اللفظ - الإتيان - شرطه الوصول ، قال تعالى : ﴿ فَاتَّيَا فِرْعَوْنَ ﴾ (سورة الشعراء ، آية رقم ١٦) فإذا وصل حث سواء كان قاصداً أو لم يكن . (انظر : العناية ٣٩/٤) .

(٥) العرس : الزفاف والتزويج . (انظر : المعجم الوسيط ٥٩٢/٢) .

(٦) انظر : الذخيرة البرهانية (٢٩٧/٣) .

(٧) انظر : البحر (٣٣٧/٤) وعزاه للمنتقى .

ولو حلف (لا يأتي فلاناً) فهو على أن يأتي منزله ، أو حانوته^(١) ، لقيه أو لا ، ولو أتى مسجده^(ب: ٢٢٥/١) لم يحنث^(٢) .

ولو حلف (ليأتيه) أي زيداً مثلاً ، فلم يأت^(١) حتى مات أحدهما ؛ حنث الخالف^(ب) في آخر حياته ؛ أي الميت ؛ لأن اليمين حيث لم تقيد^(ج) بوقت^(د) يفوت البر بفواته تبقى^(هـ) إلى أن يقع اليأس عنه^(١٩٨/١) ، ولن يتحقق ذلك إلا في آخر جزء^(٣) من { أجزاء الحياة^(٣) } .

{ وفي قوله : (حنث) إيماء إلى أنه لو ارتد ، وبدار الحرب لحق لا يحنث ، وإن كان^(١) ذلك موتاً حكماً ؛ { لبطلان يمينه بالله تعالى بمجرد الردة كما مر ، فتنبه له { (ج) } .

(أ) في هـ : [يأت] .

(ب) في أ : [الخالف حنث] متقدمة على حنث ، وليست كذلك . وفي ب : [الخالف] بدون ألف .

(ج) في ب : [لم تعتد] . وفي هـ : [لم لوقت] . وفي د : [لم يوقت] . (د) في ب : [لم يفوت] .

(هـ) في أ : [يبقى] . (و) في د : [جزا] .

(ز) ما بين القوسين ساقط من هـ ، وهو من قوله : " أجزاء الحياة " إلى قوله : " وإن كان " .

(ح) ما بين القوسين ساقط من أ ، وهو من قوله : " وفي قوله حنث " إلى قوله : " فتنبه له " .

(١) الحانوت : الدُكان . (انظر : القاموس المحيط ص ١٣٩) .

(٢) انظر : البحر (٣٣٧/٤) وعزاه للمنتقى .

(٣) لأن البر قبل ذلك موجود ولا خصوصية للإتيان ، بل كل فعل حلف أنه يفعله في المستقبل ، وأطلقه ولم يقيده

بوقت لم يحنث حتى يقع الإياس عن البر ، وتحقق الإياس يكون بفوت أحدهما . (انظر : البحر ٣٣٨/٤) .

والإتيان مثال ، بل كل فعل حلف ليفعله {^(أ) مستقبلاً^(ب) ، وأطلقه كذلك^(ج) حتى لو حلف بطلاقها ليفعلن ، فلم يفعل حث بموت أحدهما . لا فرق في ذلك بين موته وموتها في الصحيح . فإن قيدها بوقت اعتبر آخره ، فإن مات قبل مضي الوقت ، ولم^(د) يفعل ، لم يحث به^(هـ) ^(١) .

ولو حلف (ليأتينه إن استطاع) فهي ؛ أي^(٢) الاستطاعة ، استطاعة الصحة ، وهي سلامة آلات الفعل المحلوف عليه وصحة أسبابه ؛ لأنه هو^(٣) المتعارف^(٤) .

والمراد بالآلات : الجوارح . فالمرضى ليس بمستطيع ، وبصحة^(٥) الأسباب قبيحة لإرادة الفعل على وجه الاختيار ، فخرج الممنوع^(٦) ، وعن هذا قال في الاختيار : " وهي^(ط) سلامة الآلات ورفع الموانع "^(٧) .

وإذا عرف هذا فما في الشرح من زيادة قوله : ورفع الموانع الحسية ، بعد قوله : سلامة الأسباب والآلات : حشو^(٨) .

(أ) ما بين القوسين ساقط من د ، وهو من قوله : " لبطان يمينه " إلى قوله : " ليفعله " .

(ب) في د : [استقبلاً] .

(ج) في أ : [لذلك] .

(د) في أ : [فلم] .

(هـ) في ب ، ج ، د ، هـ : [به] ساقطة .

(و) في هـ : [أي] ساقطة .

(ز) في أ : [هو] ساقطة .

(ح) في هـ : [وصحة] .

(ط) في أ : الواو ساقطة .

(١) انظر : الفتح (٣٩/٤) .

(٢) وفسرها محمد - رحمه الله تعالى - بقوله : إذا لم يمرض ، ولم يمنعه السلطان ، ولم يجيء أمر لا يقدر على إتيانه ، فلم يأتها ؛ حث . (انظر : البحر (٣٣٩/٤) .

(٣) انظر : البحر (٣٣٩/٤) .

(٤) انظر : الاختيار للموصلي (٩٨/٤) .

(٥) انظر : التبيين (١٢٢/٣) .

وإن نوى بالاستطاعة : القدرة التي لا تسبق / الفعل ، بل تخلق^(١) معه بلا تأثير لها فيه^(٢) ؛ لأن أفعال العباد مخلوقة له^(ب) تعالى^(٢) دين^(٣) ، حتى لا^(ج) يحنث إذا لم يأت ، ولا عذر له ؛ لأن المعنى حينئذ لا ينفك أن خلق الله تعالى^(د) إتياني ، إلا أنه خلاف الظاهر ، فلا يصدق { قضاء .

(أ) في أ : [يخلق] .
(ب) في أ : [له] ساقطة .
(ج) في أ : [لا] ساقطة .
(د) في أ ، هـ : [تعالى] ساقطة .

(١) قد تكلم الناس في استطاعة العبد ، هل هي مع فعله ، أو قبله ؟ وجعلوها قولين متناقضين ؛ فقوم جعلوا الاستطاعة مع الفعل فقط ، وهذا هو الغالب على من أثبتته من المتكلمين وغيرهم ، وقوم جعلوا الاستطاعة قبل الفعل ، وهو الغالب على السنفة من المعتزلة والشيعة ، وجعل الأولون القدرة لا تصلح إلا لفعل واحد ؛ إذ هي مقارنة له لا تنفك عنه ، وجعل الآخرون الاستطاعة لا تكون إلا صالحة للضدين ، ولا تقارن الفعل أبداً .

والصواب الذي دل عليه الكتاب والسنة : أن الاستطاعة متقدمة على الفعل ، ومقارنة له أيضاً ، وتقارنه أيضاً استطاعة أخرى لا تصلح لغيره ، فالمتقدمة هي المصححة للفعل ، المحوزة له ، والمقارنة هي الموجبة للفعل ، المحققة له . (انظر : مجموع الفتاوى لابن تيمية ٣٧١/٨ - ٣٧٢) .

قال الإمام الطحاوي : والاستطاعة التي يجب بها الفعل نحو التوفيق الذي لا يجوز أن يوصف المخلوق به تكون مع الفعل ، وأما الاستطاعة من جهة الصحة والوسع والتمكن وسلامة الآلات فهي قبل الفعل ، وبها يتعلق الخطاب ، وهي كما قال تعالى : ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ . (انظر : شرح العقيدة الطحاوية ص ٤٣٢) .

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية : والعباد فاعلون حقيقة ، والله تعالى خالق أفعالهم ، والعبد هو المؤمن والكافر والبر والفاجر والمصلي والصائم ، وللعباد قدرة على أعمالهم ، والله خالقهم وخالق قدرتهم وإرادتهم ، كما قال تعالى : ﴿ لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ ۖ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ . (سورة التكويد ، آية رقم ٢٨-٢٩) .

(انظر : مجموع الفتاوى ١٥٠/٣) .

وقال -أيضاً- في موضع آخر : " إنه على كل شيء قدير ، فيدخل في ذلك أفعال العباد ، وغير أفعال العباد ، وأكثر المعتزلة يقولون : إن أفعال العباد غير مقدورة " . (انظر : مجموع الفتاوى ١٠/٨) .

وقال -أيضاً- : " أفعال العباد مخلوقة باتفاق سلف الأمة وأئمتها كما نص على ذلك سائر أئمة الإسلام : الإمام أحمد ، ومن قبله ومن بعده ... وكان السلف قد أظهروا ذلك لما أظهرت القدرة أن أفعال العباد غير مخلوقة ، وزعموا أن العبد يحدثها دون الله . (انظر : مجموع الفتاوى ٤٠٦/٨ - ٤٠٧) .

وقال الإمام الطحاوي : أفعال العباد خلق الله ، وكسب من العباد . (انظر : شرح العقيدة الطحاوية ص ٤٣٦ - ٤٣٧) .
(٣) أي : صدق فيما بينه وبين الله تعالى ؛ لأن حقيقتها فيما يقارن الفعل ، ويطلق الاسم على سلامة الآلات وصحة الأسباب في المتعارف . (انظر : البحر ٣٣٩/٤) .

وقيل {^(أ)}: يصدق قضاءً أيضاً / ؛ لأنه نوى حقيقته^(ب) ، إذ اسم الاستطاعة يطلق بالاشتراك عليهما^(١).

وردّ بأنه وإن كان مشتركاً / ، إلا أنه تعورف استعماله عند الإطلاق عن القرينة للمعنى الأول ، فصار ظاهراً فيه ، فلا يصدق القاضي في خلافه^(ج)^(٢) .

لا تخرجي إلا بإذني ، أو بأمرى ، أو بعلمي ، أو برضاي ، أو لا تخرجي بغير^(د) إذني ، **شروط لكل خروج إذن** ؛ لأن المستثنى خروج مقروناً^(هـ) بالإذن ، فما وراء الخروج الملتصق بالإذن داخل في الحظر العام^(٣) ، وهو النكرة المؤولة بالفعل في سياق النفي^(٣) / ، فإذا خرجت ولو لكس التراب^(٤) مرة واحدة بلا إذن حث ، بشرط بقاء النكاح ، حتى لو أبانها ، ثم تزوجها ، فخرجت بلا إذن لم تطلق ، وإن كان زوال الملك لا يبطل اليمين ؛ لأنها لم تنعقد إلا على مدة بقاء النكاح ، كذا في الفتح^(٤) .

(ب) في أ ، ب ، جـ : [حقيقة] .

(د) في أ : [لغير] .

(و) في ب : [التام] .

(أ) ما بين القوسين ساقط من أ .

(ج) في ب : [خلافه] .

(هـ) في هـ : [مقرون] .

(ز) في ب ، جـ ، د ، هـ : [ولو لكس التراب] ساقطة .

(١) انظر : الفتح (٤٠/٤) والبحر (٣٣٩/٤) .

(٢) أي : خلاف الظاهر . (انظر : الفتح ٤٠/٤) .

(٣) فإن المعنى : لا تخرجي خروجاً إلا خروجاً بإذني ، وطريق إسقاط هذا الإذن أن يقول : كلما أردت الخروج فقد أذنت لك . (انظر : الفتح ٤١/٤) .

(٤) انظر : الفتح (٤٠/٤) .

قال الشارح : " وهذا صحيح إذا كانت الزوجية قائمة وقت اليمين . أمّا إذا قال ذلك لأجنبي أو لأجنبية^(أ) ، بأن قال^(ب) : إن خرجت إلا بإذني فعبدني حر ، أو امرأتني طالق ، فينبغي أن يصح ، ولا يتقيد بشيء^(١) . انتهى^(ج) . وفيه تأمل .

ويشترط أيضاً أن لا^(د) يكون الخروج لوقوع غرق^(هـ) ، أو حرق غالب ، فإن كان لم يحنث^(و) ، كما في المبتغى^(٢) .

ثم إذا حنث بخروجها مرة بغير إذن لا يحنث بخروجها مرة أخرى ؛ لعدم ما يوجب التكرار ، وانحلت اليمين بالأول . كذا في الظهيرية^(٣) .

(أ) في أ : [أو لأجنبية] ساقطة .

(ج) في أ : [انتهى] ساقطة .

(هـ) في هـ : [غرقاً] .

(ب) في أ : [بأن قال] مكررة .

(د) في أ ، جـ : [لا] ساقطة .

(و) في د : [يحنث] ساقطة .

(١) انظر : التبيين (١٢٣/٣) .

(٢) انظر : البحر (٣٤٠/٤) وعزاه للمبتغى .

(٣) انظر : الفتاوى الظهيرية (١/٣٩١) .

قالوا : وطريق / إسقاط هذا الإذن^(١) أن يقول : كلما أردت الخروج ، فقد أذنت لك^(١) ، ولو^(ب) نهاها عنه بعد ذلك لم يعمل نهيها عند أبي يوسف ، خلافاً لمحمد . وبه أخذ أبو الفضل^(ج)(٢)(٣) .

وأجمعوا^(د) أنه لو أذن لها^(هـ) / في خرجة^(٤) ، ثم نهاها عن تلك الخرجة ، فإن نهيها يعمل . ولو أذن لها ، ثم قال : كلما نهيتهك ، فقد أذنت لك ، فنهاها ، لم يصح نهيها^(٤) .

ويشترط في إذنه لها أن تسمعه ، فلو كان غير مسموع ، لم يكن إذناً^(ز) .

قليل^(ح) : هذا قولهما^(٥) . وعند أبي يوسف / وزفر^(٦) يكون إذناً .

(أ) في ب : [الإذن] بإتقاص التون .

(ج) في أ ، د ، هـ : [ابن الفضل . وفي هـ : [بن الفضل] . وفي ب : [أبي الفضل] .

(د) في أ : [وأوجبوا] .

(و) في د : [خروجه] .

(ح) في هـ : [قبل] .

(ب) في أ : [وقد] .

(هـ) في أ : [رحمة لها] بزيادة رحمة .

(ز) في ب ، ج ، هـ : [إذن] .

(١) انظر : الفتح (٤٠/٤) .

(٢) هو : الشيخ أبو بكر ، محمد بن الفضل الكماري البخاري ، العلامة الكبير ، تفقه على أبي محمد السبذموني ، ورد نيسابور ، وأقام فيها متفقهاً ، ثم قدمها حاجاً فحدث بها ، وكتب ببخارى ، وعقد له مجلس في الإملاء . مات ببخارى سنة ٣٨١هـ وهو ابن ثمانين . (انظر : تاج التراجم ص ٢١٣ ، الفوائد البهية ص ١٦٣) .

(٣) ووجه قول محمد : أنه لو أذن لها مرة ثم نهي ؛ عمل نهيها - اتفاقاً - فكذا بعد الإذن العام . (انظر : الفتح ٤٠/٤ ، والبحر ٣٤٠/٤) وقال في البحر : وبه أخذ الشيخ الإمام أبو بكر بن الفضل .

(٤) انظر : البحر (٣٤٠/٤) .

(٥) عند أبي حنيفة ومحمد ، وقال أبو يوسف : هو إذن ؛ لأنه لم يفصل بين المسموع وغيره . (انظر : البحر ٣٤٠/٤) .

(٦) هو : زفر بن الهذيل بن قيس العنبري البصري ، صاحب أبي حنيفة ، كان أبوه من أهل أصفهان ، وكان أبو حنيفة يفضلته ويقول : هو أقيس أصحابي ، ولي قضاء البصرة . ولد سنة ١١٠هـ . وتوفي بالبصرة سنة ١٥٨هـ . (انظر : الجواهر المضية ٢/٢٠٧ ، تاج التراجم ص ١٠٢ ، الفوائد البهية (ص ٧٥) .

والصحيح أنه على قولهما أيضاً لا يكون إلا بالسمع ، وأن تفهمه ، فلو أذن لها بالعربية ، ولا عهد لها بها ، فخرجت حنث ، وأن تقوم قرينةً على أنه لم يرد الإذن^(أ) ، فلو قال لها : اخرجي ، أما والله لو خرجت ليخزينك^(ب) الله لا يكون إذناً . { صرح به محمد رحمه الله^(ج)(١) .

وكذا لو قال لها في غضب : اخرجي ؛ ينوي التهديد ، لم يكن إذناً^(د) ؛ إذ المعنى^(هـ) حينئذ^(ز) : اخرجي حتى تطلقني^(ز) .

ولو نوى الإذن مرة واحدة باللفظ المذكور صدق ديانة لا قضاء . وعليه الفتوى ؛ لأنه محتمل كلامه ، لكنه خلاف الظاهر^(٢) .

وفي المحيط : " حلفه^(ح) ثلاثة^(ط) رجال / أنه لا يخرج من بخارى^(ي)(٣) إلا بإذنه ، فجن أحدهم لا يخرج ، ولو مات أحد الثلاثة ، فخرج لم يحنث ؛ لأنه ذهب الإذن الذي وقعت عليه اليمين^(٤) " .

(أ) في أ : [بالإذن] .

(د) ما بين القوسين ساقط من هـ .

(و) في أ : [حينئذ] ساقطة .

(ح) في ج : [خلفه] .

(ي) في ب ، ج : [بخارا] .

(أ) في أ : [بالإذن] .

(ج) في أ : [رحمه الله] ساقطة .

(هـ) في أ : [المصح] .

(ز) في د : [لا تطلقني] .

(ط) في أ : [ثلاث] .

(١) انظر : البحر (٣٤٠/٤) .

(٢) انظر : البحر (٣٤٠/٤) .

(٣) بخارى - بالضم - : وهي البلدة المشهورة التي هي من أعظم مدن ما وراء النهر وأجلها ، والنسبة إليها بخاري ، وينسب إليها جمع كثير من المسلمين ، منهم إمام أهل الحديث أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري . (انظر : معجم ما استعجم للبكري ٢٢٩/١ ، معجم البلدان لياقوت ٣٥٣/١) .

(٤) انظر : البحر (٣٤٠/٤) وعزاه للمحيط .

ولو قال : إلا بإذن فلان ، فمات المحلوف عليه بطلت^(١) اليمين عندهما ، خلافاً لأبي يوسف^(٢) ، بخلاف ما إذا قال : إلا أن أذن لك ، أو قال حتى أذن لك ، حيث لا يشترط لكل خروج إذن ، بل الإذن مرة واحدة كاف ؛ لأن حتى للغاية ، وأن محمولة عليها ، فكأن^(ب) الإذن مرة يوجب^(ج) الغاية^(٢) .

واعترض بأن أن والفعل في تأويل المصدر ، فيكون المعنى (إلا خروجاً بإذني) على إرادة الباء^(د) ، إذ لا يصح إلا خروجاً إذني^(هـ) ، فيلزم تكرار الإذن^(٣) .

وأجيب بأن كلاهما مجازاً^(٤) ؛ أعني^(ن) إرادة الباء^(ج) ، وكونها بمعنى حتى ، إلا أن الثاني أولى ؛ لما استقر من أن مجاز غير الحذف أولى { من مجاز الحذف عندهم }^(ط) ؛ لأنه تصرف في وصف اللفظ^(ي) ، ومجاز الحذف في ذاته بالإعدام مع الإرادة ، إلا إذا عينه / بنية^(ك) له فيصح ؛ لأن^(ل) فيه تشديداً عليه^(م)^(٤) .

(أ) في د : [بطلب] .

(ب) في هـ : [وكان] .

(ج) في ب ، ج ، د ، هـ : [موجب] .

(د) في أ : [يا] .

(هـ) في أ : [بإذني] .

(ز) في أ : [أعني] ساقطة . وفي د : [عن] .

(ط) ما بين القوسين ساقط في د .

(ك) في د : [بنيته له] .

(م) في أ ، ب ، ج : [عليه] ساقطة .

(١) بخلاف (لا تخرجني إلا أن أذن لك) أو (حتى أذن لك) فأذن لها مرة ؛ انتهت اليمين ، حتى لو خرجت بإذنه ، ثم خرجت بعده بغير إذنه لا بحث .

والفرق في الأول أن المستثنى خروج مقرون بالإذن ، والثاني ينعقد على إذن واحد . (انظر : البحر ٣٣٩/٤) .

(٢) انظر : البحر (٣٤٠/٤) .

(٣) بناءً على أن فوات المعقود عليه يمنع بقاء اليمين عندهما ، وعنده لا يمنع . (انظر : البحر ٣٤٢/٤) وعزاه للمحيط .

(٤) انظر : البحر (٣٣٩/٤ - ٣٤٠) .

ووجوب تكرار الإذن في قوله تعالى : ﴿ لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ ﴾ مأخوذ من العلة ؛ أعني قوله / تعالى : ﴿ إِنَّ ذَٰلِكُمْ كَانَ يُؤْذَى النَّبِيُّ ﴾^(١) .

قيل : وهذا ممكن فيما نحن^(١) فيه ؛ لأن خروج المرأة من غير إذن الزوج^(ب) ، مما يؤذيه أيضاً .

ورده في الفتح بأنه ذهول عظيم ؛ لأن الثابت بالعلة المنصوصة^(٢) المنع الذي هو حكم شرعي ، وهو^(ج) يثبت بالعلة^(٣) الشرعية .

أمّا هنا فالنظر فيما تتعقد^(ـ) عليه^(د) يمين الحالف ، ويلزم بعدمه الكفارة ، وذلك لا يكون إلا باللفظ^(ن) الناص^(ح) على المحلوف عليه ، لا بالعلة ، ولو^(ط) صرح بها بأن قال : والله^(ي) لا أشرب ماء العنب المشتد لإسكاره / ، فإنه لو شرب مراراً لا يقول أحد أنه حنث ولزمه كفارة ، مع أنه لم يحلف عليه^(٣) .

- | | |
|---|------------------------------|
| (أ) في أ : [عن] . | (ب) في أ : [للزوج] . |
| (ج) في د : [وهو] ساقطة . | (د) في د ، هـ : [بالعلل] . |
| (هـ) في أ : [يتعقد] . | (و) في جـ : [به] . |
| (ز) في أ ، ب : [بلفظ] . وفي جـ : [بلفظه] والتصويب من الفتح (٤١ / ٤) . | (ح) في أ : [الماضي] . |
| (ط) في ب ، جـ ، هـ : الراو ساقطة . | (ي) في أ : [والله] ساقطة . |

(١) قوله تعالى : ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَبْظِيرٍ إِنَّهُ وَلَكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ فَادْخُلُوا فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا وَلَا مُسْتَقْنَسِينَ لِحَدِيثٍ إِنَّ ذَٰلِكُمْ كَانَ يُؤْذَى النَّبِيُّ فَيَسْتَحْيِي مِنْكُمْ وَاللَّهُ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ذَٰلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا أَنْ تَنْكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا إِنَّ ذَٰلِكُمْ كَانَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمًا ﴾ (سورة الأحزاب ، آية رقم ٥٣) .

(٢) في الآية السابقة ، وهي : ﴿ إِنَّ ذَٰلِكُمْ كَانَ يُؤْذَى النَّبِيُّ ﴾ الآية .

(٣) انظر : الفتح (٤١ / ٤) .

ولو أرادت المرأة الخروج ، فقال : إن خرجت فأنت طالق ، أو أراد رجل ضرب العبد ، فقال رجل : إن ضربت العبد فعبدى حر ؛ تقييد حلفه^(أ) به ؛ أي بذلك الخروج والضرب ، حتى لو^(ب) قعدت^(ج) ثم خرجت^(د) ، أو ترك ضرب العبد ثم ضربه ، لم يحنث ، وهذه يمين الفور^(١) ؛ فإمّا من فارت القدر : غلت^(هـ) ؛ استعير للسرعة ، ثم سميت^(و) / بها الحال التي لا ريب^(٢) فيها ، أو من فوران^(٣) الغضب^(٤) .

انفرد الإمام بإظهارها^(٣) ، فكانت^(ط) أولاً^(ي) قسمين^(٤) : مؤبدة ؛ أي مطلقة ، ومؤقتة^(ك)^(٥) ، وهذه مؤبدة لفظاً ، مؤقتة معنى ، تقييد^(ل) بالحال . إمّا أن^(٦) تكون بناءً على أمر حالي كما مثل^(٦) ، أو أن تقع جواباً لكلام يتعلق بالحال .

- | | |
|--|--|
| (أ) في جـ : [الحلف] . | (ب) في أ : [لو] ساقطة . |
| (ج) في جـ : [قصدت] . | (د) في أ ، ب ، جـ ، د : [جلست] . |
| (هـ) في جـ : [علت] . | (و) في د : [ميت] ناقصة . |
| (ز) في جـ : [ربي] . وفي أ ، ب ، د ، هـ : [ريب] والتصويب من البحر (٣٤٢/٤) . | (ط) في هـ : [فكان] . وفي د : [وكانت] . |
| (ح) في ب : [نوران] . | (ك) في أ : أو ، بدل الواو . |
| (ي) في هـ : [أولى] . | (م) في د ، هـ : [بأن] . |
| (ل) في د : [يتعد] . | |

(١) يمين الفور هي : كل يمين دلت القرائن على أنه أريد بها الحال دون المستقبل (انظر : معجم لغة الفقهاء ص ٤٨٤) .

(٢) فقييل : جاء فلان من فوره ؛ أي من ساعته . (انظر : البحر ٣٤٢/٤ ، والقاموس المحيط ص ٤١٣) .

(٣) فلم يسبقه أحد في تسميتها ولا في حكمها ولا خالفه أحد فيها بعد ذلك ، فإن الناس كلهم عيال على أبي حنيفة في هذا . (انظر : البحر ٣٤٢/٤) .

(٤) أي : كانت اليمين في عرفهم قسمين : مؤبدة ، ومؤقتة .

(٥) اليمين المؤبدة هي : أن يحلف مطلقاً . واليمين المؤقتة هي : أن يحلف أن لا يفعل كذا اليوم ، أو هذا الشهر .

(٦) في قوله : (امرأة تهيأت للخروج فحلف لا تخرج ، فإذا جلست ساعة ، ثم خرجت لا يحنث ؛ لأن قصده أن يمنعها من الخروج الذي تهيأت له فكأنه قال : إن خرجت أي الساعة ؛ لا يحنث) . (انظر : البحر ٣٤٢/٤) .

أشار إليه بقوله : **كاجلس** ؛ أي كما تتقيد في قوله ^(أ) : اجلس **فتغد** ^(ب) **عندي** ،
فقال المخاطب : **إن تغديت** ^(ج) فعدي حر ، فلا يحنث لو تغدى ^(د) في يومه في منزله ؛
لأنه ^(هـ) حين وقع جواباً ضمن إعادة ما في السؤال ، والمسؤول ^(و) / ^(ز) الغداء ^(ح) الحالي ؛ أي
المدعو إليه ، فيصرف ^(ط) الحلف إليه ^(ي) / ؛ لتقع ^(ك) المطابقة ، فلزم ^(ل) الحال بدلالة الحال ^(م) .
قيد بإطلاق التغدي ^(ن) ؛ لأنه لو ^(ج) قال ^(د) : اليوم أو معك ، فتغدى ^(هـ) في بيته أو معه
في ^(و) وقت آخر حنث ؛ لأنه زاد ^(ب/٢٢٧) / على ^(ز) حرف الجواب ، فيكون مبتدئاً لا مجيباً ^(ح) ،
فيعمل بظاهر لفظه ، هذا إذا لم تكن ^(ص) له نية ^(٣) .

(أ) في هـ : [يتقيد بقوله] .

(ب) في جـ ، هـ : [فتغدى] . وفي أ : [فتغد] . وفي ب : [فنغد] .

(ج) في أ : [تغديت] .

(د) في أ : [لو تغدى] .

(هـ) في ب ، هـ : [لأن] .

(و) في ب ، هـ : [الغد] . وفي أ : [الغدا] .

(ز) في أ ، ب ، جـ : [لتقطع] .

(ح) في أ ، هـ : [التغدي] .

(ط) في هـ : بزيادة جملة [إن خرجت ولا نية له تنصرف] .

(ي) في أ : [أو] .

(ك) في ب : [نحيياً] .

(ل) في جـ : [لو] ساقطة .

(م) في أ : [فتغدى] .

(ن) في د : [هل] .

(هـ) في هـ : [لم يكن] .

(١) الضمير يعود إلى (الغداء الحالي) .

(٢) وهذا كله عند عدم نية الخالف .

(٣) انظر : البحر (٣٤٢/٤) .

وفي المحيط : " قال لها عند خروجها من المنزل : إن رجعت فأنت كذا ، ثلاثاً ، فجلست ، ثم خرجت ورجعت ، وهو يقول : نويت الفور^(أ) ؛ فالظاهر أنه يصدق ؛ لأنه لو قال : إن خرجت ، ولا نية له ، ينصرف^(ب) إلى هذه الخرجة^(ج) ، { فكذا إذا قال : إن رجعت ، ونوى الرجوع بعد هذه الخرجة }^(د) كان أولى أن ينصرف^(هـ) إلى الرجوع عن هذه الخرجة^(١) .

وفي القنية عن الجامع^(٢) : " قال لها : إن لم^(٤) أضربك فأنت طالق ، فإن كان فيه^(٣) دلالة الفور بأن قصد ضربها فمنع انصرف إليه ، وإن نوى الفور بدونها^(ح) صدق أيضاً ؛ لأن فيه تغليظاً .

وإن نوى الأبد ، { أو لم تكن له نية انصرف إلى الأبد }^(ط) ، وإن نوى الغد^(ي) أو اليوم^(ك) لم تعمل^(ل) نيته^(٣) .

(أ) في أ : [العود] .

(ب) في ب ، د ، هـ : [تنصرف] . وفي جـ : [تنصرف] .

(ج) في هـ : [هذه الحالة] .

(د) ما بين القوسين ساقط من جـ .

(هـ) في ب ، جـ ، د ، هـ : [أن تنصرف] .

(و) في هـ : [لم] ساقطة .

(ز) في جـ : [له] .

(ح) في هـ : [يدونها] .

(ط) ما بين القوسين ساقط من أ ، ب ، جـ .

(ي) في أ : [الغد] .

(ك) في أ : [التوم] .

(ل) في هـ : [لم يعمل] .

(١) انظر : البحر (٣٤٢/٤) وعزاه للمحيط . وانظر : المحيط (٣٥٢/٢) .

(٢) انظر : الجامع الكبير لمحمد بن الحسن (ص ٨٤) .

(٣) انظر : القنية (٦٥/ب) .

ومركب^(أ) عبده^(ب) مركبه إن نوى^(ج) ، ولا دين عليه مستغرقاً ، حتى لو حلف
(لا يركب دابة فلان) فركب دابة عبده ، فإن نواه ولم يكن^(د) عليه دين حنث^(١) ، وإن لم
ينو لا يحنث ؛ لأن الملك وإن كان للمولي ، إلا أنه يضاف^(هـ) إلى غير المولي عرفاً وشرعاً .
قال عليه الصلاة والسلام : " من باع عبداً وله مال " الحديث^(٢) . فتحتل^(٣) بالإضافة إلى
المولي ، فلا بد^(٤) من النية ، فإن نواه^(ج) ولم يكن دين العبد مستغرقاً حنث ؛ لأنه شدد على
نفسه^(٣) ، وإن كان مستغرقاً لا يحنث ؛ لأنه لا ملك له حينئذ^(٥) / في كسبه عند الإمام^(٤) .
وقال الثاني : " يحنث في الوجوه كلها إذا نوى " ^(٥) .

- (أ) في أ : [ويركب] .
(ب) في أ : [عنده] .
(ج) في د ، هـ : [إن ينو] .
(د) في أ : [يكن] ساقطة .
(هـ) في أ ، ب ، جـ : [يضاف] .
(و) في أ ، ب ، ج : [فيحتمل] . وفي د : [فتحصل] . وفي هـ : [فتحتل] .
(ز) في أ : [ولا بد] .
(ح) في د : [فأنواه] .

(١) بشرطين : الأول : أن ينويها ، وذكره بقوله : فإن نواه . والثاني : أن لا يكون عليه دين . (انظر : البحر
٣٤٣/٤) .

(٢) الحديث أخرجه البخاري (٨٣٨/٢) كتاب المساقاة ، باب الرجل يكون له ممر أو شرب في حائط أو في
نخل ، بلفظ : " من ابتاع عبداً وله مال فماله للذي باعه إلا أن يشترط المبتاع " من حديث ابن عمر رضي الله
عنهما ، برقم (٢٢٥٠) . ومسلم (٩٤٩/٣ - ٩٥٠) كتاب البيوع ، باب من باع نخلاً عليها ثمر ، بلفظ : " ومن
ابتاع عبداً فماله للذي باعه إلا أن يشترط المبتاع " برقم (١٥٤٣) . وأبو داود (١٤٩٠/٣) كتاب البيوع ،
باب في العبد يباع وله مال ، باختلاف : " فماله للبائع " ، برقم (٣٤٣٣ - ٣٤٣٥) . والترمذي (٣٥٣/٣)
كتاب البيوع ، باب ما جاء في ابتياع النخل بعد التأبير ، والعبد وله مال ، بلفظ : " من باع عبداً وله مال فماله
للذي باعه إلا أن يشترط المبتاع " من حديث ابن عمر رضي الله عنهما ، برقم (١٢٤٤) ، وقال الترمذي :
حديث حسن صحيح .

(٣) أي : شدد على نفسه بنيته .

(٤) انظر : البحر (٣٤٣/٤) .

(٥) انظر : البحر (٣٤٣/٤) .

وقال محمد : " يحنث مطلقاً نوى أو لم ينو " (١) .

وفي المحيط : " لو (أ) ركب دابة مكاتبه (ب) (٢) لم يحنث ؛ لأن (ج) ملكه ليس بمضاف إلى المولى ، لا ذاتاً ولا يداً " (٣) .

واعلم أن يمينه إنما تنعقد (د) على ما يركب / عرفاً ، من فرس ، وحمار (هـ) ، وبغل ، وبرذون (٤) ، حتى لو ركب فيله ، أو بعيره ، أو بقره لم يحنث استحساناً ، إلا أن ينوي (٥) .

قال / في الفتح : " وينبغي أن الحالف لو (٦) كان من البدو أن تنعقد (٧) على الجميل (ح) أيضاً بلا نية ؛ لأن ركوبها معتاد لهم ، وكذا إذا كان حضرياً جمالاً (ط) ، والمحلوف (ي) على دابته (ك) جمال " (٦) .

ولو نوى الحمار دون الفرس والبغل مثلاً لم (ل) يصدق ؛ لأن نية الخصوص غير صحيحة في غير اللفظ . ولو حلف لا يركب مركباً حنث بكل مركب سفينة أو محمل أو دابة ، والله الموفق للإتمام ، والله أعلم / (١٧٤) (ب) .

- | | |
|----------------------------|---------------------------|
| (أ) في ب : [لو] ساقطة . | (ب) في ب : [مكاتبه] . |
| (ج) في أ : [لا] . | (د) في أ : [ينعقد] . |
| (هـ) في أ : [أو] . | (و) في جـ : [من] . |
| (ز) في هـ : [أن ينعقد] . | (ح) في جـ : [الحمل] . |
| (ط) في د : [حمالاً] . | (ي) في جـ : [للمحلوف] . |
| (ك) في أ : [عليه دابة] . | (ل) في أ : [ولم] . |

- (١) اعتباراً للحقيقة ؛ لأن العبد وما في يده ملك المولى حقيقة عنده . (انظر : البحر ٣٤٣/٤) .
- (٢) قال الأزهري : " الكتاب والمكاتبه : أن يكتب الرجل عبده أو أمته على مال منجم ، ويكتب العبد عليه أنه يُعتق إذا أدى النجوم " (انظر : المصباح المنير ص ٢٠٠) .
- (٣) انظر : البحر (٣٤٥/٤) وعزاه للمحيط .
- (٤) البرذون : دابة دون الخيل ، وأكبر من الحمر ، وقيل : هي الخيل التي ليست بعربية . (انظر : معجم لغة الفقهاء ص ٨٦ ، معجم المصطلحات ٣٦٨/١) .
- (٥) انظر : البحر (٣٤٥/٤) .
- (٦) انظر : الفتح (٤٣/٤) .

باب اليمين في الأكل والشرب واللبس والكلام

ذكر الأكل والشرب بعد الخروج ؛ لأنه إنما يراد به^(١) غالبًا تحصيل ما به بقاء [البينة] ^(ب)(١) من المأكول ، والمشروب^(٢) ، ولا خفاء^(ج) في احتياجه إلى اللبس ، والكلام^(د) ؛ فلا جرم أن^(هـ) ذكرهما بعده .

ثم الأكل : إيصال ما يتأتى فيه^(٣) المضغ^(ج) إلى الجوف^(٤) ، وإن ابتلعه^(٥) بلا^(ح) تعريف الأكل والشرب والذوق مضغ^(ط) ، كالخبز ونحوه . والشرب : إيصال ما لا يتأتى فيه المضغ^(٦) ، كالماء ، ونحوه^(٧) . وحكم الحلف به فلو حلف لا يأكل بيضة^(ك) ، فابتلعها ، حنث . ولو حلف لا يأكل عنبًا ، فابتلع ماءه^(ل) / فقط ، لم يحنث ؛ لأن هذا ليس بأكل ، ولا شرب .

ولو عصره ، وأكل قشره ، حنث - كذا في البدائع^(٧) - .

(أ) في د ، هـ : [منه] .

(ب) في أ ، ب ، ج ، د ، هـ : [البينة] والتصويب من الفتح (٤٤/٤) . (ج) في هـ : [ولا خلاف] .

(د) في أ : [والكلام] ساقطة . (هـ) ي جـ : [أن] ساقطة .

(و) في جـ : [به] . (ز) في أ : [المضغ] .

(ط) في هـ : [مضغ] . (ح) في أ : [فلا] .

(ي) في هـ : [المضغ] . (ك) في د : [بيضته] .

(ل) في أ ، د : [ماؤه] ، وفي ب ، ج ، د : [ماء] .

(١) البينة : يقال : فلان صحيح البينة . (انظر : المعجم الوسيط ٧٢/١) .

(٢) لأن الخروج من المنزل يراد لتحصيل ما به بقاء البينة من المأكول والمشروب إليه ، والإشارة بقوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ ﴾ (سورة الملك ، آية رقم ١٥) . (انظر : الفتح ٤٤/٤) .

(٣) المضغ لغة : مضغ يمضغ بالفتح وبالضم ، مضغًا : لاك . (انظر : لسان العرب ١٢٩/١٣) .

(٤) انظر : المصباح المنير (ص ١٥) .

(٥) البلع لغة : بلع الشيء بلعًا ، وابتلعه وتبلعه ، وسرطه سرطًا : جرعه ، وبلعه لم يمضغه . (انظر : لسان العرب ٤٨٥/١) .

(٦) انظر : المصباح المنير (ص ١٦١) .

(٧) انظر : البدائع (٩٠/٣) .

والذوق : إيصال الشيء إلى فيه ؛ لاستبانة طعمه^(١) .

وقال الزندوستي^(٢) : " الأكل عمل^(ب) الشفاه^(٣) ، والحلق . والذوق عمل الشفاه^(ج) دون الحلق . والابتلاع عمل الحلق فقط . والمص^(د) عمل اللهاة^(هـ) " .

فعلى هذا ينبغي أن لا يحنث بالابتلاع فيما إذا حلف لا يأكل^(و) .

وفي فتاوى أبي الليث ما يدل على أنه يحنث^(٦) ، وقد مرّ عن البدائع^(٧) ، وهو الصواب ؛ إذ لا شك في أنه أكل^(ز) إذا كان مما يمضغ^(ح) ، على التفسير الأول^(٨) . وكذا على الثاني من أنه عمل الشفاه^(ط) ؛ لأنه حركتها ، ولا بد في الابتلاع من حركتها^(ي)^(٩) .

(أ) في جـ : [الزندوستي] .	(ب) في جـ : [على] .
(ج) في هـ : [الشفاه] .	(د) في جـ : [المص] .
(هـ) في أ : [اللهاة] .	(و) في أ : [أبو الليث] .
(ز) في ب : [أكمل] .	(ح) في جـ ، هـ : [يمضغ] .
(ط) في هـ : [الشفاه] .	(ي) في ب ، د ، هـ : [حركتهما] .

(١) انظر : المصباح المنير (ص ١١١) .

(٢) هو : علي بن يحيى الزندوستي البخاري ، اختلف في اسمه ، قيل : الحسين بن يحيى ، وقيل : يحيى بن علي ، وقيل : أبو علي ، حسين بن يحيى ، له مصنفات ، منها : روضة العلماء في الفروع ، ونظم الفقه . (انظر : الجواهر المضية ١٦٢/٢ ، ٢٢٢/٤ ، تاج التراجم ص ٩٤ ، الفوائد البهية ص ٢٢٥) .

(٣) الشفاهة هي : جمع شفة ، والشفتان من الإنسان طبق الفم ، الواحدة شفة . (انظر : لسان العرب ١٥٦/٧ ، المصباح المنير ص ١٦٦) .

(٤) اللهاة هي : أقصى الفم ، وهي حلمة حمراء في الحنك معلقة . (انظر : لسان العرب ٣٤٩/١٢ ، المصباح المنير ص ٢٨٨) .

(٥) انظر : الفتح (٤٤/٤) وعزاه إلى الزندوستي .

(٦) انظر : النوازل (٩١/أ) .

(٧) انظر ص ١٩٦ من هذا البحث .

(٨) أي في قوله : إيصال ما بحيث يمضغ إلى الجوف .

(٩) فهو في الكل ، ويلزم أن يحنث ببلع ما كان في فمه ؛ لأنه لا بد من حركة شفثيه . (انظر : الفتح ٤٤/٤) .

ثم قيل : كل أكل / ذوق ، ولا عكس^(١) ، { فبينهما من النسب^(٢) العموم المطلق ، وهذا ظاهر على / الثاني ، أمّا على الأول }^(٣) فبينهما عموم / وخصوص من وجه ؛ لأن عمل الفم^(٤) ليس معتبراً في مفهومه^(٥) ، فيجتمعان في إيصال ما هشم^(٦) وينفرد الذوق فيما لم يؤكل^(٧) ، والأكل فيما ابتلع بلا / مضغ^(٨) - كذا في الفتح^(٩) - ، وفيه نظر ؛ إذ بتقديره يلزم الترادف^(١٠) بين الأكل والابتلاع لا^(١١) التغاير^(١٢) ، كما هو ظاهر كلام الزندوستي^(١٣) .

(ب) في أ : ما بين القوسين ساقط .

(د) في أ : [ماتم هشم] .

(و) في ب ، هـ : [بلا مضغ] .

(ح) في جـ : [الزندوستي] .

(أ) في جـ : [النب] .

(ج) في د : [هشم الفم] .

(هـ) في أ ، ب ، جـ ، هـ : [لم يوصل] .

(ز) في أ : [لأن] .

(١) أي : وليس كل ذوق أكلاً ، بناءً على أن الذوق أعم ؛ لأنه لا يشترط فيه الوصول إلى الجوف ، بل يصدق بدونه بخلافه . (انظر : حاشية ابن عابدين ٤٤٩/٥) .

(٢) لأن الأكل إذا كان إيصال ما بحيث يهشم لم يكن عمل الفم ، وإن كان قد يتحقق منه فقد لزم أن بينهما عمومًا من وجه (انظر : الفتح ٤٤/٤) .

(٣) لأن الهشم عمل الفم ؛ أي الحنكين .

(٤) انظر : الفتح (٤٤/٤) .

(٥) الترادف لغةً : من الرّدْف ، وهو ما تبع الشيء ، وكل شيء تبع شيئاً فهو رِدْفَة ، وإذا تتابع شيء وخلفه شيء فهو الترادف ، والترادف التتابع . (انظر : لسان العرب ١٨٩/٥ - ١٩٠) .

(٦) التغاير لغةً : من غيّر عليه الأمر : حوله ، وتغايرت الأشياء إذا اختلفت . (انظر : لسان العرب ١٥٥/١٠) .

وفي الشرح^(١): " حلف لا يأكل هذا اللبن ، فشربه ، لا يحنث . ولو^(ب) حلف لا يشربه ، فثرد^(ج)^(١) فيه ، فأكله ، لا يحنث ؛ لأن هذا ليس بشرب ، ولا^(د) الأول بأكل .

{ ولو حلف لا يأكل عنبًا ، أو رمانًا^(هـ) ، فمصّه ، وابتلع ماءه^(و) ، لم^(ز) يحنث ؛ لأن المصّ نوع ثالث ؛ ليس بأكل ولا شرب " ^(٢) } (ج) .

وفي تهذيب القلانسي^(٣): " لو حلف لا يأكل سكرًا ، فمصّه ، وابتلع ماءه^(ط) ، لم يحنث . وفي عرفنا ، يحنث " ^(٤) .

(ب) في هـ : [وإن] .

(أ) في جـ : [الشرع] .

(ج) في أ ، جـ ، د : [فترد فيه] . والتصويب من التبيين (١٢٥/٣) .

(د) في هـ : [لا] ساقطة . وفي ب : [ولا الأول ليس بأكل ولا شرب] . وفي هـ : [والأول ليس بأكل] .

(و) في أ : [ماوه] . وفي جـ ، د ، هـ : [ماه] .

(هـ) في هـ : [زمانًا] .

(ج) في ب : ما بين القوسين ساقط .

(ز) في أ ، ب : [لا يحنث] .

(ط) في أ ، د : [ماوه] . وفي ب ، جـ ، هـ : [ماه] .

(١) ثرد ، من الثريد : وهو معروف ، والثرد : الهشم ، وهو ما يُهشم من الخبز ، ويبل بماء القدر وغيره . (انظر : لسان العرب ٩٠/٢ ، المصباح المنير ص ٤٦) .

(٢) انظر : التبيين (١٢٥/٣) .

(٣) هو : إبراهيم بن عبدالله ، أبو إسحاق الزبيدي ، المعروف بالقلانسي ، رجل صالح ، فقيه فاضل ، عالم بالكلام والرد على المخالفين له . توفي سنة ٣٦١ هـ . (انظر : الديباج المذهب لابن فرحون ١٨٨/١) .

(٤) انظر : البحر (٣٤٤/٤) . وقال : " قال هشام عن محمد في رجل حلف (لا يأكل سكرًا ... إلخ " .

والمذكور في الخانية عدم الحنث^(١) ، ويوافقه ما في الخلاصة : " لا يأكل رمانة ، فمصّها ، لم يحنث .

وفيها : لو عني بالذوق^(٢) الأكل لم يدين في القضاء ، إلا إذا تقدم ما يدل عليه ، كتغذ^(ب) معي ، فحلف أنه^(ج) لا يذوق معه طعامًا ولا شرابًا ، فهذا على الأكل والشرب^(٢) . انتهى .

حلف لا يأكل من هذه النخلة حنث بثمرها^(٣) — بالثلثة^(د) — وهو ما يخرج منها^(٤) ،
حيث لم يتغير بصنعة^(هـ) ، كالرطب^(٥) ، والتمر^(٦) ، والبسر^(٧) ، والرامخ^(٨) ، والجمار^(٩) ،

(ب) في هـ : [كتغذ] .

(أ) في جـ : [بالذوق] .

(د) في هـ : [بالثلثة] ساقطة .

(ج) في هـ : [أن] .

(هـ) في أ : [بصفة] . وفي هـ : [بصنعة] . وفي د : [بضعة] .

(١) انظر : الفتاوى الخانية (٥٤/٢) .

(٢) انظر : الخلاصة (١٥٢/٢) .

(٣) الأصل في هذه المسائل أن العمل بالحقيقة عند الإمكان . (انظر : حاشية ابن عابدين ١٨٨/٤) .

(٤) لأنه أضاف اليمين إلى ما لا يؤكل ، فينصرف إلى ما يخرج منه ؛ لأنه سبب له ، فيصلح مجازًا عنه . (انظر : البحر ٣٤٥/٤) .

(٥) الرطب لغةٌ : نضيج البسر قبل أن يتمر ، واحدته رطبة . (انظر : لسان العرب ٢٣٧/٥) .

(٦) التمر : حَمْلُ النخل ، اسم جنس ، واحدته تمر ، وجمعها تمرات . (انظر : لسان العرب ٥٠/٢) .

(٧) البسر في اللغة : التمر قبل أن يرطب لفضاضته . (انظر : لسان العرب ٤٠٥/١) .

واصطلاحًا : التمر قبل إرطابه ، الواحدة بُسرة ، والجمع بسار وبُسَر . وقيل : البلح إذا عظم . (انظر : طلبه الطلبة ص ٣١١ ، معجم لغة الفقهاء ص ٨٧) .

(٨) الرامخ : الرمخ الشجر المجتمع ، والرْمَخ والرْمُخ البلح ، واحدته رمخة ، لغة طائية ، ومنه : أرْمَخ النخل ، وهو ما سقط من البسر أخضر فنضج . (انظر : لسان العرب ٣١١/٥) .

(٩) الجَمَار : معروف ، شحم النخل ، واحدته جمارة ، وجمارة النخل : شحمته التي في قمة رأسه تقطع قمته ، ثم تكشط عن جمارة في جوفها بيضاء ، وكأنها قطعة سنام ضخمة . (انظر : لسان العرب ٣٥٢/٢) .

واصطلاحًا : شحم النخل . (انظر : طلبه الطلبة ص ١٨٢) .

والطلع^(١) ، بخلاف النيذ^(٢) ، والخل^(٣) ، والناطف^(٤) ، والدبس^(٥) المطبوخ^(٦) .

أمّا ما يسيل بنفسه من الرطب ، فإنه يحنث به^(٧) ؛ وهذا لأنه^(٨) لما أضاف^(ب) يمينه^(ج) إلى ما لا يؤكل^(د) ، صرفناه إلى ما يخرج^(هـ) منه^(ز) من إطلاق اسم السبب على المسبب ؛ تصحيحاً لكلامه^(ز) .

(ب) في أ : [أضافه] .

(د) في هـ : [من هذا الكرم] وهي زائدة .

(و) في ب ، جـ : [منه] ساقطة .

(أ) في هـ : [لو] .

(ج) في أ : [يمينه] .

(هـ) في أ : [ما لا يخرج] بزيادة لا .

(ز) في ب : [لكلام] .

(١) الطلع : هو نَوْرُ النخلة مادام في الكافور ، الواحدة طلعة ، وطلّعه : كفره قبل أن ينشق عن الغريض . والغريض يسمى طلْعاً أيضاً . (انظر : لسان العرب ١٨٥/٨) .

واصطلاحاً : أول ما ينشق من ثمر النخل ، ثم يصير بلحاً ، ثم يصير تمرّاً . (انظر : طلبه الطلبة ص ٢٧٢) .
(٢) النيذ : ما تُبذ من عصير ونحوه ، يقال : نبذت التمر والعنب إذا تركت عليه الماء ليصير نييذاً . (انظر : لسان العرب ١٧/١٤) .

واصطلاحاً : ماء ينبذ فيه ؛ أي يلقي تمر ونحوه ويترك حتى يستخرج حلاوته . (انظر : طلبه الطلبة ص ٣١٨) .
(٣) الخل : معروف . قال ابن سيده : الخل ما حمّض من عصير العنب ونحوه . (انظر : لسان العرب ١٩٨/٤) .

وعند الفقهاء أيضاً : ما حمض من عصير العنب وغيره . (انظر : معجم لغة الفقهاء ص ١٧٦) .

(٤) الناطف لغةً : القُبَيْط ؛ لأنه يتنظف قبل استنضابه . (انظر : لسان العرب ١٨٨/١٤) .

واصطلاحاً : السائل من المائعات ، وهو ضرب من الحلواء . (انظر : معجم المصطلحات ٣٩٠/٣) .
(٥) الدبس : الدبس ، والدبس : غسل التمر وعصارتة . وقال أبو حنيفة : هو عصارة الرطب من غير طبخ . وهو ما يسيل من الرطب . (انظر : لسان العرب ٢٨٥/٤) .

واصطلاحاً : عصارة الرطب ، وهو ما سال من العصر . وقيل : هو ما يسيل من الرطب ، غسل التمر . (انظر : طلبه الطلبة ص ٢٣٨ ، معجم المصطلحات ٧٦/٢) .

(٦) لأنه مضاف إلى فعل حادث ، فلم يبعد مضافاً إلى الشجرة .

(٧) وهذا احتراز بقوله : المطبوخ ، وهو غير مطبوخ .

ولو لم يكن لها ثمر^(أ) كانت على ثمنها^(ب) ، فإذا^(ج) اشترى به مأكولاً^(د) حنث بأكله^(هـ) .

قالوا : ومثله لو حلف لا يأكل من هذا الكرم^(١) ، فهو على عنبه^(٢) ، وحصرمه^(٣) / وزبيبه^(٤) ، وعصيره^(٥) .

ولو أكل من عين^(٦) النخلة لا يحنث هو الصحيح^(٧) .

قال الولوالجي^(٨) : " ولو نواها ؛ لأن الحقيقة مهجورة بدلالة محل الكلام " (٩) .

- | | |
|----------------------------|---|
| (أ) في هـ : [له ثمر] . | (ب) في د : [فلو] . |
| (ج) في د : [مالولا] . | (د) في د ، هـ : [عينه] . وفي أ : [عنبه] . |
| (هـ) في هـ : [من غيره] . | |

(١) الثمر هو المعلق في النخل الذي لم يُجز ولم يجرز ، فإذا قطع فهو الرطب ، فإذا كنز فهو التمر . (انظر : المغرب ١١٩/١) .

(٢) أي كانت اليمين على ثمنها ؛ فيحنث .

(٣) انظر : البحر (٣٤٥/٤) .

(٤) الكرم : العنب . (انظر : المعجم الوسيط ٧٨٤/٢) .

(٥) الحصرم هو : أول العنب ، ولا يزال العنب مادام أخضر حصرماً وحامضاً . (انظر : لسان العرب ٢٠٣/٣ ، المصباح المنير ص ٧٥) .

(٦) الزبيب : ذاوي العنب ، وواحدته زبيبة . (انظر : لسان العرب ٨/٦) .

(٧) أي عصير ماء العنب ، وهو ما يخرج بلا صنع عند انتهاء نضج العنب ، ولأنه كان كامناً بين القشر . (انظر : الفتح ٤٥/٤) .

(٨) وأشار بالنخلة إلى كل ما لا يؤكل بعينه . (انظر : البحر ٣٤٥/٤) .

(٩) هو : أبو المكارم ، ظهير الدين ، إسحاق بن أبي بكر الولوالجي ، فقيه حنفي ، نسبة إلى ولوالج : بلدة من أعمال بدخشتان ، خلف بلخ . توفي سنة ٧١٠ هـ ، من تصانيفه : الفتاوى الولوالجية . (انظر : الجواهر المضئية ٣٧٥/١ ، تاج التراجم ص ٥٩ ، الأعلام ٢٩٤/١) .

(١٠) ووقعت اليمين على ثمر النخلة دون عينها ؛ لأن الحقيقة مهجورة بدلالة محل الكلام ، فأريد المجاز . (انظر : حاشية الشليبي على التبيين لأحمد شليبي ١٢٥/٣) وعزاه للولوالجي .

وفي المحيط : لو نوى أكل عينها لم يحنث بأكل ما يخرج منها ؛ لأنه نوى حقيقة كلامه^(١) ، ومقتضى^(٢) / الأول أنه يحنث^(٣) .

فإن قلت: ورق الكرم مما^(٤) يؤكل عرفاً، فينبغي أن تنصرف^(ب) اليمين إلى^(ج) عينه .

قلت : { أهل العرف^(٥) إنما يأكلونه مطبوخاً . قيد بما لا تؤكل^(هـ) }^(د) عينه ؛ لأنه لو حلف على ما تؤكل^(٦) عينه ، كهذه^(ز) الشاة ، أو هذا العنب ، انصرفت اليمين إلى اللحم ، والعنب ، دون اللبن ، والزبد^(٣) ، والزبيب^(ط) ، والعصير^(٤) .

فرع : حلف (لا يأكل من هذه الشجرة) فقطع غصناً منها ، ووصله بأخرى ، فأكل من ثمر^(ي) هذا الغصن لا يحنث . وقيل : يحنث^(٥) .

(ب) في أ : [أن ينصرف] .

(د) في أ : [أهل العراق] .

(و) ما بين القوسين مكرر في هـ .

(ج) في جـ : [لهذه] .

(ي) في هـ : [ثمر] .

(أ) في جـ : [ما] .

(ج) في هـ : [على] .

(هـ) في أ : [يؤكل] .

(ز) في أ : [ما لا يؤكل] .

(ط) في جـ : [والزبيب] ساقطة .

(١) لكن ينبغي أن لا يصدق قضاء ؛ لأن المجاز صار متعيناً ظاهراً ، فإذا نوى بخلاف الظاهر لا يقبل وإن كان حقيقة . (انظر : البحر ٣٤٥/٤) .

(٢) انظر : البحر (٣٤٥/٤) وعزاه للمحيط .

(٣) الزبد هو : زبد السمن قبل أن يُسَلَّأ ، والقطعة منه زبدة ، وهو ما خلص من اللبن . (انظر : لسان العرب ٩/٦ ، والمصباح المنير ص ١٣١) .

(٤) لأن حقيقته ليست مهجورة ، فيتعلق الحلف بمسمى العنب . (انظر : الفتح ٤/٤٥ ، البحر ٣٤٥/٤)

(٥) لأن الغصن صار جزءاً من الثانية ، ولا يسمى في العرف أكلاً من الأولى .

ويمكن التوفيق بين القولين - الحنث وعدمه - بحمل الحنث على ما إذا اختلف النوع ، وسمى الشجرة باسمها ، ثم أكل مما سمي ، والقول بعدم الحنث على ما إذا اتحد النوع ، أو اختلف الاسم ولم يسم ، والله تعالى أعلم . (انظر : حاشية ابن عابدين ٤٥٠/٥) .

ولو عيّن البسر أو^(أ) الرطب أو اللبن^(ب) ؛ بأن^(ج) حلف لا يأكل من^(د) هذا البسر أو الرطب أو اللبن ، فصار البسر رطباً ، والرطب^(هـ) تمرّاً ، واللبن^(و) شيرازاً ، لم يحنث برطبه وتمره^(ز) - بالمشناة^(ح) - وهو ما ييس منه ، وشيرازه ؛ أي اللبن ، وهو ما خثر^(ط) منه ؛ أي ثخن بعد ما استخرج ماؤه ، يقال : خثر اللبن وغيره ، من حد قتل ثخن واشتد فهو خاثر وخثر خثراً كَنَقَب ، ويعدى بالهمزة والتضعيف^(ي) - كذا في المصباح^(١) - .

وإنما لم يحنث ؛ لأن الأصل أن المحلوف عليه إذا كان بصفة^(ك) داعية إلى اليمين تقيد به في المعرف والمنكر ، فإن^(ل) زالت زال اليمين عنه . وما لا يصلح^(م) داعية اعتبر في المنكر دون المعرف ، ولا خفاء أن صفة البسورة والرطوبة واللبنية^(ن) مما قد تدعو إلى اليمين { بحسب الأمزجة ، فإذا^(س) زالت زال ما عقدت عليه اليمين }^(ع) فأكله ، أكل ما لم ينعقد^(ف) عليه .

-
- | | |
|---|--|
| (أ) في جـ ، د : بالواو فقط . | (ب) في ب ، جـ ، د : [واللبن] بالواو . |
| (ج) في أ : [فإن] . | (د) في ب ، جـ ، د ، هـ : [من] ساقطة . |
| (هـ) في أ : [أو] بدل الواو . | (و) في أ : [أو] بدل الواو . |
| (ز) في ب ، ج ، د : [أو] بدل الواو . | (ح) في أ : [كالمثناة] . |
| (ط) في هـ : [ما صر] . وفي جـ : [ما خثر] . | (ي) في جـ : [والتعنيف] . |
| (ك) في ب : [بصفة] . | (ل) في د : [فإذا] . |
| (م) في هـ : [وما لا تصلح] . | (ن) في أ ، ب : [اللبينة] . وفي هـ : [واللبنية] . |
| (س) في هـ : [فإن] . | (ع) في جـ : [ما بين القوسين ساقط] . |
| (ف) في د : [ما لم تنعقد] . | |

(١) انظر : المصباح المنير (ص ١٦١) .

قال صاحب كتاب معجم المصطلحات : الشيراز : هو أن يؤخذ اللبن الخاثر ، وهو الرائب فيجعل في كيس حتى ينزل ماؤه ويصرب . (انظر : معجم المصطلحات ٣٥٠/٢) .

(هـ: ١٩٦/ب)

بخلاف ما إذا حلف لا يكلم هذا الصبي ، وهذا الشاب ، وهذا الحمل^(أ) / ، فكلمه بعدما شاخ حنث ؛ لأن هجران المسلم يمنع^(ب) الكلام منه [عنه]^(ج) ، فلم يعتبر ما يخال^(د) داعياً إلى اليمين من جهله وسوء^(هـ) أدبه^(١) / .

وكذا لو حلف (لا يأكل من^(٢) هذا الحمل^(٣)) فأكله بعد ما صار كبشاً^(٣) حنث ؛ لأن صفة الصغر في هذا ليست داعية إلى اليمين / فانعقدت^(ب) على ذاته . قيل^(ط) : وفيه نظر ؛ إذ لا نسلم^(ي) أن الشارع منع الهجران مطلقاً ، بل قد يجوز أو يجب إذا كان / لله ، بأن^(ك) كان يتكلم بما هو معصية ، أو يخشى فتنة ، أو فساد^(ل) عرضه بكلامه ، ولأن^(م) صفة الحمل^(ن) غير داعية .

كيف وهو غير محمود لكثرة زيادة رطوباته^(س) ؟ بخلاف الكبش ، فإن لحمه أكثر قوة وتقوية للبدن لقلة^(ع) رطوباته^(ف)^(٢٠١/ب) .

-
- (أ) في أ ، ب ، ج ، د : [وهذا الحمل] ساقطة .
 (ب) في أ ، هـ : [يمنع] .
 (ج) في النسخ : [عنه] ساقطة . والتصويب من البحر (٣٤٥/٤) .
 (د) في ب : [ما يخال] . وفي ج : [ما نعا] . وفي د : [ما يخال] . وفي هـ : [ما يخال] .
 (هـ) في ب ، ج : [وسوا] .
 (ز) في أ ، ب : [الحمل] .
 (ط) في د ، هـ : [فيه] بدون واو .
 (ك) في هـ : [أن] . وفي أ : [فاذا] .
 (م) في د ، هـ : [ولا ان] .
 (س) في أ : [رطوبة به] .
 (ف) في هـ : [لقلة رطوباته] ساقطة .
 (ب) في أ ، هـ : [يمنع] .
 (ج) في ب : [فانعقدت] .
 (ي) في ج : [لا يسلم] .
 (ل) في ب ، ج ، د : [إفساد] .
 (ن) في أ : [الحمل] .
 (ع) في أ : [نقله] .

(١) انظر : الفتح (٤٥/٤) .

(٢) الحَمَل : هو الخروف ، وقيل : من ولد الضأن الجذع فما دونه ، والجمع حُمْلان ، وأحمال . (انظر : لسان العرب ٣/٣٣٦) .

(٣) الكبش : هو فحل الضأن في أي سن كان . (انظر : لسان العرب ١٢/١٨) .

(٤) فصار كالحلف (لا يأكل من هذا الرطب) فأكله تمرًا لا يحنث . (انظر : الفتح ٤/٤٦) .

وأجاب^(أ) في الفتح : " بأن هذا ذهول عن وضع المسائل ، وأنها إنما بنيت على^(ب) العرف فيصرف^(ج) اللفظ إلى المعتاد في العمل ، والعرف في القول ، وإن المتكلم لو أراد معنى تصح^(د) إرادته من اللفظ لا يمنع منه ، ففي الحمل^(هـ) العموم^(و) يفضلونه^(ز) ، وهو^(ح) عندهم في غاية الصلاح ، وما يدرك نحسه^(ط)^(١) إلا^(ي) الأفراد من^(ك) الأطباء فوجب بحكم العرف صرف اليمين إلى ذاته . وكذا الصبا لما كان موضع الشفقة ، والرحمة عند العموم . وفي الشرع لم يجعل داعية إلى اليمين فتصرف^(ل) إلى ذاته ، وهذا لا ينافي كون الحالف^(م) أراد^(ن) تقييد^(س) يمينه بالحملية^(ع) ، والصبا ؛ إذ الكلام فيما إذا^(ف) لم ينو ذلك^(٢) .

قيد بالإشارة إليه^(ص) ؛ " لأنه لو حلف لا يكلم صبياً تقييد بزمان صباه ، فلو كلمه بعدما بلغ لم يحنث^(٣) ، كما في الكشف الكبير ؛ لأنه بعد البلوغ يدعى شاباً ، وفقى إلى الثلاثين^(ق) ، أو إلى ثلاثة وثلاثين .

-
- (أ) في هـ : [لكن] وهي زائدة .
 (ب) في هـ : [في] .
 (ج) في هـ : [فيصرف] .
 (د) في أ : [يصح] .
 (هـ) في أ : [الحمل] .
 (و) في ب ، جـ ، هـ : [العوام] . والتصويب من الفتح (٤٥/٤) .
 (ز) في ب : [يفضلونه] . وفي د : [يفعلونه] .
 (ح) في أ : [هو] ساقطة .
 (ط) في أ : [وما بذلك بحسد] . وفي جـ ، هـ : [بحته] . وفي د : [نحوه] غير واضحة . والتصويب من الفتح (٤٥/٤) .
 (ي) في د : [إلى] .
 (ك) في ب : [إلا] .
 (ل) في أ ، هـ : [فيصرف] .
 (م) في أ ، ب ، جـ : [حال] . وفي هـ : [حالف] .
 (ن) في أ : [إرادته] .
 (س) في أ : [تقييد] . وفي هـ : [تقييد] .
 (ع) في أ ، جـ : [بالحملية] . وفي د : [بالحملية] .
 (ف) في هـ : [إذا] ساقطة .
 (ص) في أ : [إليه] ساقطة .
 (ق) في هـ : [ثلاثين] .

(١) نَحْسُهُ : أي ضَرُّهُ . (انظر : لسان العرب ٧١/١٤) .

(٢) انظر : الفتح (٤٦/٤) .

(٣) انظر : كشف الأسرار على أصول فخر الإسلام البزدوي للبخاري (٨٨/٢) باب أحكام الحقيقة والمجاز .

قال في منية المفتي : " ما لم يغلب عليه الشمط^(أ)^(١) ، فإذا جاوزها فكهل^(ب)^(٢) إلى الخمسين ، وبعدها^(ج) فهو شيخ . والأرملة التي بلغت ومات زوجها ، أو فارقها دخل^(د) بها أو لا . والأيم التي لا زوج لها ، وقد جومت بنكاح صحيح ، أو فاسد أو فجور^(هـ)^(٣) . والثيب كل امرأة جومت بحلال أو حرام لها زوج أو لا . والبكر^(ز) التي لم^(ز) تتجمع بنكاح ولا غيره وإن ذهبت العذرة^(٤) بحيض وغيره .

وحليف القوم من / يقول : أنا منكم / ، ويحلف على ذلك ، ويحلفون له على الموالاة^(٥) " (٦) . انتهى ما في المنية .

(أ) في جـ ، د ، هـ : [خمسين] .

(د) في أ : [ودخل] .

(و) في د : [فالبكر] .

(أ) في أ : [الشرط] .

(ج) في هـ : [وبعد] .

(هـ) في أ : بالواو .

(ز) في أ : [لم] ساقطة .

(١) الشمط في اللغة : شَمَط الشيء ويشمطه شَمْطاً وأشْمَطه : خَلَطه ، والشَّمَطُ في الرجل : شيب اللحية ، يقال للرجل : أشيب . والشَّمَط : بياض شعر الرأس يخالطه سواده . (انظر : لسان العرب ١٩٦/٧) .

(٢) الكهل في اللغة : الرجل إذا وخطه الشيب ورأيت له بجالاً . وفي (الصحاح) : الكهل من الرجال الذي جاوز الثلاثين وخطه الشيب . (انظر : لسان العرب ١٧٧/١٢) .

(٣) النكاح الصحيح : يقال : صح النكاح إذا ترتب عليه أثره . (انظر : المصباح المنير ص ١٧٤) . وهو : ما اجتمع شروطه وأركانه ، بحيث يكون معتبراً شرعاً ، وقيل : هو ما كان مشروعاً بأصله ووصفه ، والفساد مشروع بأصله لا بوصفه ، والصحة تكون في العبادات والمعاملات . والصحيح في المعاملات : أن يكون العقد غير مخالف للشرع بفقد ركن أو شرط أو وجود مانع . (انظر : معجم المصطلحات ٣٥٧/٢ - ٣٥٨) .

(٤) العذرة هي : يقال عذرة المرأة بكارها . (انظر : طلبة الطلبة ص ٢٧٩) .

(٥) الموالاة : التناصر . (انظر : معجم المصطلحات ٥٠٠/٣) .

(٦) انظر : منية المفتي للسجستاني (خ) (٢٥/أ) .

وينبغي في الصبية والشابة والعجوز أن يلاحظ فيها^(أ) السن المتقدم في الصبي والشاب^(ب) والشيخ ، وكذا الكهلة^(ج) ، وظني^(د) أنه لم يسمع . وعلى كل حال ؛ فإذا حلف لا يكلم كهلة وجب أن يراعي فيها سن الكهل المتقدم^(هـ) ، والله الموفق .

واعلم أنه قد يبر^(و) ؛ أي^(ز) أنه لو حلف لا يكلم هذا المجنون ، فكلمه بعدما أفاق أن^(ح) يحنث ؛ لأنه^(ط) محل الرحمة^(ي) { والشفقة أيضًا ، كالصبي ، بل أولى ، لكن المنقول في المجتبي أنه لا يحنث ؛ وكأنه لأن هذه الصفة داعية مخافة {^(ك) أن يبطش به^(ل) .

→ (٢٠٢/١)

ولو حلف لا يأكل بسرًا ، فأكل رطبًا لا يحنث^(ل) ؛ لأنه لم يأكل المحلوف عليه / حكم حلفه لا يأكل بسرًا ثم أكل رطبًا وهذا لأن يمينه إنما انعقدت على خصوص^(م) صفة البسرية لما مر^(ن) من أنها داعية إليها . قيد بالسر ؛ لأنه لو حلف لا يأكل لوزًا ، أو جوزًا ، أو فستقًا^(س) ، حنث برطبه أيضًا ؛ لأن الاسم يتناولهما^(ع) - كذا في البدائع^(٣) - .

- | | |
|---|---|
| (أ) في هـ : [فيهما] . | (ب) في هـ : [الشباب] . |
| (ج) في أ ، ب ، جـ : [الكهلية] . | (د) في د : [فظني] . |
| (هـ) في هـ : [المتقدم] ساقطة . | (و) في ب ، هـ : [بترًا] . |
| (ز) في ب ، جـ : [أي] ساقطة . | (ح) في ب : [أنه] . |
| (ط) في جـ : [لأن] . | (ي) في ب ، جـ : [الرحمة] . وفي د : [للرحمة] . |
| (ك) في ب : ما بين القوسين ساقط . | (ل) في هـ : [لم يحنث] . |
| (م) في جـ : [مخصوص] . | (ن) في أ : [كما مرَّ] . |
| (س) في هـ : [وجوزًا وفستقًا] بالواو . | (ع) في جـ : [يتناولها] . وفي هـ : [تناولها] . |

(١) انظر : حاشية ابن عابدين (٤٥٢/٥) وعزاه إلى المجتبي .

(٢) انظر : ص ٢٠٤ من هذا البحث .

(٣) أي لأن الاسم يتناول الرطب واليابس جميعًا . (انظر : البدائع ٩٧/٣) .

وفي حلفه لا يأكل رطبًا ، أو لا يأكل بسرًا ، أو حلف^(أ) لا يأكل رطبًا ، ولا بسرًا ، حنث بالمذنب - بكسر النون - منهما ، وهو من الرطب ما^(ب) كان رطبه أكثر ، ومن البسر ما بدا الإرتطاب من ذنبه ، وهو ما سفل من جانب القمّع^(١) والعلاقة^(ج) (٢) .

وهذا عند الإمام ، وقالوا : لا يحنث .

كذا في عامة نسخ^(د) الهداية^(٣) ، وفي بعضها ذكر قول^(هـ) محمد مع الإمام ، وهو الموافق لما في أكثر كتب الفقه المعتبرة^(٤) ، حتى قال في النهاية : الله أعلم بصحة الأول^(٥) ،

(ب) في ب : [من] .

(د) في هـ : [كتب] .

(أ) في جـ : [حلفه] .

(ج) في أ : [والعلمه] .

(هـ) في د : [قول] ساقطة .

(١) القمّع : ما التزق بأسفل العنب والتمر ونحوها . وقيل : ما على التمرة والبصرة . (انظر : لسان العرب ٣٠٥/١١) .

(٢) العلاقة : ما يعلق به الشيء . (انظر : المعجم الوسيط ٦٢٢/٢) .

(٣) انظر : الهداية (٤٦/٤) .

(٤) كالبسوط وشروحه ، وكافي الحاكم ، وشرح الطحاوي ، وغيرها . وهنا أربع مسائل ، ثنتان متفق عليهما ، وثنتان مختلف فيهما :

فالمستفق عليهما : أن من يحلف لا يأكل بسرًا مذنبًا ، أو حلف لا يأكل رطبًا فأكل رطبًا فيه شيء من البسر ؛ يحنث فيهما جميعًا في قولهم ؛ لأن المذنب هو البسر الذي ذنب ؛ أي رطب ذنبه ، فكانت الغلبة للذي حلف عليه ، فكان الاسم باقياً .

والمختلف فيهما : أن من يحلف لا يأكل رطبًا فيأكل بسرًا مذنبًا ، أو يحلف لا يأكل بسرًا فيأكل رطبًا فيه شيء من البسر ، قال أبو حنيفة ومحمد : يحنث . وقال أبو يوسف : لا يحنث .

ودليلهما : أنه أكل ما حلف عليه وغيره ؛ لأنه يراه بعينه ، ويسميه باسمه فصار كما لو ميز أحدهما عن الآخر فقطعه وأكلهما جميعًا .

ودليل أبي يوسف : أن الاسم للغالب في العرف ، والمغلوب في حكم المستهلك ، وكذا المقصود في الأكل هو الذي له الغلبة ، والغلبة للبسر في الأول ، وفي الثاني في الرطب فلا يحنث . (انظر : البدائع ٩٧/٤ ، والفتح ٤٧/٤ ، والبحر ٣٤٧/٤) .

(٥) انظر : العناية (٤٦/٤) وعزاه للنهية .

إلا أنه في غاية البيان جعل سلفه^(أ) في ذلك الصّدر الشهيد حسام الدين ، وجائز أن يكون عنه^(ب) روايتان^(١) .

ولا خلاف أنه يحنث في حلفه لا يأكل رطباً ، أو لا يأكل بسرّاً ، فأكل الرطب المذنب ، وكذا البسر لأبي يوسف أنه لم يفعل المحلوف عليه ؛ لأن البسر المذنب لا يسمّى رطباً ، ولا الرطب الذي فيه شيء من البسرية^(ج) لا يسمّى بسرّاً^(٢) .

ويشهد لذلك / ما اتفقوا عليه من أنه لا يحنث بشرائهما في حلفه لا يشتري بسرّاً ورطباً ، ولهما ، إن أكل^(د) ذلك / الموضع^(هـ) أكل رطب وبسر^(و) ، فيحنث به^(ز) ، لا بالكل^(ح) ، وهذا^(ط) لأن أكل كل / جزء مقصود ؛ لأنه^(ي) يمضغ^(ك) ، ويبلع^(ل) بمضغ^(م) وابتلاع^(ن) / يخصه^(س) ، فلا يتبع القليل منه الكثير بخلاف الشراء ، فإنه يتعلق بجملة^(ع) المشتري فيكون القليل تابِعاً^(٣) .

- | | |
|---|--------------------------------|
| (أ) في أ : [سلفه] . وفي د : [مبلغه] . | (ب) في أ : [عنه] ساقطة . |
| (ج) في هـ : [البسر] . | (د) في أ : [كل] . |
| (هـ) في د : [الموكل] . | (و) في جـ : [ورطب] . |
| (ز) في أ : [به] ساقطة . | (ح) في د ، هـ : [لا باكل] . |
| (ط) في هـ : [هذا] بدون واو . | (ي) في جـ : [ولأنه] بالواو . |
| (ك) في هـ : [بمضغ] . | (ل) في جـ : [ويبلغ] . |
| (م) في أ ، جـ ، هـ : [بمضغ] . | (ن) في أ : [وابتلاعه] . |
| (س) في أ : [بحصة] . | (ع) في أ : [عجلة] . |

(١) قال : والأصح هو الأول . (انظر : غاية البيان ٢/٢٣٧ ب) .

(٢) انظر : البدائع (٩٧/٣) وغاية البيان (٢/٢٣٨ أ) .

(٣) انظر : الفتح (٤٧/٤) .

قال^(١) في الفتح : " وقد يقال أولاً : التعليل^(ب) المذكور يقتصر على ما^(ج) فصله ، فأكله وحده . أمّا لو أكل ذلك المحل مخلوطاً^(د) ببعض البسر تحققت التبعية في الأكل .

وثانياً : هو بناءً على انعقاد اليمين على الحقيقة لا العرف ، وإلا فالرطب الذي فيه بقعة بسر لا يقال لأكله أكل بسرّاً في العرف ، فكأن قول أبي يوسف أقعد بالمعنى^(١) .

ولا يحنث أيضاً بشراء كباسة^(٢) بسر فيها رطب^(٣) - بكسر الكاف - أي عرجون^(٣) ، ويقال العنقود أيضاً ، في (لا يشتري رطباً) ؛ لأن القليل^(٤) تابع كما مر^(٤) / (٢٠٢/ب) .

ولا يحنث بسمك ؛ أي بأكله^(٥) في حلفه (لا يأكل لحماً) استحساناً ، والقياس أن^(٦) يحنث ، وهو قول أبي يوسف كما في الجمع^(٥) ؛ لأنه سمي في القرآن لحماً^(٦) .

- | | |
|---------------------------|---|
| (أ) في أ : [كذا] . | (ب) في جـ : [القليل] . |
| (ج) في أ : [ما] ساقطة . | (د) في ب : [مخلوطاً] ساقطة . |
| (هـ) في جـ : [كباسة] . | (و) في أ ، د : [بسر فيها رطب] ساقطة . |
| (ز) في ب : [التقليل] . | (ح) في جـ : [يأكله] . |
| (ط) في أ : [أنه] . | (ي) في أ : [الجمع] . |

(١) انظر : الفتح (٤٧/٤) .

(٢) الكباسة - بالكسر - : العذق التام بشماريخه وبُسره ، وهو من التمر ، وهو العنقود والنخل ، والجمع كبائس .
(انظر : المصباح المنير ص ٢٧٠) .

(٣) العرجون : هو العذق إذا يبس واعوج ، وقيل : هو أصل العذق الذي يعوج وتقطع منه الشماريخ ، فيبقى على النخل يابساً . (انظر : لسان العرب ١٢٢/٩) .

(٤) انظر : ص ٢١٠ من هذا البحث .

(٥) انظر : مجمع البحرين لابن الساعاتي (خ) (١١٧/ب) .

(٦) في قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا ﴾ (سورة النحل ، آية رقم ١٤) .

وجه الاستحسان : أن التسمية مجازية ؛ لأن اللحم منشؤه^(١) من الدم ، ولا دم فيه لسكونه^(ب) في الماء - كذا في الهداية^(١) - ، ونقض^(ج) { بالألية^(٢) } ؛ فإنها تعتقد من الدم {^(٣)} ، ولا يحث بأكلها . فالأولى أن يعلل بأنه لا يسمّى به عرفاً^(هـ) ، وقد علمت بناء الأيمان عليه ، وهذا المعنى لا يخالف فيه الثاني ، وعن هذا جزم في الفتح بأن الرواية عنه شاذة^(٣) .

هذا إذا لم ينو شيئاً ، أمّا إذا نواه فإنه يحث بالطري والمالح .

واعلم أنه كما لا يحث بأكل السمك لا يحث بمرقة اللحم أيضاً ، إلا إذا نواه^(٤) .

ولحم الخنزير والإنسان والكبد والكرش لحم فيحث بأكلها في حلفه (لا يأكل^(٥) لحمًا) ؛ لأنها لحم حقيقة^(٥) ، وإن^(٦) حرم تناول لحم الخنزير^(ج) والإنسان ؛ لأن اليمين قد تعتقد^(ط) على الحرام . ألا ترى أنه لو حلف لا يزني أو لا يكذب انعقدت يمينه؟^(٦) .

(ب) في أ ، ب ، ج ، د : [يسكونه] .

(د) في أ : ما بين القوسين ساقط .

(و) في د : [أي لا يأكل] .

(ح) في ج : [في] .

(أ) في النسخ : [منسأوه] .

(ج) في هـ : [ونقض] .

(هـ) في أ : [عرفاً] ساقطة .

(ز) في ج : [فإن] .

(ط) في ب : [تفقد] . وفي هـ : [يعقد] .

(١) انظر : الهداية (٤٧/٤) .

(٢) الألية - بالفتح - : العجيزة للناس وغيرهم ، ألية الشاة وألية الناس . (انظر : لسان العرب ١٩٤/١) .

(٣) عن أبي يوسف . (انظر : الفتح ٤٧/٤) .

(٤) انظر : الفتح (٤٧/٤) .

(٥) لأن منشأ هذه الأشياء الدم . (انظر : البحر ٣٤٨/٤) .

(٦) بلى ؛ لأن اليمين قد تعتقد لمنع النفس عن الحرام .

واستشكل^(أ) / بأن الكفارة فيها معنى^(ب) / العادة ، فكيف تنال^(ب) بالمحذور ؟ وأجيب بأن الحل^(ج) والحرمة إنما يراعيان^(د) في السبب لا في الشرط ، والسبب في الحقيقة هو اليمين ؛ لأنه ينقلب سبباً^(هـ) عند الحنث ، والحنث شرط ، والشرط لا يضاف إليه الحكم^(١) .

قال في الفتح : " وهذا انصراف عن المذهب المجمع على نقله^(٢) من أن السبب إنما هو الحنث " .

وفيه أيضاً : " بطلان ما اتفقوا^(٣) عليه من أن الإضافة في كفارة اليمين إلى الشرط^(ح) لا إلى السبب ، وكل هذا بسبب التزام أن^(ط) الكفارة في اليمين تستر^(ي) الجناية الثابتة^(ك) بالحنث ، ونحن جعلناها جبراً لحرمة اسم الله تعالى^(ل) الثابتة بالحنث ، معصيةً كان الحنث أو طاعة ، واجبة أو مندوبة^(٢) . انتهى ملخصاً .

ثم^(٢) أنت^(ن) خبير بأن هذا ؛ أعني حنثه^(س) بأكل ما ذكر ينافي ببناء^(ع) الأيمان على العرف ؛ إذ^(ف) لا تذهب الأوهام في أكل اللحم إلى أكل لحم الآدمي والخنزير .

(أ) في أ : [واستشكله] .

(ب) في أ : [تتناول المحذور] . وفي ب ، جـ : [تتناول] . وفي هـ : [ينال] .

(ج) في أ : [الحمل] . (د) في أ : [يراعيان] .

(هـ) في جـ : [شيئاً] . (و) في د : [فعله] .

(ز) في جـ : [ما انفقوا] . (ح) في د : [إلى الشرط] ساقطة .

(ط) في ب ، د : [أن] ساقطة . (ي) في د : [يستر] .

(ك) في د ، هـ : [الثانية] . (ل) في د ، هـ : [تعالى] ساقطة .

(م) في د ، هـ : [ثم] ساقطة . (ن) في د ، هـ : [وانت] بالواو .

(س) في جـ : [عنته] . (ع) في ب : [بناء] ساقطة .

(ف) في ب ، جـ : [أو] .

(١) انظر : التبيين (١٢٨/٣) .

(٢) انظر : الفتح (٤٨/٤) .

ومن ثم قال العتاي^(١) : " قيل : الحالف إذا كان مسلماً ينبغي أن^(٢) لا يحنث ؛ لأن أكله ليس بمتعارف ، ومبنى الأيمان على العرف ، وهو الصحيح / " (٣) .

وفي الكافي : " وعليه الفتوى " (٣) .

ورده الشارح بأن^(ب) هذا عرف عملي ، وهو لا يقيد اللفظ ، بخلاف اللفظي^(ج) . ألا ترى أنه لو حلف لا يركب دابة لا يحنث بالركوب على الإنسان { للعرف اللفظي ؟ لأن^(د) اللفظ عرفاً لا يتناول إلا الكراع^(هـ) (٤) ، وإن تناوله لغة . ولو حلف لا يركب حيواناً يحنث بالركوب على الإنسان { (٥) ؟ لأن اللفظ يتناوله . والعرف العملي ، وهو أنه لا يركب عادة لا يصلح مقيداً^(و) .

(ب) في د : [من أن] .

(أ) في أ : [أنه] .

(ج) في أ ، ب ، ج : [اللفظ] .

(هـ) في أ ، ج : [الإكراع] .

(د) في ج : [فإن] . وفي أ ، ب ، ج ، د ، هـ : [كان] .

(و) في ج : ما بين القوسين مكرر .

(١) هو : أبو القاسم أحمد بن محمد بن عمر العتاي البخاري ، زين العابدين ، من العلماء الزاهدين المتبحرين في العلم ، أخذ عن شمس الأئمة الكردي ، له تصانيف ، منها : شرح الزيادات ، وجوامع الفقه المعروف بالفتاوى العتائية ، وشرح الجامع الكبير والصغير . توفي سنة ٥٨٦ هـ ببخارى . (انظر : الجواهر المضيئة ٢٩٨/١ ، الفوائد البهية ص ٣٦) .

(٢) انظر : الفتح (٤٨/٤) والبحر (٣٤٨/٤) وحاشية الشلي (١٢٧/٣) وعزاه إلى العتاي في شرح الجامع الصغير .

(٣) انظر : الكافي في شرح الوافي (٢١٣/ب) .

(٤) الكراع هو : الكراع من الإنسان : ما دون الركبة إلى الكعب . ومن الدواب : ما دون الكعب ، ولا يكون الكراع في الرجل دون اليد إلا في الإنسان خاصة ، وأما ما سواه فيكون في اليدين والرجلين . وهو اسم يجمع الخيل ؛ أي الدابة . (انظر : لسان العرب ٧١/١٢ - ٧٢ ، والمصباح المنير ص ٢٧٤ ، والمعجم الوسيط ٧٨٣/٢) .

(٥) انظر : التبيين (١٢٨/٣) .

قال في الفتح : " وهذا غير^(أ) صحيح ؛ لقولهم في الأصول : تترك^(ب) الحقيقة بدلالة العادة ، وليست العادة إلا عرفاً عملياً^(ج) " (١) .

وفى بحث التخصيص من التحرير : " مسألة العادة العرف العملي مخصص^(د) عند الحنفية / ، خلافاً للشافعية ، كحرمة الطعام وعادتهم أكل البر انصرف إليه وهو الوجه . أما بالعرف القولي^(هـ) (٢) فاتفق^(و) كالدابة^(ز) للحمار^(ح) والدراهم^(٣) على النقد^(ط) الغالب^(٤) .

وفي الحواشي السعدية : " إن العرف العملي يصلح^(ي) مقيداً عند بعض^(ك) مشايخ بلخ^(٥) ؛ لما ذكر في كتب الأصول في مسألة إذا كانت الحقيقة مستعملة والمجاز متعارفاً^(٦) . انتهى .

(أ) في هـ : [غير] ساقطة .

(ج) في أ : [عملياً] ساقطة .

(هـ) في هـ : [العقلي] .

(ز) في جـ : [الدابة] مكررة .

(ط) في جـ : [النقد] .

(ك) في أ ، ب ، جـ ، د : [بعض] ساقطة .

(ب) في هـ : [بترك] .

(د) في د : [تخصيص] .

(و) في أ ، ب : [فاتفق] .

(ح) في هـ : [للحال] .

(ي) في د : [يصح] .

(١) انظر : الفتح (٤٨/٤) .

(٢) العرف القولي : هو أن يتعارف قوم إطلاق لفظ لمعنى ، بحيث لا يتبادر عند سماعه إلا ذاك المعنى . (انظر :

التقرير والتحبير لابن أمير الحاج (٢٨٢/١) .

(٣) الدراهم : جمع درهم ، وهو : اسم للمضروب من الفضة ، وهو معرب ، وهو وحدة وزن مقدارها ٢,٩٧ جم .

(انظر : المصباح المنير ص ٧٣ ، المقادير الشرعية ص ٦١) .

(٤) انظر : التحرير للكمال بن الهمام (٢٨٢/١) .

(٥) بلخ : مدينة مشهورة بخراسان ، وهي من أجل مدنها ، كانت تسمى بالإسكندرية قديماً ، ويقال لجيكون : نهر

بلخ . وينسب إليها خلق كثير من العلماء . وهي الآن تقع في إيران . (انظر : معجم البلدان ١/٤٧٩) .

(٦) انظر : الحواشي السعدية (٤٧/٤) .

وهذه النقول تؤذن بأنه لا يحنث بركوب الآدمي في^(أ) (لا يركب حيواناً) فإيراد الفرع^(ب) على ما في^(ج) الفتح كما في البحر^(د) غير وارد ؛ لأن^(هـ) العادة حيث كانت مخصصة^(و) انصرفت يمينه إلى ما يركب عادة ، فتدبر^(ز) .

وأما الكبد والكرش ، وكذا الرئة والقلب / والطحال^(ب/١٩٨) ؛ فلأن نموها من الدم وتستعمل استعمال اللحم .

قيل : " هذا في عرف أهل الكوفة ، وفي عرفنا لا يحنث^(ح)(٢) " (٣) ذكره في الخلاصة وغيرها . ولا خلاف أنه يحنث بأكل لحم الإبل والغنم والبقر والطيور في (لا يأكل لحمًا) مطبوخًا كان^(ط) ، أو مشويًا ، أو قديدًا^(٤) .

- | | |
|---|--------------------------------|
| (أ) في أ : [بقوله] . | (ب) في د : [النوع] . |
| (ج) في هـ : [الأصل] وهي زائدة . | (د) في أ : [كما في الفتح] . |
| (هـ) في ب ، ج ، هـ : [ولأن] بالواو . وفي أ : [ان] . | (و) في د : [مختصة] . |
| (ز) في أ : [والطحال] ساقطة . | (ح) في أ : [لا يحنث] ساقطة . |
| (ط) في أ : [كان] ساقطة . | |

(١) انظر : الفتح (٤٨/٤) والبحر (٣٤٨/٤) ومنحة الخالق (٣٤٨/٤) .

(٢) لأنه لا يعد لحمًا .

(٣) انظر : الخلاصة (١٥٠/٢) .

(٤) القديد : هو اللحم المقدد ، وهو اللحم المملوح المجفف في الشمس . (انظر : لسان العرب ٥٢/١١) .

واختلف^(١) في أكل الني^(ب)^(١) ، والأظهر^(ج) أنه لا يحنت^(٢) .

وفي الذخيرة : " لا يأكل لحم^(د) شاة لا يحنت بأكل^(هـ) لحم البقر^(٣) مصرياً كان أو قروياً^(٣) " .

قال الشهيد : " وعليه الفتوى^(٤) " .

ولو حلف لا يأكل لحم بقرة^(٥) فأكل لحم الجاموس يحنت^(٥) { لا في عكسه ؛ لأنه نوع لا يتناول الأعم . وفي الخانية : " ينبغي أن لا يحنت {^(ح) في الفعلين ؛ لأن الناس يفرقون بينهما^(٦) " .

(ب) في هـ : [الشي] .

(د) في أ : [لحم] ساقطة .

(و) في أ ، د : [العنز] .

(ح) في أ : ما بين القوسين ساقط .

(أ) في جـ : [واخلف] .

(ج) في د : [والظاهر] .

(هـ) في أ : [يأكل] .

(ز) في أ : [بقر] .

(١) الني : الشحم . (انظر : المعجم الوسيط ٩٦٦/٢) .

(٢) قال في البحر : " ... وفي فتاوى أبي الليث عن أبي بكر الإسكاف أنه لا يحنت ، وهو الأظهر ، وعند الفقيه أبي الليث يحنت " (انظر : البحر ٣٤٨/٤) .

(٣) انظر : الذخيرة (٢٣٦/٣) .

(٤) انظر : البحر (٣٤٨/٤) وعزاه له .

(٥) لأنه وإن كان بقرًا - حتى يعد في نصاب البقر - ولكن خرج من اليمين بتعارف الناس . (انظر : البحر ٣٤٨/٤) .

(٦) انظر : الخانية (٦٠/٢) .

ويؤيده^(أ) ما في التارخانية^(ب) : " لا يأكل لحم بقر فأكل لحم جاموس^(١) لا يحنث "^(٢). ذكره في الجامع^(٣) . وفي الحاوي أنه يحنث^(٤) ، والصحيح ما في الجامع^(ج) .

ولا يحنث أيضاً بشحم^(٥) الظهر ، وهو اللحم السمين ؛ أي بأكله^(هـ) في حلفه (لا يأكل شحماً^(د)) وإنما^(٦) يحنث بشحم البطن خاصة عند الإمام ، وقالوا : يحنث به أيضاً . وعلى هذا الخلاف : لو حلف لا يشتريه أو لا يبيعه لهما ، إن خاصية الشحم وهي^(ح) الذوب بالنار موجودة فيه فلزم^(ط) كونه / من نفس مسمّاه ، وله أنه لحم حقيقة ؛ لأنه ينشأ من الدم ، ويستعمل استعمال اللحم في اتخاذ^(ي) ألوان الطعام ، وبائعته في العرف لا يسمّى إلا بسائغ اللحم ، وعن هذا صحح غير واحد قول الإمام ، وحكى الطحاوي^(٥) قول محمد معه^(٦) .

- (أ) في ب ، د : [ويؤيد] . وفي أ : [يؤيده ما] ساقطة .
(ج) في د : [الجامع الصغير] .
(هـ) في جـ : [يأكله] .
(ز) في د : [أي] . وفي أ : [وانا] .
(ط) في هـ : [فوجب] .
(ب) في د : [الخانية] .
(د) في جـ : [شحم] .
(و) في د : [لحماً] .
(ح) في ب : [وهو] .
(ي) في ب ، د : [اتخاذ] . وفي هـ : [إيجاد] .

(١) الجاموس : نوع من البقر ، دخيل ، وجمعه جواميس ، فارسي معرب ، وهو بالعجمية كواميش . (انظر : لسان العرب ٣٥٤/٢) .

(٢) انظر : الفتاوى التارخانية للأنصاري الهندي (٥٢٢/٤) .

(٣) انظر : الجامع الكبير لمحمد بن الحسن (ص ٧٣) .

(٤) انظر : البحر (٣٤٩/٤) وعزاه للحاوي القدسي .

(٥) هو : أبو جعفر ، أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي ، فقيه حنفي المذهب ، ولد سنة ٢٢٩ هـ ، صحب خاله المزني الشافعي وتفقّه به ، ثم ترك مذهبه ، وصار حنفي المذهب ، له من المصنفات : أحكام القرآن ، ومعاني الآثار ، وبيان مشكل الآثار ، والمختصر في الفقه ، اختلاف العلماء ، شرح الجامع الكبير ، والجامع الصغير . أخذ عنه عدد من العلماء ، وجمع كثير من الناس . توفي سنة ٣٢١ هـ . (انظر : الجواهر المضيئة ٢٧١/١ ، تاج التراجم ص ٢١ ، الفوائد البهية ص ٣١) .

(٦) انظر : مختصر الطحاوي (ص ٣١٣) .

وقال ابن الساعاتي^(١) في شرح مجمعه : " الحق أنه^(أ) إن^(ب) أريد به شحم اللحم فقوله أظهر ، وإن { أريد به^(ج) شحم الكلية فقولهما أظهر }^(د) " (٢) .

وبقي من الشحوم شحم مختلط بالعظم وشحم على ظاهر الأمعاء ، وقد علمت أنه يحث بشحم البطن اتفاقاً^(٣) . قال في الكافي : " والثلاثة على الخلاف " (٤) ولا يخلو من^(هـ) نظر ، بل لا ينبغي خلاف عدم^(و) الحث / بما^(ب/٢٠١) (٥) { في العظم^(ج) ، إذ لم يقل أحد بأنه شحم ، كما قال السرخسي .

وكذا لا ينبغي خلاف^(ط) في الحث { بما على الأمعاء ؛ لأنه لا يختلف في تسميته شحماً - كذا في الفتح^(٥) - والحاصل أنه لا خلاف في الحث { (ك) في شحم البطن ، وما على الأمعاء ، كما لا خلاف في عدمه^(ل) بما في العظم ، ولذا وضع المسألة في شحم الظهر^(ز) ؛ لأنه محل الخلاف ، والله الموفق .

-
- | | |
|---|---------------------------------------|
| (أ) في أ : [بأنه] . | (ب) في أ ، ب ، ج : [إن] ساقطة . |
| (ج) في هـ : [به] ساقطة . | (د) في أ : ما بين القوسين ساقط . |
| (هـ) في ب ، ج ، د ، هـ : [عن] . | (و) في هـ : [في عدم] . |
| (ز) في د (٢١١ / أ) غير واضحة ومطموسة ، من قوله : " بما في العظم " إلى قوله : " وهو أن عينها " . | (ط) في د : [لا ينبغي خلاف] مطموسة . |
| (ح) في د : [العظم] مطموسة . | (ك) في د : ما بين القوسين ساقط . |
| (ي) في أ ما بين القوسين ساقط . | (م) في ج : [الضير] . |
| (ل) في د : [في عدمه] مطموسة . | |
-

(١) هو : مظفر الدين أحمد بن علي بن ثعلب المعروف بابن الساعاتي البعلبكي الأصل البغدادي ، سكن بغداد ونشأ بها ، وبرع في الفقه ، كان يضرب به المثل في الذكاء والفصاحة وحسن الخط ، له تصانيف كثيرة ، منها : مجمع البحرين وملتقي النهرين ؛ جمع فيه بين مختصر القدوري والمنظومة مع الزوائد وشرحه في كتاب آخر ، وله البدائع في الأصول . مات سنة ٦٩٤ هـ . (انظر : الجواهر المضئية ٢٠٨ / ١ ، الفوائد البهية ص ٢٦ ، الأعلام ١ / ١٧٥) .

(٢) انظر : مجمع البحرين (١١ / ب) .

(٣) انظر : الفتح (٤٩ / ٤) والبحر (٣٤٩ / ٤) .

(٤) انظر : المبسوط (١٧٦ / ٨) والكافي (٢١٣ / ب) .

(٥) انظر : الفتح (٤٩ / ٤) .

ولا يحنث أيضاً بألية ؛ أي بأكلها في حلفه لا يأكل { لحمًا وشحمًا^(أ) } (ب)
وكذا في (لا يشتري) لأنه نوع ثالث ، حتى لا يستعمل استعمال اللحوم والشحوم - كذا
في الهداية^(١) - وعليه جرى الشارح وغيره^(٢).

والأول مستلم ، والثاني ممنوع ، إلا أن يراد جميع استعمالاته .

ولا يحنث أيضاً بالخبز ؛ أي بأكله في حلفه (لا يأكل من هذا البر) بل لا بد في (ج)
حنثه^(د) من أن يقضمها^(هـ) - بكسر الضاد - / أي يأكلها^(و) بأطراف^(ز) أسنانه ، وغير^(ح)
نيئة^(ط) ، عند الإمام^(٣) ، وقال^(ي) : إن أكل من خبز^(ك) حنث ؛ لأنه مفهوم منه عرفاً^(٤) .

وله : إن أكل عينه متعارف ؛ لأنه يؤكل مقلياً^(ل) ويسمى بالبليلة^(م) .

(أ) في ب : [شحمًا ولحمًا] .

(ج) في هـ : [من] .

(هـ) في أ ، ب : [يقضمها] .

(ز) في أ : [ياطراف] .

(ط) في أ ، ب ، ج ، د ، هـ : [نية] .

(ك) في جـ : [خيره] .

(م) في أ : [باللية] . وفي ب ، جـ ، و : [بالبليلة] .

(ب) في أ : ما بين القوسين ساقط .

(د) في ب : [حلفه] .

(و) في ب ، د ، هـ : [بأكلها] .

(ح) في هـ : [غير] بدون الواو .

(ي) في أ : [وقيل] . وفي هـ : [وقال] .

(ل) في أ ، هـ : [مغليًا] .

(١) انظر : الهداية (٤٩/٤) .

(٢) انظر : التبيين (١٢٨/٣) وحاشية الشلبي (١٢٨/٣) .

(٣) بأن كانت مقلية ، أما إذا قضمها نيئة لم يحنث ؛ لأنه غير مستعمل أصلاً . (انظر : البحر ٣٤٩/٤) .

(٤) انظر : الفتح (٥١/٤) .

ومقلبياً بأن يوضع جافاً^(أ) في القدر ، ثم يؤكل قضمًا ، ومطبوخًا هريسة^(١) ، والحقيقة المستعملة عنده أولى من المجاز المتعارف^(ب) (٢) / . وعندهما بالعكس ورجح بعضهم قولهما .

وفي الذخيرة : " الصحيح قول الإمام " (٣) .

ولا خلاف أنه^(ج) إذا نوى شيئاً^(د) اعتبر نيته ، وأنه لو قضمها حنث عندهما { أيضًا ، هو الأصح .

وقيل : الأصح أنه لا يحنث عندهما { (هـ) ، ولو أكلها نيئة^(و) لا يحنث . وفي الأصول يحنث - كذا في الدراية^(٤) - .

{ ولو زرعه^(ز) وأكل ما خرج^(ح) منه لم^(ط) يحنث اتفاقًا ، ودل كلامه أنه لا يحنث بأكل^(ي) دقيقها^(٥) وسويقها^(٦) عند الإمام ، ووافقه أبو يوسف ، وجزم محمد بأنه يحنث^(٧) .

(أ) في أ : [جافًا] ساقطة ومكتوب بدلها [ما] وهي زائدة .

(ب) في د : [المتعارف] ساقطة .

(ج) في د : [أنه] مطموسة .

(د) في د : [شيئًا] مطموسة .

(هـ) في أ : ما بين القوسين ساقط .

(و) في أ ، ب ، ج ، د ، هـ : [نية] .

(ز) في جـ : [زدعه] .

(ح) في أ : [ما يخرج] .

(ط) في أ : [لا] .

(ي) في أ : [يأكل] .

(١) الهريسة : المرس : الدق ؛ وسميت بذلك لأن البر الذي هو منه يدق ، ثم يطبخ ، ويسمى صانعه هراسًا .
(انظر : لسان العرب ٧٤/١٥) .

(٢) وهو الأصل عنده . (انظر : البحر ٣٤٩/٤) .

(٣) انظر : الذخيرة (٢٣٣/٣) .

(٤) انظر : كمال الدراية (٢٤٨/١) .

(٥) الدقيق : الطحين . (انظر : لسان العرب ٣٧٩/٤) .

(٦) السويق : ما يتخذ من الخنطة والشعير . (انظر : لسان العرب ٤٣٨/٦) .

(٧) انظر : البحر (٣٤٩/٤) .

والفرق لأبي يوسف أن الحنطة إذا ذكرت^(١) مقرونة بالأكل^(ب) يراد [بها]^(ج) الخبز دون السويق^(١).

قال ابن الساعاتي : " أقول كلام أبي يوسف على الرواية الناطقة أنه لا يحث بقضمها أشد التثاماً^(د) ، وأما على الرواية الأخرى التي اعتبر^(هـ) فيها عموم المجاز فقول محمد وضع المسألة في المعينة^(ز) ؛ لأنه لو حلف لا يأكل حنطة^(٢) " ^(٣).

قال شيخ الإسلام^(٤) : " ينبغي أن يكون جوابه كجوابهما " ^(٥) .
ورده في الفتح / بأنه تحكم^(٦) ^{(ب/٣٧١)١}.

- (أ) في هـ : [ذكر] .
(ب) في أ : [يأكل] .
(ج) في أ ، ب ، ج ، د ، هـ : [به] والتصويب من البحر (٥٤١/٤) . (د) في أ : [السامي] .
(هـ) في أ : [التي اعتبر] ساقطة .
(و) في أ : [القنية] . وفي ب : [المغنية] .
(ز) في أ : [يحكم] .

- (١) لأن محمد - رحمه الله تعالى - اعتبر عموم المجاز ، وهذا الخلاف إذا حلف على حنطة معينة ، أما لو حلف (لا يأكل حنطة) ينبغي أن يكون جوابه كجوابهما . (انظر : الفتح ٥١/٤ ، والبحر ٣٤٩/٤) .
(٢) الحنطة : هي القمح والبر والطعام ، والحنطة هي البر ، وجمعها حنط . (انظر : لسان العرب ٣٦٠/٣) .
(٣) انظر : البحر (٣٤٩/٤) وعزاه لابن الساعاتي .
(٤) هو : محمد بن الحسين بن محمد البخاري ، المعروف ببيكر خواهر زاده ، ومعناه : ابن أخت . ولقب بذلك هو وغيره لأنهم أبناء أخوات لبعض العلماء ، وهو ابن أخت القاضي أبي ثابت محمد بن أحمد البخاري ، وكان يلقب كثيراً بشيخ الإسلام . صنف المختصر ، والمبسوط ، والتجنيس ، وغيرها . (انظر : الجواهر المضيئة ٦٤١/٣ ، تاج التراجم ص ٢١٣ ، الفوائد البهية ص ١٦٣ ، الأعلام ١٠٠/٦) .
(٥) انظر : البحر (٣٤٩/٤) وعزاه إلى شيخ الإسلام .

"أحدها : أن يقول هذه من غير أن يقول حنطة ، فيحنت بأكلها^(أ) ، سواء أكلها كذلك ، أو طحنها فأكل المطحون ، أو خبزها فأكل الخبز .

الثانية : أن يقول حنطة^(ب) ، فيحنت بأكل الحنطة سواء أكلها نيئاً^(ج) أو مطبوخاً أو مبلولاً أو مقلّياً . ولا يحنت بأكل الدقيق والسويق والعجين والخبز .

الثالثة : أن يقول هذه الحنطة ، وأشار إلى صبرة ، فلا يحنت بأكله من دقيقها أو سويقها أو خبزها ؛ لقيد الاسم^(د) ، والله الموفق^(هـ) .

وفي حلفه (لا يأكل من هذا الدقيق) **يحنث**^(و) **بخبزه**^(ز) وعصيده^(ح) ، **لا بسفه**^(د) ، في الأصح ؛ لأن عينه غير مأكول ، فانصرفت يمينه إلى ما يتخذ^(ط) منه^(٤) .

وفي النوازل : " لو^(ي) اتخذ منه خبيصاً أخاف أن يحنت^(٥) " .

(ب) في ب : [حنطة] .

(د) في أ : [والله أعلم] .

(و) في جـ : [بخره] .

(ط) في د ، هـ : [ما اتخذ] .

(أ) في جـ : [يأكلها] ساقطة .

(ج) في أ ، ب ، جـ ، د ، هـ : [نيئاً] .

(هـ) في د : [يحنت] ساقطة . وفي هـ : [حنت] .

(ز) في جـ : [وعصبه] . وفي أ : [وعصيدة] .

(ح) في ب : [بسفه] ساقطة . وفي جـ : [لابسفه] .

(ي) في هـ : [لو] ساقطة .

(١) انظر : كشف الأسرار (٩٥/٢) .

(٢) العصيدة : هي التي تعصدها بالمسواط ، وهي دقيق يُلت بالسمن ويطحخ . (انظر : لسان العرب ٢٣٥/٩) .

(٣) السِّف : يقال : سفت السويق ؛ أي قمحته ؛ إذا أخذته ، وكل دواء يؤخذ غير معجون فهو سَفوف بفتح السين . (انظر : لسان العرب ٢٨٢/٦) .

(٤) بخلاف الحنطة ، فانصرفت إلى ما يتخذ منه فلو استفه كما هو لم يحنت على الصحيح ، لتعين المجاز مراد . (انظر : البحر ٣٤٩/٤) .

(٥) انظر : النوازل (٩١/ب) .

وينبغي أن لا يتردد^(١) في حنثه إذا أكل^(ب) منه ما يسمّى في ديارنا بالكُسْكُس^(ج)^(١) .

والخبز ما اعتاده أهل بلده ، حتى لو حلف المصري أو^(د) الشامي أنه لا يأكل خبزًا انصرف إلى البر .

قال في الفتح : " وينبغي أن يحنث بأكل الكماج^(هـ)^(٢) ؛ لأنه خبز وزيادة " ^(٣) .

وفي الخانية : " أنه يحنث بالرقاق^(و)^(٤) " ^(٥) . انتهى .

وينبغي أن يراد^(ز) به المسمّى في ديارنا بالبيساني^(٦) ، لا ما يحشى^(ح) بالسكر^(ط) واللوز ، كما هو ظاهر^(٧) .

-
- | | |
|--|--------------------------|
| (أ) في هـ : [أن لا يتردد] . | (ب) في جـ : [الكل] . |
| (ج) في ب : [باللسكس] . وفي جـ : [بالكبيس] . وفي هـ : [بالكشكس] . | |
| (د) في د : [ان] . | (هـ) في د : [الجماج] . |
| (و) في جـ : [بالرقاق] . | (ز) في جـ : [تراد] . |
| (ح) في جـ : [لانا تحشى] . | (ط) في ب : [السكر] . |

(١) الكُسْكُس : يقال له : الكُسْكُسَى - بالألف المقصورة - وهو طعام لأهل المغرب يتخذ من طحين البرّ المفروك ، ويُتَضَج على البخار . (انظر : المعجم الوسيط ٧٨٨/٢) .

(٢) الكماج : لم أجده بعد البحث ، ولعله مصطلح خاص عندهم .

(٣) انظر : الفتح (٥١/٤) .

(٤) الرقاق : الخبز المنبسط بالرقيق ، نقيض الغليظ ، يقال : خبزٌ رقاق ورقيق . (انظر : لسان العرب ٢٨٨/٥) .

(٥) انظر : الخانية (٦٢/٢) .

(٦) البيساني : لم أجده ، والظاهر أنه مسمى خاص كما قال المصنف .

(٧) انظر : البحر (٥٠/٤) .

وأما الشعير^(١) فإنما يعتاده بعض أهل القرى فيحنت به ، ولو أن بدويًا^(٢) اعتاده ودخل إلى بلدة / المعتاد^(٣) فيها أكل خبز الحنطة ، واستمر لا يأكل إلا الشعير ، فحلف لا يأكل خبزًا لا يحنت إلا بأكل الشعير ، كما أفق به العلامة^(ب) الكمال^(ج) (٣) .

ولو كان الحالف^(٥) زبيديًا^(٤) انصرف إلى الذرة^(٥) والدخن^(هـ) (٦) ، أو من طبرستان^(٧) فإلى خبز الأرز . وهي اسم أرمل وأعمالها ، والنسبة إليها طبري ، سميت بذلك ؛ لأن أهلها كانوا يجاربون^(ز) بالفأس أي الطبر^(ح) معرب تبر^(٨) .

- | | |
|--------------------------------|---------------------------------------|
| (أ) في د : [المعتاد] ساقطة . | (ب) في أ : [العامة] . |
| (ج) في أ : [الكمل] . | (د) في ب : [ولو كان الحالف] ساقطة . |
| (هـ) في د : [الدخن] . | (و) في ب : [طبرستان] . |
| (ز) في ب : [يجاربون] . | (ح) في جـ ، د : [الطبر] . |

- (١) الشعير : جنس من الحبوب معروف ، واحدته شعيرة . (انظر : لسان العرب ١٣٦/٧) .
- (٢) بدوي : من البدو ، وهو خلاف الحضرة ، والنسبة إلى البادية . (انظر : المصباح المنير ص ٢٦) .
- واصطلاحًا : هم سكان البادية . (انظر : معجم لغة الفقهاء ص ٨٥) .
- (٣) أي العلامة الكمال بن الهمام صاحب الفتح . انظر : الفتح (٥١/٤) .
- (٤) زبيدي : نسبة إلى زبيد وزبيد ، قبيلة من قبائل اليمن . وزبيد - بالضم - بطن من مذحج ؛ رهط عمرو بن معديكرب الزبيدي . وزبيد - بالفتح - موضع باليمن . (انظر : لسان العرب ١٠/٦) .
- (٥) الذرة : ضرب من الحب معروف ، يقال للواحدة ذرة . (انظر : لسان العرب ٤١/٥) .
- (٦) الدخن : حب معروف ، وواحدته دخنة . (انظر : المصباح المنير ص ١٠١) .
- (٧) طبرستان : معناها بالفارسية : أخذته الفأس بيده اليمنى ، والمراد بالفأس (الطبر) ، وهو معرب (تبر) أي تبرستان . (انظر : الفتح ٥١/٤ ، والمعجم الوسيط ٥٤٩/٢) .
- (٨) طبرستان - بفتح أوله وثانيه وكسر الراء - واستان الموضع أو الناحية ، وهي بلدان واسعة كثيرة يشملها هذا الاسم خرج من نواحيها من لا يحصى كثرة من أهل العلم والأدب والفقهاء ، والغالب على هذه النواحي الجبال . (انظر : معجم البلدان ١٣/٤) .

حكم حلفه
لا يأكل
الشواء ثم أكل
الجزر والباذنجان
المشوين

والشواء^(أ) والطبخ / يقعان على اللحم ؛ أي على ما يشوى^(ب) منه ويطبخ ،
فلو حلف لا يأكل شواء^(ج) لا يحث بأكل^(د) الجزر^(هـ) والباذنجان^(و) المشوين^(ز) ، إلا أن
ينوي كل^(ح) ما يشوى^(١/٢٠٥) . وكذا لو حلف لا يأكل طيخاً لا يحث إلا^(ط) باللحم المطبوخ
بالماء ؛ لتعذر التعميم^(٢) ، إذ الدواء^(ي) مما يطبخ ، وكذا الفول اليابس المسمى في ديارنا
بالفول الحار^(ك) ، فصرف إلى أخص الخصوص ، وهو ما^(ل) ذكرنا عملاً بالعرف فيهما^(٣) .
وفي عطف الطبخ على الشواء^(ن) إيماء إلى تغايرهما ، وهذا لأن الماء^(س) مأخوذ^(ع) في^(ف)
مفهوم الطبخ ، وإلا لكانا^(ص) سواء . وكذا^(ق) لو أكل قلية^(٤) يابسة لم يحث ؛ لأنها لا
تسمى طيخاً .

- | | |
|---|----------------------------------|
| (أ) في أ : [والشوي] . | (ب) في ب : [ما يشوى] . |
| (ج) في أ : [شوي] . | (د) في أ : [بأكل] ساقطة . |
| (هـ) في جـ : [الجوز] . وفي هـ : [الخبز] . وفي ب : [الجزر] ساقطة . | |
| (و) في ب : [والباذنجان] . | (ز) في أ : [مشوين] . |
| (ح) في جـ : [أكل] . | (ط) في هـ : [إلا بأكل اللحم] . |
| (ي) في أ : [الدوي] . | (ك) في أ : [احرار] . |
| (ل) في جـ : [منا] . | (م) في أ ، جـ : [فيها] . |
| (ن) في أ : [الشوي] . | (س) في أ : [الماء] ساقطة . |
| (ع) في أ : [المأخوذ] . | (ف) في هـ : [من] . |
| (ص) في د ، هـ : [لكان] . | (ق) في د ، هـ : [ولذا] . |

- (١) لأنه يراد به اللحم المشوي عند الإطلاق .
- (٢) قال في البحر (٣٥٠/٤) : " وهذا استحسان اعتبار للعرف ، وهذا لأن التعميم متعذر فينصرف إلى خاص هو متعارف ، وهو اللحم المطبوخ بالماء " .
- وقال في الفتح (٥٢/٤) : " وهذا استحسان بالعرف ؛ لأن التعميم متعذر لأن الماء مما يطبخ " .
- (٣) " فلا يقال لأكله : أكل طيخاً ، فينصرف إلى خاص هو أخص الخصوص ، وهو اللحم المطبوخ " . (انظر :
الفتح ٥٢/٤) .
- (٤) القليّة : ما يقلى من الطعام ونحوه ، أو هي مرقّة تتخذ من اللحوم والأكباد ، والجمع قلايا . (انظر : المعجم
الوسيط ٧٥٧/٢) .

ومعنى^(١) وقوعه على^(ب) اللحم أنه لا يقع على غيره ، إلا أن هذا يقتضي أنه لا يحنث^(ج) بالأرز المطبوخ بلا لحم .

وفي الخلاصة : " أنه يحنث بالأرز المطبوخ بالودك^(١) ، بخلاف السمن والزيت "^(٢) .

قال ابن سماعة^(٣) : " الطبخ يقع على الشحم^(د) أيضاً "^(٤) .

وفي البدائع : " وعلى^(١/٣٧٧) / الألية أيضاً "^(٥) . وكأتهما لاتصالهما به ألحقا به .

وعلى^(هـ) هذا فقول من قال : إن^(٦) ما يطبخ من الأدهان يسمى مزورة^(٦) فلا يحنث^(ز) بأكله في^(ح) (لا يأكل طيبخاً) ؛ محمول على^(ط) غير اللحمية^(ي) .

(أ) في أ ، ب ، ج : الواو ساقطة .

(ج) في أ ، هـ : [إلا بالأرز] .

(هـ) في د : الواو ساقطة .

(ز) في أ : [لا يحنث] .

(ط) في ب : [في] .

(ب) في هـ : [في] .

(د) في د : [اللحم] .

(و) في أ : [انه لا] . وفي جـ : [انه] .

(ح) في د : [فلا] .

(ي) في أ : [الحمية] . وفي جـ : [الألية] .

(١) الودك : الدَّسَم ، معروف . (انظر : لسان العرب ٢٥٧/١٥) .

(٢) قال في الخلاصة : " ولو أكل المرق يحنث ، ولو طبخ الأرز بودك طبخ ، ولو طبخ بسمن أو زيت فليس بطبخ " . (انظر : الخلاصة ١٥٢/٢) .

(٣) هو : أبو عبدالله ، محمد بن سماعة بن عبيد الله بن هلال التميمي ، أحد الثقات الأثبات ، كان حافظاً للحديث ، وحدث عن الليث بن سعد ، وأبي يوسف ، ومحمد بن الحسن . وكتب النوادر عن أبي يوسف ومحمد ، ولي القضاء للمأمون ببغداد ، وله من المصنفات : أدب القاضي ، والمحاضرة ، والسجلات ، وغيرها . (انظر : الجواهر المضئية

١٦٨/٣ ، تاج التراجم ص ١٨٩ ، الفوائد البهية ص ١٧٠ ، الأعلام ١٥٣/٦) .

(٤) انظر : الفتح (٥٢/٤) وعزاه إلى ابن سماعة ، وانظر : البحر (٣٥٠/٤) .

(٥) انظر : البدائع (٩٤/٣) .

(٦) مزورة : لم أحده بالمعنى الذي أشار إليه المصنف ، وإنما الزَّوْر : الصدر ، وقيل : الوسط . وقيل : الأعلى .

(انظر : لسان العرب ١١٠/٦ - ١١٢) .

وفي الهداية : " إنه يحنت { بأكل المرق ؛ لأنه يسمّى طبيخاً ؛ لأن فيه من أجزاء اللحم " (١) .

قال يعقوب باشا^(١) : وعلى هذا فينبغي أن يحنت { (ب) بالطبخ^(ج) بلا لحم في هذا الزمان ؛ لإطلاقهم عليه طبيخاً عرفاً ، لكن قدمنا أنه لا يحنت بالمرق ، وإليه يومئ قوله : إن الطبخ يقع على اللحم .

(أ) في ب ، ج ، د ، هـ : [باشا] .

(ج) في هـ : [بالطبخ] .

(ب) في د : ما بين القوسين مكرر .

(١) انظر : الهداية (٥٢/٤) .

(٢) هو : يعقوب باشا بن خضربك بن جلال الدين الرومي ، قاضي حنفي ، تركي ، كان مدرساً ، بدوسه ، ثم تولى قضاءها إلى أن مات سنة ٨٩١ هـ ، له من التصانيف : حاشية على شرح الوقاية لصدر الشريعة ، وحاشية على شرح الجفيني القاضي زاده . (انظر : إنباء الرواة (٤٩/٤) هدية العارفين (٥٤٦/٢) شذرات الذهب (٣٥٢/٧) الأعلام (١٩٧/٨) .

تتمة : حلف لا يأكل طعاماً فأكل ما يؤكل^(أ) على وجه التطعم^(ب) / ، كالخبز والفاكهة والملح والخل والكامخ والزيت ، حنث .

قال في الوقعات : " ولو^(ج) أكل من الدواء^(د) الذي لا يكون له طعم ، ولا يكون غذاء^(هـ) ، أو يكون مرّاً كريهاً^(و) لا يحنث ، وإن كان حلواً حنث^(ز) " .

والنبذ شراب عند^(ح) الثاني ، طعام عند محمد ، وأنت خير بأن الطعام / في عرفنا لا يطلق على ما ذكر ، فينبغي أن يجزم^(ط) بعدم^(ط) حنثه به^(٢) .

(أ) في أ : [لحمه] .

(ب) في هـ : [التعظيم] .

(ج) في جـ ، د : الواو ساقطة .

(د) في د : [بالدواء] .

(هـ) في أ : [ولا يكون له غذا] . وفي هـ : [ولا يكون عضا] .

(و) في ب : [مرّاً كريها] ساقطة . وفي د : [مرقا لريها] .

(ز) في أ : [وعند] بالواو .

(ط) في أ : [بعد حنث] .

(ح) في أ ، ب ، جـ ، هـ : [يجرم] .

(١) انظر : البحر (٣٥١/٤) وعزاه للوقعات .

(٢) انظر : البحر (٣٥١/٤) .

والرأس تنصرف / إلى ما يباع في مصره ؛ أي مصر^(أ) الخالف^(ب) (لا يأكل رأسًا) وهو ما يكبس^(ج) في التنور^(١) ؛ أي يطعم به ، أو يدخل فيه من كبس الرجل رأسه في قميصه ؛ أي^(د) أدخله - كذا في المغرب^(٢) - وهذا لأن العموم المتناول للجراد ، والعصفور^(هـ) غير مراد ، فصرفناه إلى ما تعورف .

وكان^(٣) الإمام يقول أولاً بتناوله^(٤) للإبل والبقر والغنم ، ثم رجع وخصّه بالبقر والغنم ، وهما خصّاه^(٥) بالغنم ، وهذا اختلاف عصر لا حجة فيه^(ط) ، فعلى المفتي أن يفتي بما هو المعتاد في كل مصر وقع فيه حلف الخالف^(٣) .

(أ) في هـ : [في مصر] .

(ب) في د : [الخالف] .

(ج) في د : [ما يلبس] .

(د) في ب : [والغصور] .

(هـ) في ب : [ما يلبس] .

(ز) في ب ، ج ، هـ : [يتناوله] . وفي د : [يتناول] .

(ط) في أ ، ب ، د ، هـ : [فيه] ساقطة .

(١) التنور : هو الذي يُخبز به ، والجمع تنانير . (انظر : لسان العرب ٥٦/٢ - ٥٧ ، والمصباح المنير ص ٤٤) .

(٢) انظر : المغرب (ص ١٤١) .

(٣) انظر : البحر (٣٥١/٤) .

والفاكهة التفاح والبطيخ - بكسر الباء^(١) - ويقال البطيخ أيضاً بالفتح^(ب) ،
أخضر كان أو أصفر بعد أن^(ج) لا يكون يابساً .

وذكر السرخسي : " أن البطيخ^(د) ليس من الفواكه^(هـ) " ^(١) .

وما في الكتاب^(ز) رواية القدوري^(٢) ، ورواه الشهيد في المنتقى عن أبي يوسف^(٣) .

والشمش^(ح) والخوخ والسفرجل والأجاص والكمثرى^(ط) ونحو ذلك ، فيحث^(ي)
بأكل هذه الأشياء في حلفه (لا يأكل فاكهة) لأنها اسم لما^(ك) يتفكه به ؛ أي يتنعم^(ل) قبل
الطعام وبعده ، زيادة^(م) على المعتاد من الغداء^(ن) الأصلي ، وهذا المعنى ثابت فيها^(٤) .

(ب) في ب ، ج ، د ، هـ : [بالفتح] ساقطة .

(د) في ب : [البطخ] .

(و) في أ : [الكب] .

(ح) في أ ، ب ، د : [الشمس] .

(ي) في ج : [فيحث به] .

(ل) في ب ، ج : [ينعم] .

(ن) في أ ، د : [الغداء] .

(أ) في أ : [اليا] .

(ج) في د : [وأن] . وفي هـ : [إلا أنه] .

(هـ) في هـ : [الفاكهة] .

(ز) في هـ : [القدوي] .

(ط) في د : [والمكثري] . وفي أ : [والمكثري] .

(ك) في أ ، ب ، ج : [ما] .

(م) في د : [زيادة] .

(١) انظر : المبسوط (١٧١/٨) .

(٢) انظر : مختصر القدوري (ص ١٩٩) .

(٣) انظر : التبيين (١٣١/٣) وعزاه للشهيد في المنتقى عن أبي يوسف .

(٤) انظر : الفتح (٥٣/٤) والبحر (٣٥١/٤) .

وفي المحيط : " ما روي من أن^(١) الجوز واللوز فاكهة في عرفهم . أمّا في عرفنا فإنه لا يؤكل^(ب) للتفكه "^(١) .

وقال محمد : يسير السكر^(ج) والبسر الأحمر فاكهة . ولو حلف لا يأكل من فاكهة العام وثمار العام ؛ فإن كان في أيام الرطوبة كان^(د) [ت] يمينه عليها ، فلا يحث باليابس منها ، وإن كان في غير وقتها فهو على اليابس ، وهذا استحسان للعرف^(٢) .

لا العنب والرمان والرطب عند الإمام ، فلا يحث بأكله ، وقالوا : يحث ؛ لأن معنى التفكه موجود فيها ، بل التفكه بما يفوق التفكه بغيرها من الفواكه ، وله أنها^(هـ) مما يتغذى^(و) بها^(ز) مفردة ومقرونة مع^(ح) الخبز^(ب/٢٣٤) ، ويتداوى ببعضها كالرمان ، فقصر^(ط) معنى التفكه^(ي) بها ، فلا يحث بأحدهما^(ك) إلا أن ينويه^(٣) .

- | | |
|---|-------------------------------|
| (أ) في هـ : [أن] ساقطة . | (ب) في أ : [لا يأكل] . |
| (ج) في د : [الكسر] . | (د) في النسخ : [كان] . |
| (هـ) في أ ، ب ، جـ : [وله أنها] ساقطة . | (و) في أ : [يتغذى] . |
| (ز) في أ : [به] . | (ح) في أ : [من] . |
| (ط) في أ : [فتصير] . | (ي) في أ : [التفكه] ساقطة . |
| (ك) في أ : [بأحدهما] ساقطة . | |

(١) انظر : البحر (٣٥١/٤) وعزاه للمحيط .

(٢) أي لتعارف الناس إطلاق اسم الفاكهة في وقت الرطب على الرطب دون اليابس . (انظر : البحر ٣٥٢/٤) .

(٣) انظر : الفتح (٥٣/٤) والبحر (٣٥١/٤) .

قال مشايخنا : وهذا اختلاف عصر فكان^(أ) في زمنه^(ب) لا يعد منها ، وعد منها في زمنهما^(١) .

ولقائل أن يقول مبنى هذا الجمع على اعتبار العرف^(ب/٢١٢) ، والاستدلال المذكور صريح في أن مبناه اللغة^(٢) ، ويمكن أن يجاب بجواز^(ج) كون العرف وافق اللغة في زمنه ، ثم خالفها^(د) في زمانهما^(هـ) (٣) .

ولا القناء والخيار والنقوس^(و) والعجور^(ز) ، وكذا الزبيب والتمر^(ح) وحب الرمان إجماعاً^(٦) ، كما في البدائع^(٧) .

- | | |
|-------------------------------|---------------------------|
| (أ) في هـ : [وكان] . | (ب) في هـ : [في عصره] . |
| (ج) في ب : [نخوار] . | (د) في ب : [خالعهما] . |
| (هـ) في أ ، هـ : [زمنهما] . | (و) في ب : [والنقوس] . |
| (ز) في ب : [والعجور] . | (ح) في ب : [والتمر] . |

(١) انظر : حاشية الشلبي (١٣١/٣) وعزاه في البحر إلى الكشف الكبير . (انظر : البحر ٣٥١/٤) .
 (٢) حيث قال : الفاكهة ما يتفكه به ولا شك أن ذلك لغة والتفكه بالشيء ما يتنعم به زيادة على المحتاج إليه أصالة ، وهذا معنى اللغة ، واستعمال العنب وأخويه ليس كذلك دائماً ، فقصد معنى التفكه بها . (انظر : الفتح ٥٣/٤)
 والبحر (٣٥٢/٤) .

(٣) انظر : الفتح (٥٣/٤) والبحر (٣٥٢/٤) .
 (٤) النقوس : شراب ناقس إذا حُمض . ونقس الشراب ينُقَسُ نُقُوسًا ؛ إذا حمض . (انظر : لسان العرب ٢٦١/١٤) .

(٥) العجور : لم أجده بعد البحث .
 (٦) لأنها ليست من الفاكهة ، وإنما من البقول تبعاً ؛ لأنها توضع على الموائد مع البقول فلا يبحث بأكلها .
 (انظر : رمز الحقائق ٢١١/١) .
 (٧) انظر : البدائع (٩٨/٣) .

والحاصل أنه / لا خلاف في أن^(١) النوع الأول فاكهة ، كما لا خلاف أن النوع الأخير^(ب) ليس بفاكهة ، وفي الوسط خلاف ، وقد علمت ما فيه^(١) .

والإدام ما ؛ أي شيء يصطبغ^(ج) به الخبز^(د) عند اختلاطه به ، حتى يصير لكثرة امتزاجه^(هـ) قائمًا به^(٢) قيام الصبغ بالثوب^(٣) . وهو افتعال ، ولما كان فعله متعديًا إلى واحد^(٤) جاء الافتعال منه لازماً **كالخل والملح ؛ لأنه يؤول / إلى الذوب في الفم ، ويحصل به الصبغ ، وبه عرف أنه لا تنافي بين هذا ، وبين تفسيره { بالمائع^(ح) } ، واندفع ما في إيضاح الإصلاح^(٣) من أن الصبغ مختص { بالمائع^(ط) } بالمائع^(ي) .**

وللتنبيه^(ك) على عموم الإدام قال : وكذا الملح ؛ إذ قد علمت أنه يصطبغ^(ل) به أيضاً على أنه يقتضي^(٢) أن الإدام منه ما يصبغ به ، وما لا يصبغ^(ن) ، وليس بالواقع .

(أ) في أ : [أن] ساقطة .

(ب) في هـ : [عندي تملأ به حتى يصير] وهي زائدة .

(ج) في ب : [يصطبغ] .

(د) في ب : [امتزاجه] .

(هـ) في أ : [الخبز] ساقطة .

(ز) في أ : [واحد] .

(و) في أ : [قائم به] .

(ط) في أ : ما بين القوسين ساقط .

(ح) في ب : [المائع] .

(ك) في أ : [والتنبيه] .

(ي) في أ : [بالمائع له] . وفي ب ، جـ : [المائع] .

(م) في جـ : [يقتص] .

(ل) في ب : [يصبغ] . وفي هـ : [يصطبغ] .

(ن) في أ : [وما لا يصبغ به ماله جرم] . وفي هـ : [ما يصطبغ به وما لا يصطبغ به] .

(١) انظر : ص ٢٣٣-٢٣٤ من هذا البحث .

(٢) قال محمد رحمه الله تعالى : " الإدام هو ما يؤكل مع الخبز غالباً ؛ لأن الإدام من المادمة ، وهي الموافقة ، وكل ما يؤكل مع الخبز موافق له كاللحم . (انظر : البحر ٣٥٢/٤) .

(٣) انظر : إيضاح الإصلاح لأحمد بن سليمان باشا (خ) (١٣٠ / ب) وعزا قوله - الصبغ مختص بالمائع - للمغرب .

والزيت والعسل واللبن والزبد والسمن والمرق وما لا يصبغ^(أ) به مما له جرم كجرم الخبز ، بحيث يؤكل وحده ؛ فليس بإدام . وإلى ذلك أشار بقوله : **لا اللحم والبيض والجبن** . وهذا عند الإمام ، وهو الظاهر من قول الثاني ، وقال محمد : ما^(ب) يؤكل مع الخبز غالباً^(ج) فهو إدام . وهو رواية عن الثاني ؛ لأنه من المؤدمة ، وهي الموافقة ، فكل^(د) ما يؤكل مع الخبز موافق له .

ولهما أن الإدام يؤكل تبعاً . والتبعية في الاختلاط حقيقة / ليكون^(هـ) قائماً به^(و) ، وفي^(ز) أن^(ح) لا يؤكل على الانفراد حكماً^(١) .

والحاصل أن ما يصبغ^(ط) به إدام^(ي) إجماعاً ، وما يؤكل^(ك) وحده غالباً كالبطيخ والعنب والتمر والزبيب ليس إداماً إجماعاً على الأصح ، خلافاً لما قيل : إنهما على الخلاف . ولا خلاف أيضاً أن البقول ليست بإدام .

(ب) في أ : [ما] ساقطة .

(د) في ب ، د ، هـ : [وكل] .

(و) في أ : [به] ساقطة .

(ح) في هـ : [انه] .

(ي) في أ : [اذام] .

(أ) في هـ : [وما لا يصطبع به] .

(ج) في د : [غالباً] ساقطة .

(هـ) في هـ : [ليكون] مكررة .

(ز) في د ، هـ : [في] بدون واو .

(ط) في جـ : [ما يصبع] . وفي هـ : [يصطبع] .

(ك) في د : [ولا يوكل] .

(١) انظر : الفتح (٥٤/٤) والبحر (٣٥٢/٤) .

وبقول محمد^(أ) أخذ الفقيه أبو الليث^(١) .

قال في الاختيار : " وهو المختار عملاً بالعرف / " ^(٢) .

وفي المحيط : " وهو الأظهر " ^(٣) .

قال القلانسي في تهذيبه : " وعليه الفتوى " ^(٤) . والاستناد إلى العرف أولى مما استدل به محمد^(ب) من أن ملك الروم كتب^(ج) إلى معاوية^(٥) أن / ابعث^(د) إليّ شر^(هـ) إدام على يد شر^(ك) رجل ، فبعث إليه جبناً^(ز) على يد رجل يسكن في بيت أصهاره ، وهو من أهل^(ح) اللسان / ؛ لأن ذلك موقوف على صحة هذه القصة ، وهي بعيدة ؛ إذ يعد من إمام عالم أن يتكلف إرسال شخص ملتزماً لمؤنته^(ط) لغرض مهمل لكافر^(ي) ، على أن السكنى في بيت الصهر لا توجب^(ك) كون الساكن أشر رجل ؛ فآثار البطلان عليها لائحة^(ل) ^(٦) .

- | | |
|---|-------------------------------------|
| (أ) في هـ : [احمد] . | (ب) في جـ ، د : [محمد] . |
| (ج) في جـ : [كبت] . | (د) في ب : [إذا بعث] . |
| (هـ) في جـ : [شرا] . | (و) في أ : [اشر] . |
| (ز) في د : [جنيا] . | (ح) في أ ، ب ، جـ : [أهل] ساقطة . |
| (ط) في ب : [لمؤنته] ساقطة . وفي جـ : [لقريبه] . وفي د ، هـ : [لمؤنته] . | |
| (ي) في هـ : [كافر] . | (ك) في أ : [لا يوجب] . |
| (ل) في هـ : [لا يتجه] . | |

(١) انظر : النوازل (٩٤ / أ) .

(٢) انظر : الاختيار (٩٢ / ٤) .

(٣) انظر : البحر (٣٥٣ / ٤) وعزاه للمحيط .

(٤) انظر : البحر (٣٥٣ / ٤) وعزاه إلى تهذيب القلانسي .

(٥) معاوية هو : ابن أبي سفيان صخر بن حرب بن أمية بن عبدشمس بن عبدمناف القرشي الأموي ، أمير المؤمنين ، ولد قبل البعثة بخمس سنين على الأشهر ، كان من الكتبة الحسبة الفصحاء ، حليماً وقوراً ، أظهر إسلامه عام الفتح ، ومات في رجب سنة ستين على الصحيح . (انظر : الإصابة ٤١٢ / ٣) .

(٦) انظر : الفتح (٥٤ / ٤) والبحر (٣٥٣ / ٤) .

قال الثُمَرْتاشي^(١) : " وهذا الخلاف بينهم على عكس اختلافهم فيمن^(٢) حلف لا يأكل إلا رغيًا ، فأكل معه البيض ونحوه ، لم يحنث عندهما ، وحنث عند محمد^(٣) .

والغداء^{(ب)(٣)} - بفتح الغين^(ج) المعجمة^(د) والمهملة مع المد- أي^(هـ) التغذي^(و) : **الأكل من طلوع الفجر^(ن) إلى الظهر^(ح)** ؛ أي في هذين الوقتين ، وهذا أولى من جعل بعضهم الأكل بمعنى المأكل ؛ إذ المحلوف عليه إنما هو التغذي^(ط) لا الغداء .

وجزم في الخلاصة وغيرها " بأن أول وقته من طلوع الشمس^(٤) وأهل مصر يسمون^(ي) ذلك فطوراً^{(ك)(٥)} إلى ارتفاع الضحى ، وهو غاية التصحيح ، فيدخل وقت الغداء^(ل) .

- (أ) في جـ : [يعني] .
 (ج) في أ ، ب ، جـ ، د : [الغين] ساقطة .
 (هـ) في جـ : [أي] ساقطة .
 (و) في هـ : [التغذي] . وفي أ : [أي الغداء وهو التغذي] . وفي ب : [التقدير] .
 (ز) في هـ : [طلوع الشمس] .
 (ط) في أ ، هـ : [التغذي لا الغداء] .
 (ك) في ب : [فطوراً] .
 (ل) في أ : [ليدخل وقت الضحى والغداء] . وفي هـ : [الغداء] .

- (١) هو : أبو العباس ، ظهير الدين ، أحمد بن إسماعيل الثُمَرْتاشي الخوارزمي ، إمام جليل القدر ، عالي الإسناد ، له من المصنفات الكثيرة ، منها : الفتاوى ، وشرح الجامع الصغير ، والتراويح . وُثُمَرْتَش : قرية من قرى خوارزم ؛ وهو إقليم كبير بفارس . (انظر : الجواهر المضئية ١/١٤٧ ، تاج التراجم ص ٣٦ ، الفوائد البهية ص ١٥) .
 (٢) انظر : الفتح (٥٥/٤) وعزاه للثُمَرْتاشي ، وانظر : البحر (٣٥٣/٤) .
 (٣) انظر : القاموس المحيط (ص ١٣١٧) .
 (٤) انظر : الخلاصة (١٥٠/٢) وعزاه للتجريد .
 (٥) انظر : القاموس المحيط (ص ٤٥٧) .

فينبغي إجراؤهم^(أ) على ما تعارفوه^(ب) ، ولا بد أن يأكل أكثر^(ج) من نصف الشبع في الغداء^(د) والعشاء والسحور ، كما في الفتح^(١) ، وأن / يكون مما يأكله^(هـ) أهل بلده ، حتى لو شبع بشرب اللبن لم يحنث ؛ حيث^(و) كان مصرياً^(ز) ، وحنث إن كان بدوياً.

وفي الخلاصة عن^(ح) الصغرى : " التغذي^(ط) عبارة عن أكل مترادف ، يقصد به الشبع والتعشي^(ي) كذلك " (٢).

والعشاء - بفتح العين والمد - أي التعشي^(ك) : الأكل من الظهر إلى نصف الليل ؛ لأن ما بعد الظهر يسمّى عشاء - بكسر العين - ولهذا^(ل) سميّ الظهر إحدى صلاتي العشاء - كذا^(م) في الفتح^(٣) - .

وفي الصحاح : العشي^(ن) والعشية من صلاة المغرب إلى العتمة^(س) ، والعشاء - بالكسر والمد - ، مثل العشي^(ع) ، { وزعم قوم أن العشاء }^(ف) من زوال الشمس إلى طلوع الفجر^(٤) ، وأنشدوا^(ص) :

- | | |
|--|----------------------------------|
| (أ) في د : [اجرايهم] . | (ب) في هـ : [ما تعارفوا] . |
| (ج) في أ ، جـ : [من أكثر] . وفي ب : [أكثر] ساقطة . | (د) في أ ، هـ : [الغذاء] . |
| (هـ) في د : [يأكله] . | (و) في أ : [حيث] ساقطة . |
| (ز) في ب : [مضرّباً] . | (ح) في أ ، ب ، جـ : [من] . |
| (ط) في أ ، هـ : [التغذي] . | (ي) في د : [التعشي] . |
| (ك) في د : [العشي] . | (ل) في د : [وبهذا] . |
| (م) في د : [كما في الفتح] . | (ن) في أ ، د : [العشاء] . |
| (س) في ب : [القيمة] . | |
| (ع) في أ : [العشاء] . وفي جـ ، د ، هـ : [الغسي] . | (ف) في أ : ما بين القوسين ساقط . |
| (ص) في أ : [وقد أنشد في ذلك بيت مفرد] . | |

(١) انظر : الفتح (٥٦/٤) ، والتبيين (١٣٢/٣) .

(٢) انظر : الخلاصة (١٥٠/٢) وعزاه إلى الفتاوى الصغرى .

(٣) انظر : الفتح (٥٥/٤) .

(٤) انظر : الصحاح للجوهري (٢٤٢٦/٦ مادة عشا) ولسان العرب (٢٢٨/٩) .

غدونا غدوة^(أ) سحرًا بليل عشاء بعدما انتصف^(ب) النهار^(١) . انتهى^(ج) .
 قال الأسيجابي^(٢) : " وهذا في عرفهم ، أمّا في عرفنا ، فابتدأ وقته^(د) بعد صلاة /
 العصر " ^(٣) . انتهى . وهو عرف أهل مصر^(٤) .

والمساء^(٥) مساءان : أحدهما^(٦) ما بعد الزوال ، والآخر ما^(٧) بعد غروب الشمس ،
 فأيهما نوى صحت نيته ، فعلى هذا لو حلف بعد الزوال (لا يفعل كذا حتى يمسي) ،
 ولا نية له ، فهو على غيبوبة الشمس ، وهو ما بعد الغروب / ؛^(٨) لأنه لا يمكن حمل اليمين
 على الأول ، فيحمل على الثاني ، وهو ما بعد الغروب - كذا في الشرح^(٩) - .

- | | |
|------------------------------|------------------------------|
| (أ) في د : [عدت] . | (ب) في أ : [انقضت] . |
| (ج) في أ : [انتهى] ساقطة . | (د) في هـ : [وقتها] . |
| (هـ) في أ : [اما] . | (و) في هـ : [بعدما غربت] . |

(١) لم ينسب البيت لأحد ، لكن قال في الصحاح بعدما عرف العشي : وأنشدوا ... وكذلك في لسان العرب .
 (انظر : الصحاح ٢٤٢٦/٦) ولسان العرب (٢٢٨/٩) . وذكره القرطبي أيضاً في تفسيره الجامع (١٢/١) ولم
 ينسبه لأحد .

(٢) هو : أبو نصر ، أحمد بن منصور الأسيجابي ، نسبة إلى أسيجاب ، بلدة كبيرة ببلاد ما وراء النهر ، القاضي ،
 أحد كبار فقهاء الحنفية في عصره ، كان إماماً متبحراً في الفقه ، صدر للفتوى بسمرقند ، له تصانيف ، منها :
 شرح مختصر الطحاوي . توفي سنة ٤٨٠ هـ . (انظر : الجواهر المضيئة ٣٣٥/١ ، تاج التراجم ص ٥٤ ، الطبقات
 السنية ١١١/٢ ، الفوائد البهية ص ٤٢) .

(٣) انظر : البحر (٣٥٤/٤) وحاشية الشلي (٣٢/٣) وعزاه إلى الإمام الأسيجابي .

(٤) لأنهم يسمون ما يأكلونه بعد الزوال : وسطانية . (انظر : البحر ٣٥٤/٤) .

(٥) انظر : القاموس المحيط (ص ١٣٣٤)

(٦) انظر : التبيين (١٣٣/٣) .

تعريف السحر
ووقته

**والسحور^(١) ؛ أي التسحر : الأكل منه ؛ أي من نصف^(أ) الليل إلى طلوع
الفجر؛ لأن السحر لما كان من الثلث الأخير سمي ما يؤكل في^(ب) النصف الثاني لقربه /
منه سحوراً -بفتح السين- والأكل فيه تسحراً .**

حكم الحلف
على اللبس

**ومن قال : إن لبست ، أو قال : إن أكلت ، أو إن شربت^(ج) فعبدى حر ، ونوى
بذلك معيئاً ؛ بأن قال : نويت القطن ، أو الخبز ، أو اللبن ، لم يصدق أصلاً ؛ يعني^(د)
لا قضاء ولا ديانة ، بل يحنث بكل^(هـ) شيء لبسه أو أكله^(و) أو شربه ؛ لأن النية إنما تعمل^(ز)
في الملفوظ / لتعيين بعض محتملاته ، وما نواه غير مذكور نصاً ، فلم تصادف النية محلها ،
فلغت ، وعن الثاني أنها تصح ، واختاره الخصاف^(٢) ؛ لأنه مذكور تقديرأ^(ح) ، وإن لم يذكر
تنصيهاً^(٣) .**

**وأجيب بأن تقديره لضرورة اقتضاء الأكل مأكولاً ، وكذا الشرب واللبس^(ط) ،
والمقتضى لا عموم له .**

- | | |
|--------------------------------|-------------------------------|
| (أ) في أ : [تصف] . | (ب) في أ : [من] . |
| (ج) في أ ، هـ : [أو شربت] . | (د) في هـ : [يعني] ساقطة . |
| (هـ) في ب : [يحس كل] . | (و) في أ : [أكله أو لبسه] . |
| (ز) في ب : [تعمد] . | (ح) في ب : [تقديرأ] ساقطة . |
| (ط) في جـ : [أو] بدل الواو . | |

(١) انظر : القاموس المحيط (ص ٤٠٥) .

(٢) هو : أحمد بن عمرو ، قيل : عمر بن مهير ، وقيل : مهران ، أبو بكر الشيباني ، كان فاضلاً حاسباً عارفاً بمذهب
أصحابه ، له مصنوعات كثيرة ، منها : الحيل ، والوصايا ، والشروط الكبير ، وأدب القاضي ، وغيرها . توفي سنة
٢٦١ هـ . انظر : (الجواهر المضيئة ١/ ٢٣٠ ، تاج التراجم ص ٩٧ ، الفوائد البهية ص ٢٩) .

(٣) انظر : الفتح (٤/ ٥٦) وعزاه للخصاف .

كذا قالوا ، لكن التحقيق أن هذا ليس من المقتضى ؛ لأنه ما يقدر^(أ) لتصحيح المنطوق ، بأن يكون الكلام كذباً ظاهراً ، أو غير صحيح شرعاً^(ب) ، وقول القائل : لا أكل ، حال^(ب) عن ذلك . نعم ، المفعول^(ج) ؛ أعني المأكول من ضروريات وجود فعل الأكل ، ومثله ليس من المقتضى ، بل من حذف المفعول اقتصاراً - كذا في الفتح^(د) - .

ومما يجانس هذا ما لو حلف لا يركب ، أو لا يغتسل^(د) ، أو لا ينكح ، أو لا يسكن دار فلان ، أو لا يتزوج امرأة ، ونوى الخيل ، أو من جنابة^(هـ) أو امرأة^(و) معينة^(ز) ، أو بالإجارة^(ح) ، أو الإعارة^(ط) ، أو كوفية^(ي) ؛ لم تصح نيته أصلاً .

وأورد^(ط) ما لو حلف (لا يساكن فلاناً) ونوى المساكنة في بيت واحد ، أو قال^(ي) / : إن خرجت فعبدني حر ، ونوى السفر مثلاً ؛ صدق فيهما ديانة ، حتى لو خرج إلى غير السفر ، أو ساكنه في دار ؛ لا يحنث ، مع أنهما غير مذكورين .

(ب) في أ ، ب : [حال] .

(د) في د : [لا يغسل] .

(و) في د ، هـ : [امرأة] بدون أو .

(ح) في د : [لوفية] . وفي هـ : [ليوفيه] .

(ي) في أ : [وقال] بالواو .

(أ) في أ : [ما تقدر] .

(ج) في أ : [المنقول] .

(هـ) في جـ ، د : [جنابة] .

(ز) في ب : [معينة] ساقطة .

(ط) في أ : [الواء ساقطة] .

(١) انظر : كشف الأسرار (٧٦/٢) .

(٢) انظر : الفتح (٥٦/٤) .

(٣) الإجارة : عقد على المنافع لعوض مالي . (انظر : معجم المصطلحات ٦٢/١) .

(٤) الإعارة : تملك المنافع بغير عوض . (انظر : معجم المصطلحات ٤٥٨/٢) .

وأجيب بأن المساكنة متنوعة إلى : كاملة ؛ وهي المساكنة في بيت واحد ، ومطلقة ؛ وهو^(١) ما يكون في دار . فإرادة^(ب) الأول إرادة لأخص أنواعها ، وكذا الخروج إلى سفر وغيره ، حتى اختلفت^(ج) أحكامها ، وللبحث فيه مجال^(د) .

ولو زاد على قوله : إن^(هـ) لبت ثوباً ، أو على قوله : إن أكلت ، أو شربت طعاماً أو شراباً دين^(و) ؛ أي صدق ديانة / ؛ لأنه نكرة في الشرط ، فيعم كالنفي ، إلا أنه خلاف الظاهر ، فلا يصدق قضاء فيما إذا كانت اليمين بطلاق أو عتاق ، ولا تعلق للقضاء^(ز) في اليمين بالله تعالى^(١) .

وقالوا : النية للحالف في اليمين بالله تعالى إذا كان مظلوماً ، وإن^(ح) كان ظالماً / فالنية للمستحلف^(٢) .

وفي الطلاق والعتاق النية للحالف^(ط) . قيد بكونه نوى^(ي) معيناً ؛ لأنه لو نوى الكل حتى لا يحث أصلاً ؛ صدق قضاء .

قال في المحيط : " حلف (لا يأكل طعاماً ، أو لا يشرب شراباً) وعن جميع الأطعمة ، أو جميع مياه العالم ؛ صدق قضاء "^(٣) .

- (ب) في ب : [نارادة] .
(د) في ب : [ملحال] . وفي جـ : [محال] .
(و) في هـ : [دين] ساقطة .
(ح) في أ : [إذا] .
(ي) في أ : [نوى] ساقطة .

- (أ) في د : [وهي] .
(ج) في أ ، ب ، جـ : [اختلف] .
(هـ) في د : [إن] ساقطة .
(ز) في أ : [في القضاء لليمين] .
(ط) في هـ : [للحال] .

(١) ولأنه ذكر اللفظ العام القابل للتخصيص ، فصحت نيته .

(٢) انظر : منحة الخالق (٣٥٦/٤) .

(٣) انظر : البحر (٣٥٦/٤) وعزاه للمحيط .

والمذكور في الكشف الكبير أنه يقع على الأدنى ؛ لأنه هو المتيقن به ، " فإن نوى الكل حتى لا يحنث^(أ) أصلاً^(ب) صحت نيته^(ج) فيما بينه وبين الله تعالى^(د) . انتهى^(هـ) . وهو الظاهر^(و) ؛ لأن فيه تخفيفاً على نفسه .

ولو حلف لا يشرب من دجلة ، أو الفرات^(ز) ، أو النيل ، فيمينه على الكرع ،
وهو تناوله بالفم من موضعه ، ولو إناء^(ح) ، كما في المغرب^(ط) . وكذا لو قال : " ماء من^(ي) دجلة " كما في البدائع^(ك) .

وهذا عند الإمام ، وقالوا : يحنث بالشرب من إناء^(ل) للتعارف^(م) / .
أ: (٣٧٨/ب)

وله أن من التبعض ، وحقيقته^(ن) في الكرع ، وهي مستعملة ، ولذا حنث بالكرع إجماعاً ، فمئنت^(س) المصير إلى المجاز ، وإن كان^(ع) متعارفاً - كذا في الهداية^(ف) - .

(ب) في ب : [أصلاً] ساقطة .

(أ) في هـ : [لا حتى لا يحنث] .

(د) في أ ، هـ : [انتهى] ساقطة .

(ج) في أ : [بنيته] .

(و) في هـ : [الغرة] .

(هـ) في أ ، ب : [هو والظاهر] . وفي جـ : [هو الظاهر] بدون الواو .

(ح) في هـ : [من] ساقطة .

(ز) في أ : [مرة] .

(ي) في جـ : [وحقيقة] .

(ط) في جـ : [إن] .

(ل) في أ : [بان متعارف] .

(ك) في أ : [فمئنت] . وفي جـ : [فمئنت] .

(١) انظر : كشف الأسرار (١٢٣/١) .

(٢) انظر : المغرب (ص ١٤٨) .

(٣) انظر : البدائع (١٠٦/٣) .

(٤) انظر : الهداية (٥٨/٤) .

ومن هنا قال الشارح : " الحق بناء هذا الاختلاف على أن الحقيقة المستعملة عنده أولى من المجاز المتعارف ، وعندهما بالعكس على ما مر " (١) .

وأنت خبير بأن حقيقة دجلة ، وهي الأرض المشقوقة نهرًا لا تصح إرادتها ، فضلاً عن (أ) كونها مستعملة ، وبهذا يندفع (ب) كونها للتبعيض ؛ إذ المعنى حينئذ : لا أشرب بعض الأرض المشقوقة نهرًا (ج) ، وهذا مما لا معنى له . وكذا بتقدير كونها للبيان ، والصواب أن المراد بدجلة مأوها ، إمّا من مجاز الحذف ، أو العلاقة ، لكنه يقيد (د) كونه في نفس النهر على قوله (هـ) / ، ومطلقاً على قولهما ، ورجح الإمام المجاز الأول لقربه (٢) .

وإذا عرف هذا فما في البدائع من التسوية بين : لا أشرب من الدجلة ، وماء (و) من دجلة عنده مشكل لهذا (٣) . وشرط نجم الدين النسفي في (ح) حنثه بالكرع عنده أن (ط) يخوض الماء / ؛ لأنه من الكرع ، وهو من الإنسان ما دون الركبة ، ومن (ب) (٢٣٧) / الدواب ما دون الكعب - كذا في الظهيرية (٣) - .

- | | |
|---|--|
| (أ) في أ : [من] . | (ب) في هـ : [اندفع] . |
| (ج) في أ : [نهرًا] ساقطة . | (د) في جـ ، د : [بقيد] . وفي هـ : [بقيد] . |
| (هـ) في د : [على قوله] مكررة . | (و) في د : [ومن ماء] . |
| (ز) في ب ، جـ ، د ، هـ : [هذا] . | (ح) في جـ : [في] ساقطة . |
| (ط) في أ : [وان] . وفي د : [أن لا يخوض] . | |

(١) ونظير اختلافهم فيمن حلف (لا يأكل من هذه الخنطة) . (انظر : التبيين ١٣٤/٣) .

(٢) انظر : البحر (٣٥٦/٤) .

(٣) انظر : الفتاوى الظهيرية (٣٩٩/ب) .

وهذا الشرط أهمله شراح الهداية كغيرهم^(أ) ، لما قدمناه عن المغرب ، ويكفيك^(ب) في رده ما استدل به الإمام من أنه صلى الله عليه وسلم أتى قومًا فقال : " هل عندكم ماء^(ج) بات في شن^(د) ، وإلا كرعنا " ^(٣) .

بخلاف ما لو حلف (لا يشرب من ماء دجلة) حيث يحث إجماعًا بغير^(هـ) الكرع أيضًا ؛ لأن الشرط هنا شرب ماء^(و) منسوب إلى دجلة ، والعرف لا يقطعها قيد بدجلة ؛ لأنه لو قال : من هذا الحب^(ز) ؛ فإن كان مملوءًا ماء^(ح) فيمينه على الكرع عنده ، بخلافًا لهما ، وإلا فعلى الاعتراف^(ط) .

- | | |
|--|---|
| (أ) في أ : [وغيرهم] . وفي د : [لغيرهم] . | (ب) في أ : [ويلفيك] . |
| (ج) في أ : [من ماء] . | (د) في ب : [في شن] ساقطة . وفي أ : [سن] . |
| (هـ) في أ : [لغير] . | (و) في هـ : [ماء] ساقطة . |
| (ز) في ب ، هـ : [الحب] . | (ح) في ب ، جـ ، د ، هـ : [ماء] ساقطة . |
| (ط) في أ ، ب ، جـ : [الاعتراف] . وفي د : [الاعراف] . | |

(١) انظر : الفتح (٥٨/٤) والعناية (٥٨/٤) .

(٢) الشن هو : الجلد البالي ، والجمع شنان ، والشن والشنّة : الخلق من كل آنية صنعت من جلد . (انظر : لسان العرب ٢١٨/٧ ، والمصباح المنير ص ١٦٩) .

(٣) الحديث أخرجه البخاري (٢١٢٩/٥) كتاب الأشربة ، باب شرب اللبن بالماء ، برقم (٥٢٩٨-٥٢٩٠) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل على رجل من الأنصار ، ومعه صاحب له ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : " إن كان عندك ماء بات هذه الليلة في شنة وإلا كرعنا " .

(٤) الحب هو : بئر لم تُطَوَّ . وهو مذكر . وقيل : هي البئر الكثيرة الماء البعيدة القعر . (انظر : لسان العرب ١٦٢/٢ ، والمصباح المنير ص ٥١) .

ولو^(١) تكلف وكرع من الأسفل ، فالأصح^(ب) أنه لا يحنث لعدم العرف بالكرع في هذه الحالة . ولو قال : لا أشرب من الفرات^(ج) ، فشرب من نهر أخذ^(د) منه لم يحنث إجماعاً . ولو قال : من ماء الفرات^(هـ) حنث إجماعاً . ولو قال : من ماء المطر^(و) ، فجرت^(ز) الدجلة بمائه^(ح) لم يحنث .

ولو من ماء واد سال^(ط) منه حنث إن لم يكن فيه^(ي) ما صبّه^(ك) قبل ذلك^(١) .

إن لم أشرب من ماء هذا الكوز^(٢) اليوم فكذا ؛ أي^(ل) فزوجته طالق ، أو عبده حر^(٣) ، ولا ماء فيه أو كان فيه ماء فصب ؛ أي أهرق^(م) ، ولو في إناء آخر ، كالباقي قبل الغروب ، وسواء أكان^(ن) ذلك بفعل الخالف ، أو غيره ، أو لم يكن^(١/٢٠٣) بفعل أحد كما هو ظاهر إطلاقه هنا^(س) .

- | | |
|------------------------------|--------------------------------|
| (أ) في جـ : [ولم] . | (ب) في جـ : [في الأصح] . |
| (ج) في جـ ، هـ : [الغرة] . | (د) في أ : [من نهر آخر] . |
| (هـ) في هـ : [الغرة] . | (و) في ب : [للمطر] . |
| (ز) في أ : [فجت] . | (ح) في أ : [بمائه] ساقطة . |
| (ط) في ب : [سال] ساقطة . | (ي) في هـ : [فيه] ساقطة . |
| (ك) في ب : [ماضيه] . | (ل) في ب ، جـ : [أي] ساقطة . |
| (م) في أ : [أريق] . | (ن) في أ ، هـ : [كان] . |
| (س) في أ : [هذا] . | |

(١) انظر : البحر (٣٥٦/٤) .

(٢) الكوز هو : من الأواني ، معروف ، وكاز الشيء كوزاً : جمعه ، والجمع أكواز وكيزان وكِوزة . (انظر : لسان العرب ١٨٦/١٢) .

(٣) هذا بيان لشرط من شروط انعقاد اليمين ، وهو : إمكان تصور اليمين في المستقبل ، وكذا من شرط بقائها ، هذا عند أبي حنيفة ومحمد ، وقال أبو يوسف : لا يشترط ؛ لأنه يمكن القول بالانعقاد موجباً للبر على وجه يظهر في حق الخالف ، وهو الكفارة ، ولهما أنه لا بد من تصور الأصل لتنعقد في حق الحلف . (انظر : البحر ٣٥٧/٤) .

{ أو أطلق }^(أ) يمينه عن قيد الوقت^(ب) ، كاليوم مثلاً ، ولا^(ج) ماء فيه لا يحنث عندهما في الصور كلها^{(د)(١)} ؛ سواء علم وقت الحلف أن^(هـ) فيه ماء أو لم يعلم ، هو الأصح ، وقال الثاني : يحنث .

والخلاف مبني على أن^(و) تصور البر شرط لانعقاد اليمين المطلقة عن الوقت ، ولبقاء المقيدة بالوقت عندهما إلى وقت وجوب^(ز) البر ، وعند الثاني لا يشترط ذلك لإمكان اعتبارها منعقدة^(ح) للبر على وجه يظهر في الحلف وهو^(ط) الكفارة .

قلنا : لا بد من تصور الأصل لتنعقد في حق الحلف ، ولذا لا تنعقد^(ي) الغموس^(ك) موجبة للكفارة ؛ لاستحالة البر فيها / ، وإذا عرف هذا فعدم حنثه عندهما في المقيدة^(ل) ، والمطلقة إن لم يكن فيها^(م) ماء ؛ لعدم انعقاد اليمين / ، وإن كان فيه ماء فصب ؛ لبطلان اليمين باستحالة^(ن) البر في آخر الوقت .

- (أ) في أ : ما بين القوسين ساقط .
 (ج) في ب : [والا] .
 (هـ) في هـ : [أو] .
 (ز) في أ : [وجوب] ساقطة . وفي هـ : [وجود] .
 (ح) في جـ : [بمنعقدة] . وفي أ : [منعقدة] ساقطة .
 (ي) في أ : [لم ينعقد] . وفي جـ ، د ، هـ : [لم تنعقد] .
 (ل) في أ ، ب ، جـ : [المنعقدة] .
 (ن) في أ : [لاستحالة] .
 (ب) في هـ : [اليوم] .
 (د) في د ، هـ : [كلها] ساقطة .
 (و) في أ : [أن] ساقطة .
 (ط) في هـ : [في الكفارة] .
 (ك) في جـ : [القموس] .
 (م) في د : [فيه] .

(١) الصورة الأولى : أن لا يكون فيه ماء أصلاً .

الصورة الثانية : أن يكون فيه ماء وقت الحلف ، ثم صب قبل مضي الوقت ، وفي كل منهما لا يحنث لعدم انعقاد اليمين في الأول ، ولبطلانها عند الصب في الثاني عندهما .

الصورة الثالثة : إذا لم يكن فيه ماء أصلاً فلا يحنث لعدم انعقاد اليمين . وإذا كان فيه وصب ، فإنه يحنث لانعقاده ؛ لإمكان البر ، ثم يحنث بالصب . وعند أبي يوسف فيحنث في الوجه كلها . (انظر : البحر ٣٥٨/٤) .

لا يقال : البر متصور في هذه الصورة ؛ { لأن إعادة القطرات المهرقة ممكنة ، فيجب أن يحنث عندهما أيضاً ؛ لأن البر إنما يجب في هذه الصورة }^(١) في آخر جزء من أجزاء^(ب) اليوم ، بحيث^(ج) لا يسع فيه غيره ، فلا يمكن القول فيه بإعادة الماء في الكوز وشربه في ذلك الزمان - كذا في العناية^(١) - .

قال في الحواشي السعدية : " وفيه تأمل ، ولعل وجهه أن الإعادة قبل آخر الوقت ممكنة فماله متصور^(د) " (٢) .

وعند^(هـ) أبي يوسف يحنث في المؤقتة^(٣) في آخر الوقت ، وفي المطلقة إن لم يكن فيه ماء يحنث^(ز) للحال^(٣) ، وإن كان فيه ماء في المطلقة ، فصب ، حنث إجماعاً .

والفرق لهما بين المطلقة والمؤقتة : أن في المطلقة يجب البر كما فرع^(ح) ، فإذا فات^(ط) لفوات ما عقد عليه اليمين حنث ، وفي المؤقتة يجب البر في آخر الوقت ، وعند ذلك لم يبق^(ي) محلية البر ؛ لعدم التصور ، فلا يجب ، وتبطل^(ك) اليمين .

(أ) في أ : ما بين القوسين ساقط .

(ج) في حـ : [يحنث] .

(هـ) في أ ، ب ، جـ : [الواو] ساقطة .

(ز) في د : [فيحنث] .

(ط) في ب ، جـ : [مات] .

(ك) في أ ، هـ : [يبطل] .

(ب) في ب : [آخر] .

(د) في جـ ، د : [مقصور] . وفي أ : [متصوراً] .

(و) في أ : [المؤقتة] .

(ح) في د : [كما فرع] .

(ي) في د ، هـ : [لم تبق] .

(١) انظر : العناية (٦٠/٤) .

(٢) انظر : الحواشي السعدية (٦٠/٤) .

(٣) إن لم يكن فيه ماء ، وإن كان فيه ماء يحنث عند الصب . (انظر : البحر ٣٥٨/٤) .

قال في (أ) الفتح : " ولقائل أن يقول : وجوب البر في المطلقة في / الحال ؛ إن كان بمعنى تعيينه (ب) حتى يحنث في ثاني الحال ، فلا شك أنه ليس كذلك ، وإن كان بمعنى الوجوب الموسع إلى الموت ، فيحنث في آخر جزء من أجزاء الحياة (ج) ، فالمؤقتة كذلك فلائي معنى بطلت عند آخر أجزاء الوقت في المؤقتة ، ولم تبطل عند آخر جزء من (د) الحياة في المطلقة (١) " انتهى .

وجوابه يعرف مما قالوه في الفرق بينهما ، وذلك أن الفاء (هـ) إنما تفيد (و) بطلانها في المؤقتة بالآخر ؛ لأن الخالف لم يلزم (٢) نفسه بالفعل إلا فيه ، والتأخير وإن لم يكن له أثر فيما إذا لم يكن فيه ماء أو صب (ج) ، إلا أن (ط) اللفظ لم يوجب تعيين (ي) الفعل إلا في ذلك الوقت / ، وبطلت في المطلقة ؛ لأنه لا فائدة / في التأخير ، وتعين الحنث فيها بموت أحدهما مقيد بما إذا كان البر مرجوًّا (ك) ، ولا رجاء له هنا ؛ فتدبره .

ومن فوائد هذا الخلاف : ما (ل) لو قال لزيد (٢) : إن رأيت عمرًا (ن) ، فلم أعلمك به ، فعبدني حر . فراه مع زيد ، فسكت ولم يقل شيئاً لم يعتق عبده عندهما .
ومنها : (لا / يعطيه (س) حتى يأذن فلان) فمات فلان لم يحنث بإعطائه .

- | | |
|-------------------------------------|--|
| (أ) في أ : [في] ساقطة . | (ب) في ج : [يعينه] . |
| (ج) في هـ : [الحياة] مضمومة . | (د) في هـ : [أجزاء] . |
| (هـ) في ج ، هـ : [الغا] . | (و) في ب : [تقيد] . |
| (ز) في د : [لا يلزم] . | (ح) في أ : [وصب] . |
| (ط) في أ : [لأن اللفظ] بدون إلا . | (ي) في أ : [يعين] . |
| (ك) في أ ، هـ : [موجوداً] . | (ل) في ب ، ج ، د ، هـ : [ما] ساقطة . |
| (م) في أ : [لزيد] ساقطة . | (ن) في أ : [عمروا] . |
| (س) في أ : [ما يعطيه] . | |

(١) انظر : الفتح (٦٢/٤) .

ومنها : (إن لم تصل^(أ) صلاة الفجر غدًا فأنت كذا) فحاضت بكرة لا يحنث في الأصح .

ومنها : (إن لم تقبيني^(ب) صدائك اليوم فأنت كذا ، وقال أبوها إن وهبت له^(ج) فأمك طالق) فحيلة^(د) عدم حنثهما أن تشتري منه ثوبًا بمهرها^(هـ) ملفوفًا ، وتقبضه ، فإذا مضى اليوم لم يحنث أبوها ؛ لأنها لم تقب صداقها ، ولا الزوج ؛ لعجزها عنها وقت الغروب .

ومنها : (ليقضين فلانًا غدًا دينه) وفلان^(ز) مات^(ح) ولا علم له .

حلف (ليصعدن^(ح) السماء^(ط)) أو حلف (ليقبلن هذا الحجر ذهبًا)
حنث في الحال ؛ لأن البر متصور فيهما ؛ أي ممكن ، فانعقدت^(ي) يمينه .
وقال زفر : لا ينعقد ؛ لأنه مستحيل عادة ، فأشبه المستحيل حقيقة كماء الكوز^(١) .

قلنا : صعود السماء ممكن ، ولذا صعدتها الملائكة وبعض الأنبياء ، وكذا تحويل الحجر ذهبًا ؛ إمّا بخلع صفة الحجر وإلباس الذهبية ، أو بإعدام الأجزاء الحجرية وإبدالها أجزاء ذهبية ، لكن التحويل في الأول^(ك) أظهر غير أنه حنث في الحال / للعجز الثابت^(ل) عادة^(٢) . وضع المسألة في المطلقة ؛ لأن المقيدة يتوقف حنثه فيها إلى مضي الوقت ، حتى لو مات قبله لم يحنث .

- | | |
|---|----------------------------------|
| (أ) في د : [إن لم يصل] . | (ب) في ب : [تميني] . |
| (ج) في أ : [له] ساقطة . | (د) في د : [فحلت] . |
| (هـ) في هـ : [بمهرها] ساقطة . وفي د : [ملفوفًا بصداقها] . | (و) في أ : [فلانًا] بدون واو . |
| (ز) في أ : [مات] ساقطة . | (ح) في د : [لتصعدن] . |
| (ط) في أ : [إلى السماء] . | (ي) في أ ، ب ، ج : [فانعقد] . |
| (ك) في أ : [الأزل] . | (ل) في أ : [الثالث] . |

(١) انظر : البحر (٣٥٩/٤) .

(٢) قال ابن الهمام : " وهو ممكن عند المتكلمين على ما هو الحق ، ولعله من إثبات كرامات الأولياء ، فكان البر متصورًا ، فتعقد اليمين " . (انظر : الفتح ٦٢/٤) .

{ وفي المنتقى : " (إن تركت مس^(١) السماء فعبدي حر) لم يحنث {^(ب) ، ولو قال :
(إن لم أمس السماء فكذا) حنث من ساعته "^(١) .

والفرق : أن في الأولى مس السماء غير مقدور للحالف^(ج) عادة ، { والتَّرك لا يتصور في غير مقدور عادة {^(د) ، وفي الثانية / الشرط هو عدم المس^(هـ) ، والعدم يتحقق في غير المقدور - كذا في المحيط^(٢) - .

لا يكلمه فناده / وهو نائم فأيقظه ، أو حلف لا يكلمه إلا بإذنه فأذن له^(٣)
ولم^(٤) يعلم بالإذن فكلمه حنث في الوجهين .

أمّا الأول^(٥) ؛ فلأنه كلمه ووصل كلامه إلى سمعه ، ولذا شرط أن يوقظه ، وأفهم به أنه لو لم يوقظه لا يحنث^(ح) ، وهو الذي عليه مشايخنا ، وهو المختار ، خلافاً لما ذكره القدوري من أنه يحنث إذا^(ط) كان بحيث^(ي) يسمع^(٣) ، ورجحه السرخسي^(٤) ؛ تمسكاً بما في السير : لو أمّن المسلم / أهل الحرب من موضع بحيث يسمعون صوته^(ك) ،

- (ب) في د : ما بين القوسين ساقط .
(د) في د : ما بين القوسين ساقط .
(و) في أ : [هو] وهي زائدة .
(ح) في هـ : [لم يحنث] .
(ي) في ب : [يحنث] .

- (أ) في هـ : [مس] مطموسة .
(ج) في أ ، ب ، جـ : [للحال] .
(هـ) في هـ : [اللبس] .
(ز) في أ : [في الأول] .
(ط) في جـ : [إن] .
(ك) في جـ : [صورته] .

(١) انظر : البحر (٣٦٠/٤) وعزاه للمنتقى .

(٢) انظر : البحر (٣٦٠/٤) وعزاه للمحيط .

(٣) انظر : مختصر القدوري (ص ١٩٩) .

(٤) انظر : المبسوط (٢٢/٩) .

لكنهم^(أ) لاشتغالهم^(ب) بالحرب لم يسمعوه ، فهو أمان^(١) ، ودفع^(ج) بالفرق ، وذلك أن الأمان يحتاط في^(٢) إثباته بخلاف غيره ، وظاهره^(هـ) أنه لو كان أصم فكلمه بحيث يسمع حنث بلا خلاف ، ولو سلم على جماعة هو فيهم حنث ، إلا إذا^(د) لم يقصده ، فلا يحنث ديانة ، إلا أن يقول : إلا على واحد ، فيصدق قضاء أنه^(٣) لم يقصده ، ولو سلم من الصلاة ؛ فإن كان إماماً والمخلف عليه^(ح) على يمينه لا يحنث ، وإن على يساره حنث ؛ لوقوع الثانية في غير الصلاة . وعن محمد أنه لا يحنث فيهما ، وهو الصحيح^(٢) .

قال في الفتح : " والأصح ما في الشافعي^(ط) أنه يحنث ، إلا أن ينوي غيره ، وإن كان مقتدياً . فعلى^(ب/٣٧٩) / ذلك التفصيل^(ي) عندهما ، وعن محمد لا يحنث مطلقاً^(٣) " .

ولو دق عليه الباب فقال : من ؟ حنث ، ولو قال يا حائط^(ك) ! اسمع كيت وكيت ، ففهمه المخلف عليه^(ل) ، { لا يحنث^(٤) } .

- | | |
|--|---------------------------------|
| (أ) في أ ، ب ، ج : [لكنه] . | (ب) في د ، هـ : [باشتغالهم] . |
| (ج) في أ : [ووقع الفرق] . | (د) في أ : [إل] . |
| (هـ) في ب ، ج ، د : [وظاهر] . | (و) في هـ : [إلا إذا كان] . |
| (ز) في أ : [أنه لا يحنث لأنه لم يقصده] . وفي ب : [إن لم يقصده] . | (ح) في د : [عليه] ساقطة . |
| (ط) في أ : [ما في مذهب الشافعي] . | (ي) في ج : [التفصيل] . |
| (ك) في ج : [يا حائطاً] . | (ل) في ج : [عليه] ساقطة . |

(١) انظر : السير الكبير لمحمد بن الحسن (٢٦٣/١ - ٢٨٣) .

(٢) لأنهما في الصلاة . (انظر : البحر ٣٦١/٤) .

وقال في الفتح : إذا كان إماماً يحنث إذا نواه ، وإن كان مقتدياً فعلى ذلك التفصيل عندهما وعند محمد : لا يحنث مطلقاً ؛ لأن سلام الإمام يخرج المقتدي عنده ، خلافاً لهما ، وبه قال مالك . (انظر : الفتح ٦٤/٤) .

(٣) انظر : الفتح (٦٤/٤) ومنحة الخالق (٣٦١/٤) وعزاه للشافعي .

(٤) قال ابن نجيم : " لما روي أن عبدالرحمن بن عوف رضي الله عنه حلف لا يكلم عثمان ، فكان إذا مر به يقول : يا حائط ، اصنع كذا ، وبها حائط كان كذا " . (انظر : البحر ٣٦١/٤) .

وفي المحيط : " لو سَبَّحَ الخالف للمحلف^(١) عليه {^(ب) للسهو ، أو فتح عليه القراءة وهو مقتد^(ج) لم يحنث ، وخارج الصلاة يحنث ، ولو قال لآخر : إن ابتدأتك بكلام فعبدي حر ، فالتقيا وسلم كل على^(د) الآخر معاً لا يحنث ، وانحلت يمينه ؛ لعدم تصور أن يكلمه بعد ذلك ابتداءً .

ولو حلف^(هـ) لا يكلم فلاناً وفلاناً لم^(و) يحنث بكلام أحدهما / ، إلا أن ينوي كلاماً منهما^(ز) ، فيحنث بكلام أحدهما^(ح) ، وعليه الفتوى^(١) .

واعلم أن الكلام لا يكون إلا باللسان ، فلا يكون بالإشارة^(٢) ، ولا الكتابة . والإخبار^(٣) / والإقرار^(٤) والبشارة تكون بالكتابة ، لا بالإشارة والإيماء .

(ب) في أ : ما بين القوسين ساقط .

(أ) في ج : [المحلف] .

(ج) في أ : [مقيد] .

(هـ) في ج : [حلفاً] .

(د) في أ : [على كل] . وفي هـ : [كل واحد على] .

(و) في أ : [لا يحنث] .

(ز) في هـ : [كلامهما بعد ذلك ابتداءً ، ولو حلف لا يكلم وعليه الفتوى] .

(ح) في أ ، ب ، ج ، هـ : [فيحنث بكلام أحدهما] ساقط .

(١) انظر : الفتح (٦٤/٤) وعزاه للمحيط .

(٢) الإشارة هي : إقامة الحركة مقام النطق في التعبير . (انظر : معجم لغة الفقهاء ص ٤٩) .

(٣) الإخبار هو : الكلام المحتمل للصدق والكذب ، فإن كان حق للمخبر أمام القاضي فهو دعوى ، وإن كان إخباراً

للحق على المخبر نفسه فهو إقرار . (انظر : التعريفات ص ١٢٩ ، ومعجم لغة الفقهاء ص ٢٧) .

(٤) الإقرار هو : اعتراف الشخص بحق عليه لآخر . (انظر : التعريفات ص ٥٠ ، ومعجم لغة الفقهاء ص ٦٤) .

والإفشاء^(أ) والإعلام والإظهار^(ب) والإخبار يكون بالإشارة أيضاً ، فإن نوى في الإظهار والإفشاء^(ب) والإعلام وكونه^(ج) بالكلام والكتابة^(د) دون الإشارة دين ، وأمّا الثاني فلأن الإذن مشتق اشتقاقاً كبيراً من الأذان^(هـ) ، أو^(و) من الوقوع في الإذن ، وكل ذلك لا يتحقق إلا بعد العلم ، وهذا ظاهر قولهم^(ز) ، وعن الثاني أنه [لا] يحث^(ح) .

ونوقض هذا بما في الصغرى : " لو أذن لعبده وهو لا يعلم يصح الإذن ، ودُفع بأنه قال : حتى إذا علم^(ط) / صار مأذوناً ، فدل على أنه ليس له قبل العلم حكم الإذن^(٤) " ولذا قال في الشامل : " أنه لو تصرف قبل العلم ، ثم علم لم يجز تصرفه^(٥) " .

(ب) في أ ، ب ، ج ، هـ : [الإنشاء] .

(د) في جـ : [بالكتابة والكلام] .

(و) في أ ، ب ، جـ : الواو فقط .

(أ) في ب ، جـ : [الإنشاء] .

(ج) في ب ، جـ : [كونه] بدون واو .

(هـ) في أ : [الأذن] .

(ز) في هـ : [قولهما] .

(ح) في جميع النسخ : [يحث] والتصويب من الفتح (٦٤/٤) والبحر (٣٦٢/٤) .

(ط) في هـ : [علم] ساقطة .

(١) الإفشاء هو : الإظهار في أزمنة وأمكنة متعددة . (انظر : معجم لغة الفقهاء ص ٦١) .

(٢) الإظهار هو : التبيين بعد الخفاء . (انظر : معجم لغة الفقهاء ص ٥٤) .

(٣) ووجه هذه الرواية عنه : أن الإذن هو الإطلاق ، وأنه يتم بالإذن كالرضا ، فإنه لو حلف لا يكلمه إلا برضا

فلان ، فرضي ، ولم يعلم الخالف حتى كلمه لا يحث . (انظر : الفتح ٦٤/٤ ، والبحر ٣٦٢/٤) .

(٤) انظر : الفتح (٥٦/٤) وعزاه للفتاوى الصغرى ، وكذا البحر (٣٦٢/٤) .

(٥) انظر : البحر (٣٦٢/٤) وعزاه للشامل ، وكذا الفتح (٦٥/٤) .

حلف لا يكلمه^(١) شهراً فهو ؛ أي ابتداء مدته **من حين حلف ؛** لأن دلالة حاله ، وهو غيظه الباعث على اليمين يوجب ترك الكلام من الآن ثلاثين يوماً ، ولو عرفه كان على باقيه ، وكذا لو قال : السنة ، انصرفت يمينه إلى باقيها ، وابتدأ^(ب) المدة كما قال^(ج) .

وفي البدائع : " قال في بعض النهار : لا أكلمه يوماً كانت يمينه على بقية اليوم ، واللييلة المستقبلة إلى مثل تلك الساعة التي حلف فيها من الغد ، وكذا لو قال : ليلة ، كانت يمينه من تلك الساعة إلى أن يجيء مثلها من اللييلة المستقبلة ، فيدخل ما بينهما من النهار ، ولو قال : اليوم ولا غداً لم تدخل اللييلة التي بينهما "^(١) . انتهى .

ولو^(٢) لم يكرر حرف^(٣) النفي كانت يميناً واحدة^(٤) ، فيدخل الليل كما في الوقعات^(٢) ، والله الموفق .

حلف^(٥) **لا يتكلم^(ج) ، فقرأ القرآن ، أو سب^(٦) / ، أو هلّل لا يحنث^(٣) ؛** أمّا في الصلّاة فبالاتفاق ، وفي خارجها خلاف^(٤) .

(ب) في ب : [واجتدا] .

(د) في أ ، ب ، ج : [لو] ساقطة .

(ز) في هـ : [حلف] ساقطة .

(أ) في أ : [لا يكلم] .

(ج) في د : [كما قال المصنف] .

(هـ) في أ : [حروف] .

(و) في أ : [يمينه واحدة] . وفي ب ، ج : [يميناً واحداً] .

(ح) في أ ، هـ : [لا يكلم] .

(١) انظر : البدائع (٧٨/٣ - ٧٩) .

(٢) انظر : البحر (٣٦٣/٤) وعزاه للوقعات .

(٣) لأنه لا يسمى متكلماً عادة وشرعاً .

(٤) اختار القدوري الحنث ، واختار خواهر زاده عدمه . (انظر : البحر ٣٦٣/٤) .

والمختار للفتوى^(أ) أنه لا يحنث / كما في الفتح^(١) ، خلافاً لما اختاره القدوري من^(ب) أنه يحنث ؛ لأنه لا يسمّى متكلماً عرفاً^(٢) .

وفي الوقعات : " الفتوى على الأول إن كانت يمينه / بالفارسية ، وعلى ما اختاره القدوري لو كانت بالعربية " ^(٣) .

ولو زاد كلاماً حسناً ، ففي الظهيرية ما يفيد أنه يحنث ، حيث^(ج) قال : " لو^(د) قال : كلما تكلمت^(هـ) كلاماً حسناً فأنت طالق ، ثم قال : سبحان الله والحمد لله^(٤) ولا إله إلا الله والله أكبر طلقت واحدة ، ولو حذف الواو من الكل طلقت ثلاثاً " ^(٥) .

قال في الفتح - بعد نقله - : " وقد يُدفع بأن الكلام في مطلق الكلام عرفاً ، لا فيما قيد بقيد { أصلاً " ^(٥) . انتهى . أي يدفع^(٦) وروده^(٧) على الإطلاق ، لكن بقي^(ط) { ^(٨) أن ظاهره يفيد أنه مع القيد يحنث بقراءة القرآن ، ولو في الصلّة ؛ فتدبره .

- | | |
|---|--------------------------------------|
| (أ) في د : [للفتوى] ساقطة . | (ب) في د : [في] . |
| (ج) في أ ، ب ، ج ، هـ : [حيث] ساقطة . | (د) في أ : [ولو] . |
| (هـ) في هـ : [كلمتك] . | (و) في ب : [لله] ساقطة . |
| (ز) في هـ : [تدفع] . | (ح) في أ ، د : [ورده] . |
| (ط) في أ : [لقي] . | (ي) في ج : [ما بين القوسين ساقط] . |

(١) انظر : الفتح (٦٥/٤) .

(٢) انظر : مختصر القدوري (ص ١٩٨) .

(٣) انظر : البحر (٣٦٣/٤) وعزاه للوقعات .

(٤) انظر : الفتاوى الظهيرية (٤٠٠/أ) .

(٥) انظر : الفتح (٦٦/٤) .

وفي تهذيب القلانسي : " وكذا لا يحنث إذا قرأ الكتب ظاهراً وباطناً في عرفنا ، وهو ظاهر في اختصاص الكلام بما يعد به في العرف^(١) متكلماً . فلو قرأ كتاب فقه أو نحو^(ب) لم يحنث ، وعلى هذا ينبغي أن لا يحنث أيضاً بإلقاء / درس^(ج) ما^(د) " (١) .

لكن قد يعكر على هذا ما في الفتح : " وأما الشعر فيحنث^(هـ) به ؛ لأنه كلام منظوم " (٢) . انتهى . ففي^(و) غير المنظوم أولى ؛ فتدبره .

ولو قال^(ز) : **يوم أكلم فلاناً فكذا ، فعلى الجديدين ؛ أي الليل والنهار ؛ لأن^(ح) اسم اليوم إذا قرن بفعل لا يمتد^(ط) ، أريد به^(ي) مطلق الوقت ، والكلام مما^(ك) لا يمتد . قال الله^(ل) تعالى : ﴿ وَمَنْ يُؤَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ ﴾^(٣) ولا فرق بين التولية ليلاً أو نهاراً وقد مرّ في تفويض / الطلاق .**

- | | |
|---|------------------------------------|
| (أ) في جـ : [الفرق] . | (ب) في أ : [نحوه] . |
| (ج) في أ : [دس] . | (د) في أ : [مأ] ساقطة . |
| (هـ) في ب : [فيحنث] ساقطة . | (و) في هـ : [وفي] . |
| (ز) في د : [قا] ناقصة . | (ح) في أ : [ولأن] بالواو . |
| (ط) في أ : [لا يمتد] . | (ي) في أ ، ب ، جـ : [به] ساقطة . |
| (ك) في جـ : [فيما] . | (ل) في د ، هـ : [الله] ساقطة . |
| (م) في أ : [إلا متحرّفاً] وهي زائدة . | |

(١) انظر : البحر (٣٦٣/٤) وعزاه لتهذيب القلانسي .

(٢) انظر : الفتح (٦٦/٤) .

(٣) سورة الأنفال ، آية رقم (١٦) وتكملتها : ﴿ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّرًا إِلَىٰ فِتْنَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ وَمَا وَهُ جَهَنَّمُ وَيُثَسِّسُ الصَّيْرُ ﴾ .

فإن نوي النهار صدق قضاءً وديانةً ؛ لأنه نوى حقيقة كلامه^(١) ، وعن الثاني أنه لا يصدق قضاء^(٢) .

ولو قال : ليلة أكلمه ، فامرأته طالق ، فهو^(ب) على الليل خاصة ؛ لأنه حقيقة في^(ج) سواده كالنهار للبياض خاصة ، ولم يجيء استعماله في مطلق الوقت كالיום وأورد قوله^(د) :

وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة^(هـ) ليالي لا قينا^(و) جذاماً^(ز) وحميراً^(١/٢٤٠:ب) /^(٤)
سقيناهم^(٣) كأساً سقينا^(ح) بمثلها ولكنهم كانوا على الموت أصبراً^(٥) /^(٢١٧:ب)

والمراد مطلق الوقت ؛ فإن الحرب لم يكن ليلاً .

- (أ) في أ ، ب ، ج : [قضاء] ساقطة .
(ب) في ب ، ج ، د : [فهو] ساقطة .
(ج) في هـ : [من] .
(د) في أ : [حسان ابن ثابت] . وفي د : [كلامه قوله] .
(و) في أ : [لا قينا] . وفي ب : [لا قينا] .
(ح) في أ ، ب ، ج ، د : [سقونا] .

- (١) وهو مستعمل فيه أيضاً أطلق في تصديقه ، فشمّل الديانة والقضاء . (انظر : البحر ٣٦٤/٤) .
(٢) لأنه خلاف المتعارف ، فكان خلاف الظاهر ، فلا يصدق في القضاء . (انظر : الفتح ٦٦/٤) .
(٣) جذام : بطن من كهلان ، من القحطانية ، وهم بنو جذام بن عدي بن الحارث بن مرة بن أدد بن زيد بن يشجب بن عريب بن زيد بن كهلان ، كانت تنزل بجبال حسمى ، ومساكنها بين مدين إلى تبوك . (انظر : معجم قبائل العرب القديمة والحديثة لعمر رضا كحالة ١٧٤/١) .
(٤) حمير : بطن عظيم من القحطانية ، ينتسب إلى حمير بن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان . (انظر : معجم قبائل العرب القديمة والحديثة ٣٠٥/١) .

(٥) انظر : ديوان النابغة الجعدي ، شعر النابغة الجعدي (ص ٧١-٧٢) وروايتهما في الديوان :

حسبنا زماناً كل بيضاء شحمة ليالي إذا تغزوا جذاماً وحميراً
سقيناهم كأساً سقونا بمثلها ولكننا كنا على الموت أصبراً

وأجاب شمس الأئمة : بأن المذكور الليالي بصيغة^(أ) الجمع ، وذكر أحد العددين ينتظم ما^(ب) بإزائه من الآخر^(ج) ، ولا كذلك المفرد ، ونظر فيه بانقضائه^(د) أن الشاعر قصد أن الملاقاة كانت مستوعبة لليالي تتبعها أيام بقدرها ، والمتعارف في مثله أنه إنما يقصد به الوقت ، لا الجمع بين الأيام^(هـ) والليالي^(١) .

قال^(٢) في الفتح : " وليس بشيء ؛ فإن الواقع قد يكون أن الحرب دامت بينهم أياماً ولياليها ، وهذا كثير ، فأراد أن يخبر بالواقع ، فعبر عنه بما يفيد ، ولا دخل لذلك في خصوص عرف^(٣) " (٢) .

ولو قال : **إن كلمته ؛ أي عمراً^(ح) إلا أن يقدم^(ط) زيد^(ي) ، أو قال^(ك) : حتى يقدم زيد^(ل) ، أو قال : إن كلمته **إلا^(٤) أن يأذن زيد^(ن) ، أو قال : حتى يأذن فكذا ؛ أي فامراته طالق ، أو عبده حر ، فكلمه ؛ أي كلم^(س) الحالف عمراً^(ع) قبل قدومه ؛ أي قبل^(ف) قدوم زيد ، أو كلمه قبل إذنه حنث ، وبعدهما ؛ أي بعد القدوم والإذن ، لو كلمه^(ص) **لا يحنث ؛ لأنه جعل القدوم والإذن غاية لعدم الكلام . أمّا في (حتى)^(٣) /** فظاهر ، وأمّا في (إلا أن يأذن^(ق)) فلائن الاستثناء وإن كان هو الأصل فيها ،****

(ب) في جـ : [ما] ساقطة . وفي بـ : [كازائه] .

(د) في جـ : [باقتضائه] .

(و) في جـ : [كذا] .

(ح) في أ ، هـ : [عمروا] .

(ي) في أ ، جـ : [زيداً] .

(ل) في أ ، جـ : [زيداً] .

(ن) في جـ : [زيداً] .

(ع) في أ : [عمروا] .

(ص) في ب : [كله] .

(أ) في أ : [بصيغة] . وفي د : [فصيغة] .

(ج) في أ : [الآخر] .

(هـ) في جـ ، د : [الليالي والأيام] .

(ز) في أ : [عرض عرف] . وفي هـ : [غدو] .

(ط) في جـ ، د : [يقوم] .

(ك) في جـ : [وقال] بالواو .

(م) في أ : [إلا يأذن زيد] .

(س) في أ : [فكلم] .

(ف) في د : [قبل] ساقطة .

(ق) في ب ، جـ ، د ، هـ : [يأذن] ساقطة .

(١) انظر : المبسوط (٢٥/٩) .

(٢) انظر : الفتح (٦٧/٤) .

(٣) أي في قوله : " حتى يأذن فكذا " .

إلا أنها تستعار للشرط والغاية عند تعذره لمناسبة^(أ) هي أن حكم^(ب) كل واحد منها^(ج) يخالف ما بعده ، ومثله قوله تعالى : ﴿ لَا يَزَالُ بُنْيَنُهُمُ الَّذِي بَنَوْا رِيبَةً فِي قُلُوبِهِمْ إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ ﴾^(١) وقيل : هو^(د) استثناء^(٢) .

قال في الفتح : " وفيه شيء ، وهو : أن تقدير الاستثناء فيها ؛ أي إلى موته^(هـ) ، إنما يكون من الأوقات^(٣) والأحوال على معنى : امرأته طالق في جميع الأوقات والأحوال^(٤) ، إلا وقت قدوم فلان ، أو إذنه ، أو إلا حال قدومه^(٥) ، أو إذنه^(٦) ، وهو يستلزم تقييد^(٧) الكلام بوقت الإذن { والقدوم^(٨) } ، فيقتضي^(٩) أنه / لو كلمه بعد القدوم أو الإذن^(١٠) حث / ، وهو غير واقع ، قيد بتأخير الجزاء ؛ لأنه لو قدمه بأن قال : امرأته طالق / إلا أن يقدم زيد كان شرطاً ؛ لأن المعنى إن لم يقدم زيد ، ووجهه^(١١) بعضهم بأنها إنما تكون للغاية فيما يحتمل التأقيت ، والطلاق مما لا يحتمله ، وهذا يشير إلى أن الكلام مما يمتد وقد مر ما فيه^(١٢) .

- | | |
|--|--|
| (أ) في جـ : [لمناسبته] . | (ب) في أ : [حكم] ساقطة . |
| (ج) في أ : [منهما] . | (د) في د ، هـ : [هي] . |
| (هـ) في أ : [مولاهم] . | (و) في د ، هـ : [أو] . |
| (ز) في د : [أو الأحوال] . | (ح) في أ : [حال قدمه] . |
| (ط) في د : [إرادته] . وفي ب : [ادته] . | (ي) في ب ، جـ : [تقيد] . وفي هـ : [تقدم] . |
| (ك) في هـ : [والقدوم] ساقطة . | (ل) في جـ : [فيقتضي] . وفي أ : [فيعتني] . |
| (م) في د : ما بين القوسين ساقط . | (ن) في ب : [ووجه] . وفي د : [وجهه] . |

(١) سورة التوبة ، آية رقم (١١٠) وآخرها : ﴿ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ .

(٢) انظر : الفتح (٦٧/٤) والبحر (٣٦٥/٤) .

(٣) انظر : الفتح (٦٧/٤) .

وإن مات زيد قبل قدومه ، أو إذنه سقط الحلف^(١) ؛ أي بطل عندهما ، بناءً على ما مرّ من أن بقاء تصور البر شرط^(٢) لبقاء اليمين المؤقتة ، وهذه كذلك ؛ لأنها مؤقتة ببقاء الإذن والقدوم ، { إذ بهما^(ب) } يتمكن من البر بلا حنث ، ولم يبق ذلك بعد موت من إليه الإذن والقدوم {^(ج) } ، وعند الثاني لما لم يكن شرطاً قال^(د) بتأبدها عند سقوط الغاية ، ففي أي وقت كلّمه حنث .

حلف^(هـ) لا يأكل طعام فلان ، أو حلف لا يدخل داره ، أو لا يلبس ثوبه^(و) ، أو لا^(ز) يركب دابته ، أو لا يكلم عبده جعله من هذا النوع هو ظاهر الرواية ، وروى ابن سماعة : أنه " كالصديق "^(٢) .

إن أشار الحالف إلى الطعام بأن قال : طعام فلان هذا مثلاً ، وزال ملكه ؛ أي ملك فلان ، ولو إلى الحالف بأن هذا منه^(ح) إليه ، وفعل الحالف المحلوف عليه لم يحنث كالمتجدد^(ط) ؛ أي كما لا يحنث^(٢١١/ب) بالمتجدد^(ي) ، { وإن لم يشر لا يحنث بعد الزوال ، وحنث بالمتجدد {^(ك) } .

- (أ) في أ : [شرطاً] .
(ب) في أ : [إذنهما] .
(ج) في جـ : [ما بين القوسين مكرر] .
(د) في هـ : [قال] ساقطة .
(هـ) في أ : [حلف] ساقطة .
(و) في أ ، ب ، جـ ، د : [لا يلبس ثوبه] ساقطة .
(ز) في أ : [لا] ساقطة .
(ح) في ب : [هذا منه] . وفي د : [باهدا منه] . وفي هـ : [كما في المتجدد] .
(ي) في هـ : [أي كما في المتجدد] .
(ك) في أ ، ب ، جـ ، د : [ما بين القوسين ساقط] .

(١) لأن الأصل أن الحالف إذا جعل ليمينه غاية ، وفاتت الغاية بطلب اليمين عند أبي حنيفة ومحمد ، خلافاً لأبي يوسف ؛ لأن التصور ليس بشرط عنده ، فعند سقوط الغاية تتأبد اليمين ، فأى وقت كلمه فيه يحنث . (انظر : الفتح ٦٨/٤ ، والبحر ٣٦٥/٤) .

(٢) انظر : البحر (٣٦٦/٤) وعزاه لابن سماعة .

(ب/٣٨٠):أ

وفي الصديق / والزوجة حنث في المشار ؛ أي في^(١) قوله : والله لا أكلم صديق فلان هذا ، أو زوجته هذه بعد الزوال ؛ أي زوال الصداقة والزوجة إجماعاً ؛ لأن الحر مما يقصد بالهجر^(ب) ، فكانت^(ج) الإضافة للتعريف . هذا إذا لم يقل بأنه^(د) عدو لي ، فإنه لا يحنث بعد الزوال ؛ لظهور أن الداعي لمعنى في المضاف إليه ، نبه عليه الشارح^(١) .

وفي غير المشار إليه^(هـ) من الصديق والزوجة^(و) والملك لا أي لا يحنث بعد الزوال ، وحنث بالمتجدد : اعلم أن حاصل هذه المسائل أنه^(ز) متى حلف على هجر ما يضاف إلى فلان / إضافة ملك ، كطعام^(ح) فلان ، أو نسبة^(ط) كالصديق والزوجة ، فإن لم يشر لا يحنث بعد الزوال ؛ لانقطاع الإضافة / ، ويحنث كالمتجدد^(ي) ، وإن أشار لم يحنث بعد الزوال والمتجدد في إضافة الملك ، وحنث في غيرها في^(ك) الوجوه كلها ؛ لأنه إذا لم يشر فالظاهر أن الداعي كراهته^(ل) في المضاف إليه ، وإلا لعرفه^(م) باسمه العلم كعبد فلان راشد ، أو فلانة زوجة فلان ، وإن احتمل هجر نحو الصديق لذاته^(٢) .

- | | |
|--|--|
| (أ) في هـ : [في] ساقطة . | (ب) في أ : [بالهجرة] . وفي هـ : [بالبحر] . |
| (ج) في هـ : [وكانت] . | (د) في أ ، ب ، ج ، د : [فانه] . |
| (هـ) في هـ : [إليه] مكررة . | (و) في ب : [الزوجة] . |
| (ز) في هـ : [ان] . | (ح) في د : [طعام] . |
| (ط) في ج ، هـ : [نسبه] . | (ي) في هـ : [المتجدد] . |
| (ك) في أ : [كالجرح] . | (ل) في أ : [كراهيته] . |
| (م) في أ : [لعرفه فاسمه] . وفي د : [يعرفه باسم] . وفي هـ : [يعرفه باسمه] . | |

(١) انظر : التبیین (١٣٨/٣) .

(٢) انظر : البحر (٣٦٦/٤) .

وحينئذ فانعقدت^(أ) يمينه على حجر المضاف إليه حال قيام الإضافة ، فيحنت إذا كانت قائمة وقت الفعل ، سواء^(ب) كانت وقت اليمين ، أو^(ج) لم تكن كأن اشترى عبداً بعد اليمين ، أو تزوج زوجة ، لا ما إذا انقطعت بأن باع كلاً من العبد والدار والدابة^(د) وعادى الصديق وطلّق الزوجة . هذا عند الإمام ، وعند محمد اليمين منعقدة في المملوك على الإضافة القائمة وقت الفعل ، وفي إضافة النسبة على المنعقدة وقت اليمين ، فيحنت لو كَلّم الزوجة بعد الطلاق والصديق المعادي ، لا بما تجدد .

وأما إذا أشار بعدم^(هـ) الحنث في^(و) المملوك قولنا ، وقال محمد : يحنت فيه أيضاً ؛ اعتباراً للإشارة ؛ { لأنها أبلغ .

ولهما أن حجر المضاف إذا كان مملوكاً ليس لذاته ، فيقيد^(ز) ببقاء^(ح) النسبة مع الإشارة { ^(ط) وعدمها بخلاف غير المملوك لما مرّ .

هذا إذا لم ينو شيئاً^(ي) ، فإن نوى شيئاً^(جـ: ٢١٢/١) كان على ما نواه^(١) .

-
- | | |
|--|---------------------------------|
| (أ) في جـ : [فانعقد] . وفي هـ : [فانعقدت عليه] . | (ب) في ب ، جـ : [أكانت] . |
| (ج) في هـ : [لو لم تكن] . | (د) في هـ : [والدابة] ساقطة . |
| (هـ) في أ : [فقدم] . وفي هـ : [بعدم] . | (و) في أ : [على] . |
| (ز) في جـ : [فيفيد] . وفي د : [فتفيد] . وفي هـ : [فتفيد] . | (ح) في جـ : [بقاء] . |
| (ط) في هـ : ما بين القوسين مكرر . | (ي) في ب : [شيئاً] ساقطة . |

(١) انظر : البحر (٣٦٧/٤) .

وفي بعض الشروح : " لا أتزوج بنت فلان ، لا يحنث بالتي تولد بعد اليمين بالإجماع " (١) .

واستشكله في الفتح بأنها إضافة نسبية^(١) ، فينبغي أن تتعقد^(ب) على الموجود^(ج) حال التزوج^(د) ، فلا جرم أن في التفريق عن أبي يوسف : إن تزوجت بنت^(هـ) فلان أو أمته على الموجود والحادث .

لا أكلم^(٢) صاحب هذا الطيلسان^(٣) معرب تيلسان ، أبدلوا^(ح) التاء منه طاءً ؛
 من لباس العجم مدور / أسود لحمته وسداه^(ط) صوف^(٢) صوف^(٣) ، فباعه فكلمه حنث
 بالإجماع ؛ لأن هذه الإضافة لا يجوز أن تكون لغير التعريف ، إذ الإنسان / لا يعادي^{(٢/٢١٩)د}
 لحض الطيلسان ، { فتعلقت اليمين بعينه ، ولذا لو كَلَّم المشتري لم يحنث ، وظاهر أن
 الطيلسان { (ي) مثال ، إذ قوله : صاحب هذه الدار ونحوه (ك) (٤) .

(ب) في أ : [أن ينعقد] .

(أ) في أ : [لنسبة] . وفي ب ، ج ، هـ : [نسبة] .

(د) في أ : [الملزوم] .

(ج) في هـ : [الوجود] .

(و) في هـ : [لا أكلم] مطموسة الكاف .

(هـ) في أ : [ابنة] .

(ح) في أ : [أبدل] .

(ز) في أ : [المطلق] .

(ي) في أ : ما بين القوسين ساقط .

(ط) في أ : [وسواده] . وفي د : [وسداوه] .

(ك) في ب : [ونحو] .

(١) انظر : الفتح (٧٠/٤) .

(٢) لُحِمَتِه : بالفتح ما يسنج عرضاً ، والضم لغة . وقال الكسائي : بالفتح لا غير . (انظر : المصباح المنير ص ٢٨٤) .

سداه : من السدى ، وهو وزان الحصى من الثوب . (انظر : لسان العرب ٢٢١/٦ ، المصباح المنير ص ١٤٢) .

(٣) انظر : المغرب (١٦/٢) ولسان العرب (١٨٣/٨) والمصباح المنير (ص ١٩٤) .

(٤) انظر : البحر (٣٦٨/٤) .

كذلك الحين^(١) والزمان ومنكرهما ستة أشهر ؛ لأن كلا منهما للقدر المشترك بين القليل والكثير والتوسط^(ب) .

واستعمل في الكل ، فمن الأول : ﴿ فَسُبِّحَنَ اللَّهُ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾^(ج) ^(١) ومن الثاني : ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينَ مِّنَ الدَّهْرِ ﴾^(٢) فالمفسرون على أنه أربعون سنة ، وأراد بالإنسان آدم عليه السلام^(د) ^(٣) ، ومن الثالث : ﴿ تُؤْتَى أَكْلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا ﴾^(هـ) ^(٤) قال ابن عباس^(٥) : ستة أشهر^(٦) .

(ب) في جـ : [المتوسط] .

(أ) في ب : [الجنب] .

(د) في ب ، جـ ، د ، هـ : [عليه السلام] ساقطة .

(ج) في ب : [تصبحون] ساقطة .

(هـ) في ب ، جـ ، د ، هـ : [بإذن ربها] ساقطة .

(١) سورة الروم ، آية رقم (١٧) .

(٢) سورة الإنسان ، آية رقم (١) وتكملتها : ﴿ لَمْ يَكُنْ شَيْعًا مَّذْكُورًا ﴾ .

(٣) انظر : تفسير البغوي (٩٨٧/٢) وأضواء البيان (٣٧٨/٨) وأيسر التفاسير (٥٩٢/٤) .

(٤) سورة إبراهيم ، آية رقم (٢٥) وتكملتها : ﴿ وَضُرِبَ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴾ .

(٥) هو : عبد الله بن عباس بن عبدالمطلب بن هاشم ، أبو العباس الهاشمي ، ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولد في السنة الثالثة قبل الهجرة ، حبر هذه الأمة ، مفسر كتاب الله وترجمانه ، دعا له الرسول صلى الله عليه وسلم بالحكمة والفقہ في الدين ، روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحاديث كثيرة . استعمله علي على البصرة ، شهد معه الجمل وصفين ، وكان أحد الأمراء فيها . (انظر : البداية والنهاية ٢٩٨/٨ ، والإصابة ٣٢٢/٢) .

(٦) قول ابن عباس : قال الحين ستة أشهر . وفي رواية : أنه سئل عن رجل حلف ألا يكلم أخاه حينًا ؟ قال : الحين ستة أشهر ، ثم ذكر النخلة ما بين حملها إلى صرامها ستة أشهر . (انظر : تفسير الطبري ٥٧٧/١٦ - ٥٧٨ ، والقرطبي ص ٣٢٣) .

والزمان يستعمل استعمال الحين ، فحملناه على الوسط^(أ) ؛ لأن اليسير والكثير لا يقصدان بالحلف ، ولا نية تعين واحداً^(ب) منهما^(ج) ، حتى لو نوى شيئاً كان على ما نوى ، لا فرق بين الزمان والحين ، هو الصحيح كما في البدائع^(١) .

ويعتبر ابتداء [الستة]^(د) من وقت اليمين بخلاف (لأصومنّ حيناً أو زماناً) فإن له أن يعين^(هـ) أي ستة^(و) أشهر شاء^(ز) - كذا في الفتح^(٢) - والأحايين والأزمئة^(ح) على عشر^(ط) مرات ستة أشهر - كذا في شرح الطحاوي^(٣) - وكأنه لأن أفاعيل من جموع الكثرة^(٤) .

(أ) في جـ : [المتوسط] .

(ج) في جـ ، د : [منها] .

(د) في أ ، ب ، جـ ، د ، هـ : [السنة] والتصويب من البحر (٣٦٨/٤) .

(هـ) في أ : [فإن لم أو يعين] . وفي ب ، جـ : [فإن له أربعين] . (و) في د ، هـ : [أي سنة شاء] .

(ز) في ب : [شاء] ساقطة .

(ط) في أ : [عشرة مراتب] . وفي ب ، جـ : [عشرة] .

(١) انظر : البدائع (٨٠/٣ - ٨١) .

(٢) انظر : الفتح (٧٢/٤) .

(٣) انظر : البحر (٣٦٨/٤) وعزاه له .

(٤) جموع الكثرة هي : قسم من أقسام جمع التكسير . قال ابن عقيل : " جمع التكسير هو ما دل على أكثر من اثنين بتغيير ظاهر ، كرجل ورجال ، أو مقدر ... وهو على قسمين : جمع قلة ، وجمع كثرة ؛ فجمع الكثرة ما دل على ما فوق العشرة إلى غير نهاية " . (انظر : شرح ألفية ابن مالك (٤٦٥/٤) .

فروع : العمر الأبدي ، واختلف جواب^(أ) بشر^(١) في المنكر / في (الله^(ب) علي^(ج))
صوم^(د) عمر^(هـ) فمرة^(و) قال : يقع على يوم واحد ، ومرة قال : إنه كالحين .

وفي السراج : " لا يكلمه ملياً ، { فهذا / على ستة^(ز) أشهر ، إلا أن ينوي غير
ذلك ، ولو قال : لأهجرنك ملياً { (ح) فهذا على شهر فصاعداً ، { وإن^(ط) نوى أقل من
ذلك لم يدين في القضاء^(ي) { (ك) ، ولو قال إلى بعيد^(ل) كان على^(م) شهر فصاعداً ، { أو إلى
قريب كان على أقل من شهر كعاجلاً^(ن) { (س) .

- | | |
|---|--------------------------------------|
| (أ) في د : [في جواب] . | (ب) في أ : [الله] . |
| (ج) في أ : [علي] ساقطة . | (د) في ب : [صوم] ساقطة . |
| (هـ) في أ : [عشر] . | (و) في أ ، ب ، ج : [فمن] . |
| (ز) في ج ، د : [شهر] . | (ح) في أ ، ب : ما بين القوسين ساقط . |
| (ط) في أ : [أو] . | (ي) في أ : [القضاء] ساقطة . |
| (ك) في أ : ما بين القوسين مكرر . | |
| (ل) في أ : [العيد] . وفي ب : [بعيد] بدون نقاط . وفي ج : [بعيد] . | |
| (م) في هـ : [إلى] . | (ن) في د : [لعاجلاً] . |
| (س) في أ : ما بين القوسين ساقط ، ومكتوب بدلاً عنها : [وإن نوى أقل من ذلك لم يدين في القضاء] وهي مكررة . وفي د : [وإلى
قريب] بالواو . | |

(١) هو : بشر بن الوليد بن خالد بن الوليد الكندي القاضي الفقيه ، أحد أعلام المسلمين ، وأحد المشاهير ، وهو
أحد أصحاب أبي يوسف خاصة ، وعنه أخذ الفقه ، حمل الناس عنه من الفقه والنوادر والمسائل ما لا يمكن جمعها
كثرة ، وكان متقدماً عن أبي يوسف ، وروى عنه كتبه وأماله . توفي سنة ٢٣٨ هـ . (انظر : الجواهر المضيئة
٤٥٢/١ - ٤٥٤ ، الوافي بالوفيات ١٠ / ١٥٧) .

ولو قال : كذا كذا^(أ) يوماً فهو^(ب) على أحد عشر يوماً ، ولو قال : كذا وكذا^(ج) يوماً فعلى أحد وعشرين^(د) ، ولو^(هـ) : بضعة^(ز) عشر يوماً ، فعلى ثلاثة / عشر يوماً^(ز) " (١) . انتهى .

والشتاء أوله إذا لبس الناس الحشو^(٢) ، وآخره إذا^(ح) ألقوه ، وهو أول الصيف ، { والربيع آخر الشتاء / ، ومستقبل الصيف }^(ط) إلى ييس العنب ، والخريف فصل بين الشتاء والصيف .

وغرة الشهر ورأس الشهر { أول ليلة منه ويومها ، وأول الشهر }^(ي) إلى ما دون النصف^(ك) ، وآخره إذا مضى خمسة عشر يوماً .

والدهر والأبد في حلفه (لا يكلمه الدهر أو الأبد^(ل)) هو **العمر** ؛ لأن^(م) المعروف^(ن) منهما^(س) يراد به الأبد^(ع) عادة ، وما بعد موته لم يدخل تحت اليمين ، فصرفناه إلى ما بقي من عمره منذ^(ف) حلف .

(ب) في أ : [وهو] .

(د) في د : [يوماً] .

(ز) في أ ، ب ، جـ : [يوماً] ساقطة .

(ط) في أ : ما بين القوسين ساقط .

(ك) في أ : [الشهر] .

(م) في أ : [لا] .

(س) في أ ، جـ : [منها] .

(ف) في جـ : [منه] .

(أ) في هـ : [كذا وكذا] بالواو .

(ج) في د : [كذا كذا] .

(هـ) في أ : [وله] .

(و) في ب : [بضعة] ساقطة . وفي جـ : [نصفه] .

(ح) في ب : [إذ] . وفي أ : [إذا لبس الغرورة] .

(ي) في أ : ما بين القوسين ساقط .

(ل) في جـ : [الدهر والأبد] بالواو .

(ن) في هـ : [المعروف] .

(ع) في د : [من عمره عادة] وهي زائدة .

(١) انظر : السراج الوهاج للحدادي (خ) (٧/٤٩٤ ب ، ٤٩٥ أ)

(٢) الحشو : مصدر حشا الوسادة ، فسمي به الثوب الحشو (انظر : المعرب ٢٠٥/١ ، ولسان العرب ١٨٠/١٤) .

وفي السراج : " لو حلف (لا يكلمه العمر) فهو على الأبد عند عدم النية ، ولو نكّره فعن^(أ) الثاني أنه يقع على يوم ، وفي رواية عنه على ستة أشهر ، كالحين ، وهو^(ب) الظاهر "^(١) .

ودهر مجمل ؛ أي غير مفسر عند الإمام ، حيث قال : لا أدري ما هو ، وهو أول دليل على نهاية كماله ، إذ قد ثبت هذا عن^(ج) الجنا ب الرفيع ، وعن جبريل^(٢) أيضاً ؛ لأن اللغات^(٣) لا تدرك بالقياس ، والعرف لم^(هـ) يعلم استمراره ؛ لاختلافه استعمالاً .

وروى الثاني عن الإمام أن المنكر والمعرف^(د) سواء ، والأصح أن الخلاف مقصور على المنكر^(٣) .

وقد جمعت المواضع التي توقف فيها الإمام^(٤) رضي الله تعالى^(ح) عنه وأرضاه^{(ط)(ي)} وجعل الجنة متقلبه ومثواه^(ك) :

-
- | | |
|--|--|
| (أ) في أ : [بعض] . | (ب) في ب : واو العطف ساقطة . |
| (ج) في د : [من] : وفي هـ : [على] . | (د) في ب : [اللغات] . |
| (هـ) في أ : [لو يعلم] . | (و) في أ : [والعرف] . |
| (ز) في أ : بزيادة [الأعظم أبي حنيفة النعمان] . | (ح) في د ، هـ : [تعالى] ساقطة . |
| (ط) في أ : [وأرضاه] ساقطة . | (ي) في أ : بزيادة [ورحمه برحمته الواسعة] . |
| (ك) في أ ، ب ، جـ : [وجعل الجنة متقلبه ومثواه] ساقطة . | |
-

(١) انظر : السراج الوهاج (٤٩٤/٧ ب) .

(٢) لأن التوقف عند عدم المرجح من الكمال ، كما روي أنه عليه الصلاة والسلام سئل عن خير البقاع فقال : " لا أدري حتى أسأل جبريل عليه السلام " فسأل جبريل ، فقال : " حتى أسأل ربي عز وجل " فصعد إلى السماء ونزل ، فقال : " سألت ربي عن ذلك ، فقال : خير البقاع المساجد ، وخير أهلها من يكون أول الناس دخولاً ، وآخرهم خروجاً " .

أقول : وهذا الحديث ذكره ابن حبان (٤٧٦/٤) في باب ذكر البيان بأن خير البقاع في الدنيا المساجد ، برقم (١٥٩٩) من حديث ابن عمر رضي الله عنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم ، وفيه زيادة : " وشرها الأسواق " . وأصله في مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه : " أحب البلاد إلى الله مساجدها ، وأبغض البلاد إلى الله أسواقها " .

(٣) انظر : البحر (٣٦٩/٤) .

من قال لا أدري بما^(أ) لم يدره
 في الدهر والختنى كذا^(ج) جوابه
 وأوصلها بعضهم إلى ثمانية في قوله^(د) :
 ورع الإمام الأعظم النعمان
 سؤر^(١) الحمار تفاضل^(هـ) جلالة^(٢)
 والدهر والكلب المعلم ثم مع
 وذكر الحدادي^(٤) : " ألها أربع^(٥) عشرة مسألة " (٥) .

سبب التوقف في جواب ثمان
 :- (٢١٣) /
 وثواب^(٦) جني على الإيمان /
 ذرية الكفار وقت ختان^(٧) /
 :- (٢٠٨) (ب)

- (أ) في د : [كما] . وفي هـ : [لما] .
 (ج) في جـ : [كذا] .
 (هـ) في أ : [بفاصل حلاله] .
 (ز) في أ ، ب ، جـ ، د ، هـ : [أربعة عشر] مسألة .
 (ب) في جـ : [افتدى] .
 (د) في أ : [فقال] .
 (و) في أ : [وثوب] .

- (١) السؤر : بقية الشيء ، وجمعه آسار ، وسؤر الفأرة وغيرها . (انظر : لسان العرب ١٣٢/٦) .
 (٢) الجلالة من الماشية : التي تأكل الحلة والقذرة . (انظر : المعجم الوسيط ١٣١/١) .
 (٣) لم ينسب لأحد ، لكن ذكره ابن الهمام في (الفتح ٧٣/٤) وذكره ابن عابدين في حاشيته ، قال : مطلب المسائل التي توقف فيها الإمام ، ثم ذكر . وفي الشرنبلالية أنه نظمها شيخ الإسلام ابداي شريف بقوله ، ثم ذكر بعض الأبيات . (انظر حاشية ابن عابدين ٤٨٧/٥) .
 (٤) الحدادي هو : أحمد بن أبي بكر بن محمد الحدادي العبادي اليمني ، تفقه على السراج الهندي ، كان يجمع الطلبة ، ويحسن إليهم ، له مصنفات ، منها : السراج الوهاج الموضح لكل طالب محتاج ، وهو شرح لمختصر القدوري ، ثم اختصره في : الجوهرة النيرة ، وله أيضًا : كشف التنزيل في تحقيق المباحث والتأويل في تفسير القرآن ، وغيرها ، توفي سنة ٨٠٠ هـ . (انظر : شذرات الذهب ٣/٤ ، وهدية العارفين ٢٣٥/١) .
 (٥) انظر : السراج الوهاج (٣٩٣/٧ ب) .

وقالا : إنه كالحين ؛ لأنه / استعمل استعماله ؛ فإن قولك : ما رأيتك منذ دهرٍ ، ومنذ يومٍ ؛ واحدٌ ، وغيرُ خاف أنه إذا لم يرو عن الإمام شيء في مسألة ، وجب الإفتاء بقولهما .

والأيام وأيام كثيرة في حلفه (لا يكلمه الأيام وأياماً كثيرة) **والشهور والسنون** / والجمع والدهور والأزمنة في حلفه (لا يكلمه الشهور^(أ) والسنين والجمع والدهور والأزمنة^(ب)) **عشرة** من كل صنف عند الإمام ، وقالا : في الأيام تنصرف إلى أيام الأسبوع ، وفي الشهور إلى اثني عشر شهراً ، وفيما عداهما إلى الأبد ؛ لأن اللام للعهد ، فعند الإمكان تنصرف إليه ، وإلا فهي للاستغراق ، وهو ثابت في الأيام السبعة ، { وفي الشهور شهور^(ج) السنة^(د) } ، ولا عهد فيما سواهما ، فنصرف إلى استغراق هذه الأصناف .
وله أن جمع معرف^(هـ) باللام ، فنصرف إلى أقصى^(و) ما عهد مستعملاً فيه لفظ الجمع على التعيين ، وذلك عشرة^(ز) .

ثم^(ح) في حلفه (لا يكلمه الجُمع) له أن يكلمه في غير يوم الجمعة في قولهم جميعاً ؛ لأن يمينه إنما تقع على^(ط) عشرة أيام ، كل يوم هو يوم جمعة ، فإن نوى أيام^(ط) الأسبوع فهو على ما نوى .

(ب) في أ : [الأزمنة] ساقطة .

(د) في د ، هـ : ما بين القوسين ساقط .

(و) في ب : [أقصى] .

(ح) في أ : [على يوم] وهي زائدة .

(أ) في جـ : [في] .

(ج) في أ : [وشهور] . وفي جـ : [شهر] .

(هـ) في هـ : [معروف] .

(ز) في ب : [ثم] ساقطة .

(ط) في د : [أيام] ساقطة .

ومنكرها^(١) ؛ أي منكر الأيام والشهور والسنين **ثلاثة** من كل صنف^(ب) ؛ يعني إلا^(ج) إذا وصفت^(د) لما قدمه من أنه مع الوصف يقع على عشرة ؛ لأنه { بالوصف علم أنه لم يرد^(هـ) الأقل. وهذا^(و) رواية^(ز) { الجامع^(١) ، وهو الصحيح ، وسوى في الأصل بين المنكر والمعرف في الأيام /^(١: ٢٨١ ب).

وفي الظهيرية : " حلف (لا يكلم فلاناً أيامه هذه) قال الثاني : هو على ثلاثة أيام ، ولو قال : لا أكلمه أيامه ، فهو على العمر ، قيد بالظروف ؛ لأنه لو قال : والله لا أكلم رجلاً أو عبداً حث بثلاثة ، وفي العرف^(ح) يحث بأدن ما يطلق^(ط) عليه الاسم^(ي) عند عامة المشايخ ، فيحث بالواحد ، وصرفه^(ك) بعضهم إلى كل الجنس^(٢) ذكره في الذخيرة^(٣) .

وفي / تهذيب القلانسي^(١: ٢٤٣ ب) : " وأما الأطعمة والنساء والثياب فيقع على الواحد إجماعاً ، ولو نوى الكل صحت^(ل) نيته^(م) " ^(٤) .

(ب) في جـ : [مع الوصف] وهي زائدة .
(د) في أ ، ب : [وضعت] .
(و) في هـ : الواو ساقطة .
(ح) في د : [المعرف] .
(ي) في أ : [اسم] .
(ل) في جـ : [صحت] ساقطة .

(أ) في أ ، ب ، جـ ، هـ : [منكرها] .
(ج) في هـ : [إلا] ساقطة .
(هـ) في هـ : [لم يرو] .
(ز) في د : ما بين القوسين ساقط .
(ط) في ب ، جـ ، د ، هـ : [ما ينطلق] .
(ك) في ب : [فصرفه] .
(م) في أ : [والله الموفق] وهي زائدة .

(١) انظر : الجامع الكبير (ص ٦٠) .

(٢) انظر : الفتاوى الظهيرية (٤٠١ / ب) .

(٣) انظر : الذخيرة (١٨٥ / ٣) .

(٤) انظر : البحر (٣٧٠ / ٤) وعزاه لتهذيب القلانسي .

حكم الحلف
بالجمع المضاف
كلا يركب
الدواب
ونحو ذلك

تمتة : سكت / كثير عن الجمع المضاف ، كلا يركب دواب^(أ) فلان ، أو لا يلبس ثيابه^(ب) ، أو لا^(ج) يكلم عبده^(د) . وحكمه أنه^(هـ) يحنث بثلاثة مما سمي ، وإن كان له أكثر ، بخلاف ما لو حلف (لا يكلم زوجات فلان أو أصدقاءه^(و)) حيث لا يحنث ، ما لم يكلم الكل .

والفرق أن المنع في الأول / لا لمعنى^(ز) في المحلوف عليه ، بل باعتبار النسبة إلى فلان ، وقد ذكر النسبة^(ح) باسم الجمع ، وأقله ثلاثة . وفي الثاني لمعنى فيه ، فتعلقت اليمين بالأعيان .

ولو نوى بالأول الكل دين - كذا في الذخيرة^(١) - وإنحوة فلان من الثاني ، غير أنه إذا لم يكن له إلا أخ واحد ، فإن كان يعلم حنث به ، وإلا لا - كذا في الوقعات^(٢) - ، وينبغي أن^(ط) يكون الأصدقاء والزوجات كذلك ، والله هو^(ي) الموفق .

(ب) في هـ : [ثوبه] .

(د) في جـ : [عبده] .

(أ) في هـ : [دابة] .

(ج) في هـ : [أو لا] مكررة .

(هـ) في أ : [أن] .

(و) في أ ، ب : [وأصدقاءه] . وفي جـ ، د ، هـ : [وأصدقاه] .

(ز) في أ : [لا لمعنى] ساقطة .

(ط) في ب ، جـ ، د : [أن تكون] .

(ح) في أ : [في النسبة] .

(ي) في ب ، جـ : [هو] ساقطة . وفي د : [والله هو الموفق] ساقطة . وفي هـ : [والله سبحانه وتعالى أعلم] .

(١) انظر : الذخيرة (١٩٧/٣) .

(٢) انظر : البحر (٣٧٠/٤) وعزاه للوقعات .

باب اليمين في الطلاق^(١) والعتاق

سبب تقدم

هذا الباب

على غيره

قدّم هذا الباب على غيره ؛ لكثرة وقوع الحلف بهما .

إن ولدت فأنت كذا ؛ أي طالق ، حنث باليمين^(١) ؛ لأنه ولد حقيقة ، وعرفاً ،
وشرعاً ، بدليل أن العدة^(٢) به^(ب) تنقضي ، وتصير به نفساً^(٣) ، والأمة أم ولد ، وكذا
 لو كان سقطاً^(٤) قد استبان^(ج) بعض خلقه^(د) ؛ لما مرّ من أنه ولد ، وفي الحديث :
 " يظل^(هـ) السقط محبّطاً^(و) على باب الجنة حتى يدخل أبواه الجنة " ^(٥) زوي

(أ) في أ ، ب ، ج : [له] .

(ب) في أ : [حلقه] .

(أ) في هـ : [فهو حر] .

(ج) في أ : [استبان] .

(هـ) في جـ : [يظل] .

(و) في أ : [محبّطاً] . وفي ب : [مُحْنَطَةٌ] . وفي د ، هـ : [مُحْبِطٌ] .

(١) الحلف بالطلاق مثل أن يقول : " بالطلاق لأفعلن كذا " أو يقول : " الطلاق يلزمني لأفعلن كذا أو لا أفعل كذا " فيحلف به أي بالطلاق على حث نفسه أو غيره ، أو على منع نفسه أو منع غيره . فهذا الحلف بهذه الكيفية يمين باتفاق أهل اللغة وأنها صغية مقسم . وهذا الحلف بهذه الصيغة يمين أيضاً في عرف الفقهاء لم يختلفوا في أنها تسمى يميناً ، ولكن اختلفوا في حكمها : فمن الفقهاء من غلب عليها جانب الطلاق فأوقع بها الطلاق إذا حنث ، وهذا هو المشهور عن أكثر الفقهاء المتأخرين . ومنهم من غلب عليها جانب اليمين فلم يوقع بها الطلاق إذا حنث بل عليه كفارة يمين ، وهذا قول طائفة من السلف وهو الذي رجحه ابن تيمية وقال عنه : " هو الذي يدل عليه الكتاب والسنة والاعتبار ، وعليه تدل أقوال أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم " (انظر : مجموع الفتاوى ٥٨/٣٣ - ٥٩ ، ٦٩ ، ٢١٦ - ٢١٩) .

(٢) العدة : هي تربص يلزم المرأة عند زوال النكاح المتأكد أو شبهه . (انظر : التعريفات ص ١٩٢) .

وقيل : هي المدة المعلومة التي تمسكها المرأة بعد طلاقها أو وفاة زوجها . (انظر : معجم لغة الفقهاء ص ٢٧٦) .

(٣) نفساً : من النفاس ، وهو الدم الذي يعقب الولد . (انظر : التعريفات ص ٣١١) .

(٤) سقطاً : من السقط ، وهو الجنين يسقط من بطن أمه ميتاً مستبين الخلق . (انظر : معجم لغة الفقهاء ص ٢٢٠) .

(٥) الحديث رواه الطبراني في الأوسط (٤٤/٦) ، برقم (٥٧٤٦) من حديث سهل قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وسلم : " تزوجوا فإني مكاثركم الأمم ، وإن السقط ليرى محبّطاً بباب الجنة فيقال له : ادخل ، فيقول : حتى يدخل أبواي " . ورواه الطبراني أيضاً - في المعجم الكبير (٤١٦/١٩) برقم (١٠٠٤) من حديث هز بن حكيم عن أبيه عن جده . ورواه البيهقي في شعب الإيمان (١٣٩/٧) برقم (٩٧٦٣١) بلفظ : " إن السقط ليراغم ربه إذا دخل أبويه النار ، فيقال : أيها السقط المراغم ربه ، أدخل أبويك الجنة ، فيجرهما بسره حتى يدخلهما الجنة " . ورواه ابن ماجه بنفس لفظ البيهقي (٦٢/٢) كتاب ما جاء في الجنائز ، باب فيمن أصيب بسقط ، برقم (١٦٠٨) . وذكره ابن حجر في ميزان الاعتدال (٢٦٩/٤) في ترجمة علي بن الربيع : عن هز بن حكيم عن أبيه عن جده حديث : " سوداء ولود خير من حسناء لا تلد ، إن السقط ليظل محبّطاً على باب الجنة فيقال له : ادخل ، ادخل ، فيقول : أنا وأبواي ؟ فيقال : أنت وأبواك " . قال ابن حبان : هذا منكر لا أصل له ، ولما كثرت المناكير في رواياته بطل الاحتجاج به .

بالهمز^(أ) ، وهو العظيم البطن المنتفخ ؛ يعني ينفخ^(ب) بطنه من الامتلاء^(ج) من الغضب^(د) ، وبتركه^(هـ) ، وهو المتغضب^(ز) المستبطن^(ح) للشيء^(١) .

بخلاف فهو حر حيث^(ز) يشترط أن يكون الولد^(ح) حياً عند الإمام ، حتى لو ولدت ميتاً وحياً عتق الحيّ عنده ، وقالوا : لا يعتق واحد^(ط) منهما ؛ لتحقيق^(ي) الشرط بولادة الميت ، لكنه^(ك) لما^(ل) لم يكن محلاً للحرية انخلت اليمين^(٢) ، لا إلى جزاء^(ن)^(٢) .

ولله^(س) أن الشرط / ليس إلا الولد الحيّ ، وهذا لأنه لما جعل^(ع) الجزاء^(ف) وصفاً للموصوف بالشرط ، وهو الولد^(ص) ، وهذا الوصف الخاص^(ق) ، وهو الحرية لا يكون إلا في الحيّ بقيد^(د) الموصوف بالشرط بالحياة ، وإلا لغا^(ش) ، بخلاف جزاء^(ت) الطلاق ؛ لأنه لا يصلح / مقيداً للولد بالحي ؛ لأن الطلاق واقع^(ث) وصفاً لغيره فلا يلزم تقييده^(٣) .

- | | |
|-------------------------------|--|
| (أ) في د : [بالهمزة] . | (ب) في ب : [بنفخ] . وفي هـ : [تنفخ] . |
| (ج) في د : [الابتلاء] . | (د) في د : [الغضب] . |
| (هـ) في أ : [وبتركه] . | (و) في ب ، د : [المتغضب] . وفي هـ : [التغضب] . |
| (ز) في أ : [حنث] . | (ح) في د ، هـ : [الولد] ساقطة . |
| (ط) في أ ، و : [واحداً] . | (ي) في أ : [لتحقيق] ساقطة . |
| (ك) في جـ : [لكن] . | (ل) في أ : [ما لم يكن] . وفي ب : [لما] ساقطة . |
| (م) في أ : [يمينه] . | (ن) في أ ، جـ : [جزاء] . |
| (س) في أ ، جـ : [أوله] . | (ع) في جـ : [لما لم جعل] . |
| (ف) في أ : [الجزء] . | (ص) في أ : [آلة] . |
| (ق) في أ : [الخاص] ساقطة . | (ر) في ب ، جـ : [بقيد] . |
| (ش) في أ ، ب : [لغى] . | (ت) في أ : [جزء] . |
| (ث) في أ : [واقعاً وضعاً] . | |

(١) انظر : لسان العرب (٢٧٢/٧) والقاموس المحيط (ص ٦٦٢) .

(٢) لأن الميت ليس بمحل للحرية ، وهو الجزاء . (انظر : البحر ٣٧١/٤) .

(٣) انظر : البحر (٣٧١/٤) .

وأورد ما لو قال : إن اشتريت عبداً فهو حر ، فاشترى عبداً لغيره ، ثم لنفسه ، لا يعتق^(١) الثاني لانحلال اليمين بالأول ، ولم يتقيد ضرورة وصفه بالحرية / بعد^(ب) لنفسه^(ج)(١) .

وأجيب بأن المشتري لغيره محل للإعتاق^(د) / ؛ لصحة ثبوته^(٢) فيه موقوفاً على إجازة المالك ، فلم يحتج إلى إضمار المالك . أمّا الميت فلا يصح إيجاب المالك فيه لا موقوفاً ولا غيره^(٣) .

وفي الإيضاح : " لو قال : أول^(هـ) عبد دخل علي^(و) فهو حر ، فأدخل عليه عبد ميت ، ثم حيّ ، عتق الحي في قول الثلاثة " (٣) هو الصحيح ؛ لأن العبودية^(ز) لا تبقى بعد الموت^(٤) .

(ب) في أ : [يعيد] . وفي جـ : [يعيده] .
(د) في جـ : [ثبوت] .
(و) في أ ، د : [عليّ] ساقطة .

(أ) في أ : [لا يعتق] .
(ج) في هـ : [نفسه] .
(هـ) في ب : [أي] .
(ز) في أ : [المعبودية] .

(١) انظر : التبيين (١٤١/٣) .

(٢) انظر : العناية (٧٦/٤) .

(٣) قال ابن الهمام : والصحيح أنه على الاتفاق . (انظر : الفتح ٧٧/٤) .

(٤) انظر : إيضاح الإصلاح (١٣٤/ب) .

أحكام مسائل
اليمين
في العتق

أول عبد أملكه فهو حر فملك عبداً عتق ؛ لوجود الأول الذي هو اسم لفرد سابق .

ولو ملك عبدين معاً ، ثم ملك آخر لا يعتق^(أ) واحد منهم ؛ لعدم وجود الشرط أعني الفردية قيد بملك العبدین معاً ؛ لأنه لو ملك عبداً ونصفاً^(ب) معاً عتق التام^(١) ، بخلاف ما لو قال : أول كير^(٢) أملكه فهو هدي ، فملك كراً ونصفاً كذلك لم يهد شيئاً ؛ لأن النصف يزاحم كل نصف من الكر ؛ لأنه مع كل نصف منه كر ، بخلاف نصف العبد ، فإنه متصل بالنصف^(ج) الآخر ، فيملك^(د) العبد بنصف منه^(هـ) ، ذكره التمرتاشي وغيره^(٣) .

ولو زاد الحالف / على كلامه الأول لفظة^(٤) (وحده^(٥)) عتق الثالث ، قيد بذلك ؛ لأنه لو قال واحداً لا يعتق ، والفرق أن واحداً يقتضي { نفي المشاركة في الذات ، ووحدته^(ح) } { ^(ط) يقتضي نفي المشاركة في الفعل المقرون به دون الذات .

- | | |
|---|--|
| (أ) في ب : [لا يعتق] مطموسة . | (ب) في د : [أو نصفاً] . |
| (ج) في أ : [النصف] . | (د) في د ، هـ : [فيكمل] . |
| (هـ) في أ ، ب ، ج ، د : [منه] ساقطة . | (و) في أ : [لفظة] . |
| (ز) في أ : [وحدة] . | (ح) في د : [ووحدته يقتضي نفي المشاركة في الذات] هذه الجملة زائدة . |
| | (ط) في أ : ما بين القوسين ساقط . |

(١) لأن نصف العبد ليس بعبد ، فلم يشاركه في اسمه ، فلا يقطع عنه اسم الأولية والفردية . (انظر : البحر ٣٧٢/٤) .

(٢) الكير : من الكراء ، والكراء الإجارة . (انظر : طلبه الطلبة ص ٢٦٢) .

(٣) كالمرغيناني . (انظر : الفتح ٧٧/٤) وعزاه للتمرتاشي .

وكل منهما حال من المفعول / ^{ب: (٢٤٤/١)} ، لكنها بالاعتبار الأول مؤكدة^(١) ، إذ^(ب) كل واحد من الثلاثة أولى^(ج) بهذا المعنى ؛ لأنه في ذاته فرد واحد وسابق على من^(د) يكون بعده ، فلم يكن الثالث^(هـ) أولى بهذا المعنى ، وباعتبار^(و) الثاني مؤسسة^(ز) قيد في عاملها ؛ أي أملكه منفرداً^(ح) بالمملوكية ، وهو صادق بالثالث ، وهذا المعنى وإن^(ط) احتمل أن يكون في واحد أيضاً فيعتق ، لكنه لا يعتق بالشك^(١) .

وجوز^(ي) شمس الأئمة كونه حالاً من العبد ، يعني على وزان ﴿ أَنْ أَتَّبِعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾^(٢) ، وكونه حالاً من المولى^(ك) ، فلا يعتق بالشك^(٣) .

وبهذا التقرير علمت أن ما في البحر^(٤) من أن الجر على أنه صفة للعبد كالإضافة ؛ أعني / وحده ؛ مدفوع ، بل هو كالنصب^(ل) ؛ لأنه يفيد أيضاً نفياً^(٢) المشاركة في الذات ، ولم أر في كلامهم الرفع على أنه خير لمبتدأ محذوف / ^{ج: (٢١٤/ب)} والظاهر أنه لا يعتق أيضاً كالنصب ؛ فتدبره .

(ب) في ب : [إذ] ساقطة .

(د) في د : [أن يكون] .

(و) في أ : [وباعتبار] .

(ح) في أ : [منفرداً] .

(ي) في أ : [وحول] .

(ل) في هـ : [كالنصف] .

(أ) في ب : [مؤكده] . وفي جـ : [مؤكدة] .

(ج) في أ ، ب ، د ، هـ : [أول] .

(هـ) في أ ، ب ، جـ : [الثالث] .

(ز) في ب : [مؤسسه] .

(ط) في أ : [ولو] .

(ك) في أ : [في المولى] .

(م) في هـ : [في] .

(١) انظر : الفتح (٧٧/٤) .

(٢) سورة النحل ، آية رقم (١٢٣) وتكملتها : ﴿ وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ .

(٣) انظر : المبسوط (٣٣/٩) .

(٤) انظر : البحر (٣٧١/٤) .

ولو^(١) قال : أول عبد اشتريه بالدنانير^(ب) ، أو أسود ، فاشتري عبدين بدراهم ، ثم واحدا^(ج) بالدنانير ، أو^(د) عبداً بيضاً^(هـ) ، ثم أسود ؛ عتق الثالث .

ولو قال : آخر عبد أملكه فهو حر فملك عبداً ومات المولي لم يعتق العبد ؛
لأن الآخر^(١) اسم لفرد لاحق ، والفرض^(٢) أن لا سابق له ، فلم يكن لاحقاً ، فلم يتحقق^(٣) مناط العتق ، وهذه المسألة مع التي^(ط) قبلها تحقق^(٥) أن المعتبر في الآخريه^(ك) وجود^(ل) سابق بالفعل ، وفي^(٤) الأوليه^(ن) عدم تقدم غيره ، وإلا لم يعتق المشتري في (أول عبد أشترىه فهو حر) إذا^(س) لم يشتر بعده غيره ، **فلو اشترى عبداً ثم اشترى عبداً آخر عتق الثاني ؛** لتحقيق مناط العتق ، غير أنه يستند^(٦) إلى وقت الشراء عند الإمام ، حتى يعتبر من جميع المال إن كان الشراء في الصحة ، وإلا فمن الثلث^(١) . } وعندهما يقتصر على حالة الموت ، فيعتبر من الثلث { ^(ف) على كل حال^(٢) .

- | | |
|--|---|
| (أ) في أ ، د ، هـ : [فلو] . | (ب) في ب : [بالدنانير] ساقطة . |
| (ج) في أ ، د ، هـ : [واحد] . | (د) في أ : [وعبداً] بالواو . |
| (هـ) في د : [أبيضاً] . وفي هـ : [أبيضاً] . | (و) في د ، هـ : [آخر] . |
| (ز) في هـ : [والفرد] . | (ح) في جـ : [فلم يتحقق] . |
| (ط) في أ : [الذي] . | (ي) في جـ : [فتحقق] . وفي هـ : [تحقق] . |
| (ك) في د : [الاجزية] . | (ل) في هـ : [وجوب] . |
| (م) في أ : الواو ساقطة . | (ن) في د : [الأولوية] . |
| (س) في ب ، جـ : [إن] . | (ع) في جـ : [يستفيد] . |
| (ف) في د : ما بين القوسين ساقط . | |

(١) وإلا عتق من الثلث . (انظر : الفتح ٧٨/٤) .

(٢) سواء اشتراه في الصحة ، أو المرض ؛ لأن الآخريه لا تثبت إلا بعدم شراء غيره بعده إلى الموت . (انظر : الفتح ٧٨/٤) .

تتمة : / بقي ما لو قال : أوسط عبد ، والمذكور في البدائع أن الوسط لا يكون إلا في وتر ، ولا يكون في شفع ، فالثاني من الثلاثة وسط ، وكذا الثالث من الخمسة^(١) .

وعلى هذا القياس : كل عبد بشرني بكذا ؛ أي بقدوم ولدي مثلاً فهو حر فبشره ثلاثة متفرقون عتق الأول فقط ؛ لأن البشارة^(٢) إنما تحققت منه ؛ لأنها اسم لخبر سار^(ب) صدق^(ج) ليس للمبشر به علم ، فخرج الضار والكذب ؛ فإنهما وإن تغيرت بشرة الوجه بهما إلا أنهما^(د) في العرف لم تستعمل^(هـ) إلا كذلك .

ولا يختص^(و) لغة بالسار^(ز) ، بل قد^(ح) يكون في الضار أيضاً^(٢) / ، ومنه : ﴿ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾^(٣) .

ودعوى الجواز مدفوع بمادة^(ط) الاشتقاق ؛ { إذ لا شك أن الإخبار بما يخافه الإنسان يوجب تغير البشرة أيضاً }^(ي) .

- | | |
|----------------------------------|----------------------------------|
| (أ) في أ : [الإشارة] . | (ب) في ب : [صار] . |
| (ج) في ب : [وليس] بالواو . | (د) في ب ، ج : [ألما] . |
| (هـ) في د ، هـ : [لم يستعمل] . | (و) في جـ : [ولا تختص] . |
| (ز) في جـ : [بالسار] . | (ح) في أ : [قد] ساقطة . |
| (ط) في هـ : [عادة] . | (ي) في د : ما بين القوسين ساقط . |

(١) قال في البدائع : " ولو قال : أوسط عبد اشتريته فهو حر ، فكل فرد له حاشيتان متساويتان فيما قبله وفيما بعده فهو أوسط ، ولا يكون الأول ولا الآخر وسطاً أبداً ، ولا يكون الوسط إلا في وتر ، ولا يكون في شفع ، فإذا اشترى عبداً ثم عبداً ، فالثاني هو الأوسط ، فإن اشترى رابعاً خرج الثاني من أن يكون وسطاً ، فإن اشترى خامساً صار الثالث هو الوسط ... " (انظر : البدائع ١٣٧/٣) .

(٢) البشارة : كل خبر صدق تتغير به بشرة الوجه ، ويستعمل في الخير والشر ، وفي الخير أغلب . (انظر : التعريفات ص ٦٥-٦٦) .

وقيل : هي الخبر الذي يغير البشرة سروراً وحزناً ، لكنها عند الإطلاق للخير ، فإن أريد الشر قيدت . (انظر : معجم المصطلحات ٣٨٢/١) .

(٣) سورة لقمان ، آية رقم (٧) .

وقوله : ليس للمبشر به علم ؛ خرج به^(أ) الخبر ، وقد روي^(ب) / أنه عليه الصلاة والسلام مرّ بابن مسعود وهو يقرأ القرآن فقال : " من أحب أن يقرأ القرآن غصّاً طريّاً كما أنزل فليقرأ بقراءة ابن أم عبد "^(ج) فابتدره أبو بكر^(د) وعمر^(هـ) بالبشارة ، فسبق أبو بكر ، فكان يقول : بشري أبو بكر ، وأخبرني عمر .

ولو كتب إليه أحدهم كتاباً بالبشارة عتق إلا إذا نوى المشافهة ، وكذا لو أرسل إليه رسولاً في البشارة والخبر ، بخلاف الحديث ، فإنه لا يعتق إلا بالمشافهة كما في الذخيرة^(٤) .
ولو قال : من أخبرني أن فلاناً قدم فكذا ، عتق بالكذب^(ب) ، إلا إذا^(ج) عدي بالباء بأن قال : من أخبرني بقدمه ، فإنه يشترط فيه الصدق ؛ لإفادتها صادق^(د) الخبر بنفس القدم .

(ب) في هـ : [بالكتب] .

(د) في د : [صادق] ساقطة .

(أ) في هـ : [به] ساقطة .

(ج) في ب : [ذا] .

(١) أخرجه ابن ماجه (٨٧/١) ، برقم (١٣٨) من حديث عبدالله بن مسعود رضي الله عنه أن أبا بكر وعمر بشّراه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " من أحب أن يقرأ القرآن غصّاً كما أنزل فليقرأه على قراءة ابن أم عبد " . وأخرجه أحمد (٣٠٨/١ ، ٣٧٢) . لكن هذه الروايات بدون الجملة الأخيرة ، حيث لم أجدها " فكان يقول : بشري ... " على أنهما هي الشاهد والمراد في كلام المصنف .

(٢) أبو بكر هو : عبدالله بن عثمان بن عامر بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة بن كعب بن لؤي القرشي التيمي ، أبو بكر الصديق بن أبي قحافة ، خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأفضل الأمة بعده ، ولد بعد الفيل بسنتين وستة أشهر ، وصحب النبي صلى الله عليه وسلم قبل البعثة وسبق إلى الإيمان به ، واستمر معه طول إقامته بمكة ، ورافقه في الهجرة وفي الغار وفي المشاهد كلها إلى أن مات ، وكانت وفاته في جمادى الأولى سنة ثلاث عشرة من الهجرة ، وهو ابن ثلاث وستين سنة . (انظر : الإصابة ٣٣٣/٢) .

(٣) هو : عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى بن رياح بن عبدالله بن قرط بن رزاح بن عدي بن كعب بن لؤي بن غالب القرشي العدوي ، أبو حفص الفاروق ، أمير المؤمنين ، أسلم فكان إسلامه فتحاً على المسلمين وفرجاً لهم من الضيق ، لازم النبي صلى الله عليه وسلم ، وتولى الخلافة بعد أبي بكر ، وقتل في شهر ذي الحجة سنة ثلاث وعشرين ، وهو ابن ثلاث وستين سنة . (انظر : الإصابة ٥١١/٢) .

(٤) انظر : الذخيرة (١٩١/٣) .

وكذا لو قال : إن كتبت^(أ) بقدوم فلان ، بخلاف أن / فلاناً قدم . والإعلام كالبشارة^(١) كما في البدائع . وحينئذ فلا فرق بين أن يذكر^(ب) الباء أو لا .

وإن بشره معاً عتقوا ؛ لتحققها من الكل ، قال الله^(ج) تعالى : ﴿ وَبَشَرُوهُ^(د) بِغُلْمٍ عَلِيمٍ^(٢) / أضاف البشارة إلى الكل ؛ وهذا لأن حقيقتها تحقق بالأولية من فرد فأكثر .

وصح شراء أبيه للكفارة ؛ لأنه عليه الصلاة والسلام^(هـ) جعل شراؤه^(ز) إعتاقاً بقوله : " لن يجزي^(٣) ولد^(ح) والده إلا أن يجده^(ط) مملوكاً فيشتريه^(ي) فيعتق^(٣) " رواه الجماعة إلا البخاري .

(ب) في هـ : [أن تذكر] .

(أ) في جـ : [كتب] .

(ج) في أ ، جـ ، د ، هـ : [الله] ساقطة .

(د) في النسخ : [فبشره] بالفاء . والتصويب من المصحف (الذاريات : ٢٨) .

(هـ) في أ : [صلى الله عليه وسلم] .

(ز) في أ ، د : [تجزي] . وفي ب : [لمن يجزي] .

(ط) في أ : [أن تجده] .

(و) في أ : [امرأة] .

(ح) في أ : [ولد] ساقطة . وفي د : [والد] .

(ي) في أ : [فيشتريه] .

(١) انظر : البدائع (٨٧/٣) .

(٢) سورة الذاريات ، آية رقم (٢٨) .

(٣) أخرجه مسلم (٩٢٧/٢) كتاب العتق ، باب فضل عتق الولد ، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، برقم (١٥١٠) . وأبو داود (٢١٨٦/٤) كتاب الأدب ، باب في بر الوالدين ، برقم (٥١٣٧) . والترمذي (٩٢/٤) كتاب البر والصلة ، باب ما جاء في حق الوالدين ، برقم (١٩٠٦) قال أبو عيسى : " هذا حديث حسن صحيح لا نعرفه إلا من حديث سهيل بن أبي صالح " . وأخرجه ابن ماجه (٢١٨٦/٣) كتاب الأدب ، باب بر الوالدين ، برقم (٣٦٥٩) . وأحمد (٤٦٥/١٥ ، ٤٩/١٢ ، ١٧/١٣) باقي مسند المكثرين ، مسند أبي هريرة ، برقم (٩٧٤٥ ، ٧١٤٣ ، ٧٥٧٠) . والنسائي في السنن الكبرى (١٧٣/٣) كتاب العتق ، باب أي الرقاب أفضل ، برقم (٤٨٩٦) .

أي فيعتق هو عند ذلك الشراء ؛ إذ^(١) الفعل إذا عطف على آخر بالفاء كان الثاني ثابتاً^(ب) بالأول ، كسقاها فأرواه^(١) ، وأطعمه فأشبعه^(٢) .

قيد بالشراء ؛ لأنه لو ملكه بالإرث لم يعتق عن كفارته إذا نواه ؛ لأنها نية متأخرة عن العتق ، بخلاف ما إذا وهب له ، أو أوصى إليه به ، أو تصدق به عليه ، فنوى عند القبول أن يعتق عن كفارته ، فإنه يصح ؛ لسبقها^(ج) مختاراً في السبب - كذا في الفتح - تبعاً للشارح^(٣) .

وكأنه في البحر لم يطلع على هذا ، فقال : لم أرَ ذلك صريحاً ، وكلامهم^(د) يفيد^(هـ) ، غير أنه زاد^(و) مما^(ز) لم يطلع / عليه ما لو جعل^(ح) مهراً^(ط) ، ولا شك في صحة النية أيضاً^(٤) .

وظاهر أن المراد بالأب أصله ، فيشمل الأم أيضاً دلالةً ، وكان^(ي) الأليق بهذه المسألة وما بعدها^(ك) فصل الكفارة .

(ب) في جـ : [ثانياً] .

(د) في جـ : [في كلامهم] .

(و) في جـ : [أراد] .

(ح) في أ : [جعله] .

(ي) في هـ : [فكان] .

(أ) في ب : [إذا] .

(ج) في أ : [تسقها] . وفي ب : [لسقها] .

(هـ) في أ ، ب : [يقيده] .

(ز) في أ : [بما لم] .

(ط) في أ : [نحرأ] .

(ك) في د ، هـ : [مع ما بعدها] .

(١) أرواه : أصلها : روي من الماء - بالكسر - والريان ضد العطشان . ورويت القوم أرويههم ؛ إذا استقيت لهم الماء . (انظر : لسان العرب ٣٧٩/٥ - ٣٨١) .

(٢) أشبعه : أصلها الشبع ، وهو ضد الجوع ، شبع شبعاً ، وهو شبعان ، والشبع من الطعام : ما يكفيك ويشبعك من الطعام وغيره . (انظر : لسان العرب ١٩/٧) .

(٣) انظر : الفتح (٨٠/٤) والتبيين (١٤٥/٣) .

(٤) انظر : البحر (٣٧٣/٤) .

لا يصح شراء من حلف بعتقه للكفارة ؛ بأن يقول لعبد غيره : { إن اشتريتك فأنت حر^(أ) ، فاشتراه ناوياً به العتق عن كفارته { ^(ب) ، وإنما ^(ج) لم يصح ؛ لأن هذه النية يشترط قرائنها لعله العتق ، وهو اليمين ، والفرض ^(د) أنه لم / ينو عند التكلم ، بل عند مباشرة الشرط ، حتى لو قال : إن اشتريته { فهو حر عن كفارة يميني ، { فاشتراه عتق عنها . وكذا لو قال : هو حر يوم أشتريه { ^(هـ) ، يريد ^(و) عن كفارة يميني ^(ز) { ^(ح) .

ولا عطف على من ؛ أي لا يصح ^(ط) أيضاً شراء أم ولده التي حلف بعتقها للكفارة ^(ي) ؛ بأن يقول لأمة الغير التي استولدها بنكاح : إن اشتريتك فأنت حرة عن كفارة يميني . وأمّا إذا / اشترى أم ولده ناوياً عند ^(ك) الشراء ^(ل) الكفارة ، فقد مرّ أنه لا يجوز ، فذكرها هنا ^(م) ليس إلا للفرق بين الشرائين .

وقوله في الفتح : " مع أنه في الفعلين مسبوق بما يوجب العتق من وجهين ^(ن) ، وهما : القرابة ، والاستيلاء " ^(١) .

وفيه ^(س) نظر ؛ إذ لا يجاب ^(ع) للقرابة أصلاً ، وإن كان جزء ^(ف) علة ؛ لأن الحكم إنما يضاف إلى الجزء الثاني ، وهو الملك .

-
- | | |
|---|--|
| (أ) في ب : [حر] ساقطة . | (ب) في جـ : ما بين القوسين ساقط . |
| (ج) في أ ، ب ، جـ : [وإن لم] . | (د) في أ : [والفرق] . |
| (هـ) في هـ : ما بين القوسين ساقط . وهو من قوله : " فهو حر " إلى قوله : " يوم أشتريه " . | |
| (و) في ب : [يريد] ساقطة . | (ز) في ب : [يميني] . وفي أ : [يمينه] . |
| (ح) في د : ما بين القوسين ساقط . وهو من قوله : " فاشتراه عتق " إلى قوله : " كفارة يميني " . | |
| (ط) في أ ، ب ، جـ ، د : [يصح] بدون لا . | (ي) في أ : [الكفارة] . |
| (ك) في أ ، ب ، جـ : [عن] . | (ل) في أ : [شراء] . |
| (م) في أ ، ب ، جـ : [هذا] . | (ن) في أ ، ب ، جـ ، هـ : [وجه] . |
| (س) في أ ، ب ، د ، هـ : الواو ساقطة . | |
| (ع) في هـ : [إذا الإيجاب] . وفي د : [إذ لا إيجاب] . | (ف) في أ ، ب ، جـ : [جزا] . |

(١) انظر : الفتح (٨١/٤) .

وحاصل الفرق هكذا للفرق بين شراء القريب للكفارة^(١) ، وأم الولد^(٢) ، وإلا فعتق^(ب) أم^(ج) الولد لا يجزي^(د) عن الكفارة معلقاً^(هـ) ، ولا منجزاً^(ز) ؛ لأن^(ح) أم الولد استحققت العتق بالاستيلاد حتى جعل إعتاقاً من وجه ، فلم يكن عتقها بالشراء إعتاقاً^(ح) من كل وجه ، { والواجب في الكفارة إعتاق من كل وجه ، بخلاف شراء القريب ، فإنه إعتاق من كل وجه }^(ط) ، إذ^(ي) لم يكن {^(ك) قبل الشراء عتق^(ل) من وجه .

إن تسريت أمة ؛ أي اتخذت سرية^{(٢)(٢)} فعلية^(ن) ، منسوبة إلى السر ، وهو الجماع ، أو الإخفاء ؛ لأن الإنسان يسره . وضُمَّت^(س) السين ؛ لتغير^(ع) الأبنية في النسبة^(ف) ، كما قالوا^(ص) في النسبة إلى الدهر دهري للمعمر^(ق) .

(أ) في أ ، ب : [لكفارة] .

(ب) في د : [فيعتق الولد] . وفي هـ : [فعتق] ساقطة .

(ج) في هـ : [قام الولد] .

(د) في هـ : [لا تجزي] .

(هـ) في د ، هـ : [مطلقاً] .

(و) في د : [متجراً] .

(ز) في د : [إعتاق] .

(ح) في هـ : [من كل وجه] .

(ط) في هـ : [ما بين القوسين ساقط . وهو من قوله : " والواجب في الكفارة " إلى قوله : " من كل وجه " .

(ي) في أ : [إذا] .

(ك) في د : [ما بين القوسين ساقط . وهو من قوله : " والواجب في الكفارة " إلى قوله : " إذ لم يكن " .

(ل) في أ ، هـ : [اعتق] .

(م) في د : [سرية] .

(ن) في أ ، ب ، د : [فعلية] .

(س) في ب : [وضمت] ساقطة . وفي أ : [وضمت السرايين] .

(ع) في د ، هـ : [لغير] .

(ف) في د ، هـ : [بالنسبة] .

(ص) في أ : [كما لو قال] .

(ق) في ب ، جـ : [للعمر] .

(١) أم الولد : هي الأمة التي حملت من سيدها ، وأتت بولد . قال ابن عرفة : هي الأمة التي استولدها مولاهما .

(انظر : معجم لغة الفقهاء ص ٦٨ ، معجم المصطلحات ٢٨٩/١) .

(٢) السرية لغة : الجارية المتخذة للملك والجماع ، مأخوذة من السر ، وهو : الجماع والإخفاء ؛ لأن الإنسان كثيراً

ما يسرها عن حرته . (انظر : لسان العرب ٢٣٥/٦ - ٢٣٦) .

نعم^(أ) ، إن كانت من السرور ، فإنها تسر بهذه الحالة ، ويسر هو^(ب) بها ، أو^(ج) من^(د) السرور / والسيادة^(هـ) ، فضمَّ سينها^(و) على الأصل .

ومعنى التسري عندهما : أن يحصن^(١) أمته ، ويعدها^(٢) للجماع ، أفضى^(٣) إليها بمأته أو عزل^(٤) عنها ، وعند الثاني أن لا يعزل ماءه^(ط) مع ذلك^(٥) .

قلنا : مادة اشتقاقه ، سواء اعتبرت من السرور ، أو ما يرجع إلى الجماع ، أو غير ذلك لا يقتضي^(ي) الإنزال فيها ؛ لأن كلاً^(ك) منهما^(ل) يتحقق دونه ، فأخذه في المفهوم واعتباره لا دليل^(م) عليه^(٦) .

- | | |
|---|--|
| (أ) في أ : [نعم] . وفي هـ : [نعم] ساقطة . | (ب) في أ ، ب ، جـ : [هو] ساقطة . |
| (ج) في د ، هـ : [أي] . | (د) في أ : [ممن] . |
| (هـ) في أ : [والسارة] . وفي ب ، جـ : [والسادة] . | (و) في أ : [سبها] . وفي د : [السين عندهما] . |
| (ز) في أ : [وبعدها] . | (ح) في أ : [أفضى] ساقطة . وفي ب : [أفضى] . |
| (ط) في أ : [ماوه] . وفي ب ، جـ ، د ، هـ : [ماه] . | (ي) في ب : [لا ينقضي] . |
| (ك) في أ : [كلاً] ساقطة . | (ل) في أ ، جـ : [منها] . |
| (م) في د : [معه] . | |

- (١) يحصن : أحصن الرجل ؛ تزوج ، والمعنى هنا : حصن زوجته : أي أعفها . (انظر : المصباح المنير ص ٧٦) .
- (٢) عزل : من العزل ، وهو في اللغة : عزلت الشيء عن غير عزلاً من باب ضرب ؛ نحيته عنه . (انظر : المصباح المنير ص ٢١١) .
- واصطلاحاً : الإنزال خارج الفرج . وقيل : هو صرف الماء عن المرأة حذراً من الحمل . (انظر : التعريفات ص ١٩٤ ، معجم المصطلحات ٤٩٨/٢) .
- (٣) قال في الفتح (٨١/٤) : " ووافق الشافعي أبا يوسف في ذلك " .
- (٤) انظر : الفتح (٨١/٤) .

فهي حرة : صح / كلامه ؛ لو كانت الأمة في ملكه يوم حلف^(أ) ؛ لأن اليمين انعقدت في حقها لمصادفتها الملك ؛ وهذا لأن^(ب) أمة نكرة في سياق الشرط^(ج) ، فتعم كالنفي^(د) .

وإلا ؛ أي وإن لم تكن الجارية التي تسرى بها في ملكه يوم حلف ، بل اشتراها بعد ذلك وحصّنها ، لا ؛ أي لا تعتق^(د) عندنا ، وهو قول الأئمة الثلاثة ، وقال زفر : تعتق^(هـ) ؛ لأنه لا يصح إلا في الملك ، فكان^(و) ذكره ذكر الملك^(أ) .

قلنا : الملك صار مذكوراً ضرورة في^(و) صحة التسري ، وهو شرط ، فيتقدر بقدره . ولا يظهر في حق صحة الجزاء ، وهو الحرية .

وفي^(ز) فتح القدير : " لو حلف أن^(ح) لا يتسرى ، فاشتري جارية ، فحصّنها ووطئها حنث . ذكره القدوري في التجريد عن أبي حنيفة^(ز) .

ولو قال : إن تسريت جارية فعبدني حر ، فاشتري جارية فتسراها عتق الذي كان في ملكه وقت الحلف ، ولو لم يكن في ملكه عبد فاشتري عبداً ، ثم اشترى جارية فتسراها لا يعتق هذا العبد المستجد^(ح) . انتهى .

(ب) في أ : [الاب] . وفي ب : [لاب] .
(د) في هـ : [يعتق] .
(و) في أ ، د ، هـ : [في] ساقطة .
(ح) في د ، هـ : [أن] ساقطة .

(أ) في د : [حلفه] .
(ج) في د ، هـ : [النفي] .
(هـ) في هـ : [نعتق] .
(ز) في هـ : [في] ساقطة .

(١) قال ابن الهمام رحمه الله تعالى : " وهي إجماعية " . (انظر : الفتح ٨١/٤) .

(٢) ومحمد رحمه الله تعالى . (انظر : الفتح ٨١/٤) وعزاه لتجريد القدوري .

(٣) انظر : الفتح (٨١/٤) وعزاه لتجريد الكرمانلي .

وهذا يفيد أن الجماع بالفعل مأخوذ في^(أ) مفهوم التسري ، فلو حصنها وأعدّها للجماع ، إلا أنه لم يجمعها لم تعتق^(ب) ؛ فتدبره ، فإنهم أغفلوا التنبيه^(ج) عليه^(د) هناك^(هـ) . وبه علم جواب حادثة أخطأ فيها بعض من انتسب للفقّه ، حيث أفتى بأنه^(و) لا يقع قياساً على مسألة الكتاب ، وهي^(ز) ما لو قال : إن تسريت أمة فأنت طالق ، فاشتري / جارية ، فحصنها ، فإن الطلاق يقع .^(ب/٢٢٣)

كل ملوك لي حر عتق عبيده ومدبروه من الرجال والنساء وأمهات أولاده ؛

لأن المطلق ينصرف إلى الكامل ، والملك فيمن^(ح) ذكر كامل رقبة ويداً^(ط) ، ولو عني الرجال فقط صدق ديانة ، أو عكسه لم يصدق ، كما لو قال^(ي) : عنت^(ك) السود أو^(ل) البيض لا يعتق مكاتبه ، ولا معتق البعض^(١) ؛ لأن الملك غير ثابت فيه يداً^(م) ، ولذا^(ن) لا يملك إكسابه^(س) ، إلا أن ينويه .

- | | |
|----------------------------------|--------------------------------|
| (أ) في أ : [من] . | (ب) في د : [لم يعتق] . |
| (ج) في ج : [التنبيه] . | (د) في هـ : [عليهم] . |
| (هـ) في د : [هنا] . | (و) في أ : [أنه] . |
| (ز) في أ ، ب ، ج : الواو ساقطة . | (ح) في أ : [من] . |
| (ط) في أ : [ويداً] . | (ي) في ج : [قالت] . |
| (ك) في أ ، ب ، ج : [عتقت] . | (ل) في ج : [والبيض] بالواو . |
| (م) في ب : [بدا] . | (ن) في أ : [وكذا] . |
| (س) في أ ، د : [اكتسابه] . | |

(١) المبعّض : هو العبد الذي أعتق ربعه أو ثلث أو نصفه . (انظر : رمز الحقائق ١٩٤/١) .

والبعض : اسم لجزء مركب تركب الكل منه ومن غيره . (انظر : التعريفات ص ٦٦) .

والمدبر : من التدبير ، وهو تعليق العتق بالموت . وقيل : هو الذي أعتق عن دبر ؛ أي بعد موت المولى . (انظر : طلبه

الطلبه ص ١٠٧ ، والتعريفات ص ٧٦) .

أحكام مسائل
اليمين في
الطلاق

(هذه طالق أو^(١) هذه وهذه)^(١) طلقت الأخيرة وخير في الأوليين ؛ لأن أو لأحد المذكورين ، وقد أدخلها^(ب/٢٤٦) بين الأوليين^(ب) ، ثم عطف الثالثة على المطلقة منهما^(ج) ، والعطف يشرك في حكم^(د/٢١٦) المعطوف / عليه ، وحكمه هنا الطلاق المنجز ، وإنما التوقف في التعيين^(هـ) ، فصار كما لو قال : إحداكما طالق، وهذه .

وكذا العتق بأن قال : لعيده هذا حر ، أو^(٢) هذا وهذا ، وقد^(٣) يقال العطف^(ح) بالواو كما يصح^(ط) على الأحد المفهوم من (هذه أو هذه^(ي)) يصح على هذه الثانية ، { وحينئذ لا يلزم الطلاق في الثالثة ؛ لأن التردد حينئذ بين الأولى^(ك) فقط ، والثانية {^(ل) والثالثة معاً ، فيلزمه البيان لذلك^(٢) في الطلاق والعتاق - كذا في الفتح^(٢) - .

- | | |
|--|---------------------------------------|
| (أ) في ب : [وهذه] بالواو . | (ب) في د : [الأولين] . |
| (ج) في أ ، ب ، جـ : [منها] . | (د) في د ، هـ : [معنى] . |
| (هـ) في جـ : [التبيين] . | (و) في أ ، د : [وهذا] بالواو . |
| (ز) في هـ : [أو قد] . | (ح) في جـ : [إن العطف] . |
| (ط) في أ : [وكما لا يصح] . | (ي) في ب ، جـ : [هذه وهذه] بالواو . |
| (ك) في أ ، ب ، جـ : [الأولى] والتصويب من البحر (٣٧٤/٤) . | (ل) في د ، هـ : ما بين القوسين ساقط . |
| (م) في جـ ، د ، هـ : [كذلك] . | |

(١) من صيغ الحلف بالطلاق : أن يعلق الطلاق بشرط فيقول : " إن فعلت كذا فعليّ الطلاق " ويقول لزوجته : " إن فعلت كذا فأنت طالق " :

فحكم هذا الحلف بالطلاق أن ننظر إلى مقصود الخالف ؛ فإن كان مقصوده أن يحلف بذلك ليمنعها من من الفعل ، وأنما لو فعلته لم يكن له غرض في طلاقها ، بل يكون طلاقها أكره إليه من الشرط ؛ أي أكره إليه من الفعل الذي فعلته وعلق الطلاق عليه ، فهو في هذه الحالة يكون حالفاً ، فإذا حنث هو أو حنثت هي بأن فعلت ما منعها منه فإن عليه كفارة يمين .

أما إن كان مقصوده وقوع الطلاق عليها إذا خالفت ، وفعلت ما نهاها عنه فإنه يكون موقعاً للطلاق إذا تحقق الشرط ، ولا يكون حالفاً كما لو قال لها : " إن سرتِ فأنت طالق " ... (انظر : مجموع الفتاوى ٦٨/٣٣ - ٧٠) .

(٢) انظر : الفتح (٨٣/٤) .

وفي تقرير^(أ) الشارح ما^(ب) يفيد الجواب ، وحاصله أنا لا نسلم عطف (وهذه) على (هذه) الثانية ؛ للزوم^(ج) أن يكون المعنى : هذه طالق وهاتان طالقتان^(د) ، والإخبار عن المثني بالمفرد غير صحيح^(هـ) .

{ والإقرار بأن قال : لفلان عليّ ألف أو لفلان وفلان كان نصف الألف للثالث {^(و) ، وعليه بيان^(ز) من له النصف الآخر من الأولين^(ح) .

قيد بعدم ذكر^(ط) الخبر ؛ لأنه لو قال : هذه طالق ، أو هذه وهذه طالقتان^(ي) ، أو هذا حر^(ك) ، [أ] و^(ل) هذا وهذا حران ، لم تطلق واحدة ، ولم يعتق أحد^(م) ، بل يخير .

إن اختار الإيجاب الأول وحده طلقت الأولى وحدها ، والعبد الأول وحده ، أو الثاني طلقت الأخيرتان ، وعتق الأخيران^(ن) ، والله أعلم بالصواب^(و) .

- | | |
|--|---|
| (أ) في أ ، ب ، جـ : [تقدير] . | (ب) في أ : [كما] . |
| (ج) في أ ، ب ، جـ : [وأن يكون] . | (د) في أ ، ب ، جـ ، هـ : [طالقان] . |
| (هـ) في هـ : ما بين القوسين ساقط . | (و) في أ : [بيا] بنقص حرف النون . |
| (ز) في د : [الأولين] . | (ح) في أ : [ذكر بعدم] . |
| (ط) في أ ، ب ، جـ ، هـ : [طالقان] . | (ي) في جـ : [خرا] . وفي هـ : [حر] ساقطة . |
| (ك) في النسخ : [وهذا] بالواو . | (ل) في د : [واحد] . |
| (م) في د ، هـ : [وعنتق الأخيران] ساقطة . | |
| (ن) في أ : [والله الموفق] . وفي د : [والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب] . وفي هـ : [والله سبحانه وتعالى أعلم] . | |

باب اليمين في البيع والشراء / والتزويج^(١/٢٢٤) والصوم والصلاة وغيرها^{(ب)(١)}

قدم البيع والشراء ؛ لكثرة وقوعهما^(٢) .

ثم الضابط^(٣) هنا^(ج) أحد أمرين^(٤) :

الأول : أن كل فعل^(٥) ترجع الحقوق فيه إلى المباشر^(٥) لم يحنث الحالف فيه بفعل الوكيل ، والمأمور ، وما لا حقوق له ترجع إلى المباشر يحنث ، سواء أكان^(هـ) له حقوق^(٥) أم لا .

(ب) في أ : [وغيرهما] .

(د) في د : [أمر] .

(و) في ب : [حقوق] .

(أ) في أ ، ب ، ج ، د : [التزويج] ساقطة .

(ج) في أ ، ب ، ج : [هنا] ساقطة .

(هـ) في د ، هـ : [كان] .

- (١) والهبة والمعاوضة والعارية والنحلة والعطية والصدقة والقرض ونحو ذلك ، وهو حلف على أمور شرعية ... والأصل في جنس هذه المسائل أن أبا يوسف يعتبر الحقيقة ، ومحمد يعتبر العرف . (انظر : البدائع ١٢٨/٣) .
- (٢) الحاصل : أن كل باب عقده ، فوقوعه أقل مما قبله وأكثر مما بعده . (انظر : الفتح ٨٤/٤ ، البحر ٣٧٥/٤) .
- (٣) الضابط في اللغة : هو ما يقصد به نظم صور متشابهة . (انظر : المعجم الوسيط ٥٣٣/١) .
- واصطلاحاً : حكم كلي ينطبق على جزئياته في باب واحد . (انظر : معجم لغة الفقهاء ص ٢٥٢) .
- (٤) قال في البحر : " واعلم أن العقود أنواع ثلاثة :

١- منها ما يتعلق حقوقه بمن وقع له العقد لا بالعاقد ، كالنكاح .

٢- ومنها ما يتعلق حقوقه بالعاقد إذا كان العاقد أهلاً لتعلق الحقوق به كالبيع والشراء .

٣- ومنها ما لا حقوق له أصلاً كالإعارة والإبراء والقضاء والاقتضاء ...

وهذا أولى من تقسيمه إلى نوعين . (انظر : البحر ٣٧٥/٤) .

(٥) المباشر : مباشرة الأمور أن تليها بنفسك ، وهي كون الحركة بدون توسط . (انظر : التعريفات ص ٢٥٢ ، معجم لغة الفقهاء ص ٣٦٩) .

والثاني : أن كلما يستغني المأمور في مباشرته عن إضافته إلى الأمر^(١) لا يحث بمباشرة^(أ) المذكور^(ب) / ، وإن كان لا يستغني عن الإضافة يحث .

وبالثاني دخل نحو الخصومة مما^(ج) لا حقوق له ترجع إلى المأمور ؛ فإنه يحث فيها بالتوكيل^(د) على ما سيأتي^(٢) .

وبهذا التقرير^(هـ) علمت أن القسمة ثنائية كما جرى عليه المصنف^(٣) والأكثر^(٤) / .

وجعلها في الخانية ثلاثية يجعل ما لا حقوق^(٥) له قسمًا ثالثًا^(٦) ، وادعي في البحر أنه الأولى^(٧) ؛ لأن^(٨) ما لا حقوق له يخرج عنهما ، وقد علمت أنه لا يخرج .

نعم ، يرد على الثاني الصلح عن إنكار^(٩) ؛ فإنه^(١٠) من الثاني ، مع أنه يستغني / فيه عن^(١١) / إضافته إلى الأمر كما في شرح الوقاية^(١٢) .

(ب) في د ، هـ : [المأمور] .

(د) في د : [التوكيل] .

(و) في ب ، جـ ، هـ : [المصم] .

(ج) في أ : [أن] .

(ي) في أ : [فإن] .

(أ) في ب : [بمباشرة] .

(ج) في جـ : [ما] .

(هـ) في جـ : [التقدير] .

(ز) في جـ : [عقود] .

(ط) في ب : [إنكاره] .

(ك) في هـ : [عن] مكررة .

(١) الأمر هو : مطالبة الأعلى من الأدنى إيجاد الفعل على وجه الاستعلاء . (انظر : معجم المصطلحات ٢٩٠/١ ، معجم لغة الفقهاء ص ٦٩) .

(٢) انظر : ص ٣٠٠-٣١٣ من هذا البحث .

(٣) انظر : البدائع (١٣١/٤) والفتح (٨٤/٤) والتبيين (١٤٧/٣) .

(٤) انظر : الخانية (٣٤/٢) .

(٥) انظر : البحر (٣٧٥/٤) .

(٦) انظر : شرح الوقاية (٢٧٠/١) .

ما يحنث فيه بالمباشرة ؛ أي بمباشرة بنفسه ، لا يحنث فيه ^(أ) **بالأمر** ، إلا إذا كان الحالف سلطاناً ، أو قاضياً ، أو شريعاً ، فيحنث بالأمر أيضاً ، نص عليه في الكافي ^(١) .

فإن باشره مرة ^(ب) ، وترك ^(ج) أخرى اعتبر الأغلب ، جزم به في الحانية ، ووسيط ^(د) المحيط ، والبزاري ^(هـ) ^(٢) ^(٣) .

قال في القنية : " وقيل : ينظر إلى العين المبيعة ، إن كانت مما ^(٤) يشتري بنفسه لشرفها لا يحنث بفعل وكيله ، إلا ^(٥) أن لا يقصد أن لا ^(٦) يفعل ذلك ^(ط) بنفسه ، وإن كانت مما لا يشتريها بنفسه لخستها ^(٧) ، أو لغير ذلك يحنث بشراء الوكيل **البيع** ، فلو حلف (لا يبيع) فوهب بشرط العوض ينبغي أن يحنث " - كذا في القنية - وبه جزم في الظهيرية ^(٨) .

- (أ) في أ ، ب ، ج : [فيه] ساقطة .
(ب) في د ، هـ : [مرة] ساقطة .
(ج) في د : [وتركه] .
(د) في أ ، ب ، ج : [ووسط] .
(هـ) في أ : [والبزاري] .
(و) في د : [ما] .
(ز) في هـ : [إلا] ساقطة .
(ح) في د : [لا] ساقطة .
(ط) في هـ : [لشرفها لا يحنث بفعل وكيله إلا أن يقصد أن لا يفعل ذلك] مكررة .
(ي) في ب ، ج : [لخستها] . وفي د : [بخستها] .

(١) انظر : الكافي (٢٢٤ / ب) .

(٢) هو : محمد بن محمد بن شهاب بن يوسف الكردي الخوارزمي ، الشهير بالبزاري ، صاحب الفتاوى البزارية ، كان من أفراد الدهر في الفروع والأصول . أخذ عن أبيه ، ثم رحل فطلب العلم ودرس حتى اشتهر في بلاده . من مصنفاته : الجامع الوجيز المعروف بالفتاوى البزارية ، والمناقب الكردي فسي سيرة الإمام أبي حنيفة ، وأدب القضاء . توفي سنة ٨٢٧ هـ . (انظر : الفوائد البهية ص ١٨٧ ، الأعلام ٤٥ / ٧) .

(٣) انظر : الكافي (٢٢٤ / ب) وعزاه لوسيط المحيط .

(٤) انظر : القنية (٧١ / ب) والظهيرية (٣٩٤ / ب) .

ولو حلف (لا يبيع داره) فأعطاهها صداقاً لامرأته ، إن^(١) أعطاهها عوضاً عن دراهم
المهر / حنث ، لا^(ب) إن تزوجها عليها .

والشراء ، فلو حلف (لا يشتري منه) فأسلم^(١) إليه في ثوب حنث^(٢) ، ولو اشترى
منه بالتعاطي^(٣) ، { قيل : يحنث .

وفي مجموع النوازل وضع المسألة في البيع فقال : " إذا^(ج) حلف (لا يبيع الخبز) فباعه
بالتعاطي { ^(د) من الجانبين لا يحنث " ^(٤) .

(ب) في هـ : [لأنه] .

(د) في جـ : ما بين القوسين ساقط .

(أ) في أ : [أو] .

(ج) في د ، هـ : [إن] .

(١) السَّلَم في اللغة : السلف . (انظر : المصباح المنير ص ١٠٩) .

واصطلاحاً : بيع السلعة الآجلة الموصوفة في الذمة بثمن مقبوض في مجلس العقد . (انظر : أنيس الفقهاء ص ٢١٨ ،
معجم المصطلحات ٢/ ٢٨٨) .

(٢) لأنه اشترى مؤجلاً .

(٣) التعاطي : مناولة البائع السلعة ، ومناولة المشتري الثمن دون إيجاب وقبول . (انظر : معجم لغة الفقهاء
ص ١٣٤) .

(٤) انظر : البحر (٣٧٦/٤) وعزاه لمجموع النوازل .

وفي شهادات القدوري ما يؤيده حيث^(١) قال : " لا يسع من عاين ذلك أن يشهد على البيع ، بل على / التعاطي^(ب/٢٤٧) " (ب) " (١) - كذا في البدائع^(٢) - .

وفي القنية : " حلف لا يشتري لا يحنث بالتعاطي ، وقد اختلف فيه أئمة بخارى وسمرقند^(٣) قال الأولون : لا يحنث ، وقال^(ج) الآخرون : يحنث " .

ثم رَقَمَ^(٤) للمنتقي^(د) ، وقال : " لا يحنث " (٥) .

(أ) في هـ : [حيث] . (ب) في د : [العقد بلي] .

(ج) في ب ، جـ ، د ، هـ : [قال] ساقطة .

(د) في جـ : [للمنتقي] . وفي هـ : [للمنتقي] . والتصويب من القنية (ب / ٦٦) .

(١) انظر : البحر (٣٧٦/٤) وعزاه لشهادات القدوري .

(٢) انظر : البدائع (١٣٢/٣) .

(٣) سمرقند : مدينة ذات تاريخ عريق ، خرج منها علماء كثر ، فتحت في عهد معاوية رضي الله عنه سنة ٥٦ هـ . وموقعها اليوم في جمهورية أوزبكستان . (انظر : المسلمون في الاتحاد السوفيتي)

(٤) رَقَمَ : كتب . (انظر : المعجم الوسيط ١/٧٦٦) .

(٥) يقصد بالمنتقي : محمود بن أحمد بن عبدالعزيز بن عمر بن مازة البخاري المرغيناني ، برهان الدين ، كان من كبار الأئمة وأعيان الفقهاء ، ولد بمرغينان ، له تصانيف كثيرة ، منها : ذخيرة الفتاوى ، والمحيط ، وشرح الجامع الصغير ، وغيرها . (انظر : الفوائد البهية ص ٢٠٥ ، الأعلام ١٦١/٧) .

قال في القنية : " ورقم برهان الدين صاحب المحيط ، وقال : حلف لا يشتري لا يحنث " . (انظر : القنية ب / ٦٦) .

وفيها عن الكرايسي^(١) : " حلف إن اشتراها يحث بالإقالة^(٢) - كذا في عقد الفرائد^(٣) - " (٤) .

وفي الظهيرية : " باع عبده من رجل ، وسلّم إلى المشتري ، ثم حلف البائع أن لا يشتريه من فلان ، ثم إن^(٤) المشتري أقال البيع ، وقبل البائع الإقالة ؛ لا يحث ، ولو^(ب) كان الثمن ألف درهم فوقعت الإقالة بمائة / دينار أو أكثر من الثمن^(ج) الأول أو أقل حث . قيل^(د) : هذا قولهما ، وأمّا على قول الإمام فلا يحث^(٥) " (٦) .

(أ) في أ : [إن] ساقطة .

(ب) في د ، هـ : [فلو] .

(د) في ج ، د : [قبل] .

(ج) في ب : [الثمن] ساقطة .

(١) هو : سعد بن محمد بن الحسين ، أبو المظفر ، جمال الإسلام الكرايسي ، كان فاضلاً أديباً عالماً ، أخذ الفقه عن علاء الدين الأسمندي ، له مصنفات كثيرة ، منها : الموجز في الفقه ، والفروق . توفي رحمه الله تعالى سنة ٥٧٠ هـ . (انظر : الجواهر المضيئة ٣٨٦/١ ، تاج التراجم ص ١٣٢ ، الفوائد البهية ص ٤٥) .

(٢) الإقالة في اللغة : الرفع والإزالة . (انظر : المصباح المنير ص ١٩٩) .

واصطلاحاً : رفع العقد وإزالته برضى الطرفين . (انظر : طلبة الطلبة ص ٢٦٢ ، معجم المصطلحات ٢٠٦/١) .

(٣) انظر : عقد الفرائد (خ) (١١٢/أ) وقال : " والشراء ، ورقم الكرايسي وقال : حلف إن اشتراها يحث ... ورقم البرهان صاحب المحيط ، وقال : حلف لا يشتري لا يحث " .

(٤) انظر : القنية (٦٦/ب) .

(٥) لكونه إقالة على كل حال على ما عرف . (انظر : البحر ٣٧٦/٤) .

(٦) انظر : الفتاوى الظهيرية (٣٩٨/أ) .

المسألة الثالثة
الإجارة
والاستئجار

والإجارة والاستئجار ؛ فلو حلف (لا يؤجر^(أ)) وله مستغلاتٌ أجرتها^(ب) زوجته ، وقبضت الأجرة^(ج) ، وأعطتها له ؛ لا يحنث .

وتركها^(د) في أيدي الساكنين^(هـ) ليس إجارة ، وكذا لو تقاضى^(و) منهم أجرة شهر قد سكنوه .

أمّا لو تقاضى^(ز) منهم أجرة شهر لم يسكنوا^(ح) فيه ، أو قال^(ط) : اقعدوا في هذه المنازل كان^(ي) ذلك إجارة فيحنث - كذا في الذخيرة^(١) - .

وأنت خبير بأن تقاضي أجرة شهر^(ك) لم^(ل) يسكنوا^(م) فيه^(ن) ليس إلا إجارة^(س) بالتعاطي ، فينبغي أن يجري فيه الخلاف السابق^(٢) .

- | | |
|------------------------------|-----------------------------------|
| (أ) في أ : [لا يؤجر] . | (ب) في أ : [أجرته] . |
| (ج) في د : [الأجر] . | (د) في ب ، ج : [فتركها] . |
| (هـ) في هـ : [الساكنين] . | (و) في أ : [تعاطى] . |
| (ز) في أ : [تعاطى] . | (ح) في جـ : [ليسكنوا] بدون لم . |
| (ط) في د : [وقال] بالواو . | (ي) في د : [كان له ذلك] . |
| (ك) في ب : [شهر] ساقطة . | (ل) في ب : [لم] مكررة . |
| (م) في جـ : [لم يسكنوه] . | (ن) في جـ : [فيه] ساقطة . |
| (س) في جـ : [إجارة] . | |

(١) انظر : الذخيرة (٢١٩/٣) .

(٢) انظر : البحر (٣٧٧/٤) .

المسألة الرابعة
الصلح عن
مال

والصلح^(١) عن مال مقيد بكونه عن إقرار^(٢) لما سيأتي في بابه من أنه^(٣) عن إنكار فداء^{(ب)(٣)} ، فيكون من الثاني كالصلح عن عمد .

وفي المحيط عن المنتقى^(ج) : " حلف (لا يصالح رجلاً^(د)) في حق يدعيه^(هـ) ، فوكل رجلاً / ، فصالحه لم يحنث "^(٤) . وكذا لو حلف (لا يخاصمه) .

ولو^(و) قال : والله لا أصالح فلاناً ، فأمر^(ز) غيره ، فصالحه حنث ؛ لأن الصلح لا عهدة فيه . وحمل الثاني في البحر على الصلح اللغوي ؛ أي الدافع^(ح) للعداوة ، ولا حاجة إليه ، بل الأول عن الإقرار^(ط) ، والثاني عن إنكار^(٥) .

-
- (أ) في د : [قد يكون عن] .
(ب) في أ : [فذا يكون] . وفي د : [فداء] ساقطة .
(ج) في ب ، ج : [المتغى] .
(د) في هـ : [رجل] .
(هـ) في ج : [من يدعيه] .
(و) في د ، هـ : [فأمره] .
(ز) في ج : [الواقع] . وفي د : [أنه الدافع] . وفي أ ، ب : [الراجع] .
(ط) في د ، هـ : [إقرار] .

(١) الصلح : اسم مصدر بمعنى المصالحة ، أي المسالمة ، وهي خلاف المخاصمة . (انظر : المصباح المنير ص ١٣٢) .
واصطلاحاً : عقد وضع لرفع المنازعة بالتراضي . (انظر : طلبه الطلبة ، معجم المصطلحات ٣٨٨/٢) .

(٢) لأنه حينئذ بيع .

(٣) أي لليمين في حق المدعى عليه ، فيكون الوكيل من جانبه سفيراً محضاً ، فكان من القسم الثاني . (انظر : البحر ٣٧٥/٤) .

(٤) انظر : البحر (٣٧٦/٤) وعزاه للمحيط .

(٥) انظر : البحر (٣٧٦/٤) .

والقسمة والخصومة وضرب الولد عدّ في المحيط الخصومة من الثاني / أولاً ،^{ب: (٢٤٨/١)}
وثانياً من الأول .

قال البرازي^(١) : " والفتوى أنها ملحقّة بالأول ، وإنما لم يحنث بالأمر في هذا ؛ لأن العقد وجد من^(ب) العاقد حقيقة وحكمًا حتى رجعت الحقوق إليه ، وكذا^(ج) لو كان هو الحالف حنث ، وإنما الثابت للأمر حكمه إلا أن ينوي غيره "^(١) .

وما يحنث بهما ؛ أي بالمباشرة ، والأمر ؛ أي التوكيل كما في الشرح^(٢) ، وليس مقصوداً عليه ، بل الرسالة كذلك بدليل عدّ^(د) الاستقراض من هذا النوع ، والتوكيل به غير^(هـ) صحيح - كذا في البحر^(٣) - ولك أن تقول : إنما خصّه^(٤) لتعلم الرسالة منه بالأولى .
بقي أن مجرد الأمر لا يحنث به ، بل لابد من فعل الوكيل ذلك الشيء المحلوف / عليه ،
ففي العبارة تسامح ، فلو قال : وما يحنث به بفعل^{ح: (٢١٨/١)} / مأموره لكان أولى .

وأنت خبير بأن المؤثر في حنثه إنما هو أمره ، والفعل شرط فيه **النكاح** ، فلو^(ز) حلف (لا يتزوج) فعقده^(ح) بنفسه ، أو وكّل ، فعقد الوكيل حنث .

- | | |
|--------------------------|------------------------------|
| (أ) في أ : [البرذوي] . | (ب) في أ : [في] . |
| (ج) في هـ : [ولذا] . | (د) في أ ، ب ، جـ : [عن] . |
| (هـ) في د : [غرض] . | (و) في أ : [حصه] . |
| (ز) في هـ : [ولو] . | (ح) في أ : [فعقد] . |

(١) انظر : البحر (٣٧٧/٤) وعزاه له .

(٢) انظر : التبيين (١٤٨/٣) .

(٣) انظر : البحر (٣٧٧/٤) .

وكذا لو كان الحالف امرأة ، { فلو أجبرت ممن له ولاية الإجماع ينبغي^(١) أن لا تحت^(ب) ، كما لو جن^(١) / { ^(٢/٢١٣) فزوجه أبوه كارهاً ، ولو صار^(٢) معتوهاً^(٢) ، فزوجه أبوه لا يحنت - كذا في عقد الفرائد^(٣) - .

وتزويج الأمة بولاية الإجماع يتصور في الأمة ، وقد سئلت في الدرس^(هـ) بالجامع الأزهر^(٤) عما إذا كان له وكيل مطلق مفوض قبل اليمين فزوجه ، وأجبت^(٥) بأنه يحنت أيضاً ؛ لأن المقصود إيجاد^(٦) الفعل من الوكيل بعد اليمين ، وقد وجد ، ثم رأيت في عقد الفرائد عن التتارخانية^(٧) .

وكذا لو كان الوكيل^(ج) قبل اليمين ، { ولو زوجه فضولي^(٦) ؛ فإن^(ط) عقد قبل

(ب) في ب ، ج ، د ، هـ : [أن لا يحنت] .

(د) في د : [فصار] بدون لو .

(و) في أ ، د : [وأجب] .

(ح) في ب ، ج : [التوكيل] .

(أ) في ب : [ينبغي] ساقطة .

(ج) في د : ما بين القوسين ساقط .

(هـ) في د ، هـ : [بالدرس] .

(ز) في أ ، ب ، ج : [إيجاب] .

(ط) في هـ : [بأن] .

(١) جُنَّ : من الجنون ، وهو اختلال العقل بحيث يمنع جريان الأفعال والأقوال على نفع العقل إلا نادراً . (انظر : التعريفات ص ٧٩) .

(٢) معتوه : هو شبيه المجنون إلا أنه دونه ، وهو الذي يصيبه فساد في عقله وقت الولادة . وقيل : هو القليل الفهم المختلط الكلام الفاسد التدبير . (انظر : طلبة الطلبة ص ٢٥٢ ، معجم لغة الفقهاء ص ٤٠٩) .

(٣) انظر : عقد الفرائد (١٠٧/ب) .

(٤) هذا الجامع أول جامع أسس في القاهرة ، أنشأه القائد جوهر الصقلي سنة ٣٦١ هـ ، ويعد أعظم جوامع مصر . انظر : خطط المقرئ ٢/٢٤٤ .

(٥) انظر : عقد الفرائد (١٠٧/ب) والتتارخانية (٤٧٧/٤) .

(٦) الفضول لغة : جمع فضّل ، وهو من الرجال : المشتغل بالفضول ؛ أي الأمور التي لا تعنيه . (انظر : المعجم الوسيط ٢/٦٩٣) .

اليمين {^(١) لا يحنث بالإجازة^(ب) مطلقاً ، وبعده يحنث بالإجازة^(ج) القولية / ، هو المختار ، ولا يحنث بالفعل^(د) . رواه ابن سماعة عن محمد ، وعليه أكثر المشايخ ، وقيل : يحنث ، وبالأول يفتى به^(هـ) .

ولو قال / : والله لا أزوج فلانة ، فأمر رجلاً ، فزوجها لا يحنث ، بخلاف (لا أتزوج) ، والفرق أنه^(٢) في الأول لم يلحقه حكم ، ولحقه في الثاني ، وهو الحل - كذا في البزازية وغيرها^(١) - .

والطلاق والعتاق ، هذا الإطلاق أيضاً مقيد ، بأن يقعا^(٣) بكلام واحد^(ح) بعد اليمين ، حتى لو علق الطلاق ، أو الحرية بدخول الدار ، ثم حلف أنه لا يطلق ، أو لا يعتق ، فدخل ، ووقع الطلاق أو^(ط) العتق لم يحنث ، ولو كان ذلك بعد اليمين حنث . وعلى هذا : لو وقع الطلاق بمضي مدة الإيلاء ، أو عتق^(٥) المكاتب بالأداء ، ولو فرق بينهما بالعنة^(٢) لم يحنث عند زفر ، وعن الثاني روايتان^(٣) .

(أ) في د : ما بين القوسين ساقط .

(ج) في أ : [بالإجازة] . وفي ب : [بالإيجادة] .

(هـ) في أ ، د ، هـ : [به] ساقطة .

(ز) في ب : [يقعا] ساقطة .

(ط) في د ، هـ : [والعتق] بالواو .

(ب) في ب : [بالإيجادة] .

(د) في أ : [بالفعلية] . وفي هـ : [بالفعلية] .

(و) في د ، هـ : [أنه] ساقطة . وفي جـ : [أن] .

(ح) في أ : [وجد] .

(ي) في هـ : [اعتق] .

(١) انظر : الفتاوى البزازية (٢٧٦/٤) والبحر (٣٧٨/٤) وعزاه إلى الفيض وإلى مجموع النوازل .

(٢) العنة في اللغة : من عنّ ؛ إذا حبس ، وهي حظيرة الإبل من الشجر ليقبها من البرد والريح . وقيل : سمي العنين عنيئاً ؛ لأن ذكره يسترخي فيعن يميناً وشمالاً ولا يقصد . (انظر : المغرب ص ٣٣٠) .

واصطلاحاً : هو من لا يقدر على الجماع ، ولذا قالوا : إن طلبت المرأة الفرقة أمهلت سنة فإن قدر وإلا فرق بينهما القاضي . (انظر : طلبة الطلبة ص ١٠٠) .

(٣) انظر : البحر (٣٧٩/٤) .

وكذا لو^(أ) قال لها : أنت طالق إن شئت ، أو اختاري فاختارت ، ولو طلق امرأته ثم قال : إن تزوجت امرأة باسمك ، فهي^(ب) طالق ، ثم تزوجها لم تطلق .

ولو قال : بهذا الاسم ، طلقت .

والفرق أنه في^(ج) الأول صارت المرأة معرفة بكاف الخطاب ، فلم^(د) تدخل تحت النكرة ، بخلافه في الثاني .

والخلع^(١) كالطلاق^(هـ) وقد مرّ .

والكتابة ؛ عدما في هذا النوع هو الصحيح ، وجعلها في النظم كالبيع ، كما في المجتبى^(٢) / ^(٣) (٢١٨) .

ولو أجاز كتابة الفضولي حث ، كذا أطلقه غير واحد . وقياس ما مرّ^(د) ، أن يقيد ذلك بما إذا كانت^(٤) بالقول^(ح) .

والصلح عن دم العمد ، فلو حلف أن لا يصالح عن دم العمد ، فوكل حث ؛ لأن المنافع تعود إليه ، بخلاف الصلح عن إقرار ، ولو قال : والإنكار ، لكان^(ط) أولى ؛ لما مرّ^(٥) (٣) .

(ب) في أ : [فأت] .

(د) في د : [ثم] .

(و) في د ، هـ : [مرّ] ساقطة .

(ح) في أ : [بالمعول] .

(ي) في د ، هـ : [لما مرّ] ساقطة .

(أ) في هـ : [لو] ساقطة .

(ج) في أ : [بالأول] .

(هـ) في أ ، د ، هـ : [هو الطلاق] .

(ز) في د : [كاتب] .

(ط) في أ : [لكان] ساقطة .

(١) الخلع هو : أن تفتدي المرأة نفسها بمال ليخلعها به ، فإذا فعلا لزمها المال ، ووقعت تطليقة بائنة . (انظر : معجم المصطلحات ٤٧/٢) .

(٢) انظر : البحر (٣٧٩/٤) وعزاه للمجتبى .

(٣) انظر : ص ٢٩٩ من هذا البحث .

المسألة السادسة
الهبة

والهبة^(١) ، فلو حلف أن^(٢) لا يهب مطلقاً ، أو معيناً ، أو شخصاً^(ب) بعينه ، فوكل من وهب حنث ، صحيحة كانت الهبة أو لا ، قبل الموهوب له أو لا ، قبض أو لم يقبض ؛ لأنه لم يلزم نفسه إلا بما يملكه ، ولا يملك أكثر من ذلك .

(١/٢٢٦)د

وفي المحيط : " حلف (لا يهب عبده هذا لفلان) ثم وهبه^(ج) له على عوض / حنث^(د) ؛ لأنه هبة صيغة^(هـ) ولفظاً^(٢) " انتهى^(و) .

ب: (١/٢٤٩)

والصدقة^(٣) هي^(ز) / كالهبة فيما مرّ .

المسألة السابعة :
الصدقة

قال ابن وهبان^(٤) : " وكذا ينبغي أن يحنث لو حلف^(ح) أن لا يقبل صدقة ، فوكل بقبضها له " .

(ب) في هـ : [أو شخصاً] ساقطة .

(د) في جـ : [حنث] مكررة .

(و) في أ : [فالحم] كلمة غير واضحة .

(أ) في د ، هـ : [أن] ساقطة .

(ج) في أ ، ب ، جـ : [وهب] .

(هـ) في د : [صفة] .

(ز) في جـ : [هي] ساقطة .

(ح) في د : [أن يحنث لو حلف] ساقطة . وفي هـ : [لو حلف] ساقطة .

(١) الهبة في اللغة : التبرع . (انظر : المعجم الوسيط ٩٦٨/٢) .

وشرعاً : تمليك العين بلا عوض . (انظر : معجم المصطلحات ٤٤٥/٣) .

(٢) انظر : البحر (٣٧٩/٤) وعزاه للمحيط .

(٣) الصدقة : جمع صدقات ، وهي العطية التي يتغنى بها الثواب من الله تعالى . (انظر : معجم المصطلحات

٣٦٢/٢) .

(٤) هو : عبد الوهاب بن أحمد بن وهبان ، أمين الدين ، أبو محمد الدمشقي ، برع في العربية والفقه والقرآن

والأدب ، ولي قضاء حماة ، له تصانيف كثيرة ، منها : كتاب نظم قيد الشرائد ، والشرح لدرر البحار . توفي سنة

٧٦٨ هـ . (انظر : تاج التراجم ص ١٣٨ ، الفوائد البهية ص ١١٤ ، الأعلام ١٨٠/٤) .

قال : " ولو تصدق على فقير بلفظ الهبة ينبغي أن يحنث ؛ { لأن العبرة للمعاني " (١) .

ويؤيده ما في القنية : " لو حلف (لا يبيع) فوهب بشرط العوض ينبغي أن يحنث .

ولو وهب شيئاً بلفظ الصدقة ينبغي أن لا يحنث { (٢) ؛ لأنه لم يثبت له الرجوع استحساناً ؛ إذ يقصد (ب) بالصدقة على الغني الثواب ، ويحتمل (ج) أن يحنث اعتباراً باللفظ " (٣) . انتهى .

وجزم في التارخانية { عن الظهيرية بعدم الحنث كالصدقة (د) في يمين (هـ) الهبة (٣) .

والقرض (٤) ، فلو حلف لا يقرض مطلقاً ، أو معيناً حنث بفعل وكيله قبل المستقرض ، أو لم يقبل ، وكذا العطية (٥) والعارية (٦) - كذا في القنية والخانية (و) (٧) - وعن الثاني أنه لا يحنث ما لم يقبل / .

(أ) في د ، هـ : ما بين القوسين ساقطة .

(ج) في د : [وينبغي] .

(هـ) في هـ : [عين] .

(ب) في د : [قد يقصده] . وفي هـ : [قد يقصد] .

(د) في هـ : [بالصدقة] .

(و) في أ : [وفي الخانية] .

(١) انظر : منظومة ابن وهبان (١٠٧ / أ) . وهذه جزء من قاعدة : العبرة بالمعاني لا بالألفاظ والمباني . (انظر :

القواعد الفقهية للندوي ص ٢٨٦) .

(٢) انظر : القنية (٦٦ / ب) .

(٣) انظر : التارخانية (٤٩٥ / ٤) والظهيرية (٣٩٥ / أ) .

(٤) القرض لغة : القطع والإجزاء . (انظر : المصباح المنير ص ١٩٠) .

واصطلاحاً : دفع المال إرفاقاً لمن ينتفع به ويرد بدله . (انظر : معجم المصطلحات ٨٢ / ٣) .

(٥) العطية : ما يُعطى بغير عوض ، هبةً كان أو صدقةً أو هديةً . (انظر : معجم لغة الفقهاء ص ٢٨٥) .

(٦) العارية : من الإعارة ، وهي تملك المنافع بغير عوض . (انظر : معجم لغة الفقهاء ص ٢٧٠ ، معجم المصطلحات

٤٥٨ / ٢) .

(٧) انظر : القنية (٦٦ / ب) والخانية (٣٧ / ٢) .

وفي المجتبى : " قبول المقرض شرط^(أ) عندهما في الحنث ؛ لأنه كالمعاوضة "^(١) .

وفي التتارخانية {^(ب) : " أنه لا يكون قرضاً^(ج) بدون القبول في قول محمد ، وإحدى الروايتين عن الثاني ، وفي أخرى ليس بشرط "^(٢) وقياس ما مرّ من أنه^(د) لم يلزم نفسه^(هـ) إلا بما يملكه ترجيحه .

والاستقراض ، وهو كالقرض ، فيحنث ، سواء أقرضه المستقرض منه ، أو لا^(٣) .

وينبغي أن يجري فيه الخلاف في القبول كالقرض ، ولم أره^(٤) .

وضرب العبد ؛ لأن المقصود منه ، وهو الإيثار بأمره راجع إليه ، بخلاف ضرب / الولد ، فإن / المقصود منه ، وهو التأدب راجع إلى الولد .

قال في الفتح : " وأما في عرفنا وعرف عامتنا ، فإنه يقال : ضرب فلان اليوم ولده ، وإن لم يباشر ، ويقول العامي لولده : غداً أسقيك علقة^(٥) ، ثم يذكر^(٦) لمؤدب الولد أن يضربه^(٧) ، فيعد الوالد^(٨) نفسه قد حقق إيعاده ذلك ، ولم يكذب .

(أ) في جـ : [وعندهما] .

(ب) في د : ما بين القوسين ساقط .

(ج) في ب ، جـ : [قبضاً] . وفي هـ : [فرضاً] .

(د) في أ : [لأنه] .

(هـ) في أ : [لنفسه] .

(و) في أ : [يذر] وهي ناقصة .

(ز) في د ، هـ : [الولد] .

(١) انظر : البحر (٣٧٩/٤) وعزاه للمجتبى .

(٢) انظر : التتارخانية (٤٩٥/٤) .

(٣) انظر : البدائع (١٣٢/٣) .

(٤) انظر : حاشية ابن عابدين (٥٠٥/٥) .

(٥) العلقة في اللغة : لم أجده بعد البحث بهذا المعنى . وإنما الموجود : العَلَقُ : أداة البكرة . وقيل : هو البكر .

(٦) انظر : لسان العرب ٣٦٠/٩ - ٣٦٢ ، المصباح المنير ص ٢٢٠ .

ومقتضاه أن^(١) ينعقد على معنى لا يقع بك^(ب) ضرب من جهتي ، ويحث^(ج) بفعل المأمور^(١) " (٢) . انتهى .

وبوافق^(ب: ٢٤٩/٢)ه / ما في الخانية : " إن كان الولد صغيراً ينبغي أن يحث بفعل وكيله ؛ لأنه^(٢) يملك ضرب ولده الصغير ، والزوجة^(هـ) ، قيل : نظير^(٣) العبد ، وقيل : نظير^(٤) الولد " (٣) .

قال في البحر : " وينبغي ترجيح الثاني ؛ لما مرّ في الولد .

ورجح ابن وهبان الأول ؛ لأن النفع^(ح) عائد إليه بطاعتها له^(ط) .

وقيل : إن حث^(ي) ، فنظير العبد ، وإلا فنظير الولد " (٤) .

قال بديع الدين^(٥) : " ولو فصلّ هذا في الولد^(ك) لكان حسناً " - كذا في القنية - .

-
- | | |
|--|----------------------------------|
| (أ) في د : [أنه] . | (ب) في ب ، ج ، د ، هـ : [بل] . |
| (ج) في ب : [ويحث] . | (د) في ج : [لأن] . |
| (هـ) في أ : [قالزوجة] . | (و) في ج : [نظيره] . |
| (ز) في ب : [نظر] . | (ح) في د : [التبع] . |
| (ط) في د : [له] ساقطة . | |
| (ي) في ب ، ج ، د : [جنت] . وفي هـ : [حث] . | (ك) في أ : [الحسن] . |
-

(١) المأمور هو : مفعول الأمر الذي وقع عليه فعل الأمر . (انظر : معجم لغة الفقهاء ص ٦٩) .

(٢) انظر : الفتح (٨٦/٤) .

(٣) انظر : الخانية (٣٨/٢) .

(٤) انظر : منظومة ابن وهبان (١٠٧/ب) والبحر (٣٧٨/٤) .

(٥) بديع الدين هو : أحمد بن أبي بكر بن عبد الوهاب ، أبو عبد الله القزويني . من مصنفاته : الجامع الحريز الحاوي

لعلوم كتاب الله العزيز . توفي سنة ٦٢٥ هـ . (انظر : الجواهر المضيئة ١/١٣٣ ، تاج التراجم ص ٩٤) .

المسألة العاشرة :
الذبح والبناء
والخياطة

والذبح والبناء والخياطة ، حتى لو حلف لا يذبح^(أ) في ملكه شاة / ، أو لا يبني داراً بعينها^(ب) ، أو لا يخيظ ثوبه ؛ فأمر غيره بذلك حث .

وفي الخانية : " في البناء والخياطة^(ج) يحث بالأمر ، سواء كان^(د) يحسن ذلك أو^(هـ) لا " (١) .

المسألة
الحادية عشرة :
الإيداع
والاستيداع

والإيداع^(٢) والاستيداع حتى لو حلف لا يودع شيئاً ، سواء قيده بشخص^(٣) ، أو أطلق^(٤) ؛ يحث بفعل وكيله ؛ لأن المنفعة تعود إليه .

المسألة
الثانية عشرة :
الإعارة
والاستعارة

والإعارة ، فلو حلف لا يعير مطلقاً ، أو^(ح) شيئاً بعينه^(ط) ، فوكل بذلك حث ، قبل المستعير أو لا .

ولو عين شخصاً ، فأرسل المحلوف عنه شخصاً ، فاستعار^(ي) حث ؛ لأنه سفير^(٣) محض ، فيحتاج إلى الإضافة إلى الموكل ، فكان كالوكيل بالاستقراض^(ك) - كذا في الخانية^(ل) (٤) - .

- | | |
|---|-----------------------------------|
| (أ) في د : [لا يذبح] ساقطة . | (ب) في هـ : [بعينها] . |
| (ج) في د : [وفي الخياطة] . | (د) في ب ، جـ : [أكان] . |
| (هـ) في أ : [أم] . | (و) في د : [لشخص] . |
| (ز) في د : [إطلاق] . | (ح) في أ : [مطلقاً أو] ساقطة . |
| (ط) في ب ، جـ : [بعينه] . | (ي) في أ : [فاسقاً] . |
| (ك) في أ : [باستغراق] . وفي ب ، جـ : [بالاستغراق] . | (ل) في د : [فيحتاج] وهي زائدة . |

(١) انظر : الخانية (٤٠/٢) .

(٢) الإيداع : وضع الرجل ماله عند آخر ليحفظه له من غير أجر . (انظر : معجم لغة الفقهاء ص ٧٨) .

(٣) السفير هو : الرسول . (انظر : المعجم الوسيط ٤٣٣/٢) .

(٤) انظر : الخانية (٣٩/٢) .

وجعل في جمع^(أ) التفاريق الحنث قول زفر ، خلافاً ليعقوب .

قال الشهيد : " والفتوى على الحنث "^(١) .

وهذا إذا^(ب) أخرج الوكيل الكلام مخرج الرسالة بأن قال : إن فلاناً يستعير منك كذا ، فأما إذا لم يقل ذلك لم يحنث ، ذكره^(ج) في التتارخانية ؛ غير أنه عبّر عن الرسول بالوكيل^(٢) .

والاستعارة ، وهي كالإعارة .

وقضاء الدين وقبضه ؛ فلو^(د) حلف (لا يقبض الدين) فأمر غيره / ؛ يحنث بقبض وكيله^(٣) . فلو حلف (لا يقبض^(هـ) من غريمه اليوم) وقد كان وكل^(و) قبل^(ز) ، فقبض^(ح) الوكيل بعد اليمين ؛ لا يحنث - كذا في المنتقى - .

قال قاضيخان : " وينبغي أن يحنث ، كما في النكاح "^(٤) .

(أ) في د ، هـ : [جميع] .

(ب) في د ، هـ : [إذ] .

(ج) في أ : [ذكر] .

(د) في حـ : [بل لو] .

(هـ) في ب : [لا يقبض] .

(و) في أ ، ب : [قد وكل] .

(ز) في د ، هـ : [قبل] . وفي جـ : [ساقطة] .

(ح) في أ ، ب ، جـ : [قبض] . وفي هـ : [بقبض] .

(١) انظر : حاشية ابن عابدين (٥٠٦/٥) وعزاه لجمع التفاريق .

(٢) انظر : التتارخانية (٤٩٧/٤) .

(٣) لأنه إذا أنقذه رجع عليه ، فصار كأنه دفعه إليه . (انظر : البحر ٣٨٠/٤) .

(٤) انظر : فتاوى قاضي خان (٣٧/٢) .

المسألة

الرابعة عشرة :

الكسوة

والكسوة ؛ فلو حلف أن^(أ) لا يكتسي^(ب) / أو لا^(ج) يكسو^(د) مطلقاً ، أو كسوة^(هـ) بعينها ، أو معيناً ؛ حنث بفعل وكيله ؛ لأن منفعة الاكتساء عائدة^(و) عليه . وكسوة^(ز) غيره هبة إن كانت^(ح) لغني ، وصدقة إن كانت لفقير .

وفي السراجية : " لو كفنه^(ط) بعد موته لا يحنث ، إلا إذا أراد الستر دون التملك^(١) " .

وفي الخانية : " حلف أن^(ي) لا يكسو^(ك) فلاناً ، فأرسل إليه بقلنسوة ، أو خفين ، أو نعلين حنث ، إلا أن ينوي أن يعطيه ، ولو حلف لا يجدد لأتمته ثوباً ، فأمر غيره ، فاشترى بمال المولى حنث^(٢) " .

المسألة

الخامسة عشرة :

الحمل

والحمل ؛ فلو حلف لا يحمل شخصاً^(ل) شيئاً^(م) ؛ يعني متاعاً ، فوكل شخصاً أن يحمل متاعاً كذلك^(ن) حنث بفعل^(٢٢٧/٥) وكيله ، هذا^(س) في غير الإجارة^(ع) .

قال ابن وهبان : " والظاهر أنه لا فرق بين هذا وبين الاستخدام^(٣) " .

(أ) في ب ، جـ ، د ، هـ : [أن] ساقطة .

(ب) في ب : [لا تكتسي] . وفي د ، هـ : [لا يلبس] .

(د) في أ ، ب ، جـ ، د ، هـ : [لا يكسوا] .

(و) في د : [عادت] . وفي هـ : [عادة] .

(ح) في جـ : [كان] .

(ي) في أ : [أن] ساقطة .

(ل) في أ : [شخصاً] ساقطة .

(ن) في ب ، جـ ، د ، هـ : [لذلك] .

(ع) في أ ، جـ : [الإجارة] .

(ج) في جـ : [ولا] بالواو .

(هـ) في جـ : [كسوة معينة] .

(ز) في أ ، ب ، جـ : [الواو] ساقطة .

(ط) في ب : [كفنه] .

(ك) في أ ، ب ، جـ ، د : [يكسوا] .

(م) في ب ، جـ : [شيئاً] ساقطة .

(س) في هـ : [وهذا] .

(١) انظر : الفتاوى السراجية لسراج الدين الأوشي (ص ٢٢١) .

(٢) انظر : الفتاوى الخانية (٣٨/٢ - ٤٠) .

(٣) انظر : حاشية ابن عابدين (٥٠٧/٥) وعزاه لابن وهبان .

تكميل : بقي^(١) من هذا النوع الهدم^(ب)^(١) ، والقطع^(٢) ، والقتل^(٣) ، والشركة كما في منظومة ابن وهبان^(٤) .

وقدمنّا أن منه ضرب الزوجات والولد الصغير / في رأي قاضيخان ، ومنه تسليم الشفعة^(٥) ، والإذن كما في الخانية ، والنفقة كما في الأسبيجاني ، والوقف^(٦) ، والأضحية ، والحبس^(ج)^(٧) ، والتعزير^(٨) بالنسبة إلى القاضي والسلطان^(٩) .

(أ) في أ ، ج ، د ، هـ : [بقي] ساقطة .

(ب) في أ : [والقطع والهدم] .

(ج) في أ : [والحبس] ساقطة .

(١) الهدم لغة : هدمت البناء هدمًا ، من باب ضَرَبَ ؛ أسقطته ، والهدم -بفتحيتين- : ما تقدم فسقط . (انظر : المصباح المنير ص ٣٢٧) .

(٢) القطع لغة : إبانة بعض أجزاء الجرم من بعض فصلاً ، قطعه يقطعه قطعاً . (انظر : لسان العرب ٢٢١/١١) .

(٣) القتل لغة : معروف . (انظر : لسان العرب ٣٣/١١) .

واصطلاحاً : فعل يحصل به زهوق الروح . (انظر : التعريفات ص ٢٢٠) .

(٤) انظر : منظومة ابن وهبان (١٠٧/ب) .

(٥) الشفعة لغة : الضم .

وشرعاً : تملك شرعي لعقار على من أخذه بعوض مالي جبراً شرعياً بمثل ثمنه . (انظر : التعريفات ١٦٨/١) .

(٦) الوقف لغة : الحبس .

واصطلاحاً : حبس العين على ملك الواقف والتصدق بالمنافع على الفقراء ، مع بقاء العين . (انظر : معجم المصطلحات ٤٩٤/٣) .

(٧) الحبس لغة : المنع ، وهو مصدر حبسته ثم أطلق على الموضوع ، وجمع على حبوس . وقيل هو : ضد التخلية ... وهم اسم الموضوع . (انظر : لسان العرب ١٩/٣ ، والمصباح المنير ص ٦٥) .

واصطلاحاً : الإمساك في المكان ، والمنع من الخروج والسجن . (انظر : معجم لغة الفقهاء ص ١٥٢) .

(٨) التعزير لغة : العَزْر : اللوم ، وعزره يعزره عزراً وعزّره : رده . والعزr والتعزير : ضرب دون الحد لمنع الجاني من العاودة وردعه عن المعصية . (انظر : لسان العرب ١٨٤/٩) .

واصطلاحاً : عقوبة غير مقدرة شرعاً تجب حقاً لله ، أو لآدمي في كل معصية ليس فيها حد ولا كفارة غالباً .

والخفية جَرَوْا على أن التعزير يصدر من الزوج أو الأب كالإمام . (انظر : معجم المصطلحات ص ١١٥) .

(٩) انظر : حاشية ابن عابدين (٥٠٧/٥) وعزاه لابن وهبان والإسبيجاني .

وينبغي أن يقال في الحج كذلك ، في صورة أخرى - كذا في شرح المنظومة للشيخ عبد البر^(١) - ومنه الوصية^(٣) كما في الفتح^(٤) ، وينبغي أن يكون منه الحوالة^(٥) والكفالة^(٦) ، كما لو حلف (لا يحيل فلاناً) / فوكل من يحيله ، أو لا يقبل حوالتة ، أو لا يكفل عنه ، فوكل بقبول ذلك^(ب) ، والقضاء ، والشهادة ، والإقرار .

وفي البحر : " أن منه التولية^(٧) ؛ فلو حلف لا يولي شخصاً ، ففوض إلى من يفعل ذلك حث ، وهي حادثة الفتوى "^(٨) ويدل على ذلك ما قاله^(ج) الشيخ عبد البر رحمه الله تعالى^(د) ،

(أ) في أ : [والكفالة] ساقطة .

(ب) في د ، هـ : [ذلك] ساقطة .

(ج) في أ : [ما قال] .

(د) في ب ، ج ، د ، هـ : [رحمه الله تعالى] ساقطة .

(١) هو : أبو الوليد ، عبد البر بن محمد بن محب الدين محمد بن محمد ، المعروف بان الشحنة الحلبي القاهري ، ولد بحلب سنة ٨٥١ هـ ، وهو حفيد محب الدين بن الشحنة شيخ الكمال بن الهمام ، ولي القضاء ، وله النظم والنثر ، ومن مصنفاته : تفصيل عقد الفرائد بتكميل قيد الشرائد شرح فيه منظومة ابن وهبان ، والذخائر الأشرفية في الألفاظ الخفية . توفي سنة ٩٢١ هـ . (انظر : الطبقات السنية ٢٥٩/٤ ، كشف الظنون ١٨٦٥/٢ ، الفوائد البهية ص ١١٣) .

(٢) انظر : عقد الفرائد (١٠٨/ب) .

(٣) الوصية في اللغة : ما يوصى به . والجمع وصايا . (انظر : المعجم الوسيط ١٠٣٨/٥) .

واصطلاحاً : تمليك مضاف إلى ما بعد الموت بطريق التبرع . (انظر : التعريفات ص ٣٢٦) .

(٤) انظر : الفتح (٨٤/٤) .

(٥) الحوالة : اسم من أحال الغريم إذا دفعه عنه إلى غريم آخر . (انظر : المعجم الوسيط ٢٠٩/١) .

واصطلاحاً : نقل الدين من ذمة المُحيل إلى ذمة المُحال عليه . (انظر : معجم لغة الفقهاء ص ١٦٦) .

(٦) الكفالة : اسم من الكفيل ، وهو الضامن ، والجمع كفلاء . وقيل : هي الضمان ، وأصلها الضم . (انظر :

المغرب ٢٢٧/٢ ، والمعجم الوسيط ٧٩٣/٢) .

واصطلاحاً : ضم ذمة إلى ذمة في حق المطالبة . (انظر : معجم لغة الفقهاء ص ٣٨٢ ، ومعجم المصطلحات

١٤٩/٣) .

(٧) التولية : نقل ما ملكه بالعقد الأول بالثمن الأول من غير زيادة . (انظر : بداية المبتدي ١٣٧/١) .

(٨) انظر : البحر (٣٨٠/٤) .

فقرأت بخطه^(أ) ، وخط^(ب) والذي نظم المسائل التي { لا يحنث فيها^(ج) بفعل الوكيل ؛ لأنها الأقل ، مشيراً إلى أنه يحنث^(د) فيما عداها ، فقال / رحمه الله في نظمه وأجاد^(هـ) :

بفعل وكيل ليس يحنث حالف ببيع شراء صلح مال خصومة /
إجارة استئجار الضرب لابنه كذا قسمة والحنث في غيرها أثبت^(١)
والله أعلم .

وبهذا تمت المسائل أربعة واربعين وقصارى ما أوصلها الطرسوسي^{(٢)(٣)} إلى أربعة وعشرين وقال : إنه لم^(٤) يقف على أكثر منها^(٥) ، وزاد ابن وهبان خمسة^(٦) ، والله الموفق .

- (أ) في ب ، ج ، د ، هـ : [بخطه و] ساقطة .
(ب) في ب ، ج ، د ، هـ : [بخط] .
(ج) في أ : [فيها] ساقطة .
(د) في ج : ما بين القوسين ساقط .
(هـ) في ب ، ج ، د ، هـ : [رحمه الله في نظمه وأجاد] ساقطة .
(ز) في أ : [لم] ساقطة .

(١) انظر : تفصيل عقد الفرائد (خ) (١١٢ / أ) وحاشية ابن عابدين (٥٠٧ / ٥) .

(٢) هو : نجم الدين ، إبراهيم بن أحمد بن علي ، أبو إسحاق الدمشقي الطرسوسي ، نسبةً إلى طرسوس ، وهي من بلاد الثغر بالشام ، ولي القضاء بدمشق بعد والده ، وأفقي ودرّس وشيد وصنف التصانيف التي منها : الفتاوى الطرسوسية ، والإشارات في ضبط المشكلات ، والإعلام في مصطلح الشهود والحكام ، وغيرها . توفي سنة ٧٥٨ هـ . (انظر : الجواهر المضيئة ٢١٣ / ١ ، تاج التراجم ص ١٠ ، الفوائد البهية ص ١٠) .

(٣) انظر : أنفع الوسائل إلى تحرير المسائل - الفتاوى الطرسوسية - لنجم الدين الطرسوسي (ص ٣٩٧) وعقد الفرائد (١١٠ / ب) وعزاه للطرسوسي .

(٤) انظر : عقد الفرائد (١١٠ / ب) .

واعلم أن ما يحث فيه^(١) بفعل الوكيل لو قال : نويت أن لا إلى ذلك بنفسي^(ب) ؛ ففي الأفعال الحسية كالضرب والذبح يصدق قضاءً وديانةً ؛ لأنها لا^(ج) توجد منه^(د) إلا بمباشرة لها حقيقة ، فإذا لم يباشرها فقد نوى حقيقة كلامه ، وفي غيرها كالطلاق والنكاح روايتان : أشهرهما : أنه لا يصدق إلا ديانة / ؛ لأنه كما يوجد بمباشرة يوجد بأمره ، فإذا^(هـ) نوى المباشرة فقط ، فقد نوى تخصيص العام^(و)^(ز) ، وهو خلاف الظاهر ، فلا يقبل منه - كذا في كافي المصنف^(٢) - .

ودخول اللام الواو للاستئناف ، وحذفها في الوافي^(٣) ؛ دفعاً لتوهم عطفها ، وهو الأولى على البيع ؛ أي على فعل يحتمل النيابة^(٤) ، وأراد بدخولها عليه قربها منه .

والشراء والإجارة^(ح) والصياغة^(ط)^(٥) والخياطة^(ي) والبناء ، كأن^(ك) بعت لك

(أ) في أ : [فيه] ساقطة .

(ب) في ب ، جـ : [بنفي] . وفي أ : [بنفسي] ساقطة .

(ج) في ب : [لا] ساقطة .

(د) في د ، هـ : [منها] .

(هـ) في د : [إذا] .

(و) في أ : [المعام] .

(ز) في هـ : [المصم] .

(ح) في ب ، جـ : [الإجارة] .

(ط) في جـ : [الصاغة] .

(ي) في أ : [والخيا] وهي ناقصة .

(ك) في جـ : [فان] .

(١) العام : لفظ وضع وصفاً واحداً لكثير غير محصور ، مستغرق جميع ما يصلح له . (انظر : التلويح على التوضيح ٥٦/١) .

(٢) انظر : الكافي (٢٢٤/ب) .

(٣) أي حذف واو (دخول) وقال : " ... والحمل دخول اللام على البيع والشراء ... " (انظر : الوافي ٣٦/ب) .

(٤) النيابة لغةً : من ناب عني فلان ينوب نوباً ومناباً ؛ أي قام مقامي ، وناب عنك في هذا الأمر نيابة إذا قام مقامك . (انظر : لسان العرب ٣١٨/١٤) .

واصطلاحاً : قيام شخص مقام غيره بإذنه في التصرف بحيث تنصرف آثار هذا التصرف إلى الأصل ، وليس إلى النائب . (انظر : معجم لغة الفقهاء ص ٤٦١) .

(٥) الصياغة : صاغ الشيء ؛ أي على مثال مستقيم فانصاغ ، والصياغة - بالكسر - حرفة الصائغ . (انظر : القاموس المحيط ص ٧٠٧) .

ثوبًا : التصريح بالمفعول به ليس بشرط ؛ لما في المحيط : " حلف (لا يبيع لفلان) فباع ماله ، أو^(١) مال غيره بأمره حنث " - كذا في البحر^(١) - .

وأنت خير بأن تمايز الأقسام ؛ أعني تارة تدخل على الفعل ، أو على العين ، إنما يظهر بالتصريح^(ب) بالمفعول^(ج) به^(د) ، فلا جرم صرح به المصنف^(هـ) -^(٢) ؛ **لاختصاص الفعل** خبر الدخول **بالمحلوف^(٣) عليه بأن كان بأمره كان ملكه^(٤)** ، أو لا ؛ لأنها تضيف متعلقها ، وهو الفعل بمدخولها ، وهو كاف الخطاب ، فتفيد أن المخاطب مختص^(ح) بالفعل ، وكونه مختصًا^(ط) به يفيد أن لا يستفاد^(ي) إطلاق فعله إلا من جهته ، بأن يكون بأمره ، فإذا وجد كأن يبيعه^(ك) / إياه^(ل) من أجله ، وهي لام التعليل ، فصار المحلوف^(ل) عليه أن لا يبيعه^(م) من أجله^(ن) ، سواء أكان^(س) مملوكًا له أو لا .

ويلزم من هذا أن لا يكون إلا^(ع) في الأفعال التي تجري فيها النيابة^(٣) .

- | | |
|--|---|
| (أ) في ب ، ج : [لو] . | (ب) في أ : [بالصرح] . |
| (ج) في ب : [المفعول] . | (د) في د ، هـ : [به] ساقطة . |
| (هـ) في ب : [المصم] . وفي هـ : [المصنف] ساقطة . | (ز) في هـ : [ملك] . |
| (و) في أ : [أي بالنعوت] . وفي ب ، ج : [بالمفعول] . | (ط) في أ ، ب : [مختص] . |
| (ح) في د : [مختصًا] . | (ك) في أ ، ج ، هـ : [يبيعه] . وفي ب : [يبيعه] . |
| (ي) في أ : [أن لا يستفيد] . | (م) في ج ، هـ : [لا يبيعه] . |
| (ل) في أ ، ب ، ج : [والمحلوف] بالواو . | (س) في د ، هـ : [كان] . |
| (ن) في د : ما بين القوسين ساقط . | |
| (ع) في أ : [إلا] ساقطة . | |

(١) انظر : البحر (٣٨١/٤) وعزاه للمحيط .

(٢) انظر : البحر (٣٨١/٤) .

(٣) كالصياغة ، نحو : إن صغت لك خاتمًا . وكذا : إن خطت لك ثوبًا ، وإن بنيت لك بيتًا . (انظر : الفتح

(٨٧/٤) .

وفي الظهيرية : " حلف (لا يشتري لفلان^(أ) ثوبًا) فأمره فلان / أن يشتري لابنه^(ب) الصغير ، أو لعبده^(ج) ثوبًا ، فاشتراه لا يحنث "^(١) .

وبه علم أنه لا بد أن^(د) يكون المحلوف عليه قد أمره بأن^(هـ) يفعل^(ز) لنفسه^(ح) ، لا مطلق الأمر ، كما في المختصر وغيره - كذا في البحر^(٢) - .

وأقول : مقتضى التوجيه السابق حنث^(ج) ، حيث كان الشراء لأجله ، ألا ترى^(ط) إن أمره ببيع مال غيره موجب لحنثه غير مقيد بكونه له^(ي) ؟ .

بقي ما لو باع الحالف ثوبًا للمحلوف عليه بغير^(ك) أمره ، لكنه أجاز البيع / ، فروى ابن سماعة عن محمد أنه يحنث ، وعلمه في المحيط بأن الإجازة^(ل) اللاحقة كالكوكالة السابقة^(٣) / .

وفي الخانية : " قال : والله لا أبيع لفلان ثوبًا ، فباع الحالف ثوبًا للمحلوف عليه ، ليحيز صاحب الثوب حنث الحالف ، أجاز المحلوف عليه أو لم يحز ، ولو باعه الحالف وهو لا يريد^(٤) بذلك أن يكون البيع للمحلوف عليه ، وإنما يريد بيعه لنفسه لا يكون حانثًا "^(٤) . انتهى .

- | | |
|---------------------------------|---------------------------------|
| (أ) في أ : [لفلان] ساقطة . | (ب) في د ، هـ : [لولده] . |
| (ج) في جـ : [ولعبده] بالواو . | (د) في أ ، ب ، جـ : [أن لا] . |
| (هـ) في د : [أن] . | (و) في جـ : [يفعل] . |
| (ز) في د : [بنفسه] . | (ح) في أ ، ب ، جـ : [حنث] . |
| (ط) في ب : [ألا ترى] ساقطة . | (ي) في جـ : [له] ساقطة . |
| (ك) في ب ، جـ ، هـ : [لغير] . | (ل) في أ ، د : [الإجازة] . |
| (م) في جـ : [لا يزيد] . | |

(١) انظر : الظهيرية (٣٩٤ / ب) .

(٢) انظر : البحر (٣٨٢ / ٤) .

(٣) انظر : البحر (٣٨٢ / ٤) وعزاه للمحيط .

(٤) انظر : الفتاوى الخانية (٥٠ / ٢) .

قال في البحر : " وهذا يفيد أنه يكفي في ^(أ) حلفه أن يقصد بيعه لأجله ، سواء أكان ^(ب) بأمره أو لا ، فلو حذف المصنف ^(ج) الأمر لكان أولى ، إلا أن يقال : إن هذا في اليمين بالله تعالى ، والباب معقود للطلاق والعتاق ، لكنه بعيد ، وما في الكتاب / عزاه في المحيط إلى الجامع ، وما في الخانية عن ابن سماعة عن محمد ، فظاهره أنه ضعيف ^(د) " . انتهى .

وأنت قد علمت أن ما عن ^(هـ) ابن سماعة خلاف ما في الخانية ، وبما في الخانية ^(و) جزم في البزازية ^(ز) ، والذي ينبغي حملة على ما إذا نوى بالاختصاص الملك على ما سيأتي .

ودخول اللام على **الدخول** ، كأن دخلت / لك داراً ^(ب) ^(ب: ٢١٥) ، فيحنث بدخول دار ^(ن) يختص بها المخاطب ؛ أي تنسب ^(ح) إليه - كذا في الفتح ^(٣) - .

- | | |
|---|--|
| (أ) في د ، هـ : [من] . | (ب) في د ، هـ : [كان] . |
| (ج) في ب : [المصم] . | (د) في أ ، ب ، جـ : [أن ما عن] ساقطة . |
| (هـ) في أ : [وبما في الخانية] ساقطة . | (و) في ب : [دار] . |
| (ز) في هـ : [دارا] . | (ح) في د : [ينسب] . |

(١) انظر : البحر (٣٨٢/٤) .

(٢) انظر : الفتاوى البزازية (٢٨٤/٤) .

(٣) انظر : الفتح (٨٧/٤) .

وتمثيل بعضهم بأن دخلت داراً لك^(أ) أيضاً لا يناسب تقسيم^(ب) المصنف^(ج) ؛ لأن دخولها في هذا المقال^(د) على العين ، وإن اتحدا حكماً فيما لا^(هـ) يحتمل النيابة^(و) .

والضرب كأن ضربت^(ز) لك غلاماً ؛ أي ولدًا ، وهذا هو الصواب في تفسير الغلام الواقع في كلامهم ، خلافاً لما في الجامع الصغير لقاضيخان من أن المراد به العبد / ؛ لأنه يحتمل النيابة ، والكلام فيما لا يحتملها - كذا في العناية^(ح) - .

والأكل والشرب ودخول اللام أيضاً على **العين** ؛ أي الذات ، **كأن بعت ثوباً لك^(ج) لاختصاصها** ؛ أي العين في القسمين **به^(ط)** ؛ أي بالخلوف عليه ، **بأن كان** المخلوف عليه **ملكه أمره^(ي) به^(ك) أو لا** ؛ لأن المخلوف عليه يوجد^(ل) مع أمره ، وغير أمره ، وهو^(ق) بيع ثوب مختص^(ن) به ؛ لأن اللام هنا أقرب إلى الاسم^(س) من الفعل ، والقرب من أسباب الترجيح ، ومثله ما إذا / وليت فعلاً لا تجزي^(ع) فيه النيابة كما مر^(٢) .

- | | |
|---|-------------------------------------|
| (أ) في أ : [الملك] . وفي د ، هـ : [لك داراً] . | (ب) في ب : [تقسم] . |
| (ج) في ب ، جـ : [المصم] . | (د) في جـ : [المقام] . |
| (هـ) في أ : [لا] ساقطة . | (و) في ب : [النيابة] ساقطة . |
| (ز) في د ، هـ : [ضرب] . | (ط) في د : [به] ساقطة . |
| (ح) في د : [لك ثوباً] . وفي ب ، جـ : [لك] مكررة . | (ك) في د : [أمره بالأول] . |
| (ي) في ب : [أمره] ساقطة . وفي هـ : [أمر] . | (م) في د ، هـ : [هو] بدون الواو . |
| (ل) في ب ، جـ : [بوجه] . | (س) في أ ، ب ، جـ : [الإسلام] . |
| (ن) في أ : [يختص] . | |
| (ع) في أ : [لا يجزي] . وفي ب ، د : [لا يجزي] . | |

(١) انظر : العناية (٨٦/٤) وعزاه للجامع الصغير لقاضيخان ، وقال : " الصواب هو الولد " كما ذكره في الفوائد الظهيرية .

(٢) انظر : ص ٣١٥ من هذا البحث .

وإن نوى الخالف غيره ؛ أي غير ما مرّ مما يقتضيه ظاهر كلامه صدق ديانة وقضاء فيما عليه ؛ أي فيما فيه^(أ) تشديد عليه ، بأن باع في الأولى ثوبًا مملوكًا للمخاطب بغير أمره ، ونوى بالاختصاص الملك ، وعليه يحمل^(ب) ما مرّ عن الخانية كما أشرنا إليه ، أو باع في^(ج) الثانية^(د) ثوبًا لغير المخاطب بأمره ، ونوى به الأمر ، فيحث في المسألتين ؛ لأنه نوى ما^(هـ) يحتمله لفظه . وأفهم كلامه أنه لو^(و) نوى العكس فيهما^(ز) ؛ كيلا^(ح) يحنث صدق ديانة فقط^{(ط)(١)} .

إن بعته ؛ أي هذا العبد ، أو ابتعته ؛ أي اشتريته فهو حر فعقد ؛ أي فعقد^(ي) البائع البيع ، أو المشتري^(ك) الشراء بالخيار للبائع في الأول ، وللمشتري في الثاني حنث ؛ لوجود الشرط ، وهو البيع والشراء مع قيام الملك عنده ؛ إذ المبيع لا يخرج عن ملك البائع باشتراط الخيار^(٢) له اتفاقاً .

وخيار^(٣) / المشتري وإن منع من دخوله في ملك المشتري عند الإمام ، لكن العتق معلق بتعليقه^(ل) ، والمعلق كالمنجز ، ولو نجز العتق بعد الشراء بالخيار انفسخ^(٤) الخيار ، ووقع العتق ، فكذا إذا علق .

-
- | | |
|---|--|
| (أ) في هـ : [فيه] ساقطة . | (ب) في جـ : [محل] . |
| (ج) في أ ، ب ، جـ : [وفي] . | (د) في جـ : [الخانية] . |
| (هـ) في د ، هـ : [ما لا يحتمله] . | (و) في ب ، جـ : [لو] ساقطة . |
| (ز) في ب : [فيما] . | (ح) في د ، هـ : [لئلا] . |
| (ط) في د : [فقط] ساقطة . | (ي) في ب ، جـ ، د ، هـ : [أي فعقد] ساقطة . |
| (ك) في هـ : [والمشتري] بالواو . | (ل) في د : [بفعليته] . |
| (م) في د : [انقسم] . وفي أ : [انفسخ الخيار] ساقطة . | |
-

(١) انظر : البحر (٣٨٢/٤) .

(٢) الخيار : اسم مصدر بمعنى اختار ، وهو طلب أحد الأمرين ، ويقال : هو بالخيار ؛ أي يختار ما يشاء من الإمضاء أو الفسخ . انظر : المعجم الوسيط ٢٦٤/١ ، وهداية الراغب ص ٣١٧ .

قيل^(١) : لا نسلم أن هذا المعلق كالمنجز ؛ لأن المنجز لو لم يفسخ الخيار فيه يلغو^(ب) ، والمعلق لا يلزم إلغاؤه ؛ لثبوت العتق بعد مضي مدة الخيار .

وأجيب بأنه لما أمكن أن يجري فيه ما يجري في المنجز ، والعتق يحتاط في إثباته ، وجب اعتباره إذ ذاك . وظاهر^(ج) أن البائع في حلفه لو شرط الخيار للمشتري لا يعتق ، وكذا لو شرط المشتري / الخيار للبائع في حلفه أيضاً قيد بالخيار ؛ لأنه لو باعه بيعاً باتاً^(د) لا يعتق^(هـ) ؛ لزوال ملكه به ، والجزاء لا ينزل في غير الملك . وينبغي أن تنحل^(و) اليمين ؛ لوجود الشرط ، وهو البيع حقيقة - كذا في الشرح^(١) - .

وفي الذخيرة : " إن اشتريته فهو حر ، فاشتراه لغيره ، هل تنحل^(٢) / اليمين ؟ لم يذكر محمد المسألة .

وكان البلخي^(٣) يقول : لقائل أن يقول تنحل^(ح) ، ولقائل أن يقول لا تنحل^(ط) ، وهو الأشبه ؛ لأنه إنما^(ي) يراد به عرفاً الشراء لنفسه . وبهذا عرف الفرق بين هذا ، وبين قوله لامرأته : إن اشتريت غلاماً فأنت كذا ، حيث تنحل^(ك) اليمين بوقوع الطلاق إذا لم يوجد ما يدل^(ل) على إرادته الشراء لغيره " (٣) والله الموفق^(م) .

(ب) في أ ، ج ، د : [يلغو] .

(د) في أ : [تأماً] .

(و) في أ ، د : [أن ينحل] .

(ح) في أ : [ينحل] .

(ي) في أ ، ب ، ج : [إنما] .

(ل) في ب : [ما يدل] ساقطة .

(أ) في أ : [قيل] ساقطة . وفي د : [قبل] .

(ج) في أ : [وظاهره] .

(هـ) في د : [لا يعتق] .

(ز) في أ : [هل ينحل] .

(ط) في أ : [لا ينحل] .

(ك) في أ : [ينحل] .

(م) في أ : [والله أعلم] .

(١) انظر : التبيين (١٥٠/٣ - ١٥١) .

(٢) هو : أحمد بن علي بن عبدالعزيز ، عُرف بالظهري ، البلخي الأصل ، السمرقندي ، تفقه على علي بن محمد الأسبجاني ، وقدم حلب أيام نور الدين زنكي ، ثم توجه إلى دمشق ، وأفتى ودرّس ، صنف : الجامع الصغير ، وله شعر . توفي بدمشق سنة ٥٥٣هـ . (انظر : الجواهر المضئية ٤/ ١٠٤ ، تاج التراجم ص ٣٠١) .

(٣) انظر : الذخيرة (٢١٦/٣) .

حكم قوله لأمته :
إن بعت منك

شيئاً فأنت حرة

فرع : قال لأمته : إن بعت منك شيئاً فأنت حرة ، فباع نصفها من الزوج الذي ولدت منه ، أو من أبيها لا تعتق^(أ) ، ولو من أجنبي عتقت ، والفرق أن الولادة من الزوج ، والنسب من الأب مقدم ، فيقع ما تقدم سببه ، وهذا المعنى لا / يمكن اعتباره في حق الأجنبي ، وكذا^(ب) لو قال : إن^(ج) اشتريت من هذه الجارية شيئاً ، فهي مدبرة ، ثم اشتراها / هو وزوجها الذي ولدت^(د) منه ، فهي أم ولد لزوجها ، ولا^(هـ) يقع عليها تدبير^(و) للمشتري لما مر^(ز) - كذا في الظهيرية^(ح) - .

وكذا يحنث **بالفاسد** في حلفه لا يبيع ، أو لا يشتري ، هو الصحيح كما في الذخيرة^(١) ، خلافاً لما مر^(٢) عن الثاني ، ثم^(٣) هذا مقيد في الأول^(ط) بأن يكون^(ي) في يد البائع ، أو في يد المشتري بأمانة ، أو برهن ؛ لأنه لم يزل ملكه عنه .

- | | |
|---|----------------------------------|
| (أ) في أ : [لا يعتق] . | (ب) في د ، هـ : [ولذا] . |
| (ج) في د : [إن] ساقطة . | (د) في د ، هـ : [ولدت] ساقطة . |
| (هـ) في أ : الواو ساقطة . وفي د : [أو] . | (و) في حـ : [تدبر] . |
| (ز) في ب ، جـ ، هـ : [مرء] . | (ح) في جـ : [ثم] ساقطة . |
| (ط) في أ : [تقيد بالأول] . | |
| (ي) في حـ : [بأن تكون] . وفي ب : [بأن يكون] . | |

(١) انظر : ص ٢٨٥ من هذا البحث .
(٢) انظر : الفتاوى الظهيرية (٣٩٤ / ب) .
(٣) انظر : الذخيرة (٢٠٧ / ٣) .

فإن كان في يد^(أ) المشتري مضمونًا بنفسه لا يعتق لزوال ملكه عنه^(ب) بالعقد ، وينبغي أن تنحل^(ج) اليمين ، وفي الثاني^(د) بأن يكون^(هـ) في يد المشتري حاضرًا وقت العقد أو غائبًا ، وهو مضمون { بنفسه كالمغصوب ، فإن كان في يد البائع ، أو في يد المشتري أمانة أو مضمونًا }^(ز) بغيره كالرهن^(ح) لا يعتق ؛ لأنه لا يصير قابضًا عقب العقد - كذا في البدائع^(٢) - .

وفي المحيط عن الثاني : " إن اشتريت عبدًا فهو حر ، فاشتره فاسدًا^(١) ، ثم تتركا البيع ، ثم اشتراه صحيحًا / لا يعتق^(٢) ؛ لأنه حث بالفساد ، وانحلت اليمين به ؛ لأنه شراء حقيقة^(٣) " .

قال الشارح : " وفيه دليل على أنه لو اشتراه فاسدًا ، والعبد في يد البائع انحلت اليمين ، لا إلى جزاء^(ط) ؛ لعدم^(ي) الملك قبل القبض ، ثم بالقبض لا يعتق^(٤) . قيد بالبيع ؛ لأن في النكاح^(ك) لا يحث بالفساد^(ل) ، سواء عيّنها أم^(م) لا ، هو الصحيح كما في الخانية^(٥) .

- (أ) في جـ : [يد] مكررة . وفي هـ : [فإن كان في يد البائع ، أو في يد المشتري بأمانة أو برهن] مكررة . وفي هـ أيضًا : [فإن كان في يد المشتري] ساقطة .
- (ب) في أ ، ب ، جـ : [عنه] ساقطة .
- (ج) في أ : [ينحل] .
- (د) في أ ، د ، هـ : [وبالتالي] .
- (هـ) في ب : [كان] .
- (و) في أ : ما بين القوسين ساقط .
- (ز) في د : [فاسدًا] ساقطة .
- (ح) في جـ : [لا تعتق] .
- (ط) في أ : [جزء العدم] . وفي جـ : [جز العدم] . وفي د : [جز العدم] . وفي ب : [جز العبد] .
- (ي) في ب : [لعدم] ساقطة .
- (ك) في جـ : [النكاح الفاسد] . وفي د ، هـ : [بالنكاح] .
- (ل) في جـ : [بالفساد] ساقطة . وفي د ، هـ : [في الفساد] .
- (م) في جـ : [أو] .

(١) الرهن في اللغة : يقال رهن فلان عند فلان شيئًا ؛ أي حبسه عنده بدين . وهو : حبس الشيء بحق يستوفى منه عند تعذر وفائه . أو : ما وضع عندك لينوب مناب ما أخذ منك ، والجمع رَهَان . (انظر : المعجم الوسيط ١/٣٧٨) .

واصطلاحًا : حبس العين بالدين . (انظر : معجم لغة الفقهاء ص ٢٢٧) .

(٢) انظر : البدائع (١٣٣/٣) .

(٣) انظر : البحر (٣٨٣/٤) وعزاه للمحيط .

(٤) لأنه ليس بشراء . (انظر : التبيين ٤/١٥١) .

(٥) انظر : الفتاوى الخانية (٥٢/٢) .

وكذا في حلفه لا يصوم ولا يصلي ؛ لأن^(١) المقصود من النكاح الحل ، ومن الصوم والصلاة الثواب ، ولو قال : إن كنت تزوجت ، أو صمت ، أو صليت كان على الصحيح ، والفساد ؛ لأن الماضي إنما يقصد به^(ب) الإخبار عن المسمى به^(ج) ، لا الحل والتقرب ، والاسم يطلق عليهما^(د) - كذا في البدائع^(١) - .

والموقوف ؛ أي ويحنت^(هـ) أيضاً بالموقوف في حلفه (لا يبيع) بأن يبيعه^(٢) لغائب قبل عنه فضولي ، أو لا^(٣) يشتري بأن اشتراه ببيع فضولي له ، فإنه يحنت عند إجازة^(٤) / البائع ، وأما إذا حلف لا يشتري أو لا يبيع^(ط) فاشترى موقوفاً ، فإنه يحنت قبل الإجازة - كذا في البحر^(٢) - . والذي في الشرح أنه يحنت بالشراء ، وإن لم يحزه المالك^(٣) .

لا يحنت بالباطل من البيع والشراء في حلفه لا يبيع ، أو لا^(٥) يشتري ، بأن^(ك) باع ، أو اشترى ميتة أو دماً ؛ لانعدام المقصود من هذا العقد ، وهو الملك . ولو اتصل به القبض^(ل) ، ولو اشترى بهذه الأشياء لم يذكره محمد ، وقيل : يحنت ، وقيل : لا يحنت - { كذا في الذخيرة^(٤) } - .

(ب) في أ : [به] ساقطة .

(د) في ب : [عليها] .

(و) في ج : [لا يبيع بأن يبيعه] .

(ح) في ب : [إجازة] .

(ي) في أ ، ب ، ج : [ولا] .

(ل) في د : [بالقبض] بدون به .

(أ) في ج : [من] .

(ج) في د ، هـ : [به] ساقطة .

(هـ) في د : [يحنت] بدون الواو .

(ز) في أ ، ب ، ج : [ولا] .

(ط) في ج : [لا يبيع] .

(ك) في ج : [أن] .

(١) انظر : البدائع (١٣٣/٣) .

(٢) انظر : البحر (٣٨٤/٤) .

(٣) انظر : التبيين (١٥١/٣) .

(٤) انظر : الذخيرة (٢٠٨/٣) .

ولو اشترى مدبراً أو أم ولد لا يحنث {^(١)، إلا إذا قضى^(ب) بجواز البيع . } والمكاتب كالمدبر في رواية ، وبها جزم في المحيط^(١) ، غير أن القضاء فيه {^(ج) لا يتأتى ، فأدير الحنث على^(د) رضاه بذلك .

إن لم أبع عبدي^(هـ) هذا ، أو أمي هذه **فكذا** ؛ أي فامرأته طالق ، **فأعتق**^(و) المولي ، أو **دبر** مملوكه تدبيراً مطلقاً ، أو استولد^(ز) الأمة - كذا في الذخيرة^(٢) - **حنث** ؛ لأن الشرط هو^(ح) عدم بيعه قد تحقق بوقوع اليأس عنه بما ذكر .

قليل^(ط) : وقوع اليأس^(٣) في الأمة والتدبير ممنوع ؛ لجواز أن ترتد فتسبي^(ي)^(٤) ، فيملكها الخالف ، وأن يحكم^(ك) القاضي ببيع المدبر ، وأجيب / بأن من المشايخ من قال : لا تطلق بهذا الاحتمال ، والأصح ما في الكتاب^(٥) ؛ لأن ما / فرض^(ل) أمر متوهم^(م) ، فلا يعتبر .
قال في البحر : " وينبغي أنه إذا قال : إن لم أبعك فأنت حر ، فدبره تدبيراً مطلقاً أنه يعتق^(ن) " (٦) .

(ب) في جـ : [اقضى] . وفي أ : [مضى] .
(د) في أ : [إلى] .
(و) في جـ : [عتق] .
(ح) في د ، هـ : [وهو] بالواو .
(ي) في د : [فيسي] .
(ل) في جـ : [ما فرض الله] .
(ن) في أ : [أنه يعتق] ساقطة .

(أ) في جـ : ما بين القوسين ساقط .
(ج) في د : ما بين القوسين ساقط .
(هـ) في أ ، ب ، جـ : [فعبدى] .
(ز) في أ : [واستولد] بالواو فقط .
(ط) في أ ، ب : [قبل] .
(ك) في د : [وأن لم يحكم] .
(م) في د : [يتوهم] .

(١) انظر : البحر (٣٨٤/٤) وعزاه للمحيط .

(٢) انظر : الذخيرة (٢٠٩/٣) .

(٣) اليأس : السن التي ينقطع فيها الحيض عن المرأة فتعقم . (انظر : معجم المصطلحات ٥٠٧/٣) .

(٤) السبي في اللغة : سبي العدو وغيره سبياً وسبأً ؛ إذا أسره فهو سبي . (انظر : لسان العرب ٣٦٧/١٤) .

(٥) انظر : مختصر القدوري (ص ٢٠٠) .

(٦) لوجود الشرط كما ذكره . (انظر : البحر ٣٨٥/٤) .

فرعان : إن لم تضعي^(أ) هذا في هذا الصحن^(ب) فأنت كذا ، فكسرت^(ج) وقع الطلاق / .
(أ) : (٣٨٦/ب)

الثاني : إن لم تذهبي فتأتي بهذا الحمام فأنت كذا^(د) ، فطار الحمام وقع الطلاق - كذا في القاسمية - وعزا^(هـ) الثاني إلى الذخيرة^(١) ، وإنما حنث لبطلان اليمين باستحالة البر^(٢) ، كما إذا كان في^(٣) الكوز ماء ، فصب على ما مر ، وكان هذا في الحمام يمين الفور^(٤) ، وإلا فعود الحمام بعد^(ط) الطيران ممكن^(ي) عقلاً وعادة ؛ فتدبره^{(ك)(٢)} .

قالت : تزوجت / علي^(ب/٢٥٣) ، فقال الزوج : كل امرأة لي طالق طلقت المحلّة - بكسر اللام - في ظاهر الرواية ؛ لأن اللفظ عام ، ولا مخصص متيقن ، ولم يحك خلافاً في الجامع الصغير^(٣) / ، والمذكور في شروحه^(ل) عن الثاني أنها لا تطلق^(٤) . قال^(٥) السرخسي : " وهو الأصح عندي " ^(٥) . وفي نكاح الجامع لقاضيخان : " وبه^(ن) أخذ مشايخنا ؛ لأن الكلام خرج جواباً ، فينطبق على السؤال ، فكأنه قال : كل امرأة لي غيرك دلالة " ^(٦) .

- (أ) في أ : [تصغي] . وفي ب : [تضفي] . وفي هـ : [تصي] . وفي د : [تصعي] .
 (ب) في جـ : [المصحف] .
 (د) في د ، هـ : [فأنت كذا] .
 (هـ) في أ ، ب : [وعن] . وفي د ، هـ : [وعزى] .
 (ز) في أ : [في] ساقطة .
 (ط) في جـ : [يعني] .
 (ك) في د ، هـ : [فتدبر] .
 (م) في د : [وقال] بالواو .
 (و) في أ : [البر] ساقطة .
 (ح) في أ ، ب ، جـ : [العز] .
 (ي) في أ ، ب ، جـ : [أمكن] .
 (ل) في هـ : [شرحه] .
 (ن) في د : [وفي] .

(١) انظر : البحر (٣٨٥/٤) .

(٢) انظر : البحر (٣٨٥/٤) وعزاه للفتاوى القاسمية لقاسم بن قطلوبغا .

(٣) انظر : الجامع الصغير للشيباني (ص ٢٧٥-٢٧٦) .

(٤) انظر : النافع الكبير شرح الجامع الصغير للكنوي (ص ٢٧٦) .

(٥) انظر : المبسوط (٣٠/٩) .

(٦) انظر : البحر (٣٨٥/١) وعزاه لجامع قاضيخان .

وفي الذخيرة : " الأولى أن يحكم الحال إن جرى بينهما خصومة تدل على غضبه^(أ) يقع الطلاق عليها ، وإلا لا ثم فرق^(ب) بين هذا وبين قوله ألك امرأة غير هذه المرأة ؟ { فقال : كل امرأة لي طالق^(ج) ، لا تطلق هذه المرأة ، بأن قوله : غير هذه المرأة {^(د) لا يحتمل^(هـ) هذه المرأة ، فلم تدخل ، واسم المرأة يشملها^(و) فدخلت^(ز) " (١) .

قال : عليّ المشي إلى بيت الله أو إلى الكعبة حج أو اعتمر ، سواء كان بمكة أو لا ؛ لأنه تعورف بذلك بإيجاب^(ن) أحد النسكين ، فصار^(ح) مجازاً لغوياً ، وحقيقة^(ط) عرفية ، كقوله : عليّ حجة أو عمرة ماشياً ، حال من فاعل حج^(ي) .

وأورد أنه إذا كان كقوله^(ك) : عليّ حجة^(ل) أو عمرة / ، ينبغي أن^(م) لا يلزمه المشي ؛ لأنه لو قال : عليّ الحج لا يلزمه المشي ، وأجيب^(ن) بأن التقدير عليّ حجة أو عمرة ماشياً ؛ لأن المشي لم يهدر اعتباره شرعاً^(٢) .

ثم إن لم يكن بمكة لزمه من بيته على الراجح ، لا من / حيث يحرم من الميقات^(س) ، والخلاف فيما إذا لم يحرم منه ؛ فإن أحرم^(ع) منه لزمه المشي منه اتفاقاً .

- | | |
|---|----------------------------------|
| (أ) في د : [غضبه] . | (ب) في أ ، جـ : [ولا فرق] . |
| (ج) في ب : [طالق] ساقطة . | (د) في أ : ما بين القوسين مكرر . |
| (هـ) في جـ : [لا يحتمل] . وفي د ، هـ : [لا يحتمل] . | (و) في جـ : [يشملها] . |
| (ز) في أ : [بإيجاب] . | (ح) في أ : [فصارا] . |
| (ط) في أ ، ب ، جـ ، هـ : الواو ساقطة . | (ل) في أ ، ب : [حج] . |
| (ي) في ب ، جـ : [عليّ حج] . (ك) في جـ : [لقوله] . | (ن) في ب : [أجيب] . |
| (م) في أ : [أنه] . | (ع) في د : [فإذا حرم] . |
| (س) في أ : [المعتاد] . | |

(١) انظر : الذخيرة (١٩٩/٣) .

(٢) انظر : الفتح (٩١/٤) والبحر (٣٨٦/٤) .

وإن كان بها^(أ) ، وأراد^(ب) أن يجعل^(ج) الذي لزمه حجًا ، فإنه يحرم من الحرم ، ويخرج من عرفات ماشيًا إلى أن يطوف طواف الزيارة^(١) كغيره ، وإن أراد إسقاطه بعمرة ، فعليه أن يخرج إلى الحل^(٢) فيحرم^(د) منه .

وهل يلزمه المشي في ذهابه ؟ خلاف ، والوجه / يقتضي^(هـ) أنه يلزمه ؛ إذ الحاج يلزمه المشي من بلدته مع أنه ليس محرماً ، بل ذاهب إلى محل الإحرام^(و) ليحرم منه ، فكذا هذا .

فإن ركب ؛ أي اختار الركوب ، أراق دمًا ؛ لأنه أدخل فيه نقصًا^(ز) .

ولو^(ح) أراد بييت^(ط) الله بعض المساجد لم يلزمه شيء ، بخلاف ما لو قال : عليّ الخروج أو الذهاب أو السفر أو الشد والهرولة^(ي)^(٣) أو السعي إلى بيت الله تعالى أو قال عليّ المشي إلى الحرم أو إلى المسجد الحرام ؛ حيث لا يلزمه شيء عند الإمام ، وقالوا : يلزمه في هذين أحد^(ك) النسكين^(٤) .

- | | |
|---|--|
| (أ) في أ : [لها] . | (ب) في ب : [دار إذ] . |
| (ج) في أ ، ب : [أن تجعل] . | (د) في د : [ويحرم] . |
| (هـ) في أ ، ب ، ج : [أنه يقتضي] وفي أ : [أنه] مكررة . | (و) في د : [الحل للاحرام] . |
| (ز) في أ : [لنقأ] . | (ح) في د : [وأن] . |
| (ط) في أ ، ب ، ج : [بيت] . | (ي) في ب : [والهرولة] . وفي د : [أو الهرولة] . |
| (ك) في ج : [إحدى] . | |

(١) طواف الزيارة : ويسمى بطواف الإفاضة ، وهو الذي يطوفه الحاج بعد رمي جمره العقبة . (انظر : معجم لغة الفقهاء ص ٢٤٦ ، معجم المصطلحات ٤٤١/٢) .

(٢) الحل : أحل صار في الحل ، والحل ما عدا الحرم . (انظر : المصباح المنير ص ٧٩-٨٠) .

واصطلاحًا : ما كان خارج حدود الحرم من أرض الله . (انظر : معجم لغة الفقهاء ص ١٦٣) .

(٣) الهرولة : بين العدو والمشي ، وهرول هرولة : أسرع في مشيه دون الخَبَب . (انظر : لسان العرب ٨٢/١٥ ، المصباح المنير ص ٣٢٨) .

(٤) انظر : الفتح (٩٢/٤) .

قال في الفتح : " والوجه أن يحمل على أنه تعورف بعد^(١) الإمام إيجاب النسك بهما^(ب) ، فقالا^(ج) به فيرتفع الخلاف ، وإلا فالوجه المذكور لهما ليس بقوي^(د) ، وهو أن الحرم والمسجد الحرام يشتمل^(هـ) على الكعبة ، فذكر المشتمل ذكر^(و) للمشمول^(ز) ، وهو الكعبة الشريفة^(ح) ، ولو صرح^(ز) بقوله المشي إلى الكعبة لزمه ، فكذا ذكر^(ط) المشتمل ؛ لأن^(ي) إيجاب^(ك) اللفظ لتعارف عينه فيه ، وليس عين المشي إلى الحرم^(ل) عينه ، وهو وجه الإمام ، ولا خلاف أنه لو قال : عليّ المشي إلى أستار^(١) الكعبة ، أو بابها^(٢) ، أو ميزابها^(٣) ، أو اسطوانة البيت ، أو^(ن) إلى عرفات ومزدلفة^(س) / ، أو إلى الصفا والمروة لا يلزمه شيء^(٣) .

عبده حر إن لم يحج العام ، ثم قال : حججت ، فشهدا بنحره ؛ أي بأنه ضحى في هذا العام بالكوفة لم يعتق ؛ لعدم قبول هذه الشهادة عندهما .

- | | |
|--|---------------------------------|
| (أ) في جـ : [عند] . | (ب) في جـ : [بها] . |
| (ج) في جـ : [فقالا] ساقطة . | (د) في أ : [يقوف] . |
| (هـ) في د : [يشمل الكعبة] . | (و) في ب : [للمشمول] . |
| (ز) في ب ، جـ ، د ، هـ : [الشريفة] ساقطة . | (ط) في د : [إذا ذكر] . |
| (ح) في ب : [وقد خرج] . وفي جـ : [وقد صرح] . | (ك) في أ : [الإيجاب] . |
| (ي) في هـ : [إلا أن] . | (م) في جـ : [وبابها] بالواو . |
| (ل) في أ : [المشي المحرم] . وفي ب ، جـ : [الشئ المحرم] . | (س) في د ، هـ : [أو مزدلفة] . |
| (ن) في أ : [أو] ساقطة . | |

(١) أستار : جمع ستر . والستر : معروف : ما ستر به أي غُطي ، والجمع أستار وستور وسُتر . (انظر : لسان

العرب ١٦٩/٦ ، المصباح المنير ص ١٤٠) .

(٢) ميزاب : المئزاب ، وهو المثعب ، وهو مصب ماء المطر ، والجمع المأزيب ، ومنه مئزاب الكعبة . (انظر : لسان

العرب ١٢٩/١) .

(٣) انظر : الفتح (٩٢/٤) .

وقال محمد : تقبل ؛ لأنها قامت على أمر معلوم هو التضحية ، وكيف لا تقبل^(أ) ؟ ومن ضرورته^(ب) انتفاء الحج { ذلك / العام ، وبه يتحقق الشرط^(١) .

ولهما أنها^(ج) قامت / على نفي الحج^(د) ؛ لأنه المقصود منها ، وهذا لأن الشهادة على التضحية غير مقبولة ، إذ العبد لا حق له فيها يطلبه^(هـ) ، وما لا مطالب له^(و) لا يدخل تحت القضاء / ، والشهادة على^(ز) النفي باطلة^(٢) ، ونوقض هذا بما في السير : " لو شهدا^(ح) أنه^(ط) قال المسيح ابن^(ي) الله^(ك) ، ولم يقل قول النصارى ، والرجل يقول وصلت به ذلك^(ل) قبلت " ^(٣) .

وأجاب الإمام قاضيخان : " بأنها قامت على أمر وجودي ، وهو^(٢) سكوت الزوج ؛ لأن^(ن) النفي يقبل إذا أحاط به علم الشاهد كما ادعاه بعض المشايخ ؛ لأنه لا فرق بين نفي ونفي كما اختاره في الهداية^(٤) " ^(٥) .

(ب) في أ ، ب ، ج ، د : [ضرورة] .

(د) في د : ما بين القوسين ساقط .

(و) في د ، هـ : [ولا مطالب له] .

(أ) في هـ : [لا يقبل] .

(ج) في جـ : [أنه] .

(هـ) في د : [فيما يطلب] .

(ز) في د : [على] ساقطة .

(ح) في ب : [ولو] . وفي أ : [لو شهدا] ساقطة . وفي د : [لو شهد] .

(ك) في هـ : [الله] ساقطة .

(ي) في د : [بن] .

(ل) في د ، هـ : [بذلك] بدون به .

(ن) في ب ، جـ : [إلا أن] . وفي د : [لا لأن] .

(١) انظر : البحر (٣٨٦/٤) .

(٢) انظر : الهداية (٩٣/٤) .

(٣) انظر : السير الكبير (٣١٥/١) .

(٤) انظر : الهداية (٩٣/٤) .

(٥) انظر : البحر (٣٨٦/٤) .

والظاهر أن محمداً لم يعلل المسألة بأنها قامت على نفي شيء^(أ) أحاط به علم الشاهد^(١) ، وإلا فكيف يستقيم جواب قاضيخان ؟.

قال في الحواشي السعدية : " وفي كون السكوت أمراً وجودياً بحث ، ففي شرح العقائد : السكوت ترك التكلم^(٢) . انتهى .

لكن يجوز أن يراد بالترك الكف ، وما في المبسوط / من أن الشهادة^(ب) على النفي^(ج) تقبل في الشروط ، كما لو قال لعبد : إن لم^(د) تدخل الدار اليوم فأنت حر ، فهذا^(هـ) أنه^(و) لم يدخلها قضى^(ز) بعقده ، وما نحن فيه كذلك^(٣) .

أجيب عنه : بأنها قامت على أمر معين هو كونه خارج الدار^(ح) ، فيثبت النفي ضمناً ، وفيه نظر ؛ إذ العبد كما لا حق له في التضحية لا حق له في الخروج ، فإذا كان مناط القبول^(ط) كون المشهود به أمراً وجودياً متضمناً للمدعي به { من النفي المجعول^(ي) شرطاً ، وإن كان غير^(ك) مدعى به ؛ لتضمنه المدعي به { كذلك يجب قبول شهادة التضحية^(٤) / المتضمنة للنفي ، وبهذا ينهض الوجه لمحمد ، ولذا^(٥) قال في الفتح : " أنه الأوجه " ^(٤) .

(أ) في د : [شرط] .

(ب) في هـ : [ترك التكلم] وهي زائدة .

(ج) في هـ : [على نفي] .

(د) في جـ : [إذ لم] .

(و) في هـ : [أن] .

(ح) في د ، هـ : [البيت] .

(ي) في أ : [المجعول] .

(ك) في هـ : ما بين القوسين ساقط .

(أ) في د : [شرط] .

(ج) في هـ : [على نفي] .

(هـ) في د : [فشهد] .

(ز) في أ ، ب ، جـ : [حتى قضى] .

(ط) في جـ : [العتق] .

(ك) في أ : [غيره] .

(م) في أ : [وكذا] .

(١) انظر : البحر (٣٨٧/٤) .

(٢) انظر : الحواشي السعدية (٩٣/٤) .

(٣) انظر : المبسوط (٣٤/٩) .

(٤) انظر : الفتح (٩٣/٤) .

حكم اليمين
على الصوم

وحنث في حلفه لا يصوم بصوم ساعة بنية^(١) ، ولو أفطر بعد ذلك ؛ لوجود تمام حقيقة الشرط^(١) ؛ أعني الصوم الشرعي ، وما زاد على أدنى إمساك في وقته^(ب) تكرار للشرط .

وذكر التمرتاشي : أنه " لو حلف لا يصوم^(ج) ، فهو على الجائز ؛ لأنه لتعظيم الله تعالى^(د) ، وذلك لا يحصل بالفاسد / إلا إذا كانت^(هـ) اليمين على الماضي^(٢) وهو مخالف / لما في الكتاب^(٣) ، { إلا أن ما في الكتاب }^(٤) أصح ؛ لأنه نص^(٥) محمد { في الجامع الصغير ، وأورد أن الصوم الشرعي هو اليوم^(٦) ، وحمل اللفظ {^(ح) على الشرعي أولى من حمله على اللغوي ، وأجاب صدر الشريعة : " بأنه قد أطلق على ما دون اليوم في قوله تعالى^(ط) : ﴿ ثُمَّ أَتَمُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾^(٥) " (٦) .

- (أ) في أ : [بينه] . وفي جـ : [نية] .
(ب) في ب : [أنه لا يصوم] .
(ج) في أ : [كان] .
(د) في أ : [نصح] .
(هـ) في ب ، جـ ، د ، هـ : [قوله تعالى : ثم [ساقطة .
(و) في جـ : ما بين القوسين ساقط .
(ز) في د : ما بين القوسين ساقط .
(ح) في هـ : [وقت] .
(ط) في أ : [لأنه تعالى يجب تعظيمه] .

(١) أي لوجود الشرط في الأول بإمساك ساعة ؛ إذ الصوم هو الإمساك عن المفطرات على قصد التقرب . (انظر : البحر ٣٨٧/٤) .

(٢) انظر : الفتح (٩٤/٤) وعزاه للتمرتاشي ، وكذلك في البحر (٣٨٧/٤) .

(٣) انظر : مختصر القدوري (ص ١٩٨) .

(٤) انظر : الجامع الصغير (ص ٢٧٥) .

(٥) سورة البقرة ، آية رقم (١٨٧) وتكملتها : ﴿ وَلَا تَبْشِرُوهُمْ . وَأَنْتُمْ عَنْكَفُونَ فِي الْمَسْجِدِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ ءَايَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴾ .

(٦) انظر : شرح الوقاية (٢٦٨/٢) .

حكم حلفه :
لا يصوم
صومًا

وفي حلفه لا يصوم صومًا ، أو لا يصوم يومًا يحنث بيوم ؛ لأنه مطلق ، فينصرف إلى الكامل ، وأورد ما لو قال : والله لأصومن هذا اليوم ، وكان بعد أن أكل ، أو بعد الزوال ، أو قال لامرأته : إن لم تصل اليوم ، فأنت طالق ، فحاضت من ساعتها ، أو بعد ما صلت ركعة صحت اليمين ، وطلقت في الحال ، مع أنه مقرون بذكر اليوم ، ولا كمال .
وأجيب : بأن اليمين تعتمد^(أ) التصور ، والصوم بعد الزوال ، والأكل متصور^(ب) كما في الناسي ، وكذا الصلاة من الحائض ؛ لأن درور^(ج) الدم لا يمنع كما في المستحاضة ، إلا أنها لم تشرع مع درور^(د) هو حيض ، ففات شرط أدائها ، بخلاف مسألة الكوز ؛ لأن محل الفعل ، وهو الماء غير قائم أصلاً ، فلا يتصور بوجهه ، وغير خاف^(هـ) أن لا يراد في غير مجزه^(و) ، إذ^(ز) كلامنا في المطلق ، وهو لفظ يوم ؛ لأنه نكرة^(ح) ، وهذا اليوم من المقيد ، فأنى يرد ؟^(١)

(أ) في أ : [يعتمد] .

(ب) في د : [مقصور] .

(ج) في ب ، ج : [دور] .

(د) في ج : [دور] .

(هـ) في د : [وهو خاف إلا أن يراد في غير نحوه] . وفي هـ : [أن الإيراد في غير مجزه] .

(و) في هـ : [مجزه] .

(ز) في ب : [إذ في] .

(ح) في أ : [هو يكره] .

ثم^(١) المسألتان المورودتان مشكلتان على قولهما ؛ إذ^(ب) التصور شرعاً منتف ، وكونه ممكناً في صورة أخرى لا يفيد ، فإنه^(ج) حيث كان في صورة الحلف مستحيلاً شرعاً لم يتصور الفعل المحلوف / عليه ، ولا إشكال على قول الثاني .

هذا حاصل ما في الفتح^(١) ، وأنت خبير بأن تصوره فيما إذا^(د) حلف بعد الزوال في الناسي^(هـ) الذي لم يأكل ممنوع^(٢) .

وأما مسألة الحيض ، قال في البحر : " وقدمنا عن المنتقى^(٣) أن^(٤) الأصح عدم التحنث فيما إذا قال لامرأته : إن لم / تصل صلاة / الفجر غداً فأنت كذا ، فحاضت بكرة ، وحيث فلا يحنث في مسألة الصوم أيضاً على الأصح^(٣) . انتهى .

يعني لعدم انعقاد اليمين ؛ لعدم^(ح) تصور البر ، لكن في العناية أن اليمين في الصوم صحيحة اتفاقاً^(٤) .

- (ب) في د : [ان] . وفي هـ : [إذ به] .
(د) في أ : [إذ] .
(و) في هـ : [المبتغي] .
(ح) في د ، هـ : [بعدم] .

- (أ) في د : [ثم في] .
(ج) في أ : [لأنه] . وفي ب ، ج : [وانه] .
(هـ) في ب : [الناسي] .
(ز) في د : [ان] ساقطة .

- (١) انظر : الفتح (٩٤/٤) .
(٢) انظر : منحة الخالق (٣٨٧/٤) .
(٣) انظر : البحر (٣٨٧/٤) .
(٤) انظر : العناية (٩٤/٤) .

حكم اليمين
على الصلاة

وفي حلفه لا يصلي يحنث { بركة }^(١) استحساناً ؛ لأن الصلاة / عبارة عن أفعال مختلفة ، فما لم^(ب) يأت بها لا تسمى^(ج) صلاة ؛ يعني لم يوجد تمام حقيقتها ، والحقيقة تنتفي بانتفاء الجزء^(د) - كذا في الفتح^(١) - وهو ظاهر في توقف حنثه على القراءة { فيها^(هـ) } ، وإن كانت ركناً زائداً ، وهذا أحد قولين ، وقيل : يحنث بدونها ، حكاها في الظهيرية^(٢) .

ولم يذكر محمد متى يحنث ؟ واختلف المشايخ فيه {^(٣)} ؛ قال بعضهم : بنفس^(ج) السجدة ، وقال بعضهم : برفع الرأس منها - كذا في الشرح^(٣) - وينبغي أن يخرج الأول على قول أبي يوسف ، والثاني على قول محمد كما مرّ في السهو .

ثم رأيت مذكوراً في الفتح ، قال : " والأوجه أن^(ح) لا يتوقف ؛ لتمام حقيقة السجود بوضع بعض الوجه على الأرض ، وأورد أن من أركان الصلاة القعدة ، وليست في الركعة^(ط) الواحدة ، فيجب أن لا^(ي) يحنث بها " ^(٤) .

وأجيب بأنها موجودة / بعد رفع رأسه من السجدة ، وهذا إنما يتم بناء على توقف الحنث على الرفع منها ، وقد علمت أن الأوجه خلافه على أنه لو سلم ، فليست تلك القعدة^(ك) هي^(ل) الركن .

- | | |
|---|--|
| (أ) في أ : ما بين القوسين مكرر . | (ب) في د : [فماله] . |
| (ج) في ب : [لا يسمى] . | (د) في ج : [الجزء] . وفي هـ : [الجز] . |
| (هـ) في أ : [فيها] مذكورة في المكرر . | (و) في أ : ما بين القوسين مكرر . |
| (ز) في ب : [بنفي] . | (ح) في أ : [أنه] . |
| (ط) في أ : [في القعدة] . | (ي) في د : [لا] ساقطة . |
| (ك) في د : [القعدة] . | (ل) في أ : [وهي] . |

(١) انظر : الفتح (٩٤/٤) .

(٢) انظر : الفتاوى الظهيرية (٣٩٥/ب) .

(٣) انظر : التبيين (١٥٤/٣) .

(٤) انظر : الفتح (٩٥/٤) .

٥: (٢٣٢/ب)

والحق أن القعدة ركن زائد ، وإنما وجبت للختم ، فلا تعتبر^(أ) ركناً في حق / الحنث - كذا في الفتح^(١) - وقدمنا على أنها شرط لا ركن .

وذكر التمرتاشي : " أنه^(ب) لو حلف لا يصلي وقع^(ج) على الجائز ، فلا يحنث بالفساد كما مرّ عنه في الصوم ، إلا إذا كانت اليمين في الماضي ، وهذا يخالف ما في الكتاب^(٢) وحمله في الفتح على التي لم يوصف منها شيء بوصف الصحة في وقت ، بأن يكون ابتداء الشروع^(د) غير صحيح ، كما إذا صلى بلا طهارة / ، ويكون ما في الذخيرة^(هـ) بياناً له حيث قال : لو حلف لا يصلي ، فصلّى صلاة فاسدة ، بأن صلى بغير طهارة مثلاً لا يحنث^(٣) استحساناً ، إلا أن ينويها . وعليه يحمل أيضاً ما مرّ عنه في الصوم^(٤) .

واعلم أنه ذكر في الذخيرة أنه لو قال لعبده : إن صليت ركعة فأنت حر ، فصلّى^(ز) ركعة ، ثم تكلم لا يعتق ، ولو صلى ركعتين عتق بالأولى ؛ لأنه في الأولى ما صلى / ركعة^(ح) ؛ لأنها بتبراء^(ط) بخلاف الثانية وذكر هذه^(ي) المسألة في نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف .

- | | |
|--|-----------------------------|
| (أ) في جـ ، د : [فلا يعتبر] . | (ب) في د : [أنه] ساقطة . |
| (ج) في أ : [فرفع] . وفي ب : [رفع] . | (د) في أ ، جـ : [الشرع] . |
| (هـ) في أ : [ما في الظهيرة] . | (و) في أ : [أن لا يحنث] . |
| (ز) في ب ، جـ : [صلى] . | (ح) في أ : [ركعتين] . |
| (ط) في أ : [تنتير] . وفي ب : [تيسرا] . وفي جـ : [بشيرا] . وفي د : [بترا] . | |
| (ي) في د ، هـ : [في هذه] . | |

(١) انظر : الفتح (٩٥/٤) .

(٢) انظر : مختصر القدوري (ص ١٩٨) .

(٣) انظر : الفتح (٩٤/٤) وعزاه للتمرتاشي .

قال بعض المتأخرين : وبهذا تبين أن المذكور في الجامع قول محمد يعني وحده ، وهو غير لازم ، فإن موضع^(١) المسألتين مختلف ؛ { للفرق بين^(ب) : لا يصلي ركعة^(ج) ، ولا يصلي ؛ وذلك^(د) أن صلاة الركعة {—} حقيقة لا يتحقق^(٢) إلا بضم أخرى إليها ، بخلاف لا يصلي^(١) .

وفي حلفه (لا يصلي صلاة) يحنث^(٣) بشفع^(٢) ؛ لأن المطلق ينصرف إلى الكامل وهو الركعتان " لنهيه عليه الصلاة والسلام عن البتراء^(٣) " تصغير^(ح) البتراء ، تأنيث الأبر ، وهو مقطوع الذنب في الأصل ، ثم صار يقال للناقص^(ط)(٤) .

حكم حلفه :

لا يصلي
صلاة ، ثم
صلى شفعا

(ب) في أ : [بين] ساقطة .

(د) في أ : [ذلك] بدون واو .

(و) في د : [لا يتحقق] .

(ح) في د ، هـ : [تصغير البتراء] ساقطة .

(أ) في د ، هـ : [موضوع] .

(ج) في أ : [ركعتين] .

(هـ) في هـ : ما بين القوسين ساقط .

(ز) في أ : [وقيل يحنث] . [وقيل] زائدة .

(ط) في ب : [للناقص] . وفي أ : [الناقص] .

(١) انظر : الفتح (٩٥/٤) وعزاه للذخيرة والجامع .

(٢) الشفع هو : خلاف الوتر ، وشفعت الركعة جعلتها ثنتين . (انظر : لسان العرب ١٥٠/٧ ، المصباح المنير ص ١٦٥) .

(٣) الحديث أخرجه ابن عبد البر في التمهيد ، ولفظه : عن أبي سعيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن البتراء ، أن يصلي ركعة واحدة يوتر بها . ثم قال : " عثمان بن محمد بن أبي ربيعة أحد رجال إسناد هذا الحديث قال العقيلي : الغالب على حديثه الوهم " . (انظر : التمهيد ٢٥٤/١٣) . وقال الزيلعي في نصب الراية : " حديث النهي عن البتراء ، أخرجه ابن عبد البر في كتاب التمهيد عن عثمان بن محمد بن ربيعة بن أبي عبد الرحمن ... وقال ابن القطان : هذا حديث شاذ ، لا يعرج على روايته ... " (انظر : نصب الراية ١٢٠/٢ ، ١٧٢/٢) .

وهو معارض بحديث عند ابن ماجه (٤٤٦/١) كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ، باب ما جاء في الوتر بركة ، برقم (١١٧٦) عن المطلب بن عبد الله قال : سألت ابن عمر رجل فقال : كيف أوتر ؟ قال : " أوتر بواحدة " . قال : إني أخشى أن يقول الناس البتراء ، فقال : " سنة الله ورسوله ؛ يريد هذه سنة الله ورسوله " .

(٤) انظر : لسان العرب (٣٠٩/١) .

قيل : ينبغي أن لا يحث بمجرد الإتيان { بالركعتين ما لم يأت بالقعدة ؛ لأن الصلاة لا تكون معتبرة بدونها }^(١) شرعاً ، وليس بشيء ؛ لأن الركعتين عبارة عن صلاة تامة ، وتتمامها شرعاً لا يكون بالقعدة^(ب) - كذا في العناية^(١) - .

وفي الفتح : " الأظهر أنه إن^(ج) عقد يمينه على مجرد الفعل / كلا / يصلي صلاة ؛ يحث قبل القعدة ، وإن عقدها على الفرض ، كصلاة الصبح ، وركعتي^(د) الفجر ، ينبغي أن لا يحث حتى يقعد^(هـ) " (٢) . انتهى .

وتوجيه المسألة يشهد لما في العناية ، والله^(و) الموفق .

(ب) في د ، هـ : [إلا بالقعدة] .

(د) في هـ : [وركعتين] .

(و) في أ : [والله تعالى] .

(أ) في هـ : ما بين القوسين ساقط .

(ج) في ب : [إن] ساقطة . وفي هـ : [أنه] ساقطة .

(هـ) في أ ، ج : [يقعد] .

(١) انظر : العناية (٩٥/٤) .

(٢) انظر : الفتح (٩٥/٤) والعناية (٩٥/٤) .

تمتة : حلف أن^(أ) لا يؤم أحدًا ، فاقتدوا به ، فقال : لم أنو الإمامة ، صدق ديانةً لا قضاءً ، إلا إذا أشهد^(ب) أنه يصلي لنفسه ، ولو نوى / أن^(ج) يصلي الجمعة^(د) ، وأمّ فيها جازت استحساناً^(هـ) .

قال في الفتح : " وينبغي أنه إذا أمّ في الجنازة { أن أشهد صدق فيهما ، وإلا ففي الديانة " ^(٢) لكن المنقول في الظهيرية { " أنه لو أمّ في الجنازة { ^(٣) ، أو التلاوة لا يحث ؛ لأن يمينه إنما انصرفت ^(٤) إلى الصلاة المطلقة ، ولو أمّهم في النافلة حث ، وإن نهي عنها فيها ، ولو ^(٥) قال : والله ما أخرت صلاة عن وقتها ، وقد كان نام عن صلاة حتى خرج وقتها ^(ط) ، وصلّاها فقد قيل : يحث ، وقيل : لا يحث ، ولو قال لها : إن تركت الصلاة فأنت كذا ، فصلتها قضاء . قيل ^(٦) : لا يقع الطلاق ، وبه كان يفتي ركن الإسلام ^(٧) ، وعبد الرحيم / [الكرمني] ^(ك) ^(٤) .

- (أ) في ب : [أن] ساقطة .
 (ب) في أ ، ب ، ج : [شهد أنه إنما لم يصل لنفسه] .
 (ج) في أ : [أنه] .
 (د) في أ ، ب ، ج : [لنفسه الجمعة] .
 (هـ) في ج : ما بين القوسين ساقط . وهو من قوله : " أن أشهد صدق ... " إلى قوله : " المنقول في الظهيرية " .
 (و) في أ ، ب : ما بين القوسين ساقط . وهو من قوله : " أن أشهد صدق ... " إلى قوله : " أمّ في الجنازة " .
 (ز) في أ : [انصرف] .
 (ح) في د : [وإن] .
 (ط) في ب : [عن وقتها] .
 (ي) في أ : [قيل] ساقطة .
 (ك) في أ ، ب ، ج ، د ، هـ : [الكرمني] . والتصويب من البحر (٣٩٠/٤) .

(١) لأن الشرط فيها الجماعة ، وقد وجد وحث قضاء لا ديانة . (انظر : الفتح ٩٥/٤) .

(٢) انظر : الفتح (٩٥/٤) .

(٣) هو : علي بن الحسين بن محمد السعدي ، أبو الحسن ، سكن بخارى ، وكان إماماً فاضلاً ، وفقهياً مناظراً ، انتهت إليه رئاسة الحنفية ، ولي القضاء ، وتصدر الإفتاء ، من تصانيفه : التف في الفتاوى ، والسير الكبير . توفي ببخارى سنة ٤٦١ هـ . (انظر : الجواهر المضيئة ٥٦٧/٢ ، الفوائد البهية ص ١٢١) .

(٤) هو : عبد الرحيم بن أحمد بن إسماعيل الكرمني ، المنعوت بسيف الدين ، الملقب بالإمام ، والكرمني نسبةً إلى كرمينية ؛ بلدة بين بخارى وسمرقند . توفي سنة ٤٦٧ هـ ، ودفن بمقبرة بهستان . (انظر : الجواهر المضيئة ٤٠٩/٢) .

وقيل : يقع ، وبه^(أ) كان يفتي ركن الإسلام علي^(ب) السغدني^(ج) ، وهو الأشبه ، والأظهر - كذا في الظهيرية^(١) - أيضاً^(د) .

وفي المحيط : " إن صليت فأنت حر ، فادعى أنه صلى ، وأنكر المولى لا يعتق^(هـ) ؛ لأن هذا من الأمور^(٢) الظاهرة التي^(٣) يمكن الوقوف عليها بلا حرج ، ولو^(ح) حلف لا يحج^(ط) ، أو لا يحج حجة لا يحث ، إلا بالصحيح^(ي) بأن يقف بعرفة . رواه ابن سماعة عن محمد . زاد بشر عن^(ك) الثاني : ويطوف أكثر طواف الزيارة^(ل) . وفي^(م) العمرة لا بد أن يطوف أكثر طوافها ، والله أعلم^(٢) .

إن لبست ثوباً من غزلك ؛ أي مغزولك^(ن) فهو هدي ؛ أي صدقة أتصدق به على فقراء مكة ، فملك الزوج قطعاً بعد الحلف ، فغزلته ، ونسج^(س) ، فلبس^(ع) فهو هدي عند الإمام ، وله^{(٢٣٣)ب} / التصديق بقيمته ، ولو نذر إهداء شاة^(ف) ففي جواز إهداء^(ص) قيمتها روايتان ، ولو نذر إهداء^(ق) دار^(و) كان نذراً بقيمتها - كذا في الفتح^(٣) - وقالوا : لا

(ب) في د : [علي] ساقطة .

(د) في أ : [أيضاً] ساقطة .

(و) في جـ : [المامور] .

(ح) في أ : [فلو] .

(ي) في أ : [إلا بالصحيح] ساقطة .

(ل) في جـ : [الزيادة] .

(ن) في ب : [مغزولك] .

(ع) في أ : [فلبسه] .

(ص) في أ ، ب : [أن أهدي] .

(ر) في أ ، جـ : [داراً] .

(أ) في ب : [يقع فيه] .

(ج) في أ ، ب ، جـ : [السعدي] .

(هـ) في د : [لا يقع] .

(ز) في د : [الذي] .

(ط) في د : [لا يحج] ساقطة .

(ك) في هـ : [عن] مكررة .

(م) في ب : [وهي] .

(س) في د : [ونسج] ساقطة .

(ف) في أ : [هدبا إشارة] . وفي ب : [شارة] .

(ق) في أ ، ب ، جـ : [إهداء] ساقطة .

(١) انظر : البحر (٣٩٠/٤) .

(٢) انظر : البحر (٣٩٠/٤) وعزاه إلى بشر والمحيط .

(٣) انظر : الفتح (٩٦/٤) .

يكون هدياً حتى تغزله^(أ) من قطن^{(ب)(١)} مملوك له يوم حلف^(ج) ؛ { لأن النذر إنما يصح في الملك ، أو مضافاً إلى سببه ، كأن اشترت كذا فهو / هدي ، ولم يوجد }^(د) .

وله أن غزل المرأة عادة يكون من قطن الزوج ، والمعتاد هو المراد بالألفاظ ، فالتعليق / بغزلها تعليق^(هـ) بسبب ملكه للثوب ، كأنه قال : إن لبست ثوباً^(و) أملكه^(ز) بسبب غزلك قطنه فهو هدي ، وحينئذ فلا فرق بين أن يملك القطن بعد ذلك ، أو في حال الحلف .

قال في الفتح : " والواجب في ديارنا أن يفتى بقولهما ؛ لأن المرأة لا تغزل إلا من كتان^(٢) نفسها أو قطنها " (٣) .

أقول : وفي^(ح) الديار^(ط) الرومية يجب الإفتاء بقول الإمام ؛ لأن المرأة إنما تغزل^(ي) من كتان^(ك) أو قطن هو ملك لزوجها .

لبس خاتم ذهب أو^(ل) لبس عقد لؤلؤ^(٤) - بكسر العين - لبس حليّ - بضم الحاء وتشديد الياء - جمع حليّ - بفتح الحاء وسكون اللام - فيحثن بهما في يمينه (لا يلبس حلياً) .

(ب) في أ : [قطن مغزول مملوك] .

(د) في أ : ما بين القوسين ساقط .

(و) في أ : [ثوباً] ساقطة .

(ح) في د ، هـ : الواو ساقطة .

(ي) في ب : [تقول] . وفي جـ : [تغزل] .

(ل) في جـ : [ولبس] بالواو .

(أ) في أ ، ب : [يغزله] .

(ج) في أ ، د : [حلفه] .

(هـ) في د ، هـ : [تعليق] ساقطة .

(ز) في ب : [أملك] .

(ط) في أ : [ديار] .

(ك) في د : [من قطن أو كتان] .

(١) القطن : القُطْن ، والقُطْن : معروف ، واحدته قطنة . (انظر : لسان العرب ٢٣٢/١١) .

(٢) الكَتَان لغةٌ -بفتح الكاف- : معروف ، وله بذرٌ يعتصر ويستصبح به . (انظر : لسان العرب ٣٢/١٢ ، المصباح المنير ص ٢٧١) .

(٣) انظر : الفتح (٩٦/٤) .

(٤) اللؤلؤ : جمع ، ويقال : اللآلئ ، ومفرده اللؤلؤة ، وهي الدرة ، وهو معروف . (انظر : مختار الصحاح ٢٤٥/١ ، لسان العرب ١٥٠/١) .

→ (٢٢٦) /

وهذا في الخاتم اتفاقاً^(١) ، ولو بلا فص^(٢) ، سواء كان^(ب) الخالف رجلاً أو امرأة ، وفي /
العقد قولهما ، وقال الإمام : لا يحنث ، وعلى هذا عقد الزبرجد^(٢) والزمرد^(٣)
والياقوت^(ج)^(٤) .

والخلاف مبني على أنه حلي أو لا ، ولا^(د) خلاف أن المرصع^(٥) منهما بذهب أو فضة
حلي .

قال^(هـ) بعضهم : وقياس قوله أنه^(٦) لا بأس أن^(ن) يلبس^(ح) الغلمان والرجال اللؤلؤ ،
وجزم الحدادي في الحظر والإباحة بجرمة اللؤلؤ للرجال ؛ لأنه من حلي النساء^(٦) ، لكنه^(ط)
بقولهما أليق^(٧) ، وقيل : هذا اختلاف عصر وزمان ، وبقولهما قالت^(ي) الثلاثة ، وبه يفتي
للعرف^(٨) .

- | | |
|---|-----------------------------------|
| (أ) في جـ : [قبض] . | (ب) في ب ، جـ : [أكان] . |
| (ج) في د : [والياقوت] ساقطة . | (د) في د : [ولا] ساقطة . |
| (هـ) في أ : [قال] ساقطة . وفي أ أيضاً : [بعض] . | (و) في د : [ان] . |
| (ز) في أ : [لا بأس أن] ساقطة . | (ح) في أ ، ب ، جـ : [لا يلبس] . |
| (ط) في أ : [لأنه] . | (ي) في أ : [قال] . |

- (١) حكى الاتفاق ابن الهمام في الفتح . (انظر : الفتح ٩٧/٤) .
- (٢) الزبرجد : بوزن السُّفْرَجَل ، جوهر معروف ، ويقال له : الزمرد . (انظر : المصباح المنير ص ٩٥) .
- (٣) الزمرد : من الجواهر ، معروف ، واحده زمردة ، والزمرد - بالذال - هو الزبرجد . (انظر : لسان العرب ٨٠/٦) .
- (٤) الياقوت : من الجواهر ، وهو من أعز الأحجار ، وهو أحمر وأخضر وأصفر ، وأجودها الأحمر القاني ، وهو فارسي معرب . (انظر : المصباح المنير ص ٢٧١ ، القاموس المحيط ص ١٥٠) .
- (٥) المرصّع : الترصيع التركيب ، يقال : تاج مرصع ؛ أي محلى ، وهي حَلَقٌ يحلى بها ، والواحدة رصيعة . (انظر : لسان العرب ٢٢٦/٥) .
- (٦) انظر : السراج الوهاج (٥٠٧/٧) .
- (٧) انظر : منحة الخالق (٣٩٢/٤) .
- (٨) انظر : الفتح (٩٧/٤) وحكى اتفاق الأئمة الثلاثة .

لا خاتم فضة ؛ أي لا يكون لبسه^(أ) لبس حلي ، فلا يحث به في حلفه (لا يلبس حلياً) وإطلاقه يعم ما لو صيغ^(ب) على هيئة خاتم النساء بأن / كان له فص ، وهو قول طائفة^(ج) . قال في الفتح : " وليس ببعيد^(د) ؛ لأن العرف في خاتم الفضة ينفي كونه حلياً ، وإن كان فضة "^(١) .

وجزم آخرون بحثه^(هـ) في هذه الحالة .

قال في الفوائد^(٢) : " وهو الصحيح ؛ لأن لبس النساء^(٣) إنما يراد به^(ح) الزينة^(ط) دون التختيم^(ي) ، ولم أر في كلامهم ما لو كان خاتم الفضة^(ك) / مموهاً بالذهب ، وينبغي^(ل) حثه / به "^(٢) .

- (ب) في هـ : [وضع] .
 (د) في ب : [بعيد] .
 (و) في هـ : [الفرائد] .
 (ح) في د ، هـ : [به] ساقطة .
 (ي) في هـ : [التختيم] .
 (ل) في جـ : [وتبغي] .

- (أ) في د : [لبسه] ساقطة .
 (ج) في جـ : [لطائفة] .
 (هـ) في أ : [بأنه يحث] .
 (ز) في جـ : [الزنا] .
 (ط) في د : [للزينة] .
 (ك) في هـ : [فضة] .

(١) انظر : الفتح (٩٧/٤) .

(٢) انظر : البحر (٣٩٢/٤) .

حكم حلفه :
لا يجلس على
الأرض ، ثم
جلس على
حصير أو
بساط أو سرير

ولو حلف لا يجلس على الأرض ، فجلس على بساط^(١) أو حصير ؛ أراد بذلك كل حائل منفصل عنه ، { ولو من خشب أو جلد ، أو حلف لا ينام على هذا الفراش ، فجعل^(٢) فوقه فراشاً آخر ، فنام^(ب) عليه ، أو حلف^(ج) لا يجلس على سرير ، فجعل فوقه سريراً آخر ؛ لا يحنث في الصور الثلاث^(د) ؛ لأنه في الأولى لا يعد جالساً على الأرض عرفاً ، فانقطعت^(هـ) النسبة ، بخلاف ما لو جلس على ثوبه ، وهو عليه حيث^(٣) يحنث ؛ لأنه تبع له ، إلا إذا نزع ، وجلس عليه ، ولم أر ما لو جلس على حشيش^(٤) ، وينبغي أنه لو كان كثيراً لا يحنث .

وفي الثانية والثالثة لا يعد^(٥) نائماً ولا جالساً . قيل : وعند أبي يوسف يعد نائماً فيحنث ، إلا أن^(٦) المذكور في المحيط عن أبي يوسف في النوادر أنه لا يحنث ؛ لأكما مقصودان بالنوم عليهما ؛ لزيادة التليين^(٧) ، ونكر السرير هنا^(٨) .

وفي الهداية قال الشارح : " وليس / على ظاهره ؛ لأنه في المنكر يحنث بالأعلى ؛ لتناول اللفظ له^(٩) ، وعدم الحنث إنما هو في المعين^(ي) كهذا^(ك) السرير ؛ لأنه غيره " ^(١٠) .

- | | |
|---|---|
| (أ) في ب : ما بين القوسين ساقط . | (ب) في ب : [فيام] . |
| (ج) في ج : [وحلف] بالواو . | (د) في د ، هـ : [الثلاثة] . |
| (هـ) في ب : [فانقطعت] ساقطة . وفي د : [فقطعت] . | (و) في أ : [بحيث] . |
| (ز) في أ : [لا يعد] . | (ح) في أ : [أن] ساقطة . وفي د : [لا أن] . |
| (ط) في ب ، ج ، د ، هـ : [له] ساقطة . | (ي) في أ : [العين] . |
| (ك) في أ : [كذا] . | |

- (١) البساط : هو الذي يبسط في البيوت وغيرها . (انظر : لسان العرب ١٩٥/٤) .
(٢) الحشيش : هو ما نبت بنفسه ، وهو من جنس ما لا ينبت الناس .
(٣) التليين : من اللين ، ضد الخشونة ، يقال في فعل الشيء اللين ؛ لأن الشيء يلين ليناً ولياناً وتلين ، وشيء لين ولين . (انظر : لسان العرب ٣٨٠/١٢ ، المصباح المنير ص ٢٨٩) .
(٤) انظر : البحر (٤٩٣/٤) وعزاه للمحيط .
(٥) انظر : الهداية (٩٨/٤) والتبيين (١٥٦/٣) .

ويمكن أن يقال المدعي أنه لا يحنث ؛ لأنه لم ينم^(أ) على الأسفل ، وهذا لا فرق فيه بين المنكر والمعين^(ب) ؛ لانقطاع النسبة إليه بالثاني . وأمّا حنثه في^(ج) المنكر بالأعلى ، فحنث^(د) آخر .

ولو جعل على^(هـ) الفراش قرام^(و) - بكسر القاف - وهو ستر رقيق ، كما في الجمهرة^(ز) ، كالملاءة^(ح) في عرفنا ، وقيده في الصحاح^(ط) بأن يكون فيه رقم ونقش ، وكذا المرقم^(ي) / والمقرمة ، أو جعل^(ك) على السرير بساط أو حصير^(ل) حنث^(م) ؛ لأنه يعد نائماً وجالساً عليهما^(ن) عرفاً بخلاف ما مرّ ، والله الموفق^(س) .

- (أ) في ب : [لم يتم] .
 (ب) في أ : [والعين] .
 (ج) في أ : [بالمنكر] . وفي جـ ، د : [في الأعلى بالمنكر] . وفي هـ : [بالمنكر في الأعلى] .
 (د) في ب : [فيحنث] . وفي جـ ، د ، هـ : [فيحنث] .
 (هـ) في د : [على] ساقطة .
 (و) في د : [قوام] . وفي ب : [قرام] مطموسة .
 (ز) في أ : [الجوهرة] .
 (ح) في ب ، جـ : [كالملاءة] ساقطة .
 (ط) في د : [المصباح] .
 (ي) في أ : [المرقوم] . وفي د : [القرم] .
 (ك) في د : [اجعل] .
 (ل) في ب : [حرير] .
 (م) في هـ : [حنث] مكررة .
 (ن) في أ : [عليهما] ساقطة . وفي ب : [عليها] .
 (س) في أ : [والله سبحانه وتعالى الموفق] . وفي هـ : [والله سبحانه وتعالى أعلم] .

(١) انظر : جمهرة اللغة لابن دريد (٤٠٦/٢) .

(٢) الملاءة : المَلْحَقَةُ ، وما يفرش على السرير . (انظر : المعجم الوسيط ٨٨٢/٢) .

(٣) لم أقف عليه بعد البحث .

باب اليمين^(١) في الضرب والقتل وغير ذلك^(١)

مما يناسب أن يترجم بمسائل شتى من الغسل والكسوة .

إن^(ب) ضربتك وكسوتك وكلمتك ودخلت عليك ، تقيد^(ج) كل منها^(د) بالحياة^(هـ) ، حتى^(ب: ٢٥٨/١) / لو علق بها طلاقاً ، أو عتقاً^(و) ، كإن ضربتك أو كسوتك أو كلمتك أو دخلت عليك فعبدي حر ، لم يخنث بفعلها في ميت .

أمّا الضرب فلأنه^(ز) اسم لفعل مؤ لم يتصل بالبدن ، أو استعمال آلة التأديب في محل^(ح) يقبله ، والإيلاء والأدب لا يتحقق في الميت / .
(ب: ٢٢٢/ب)

وأورد بأن أخذ الإيلاء في مفهوم الضرب ممنوع بقصة^(ط) أيوب عليه الصلاة^(ي) والسلام مع زوجته ، إذ^(ك) حلف ليضربنها مائة سوط^(ل: ٢) ، فعلمه الله^(٢) سبحانه وتعالى حيلة^(٣)

- | | |
|--|---|
| (أ) في هـ : [النهي] . | (ب) في أ ، ب ، جـ : [إن] ساقطة . |
| (ج) في أ : [تقيد] ساقطة . | (د) في أ ، د ، هـ : [منها] . |
| (هـ) في أ : [بالحياة] مكررة . | (و) في د : [عتقاً] . |
| (ز) في د : [فانه] . | (ح) في د : [في محله بقلبه] . وفي هـ : [في محله] . |
| (ط) في أ : [لقصة] . | (ي) في أ : [الصلاة و] ساقطة . |
| (ك) في أ : [إذا] . | (ل) في أ : [صوت] . |
| (م) في ب ، جـ ، د : [الله تعالى] ساقطة . وفي هـ : [الله] ساقطة فقط . | |

(١) الأصل هنا : أن ما شارك الميت فيه الحي يقع اليمين فيه حالة الحياة والموت ، وما اختص بحالة الحياة تقيد بها .
(انظر : البحر ٣٩٤/٤) .

(٢) السوط : قضيب بغلظ الأصبع وسط ليس بالقاسي ولا اللين ، أملس خال من العقد . (انظر : معجم لغة الفقهاء ص ٢٢٥) .

(٣) الحيلة : الحذق في تدبير الأمور . (انظر : المصباح المنير ص ٨٤) . وهو : قلب الفكر حتى يُهتدى إلى المقصود . وقيل : هي التي تحول المرء عما يكرهه إلى ما يحبه . (انظر : طلبة الطلبة ص ٣٤١ ، التعريفات ص ١٢٧) .

في عدم حنثه مع عدم إيلاهما بقوله تعالى : ﴿ وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا فَاصْرِبْ بِهِ وَلَا تَحْنُثْ ﴾^(١) والضغث حزمة من ریحان ، وقيل : قبضة^(٢) من أغصان الشجر^(٣) ، ولا إيلا فيه للمرأة .
وكون الإيلا لا يتحقق في الميت فممنوع^(ب) أيضاً بعذاب القبر^(٤) / .

(ب) في ب : [فممنوع] .

(أ) في أ : [قضية] .

(١) سورة ص ، آية رقم (٤٤) . وتكملتھا : ﴿ إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نَعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴾ .

(٢) وهذا مروي عن ابن عباس رضي الله عنه . (انظر : الفتح ٩٩/٤ ، والعناية ٩٩/٤) .

(٣) انظر : تفسير ابن كثير (٤٨٩/٣) .

(٤) قال ابن أبي العز الحنفي : " قد تواترت الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثبوت عذا القبر ونعيمه لمن كان له أهلاً ، وسؤال الملكين ، فيجب اعتقاد ثبوت ذلك ، والإيمان به ، ولا نتكلم في كیفیته ؛ إذ ليس للعقل وقوف على كیفیته ؛ لكونه لا عهد له به في هذه الدار ... " .

ثم قال : " وليس السؤال في القبر للروح وحدها كما قال ابن حزم وغيره ، وأفسد منه قول من قال : إنه للبدن بلا روح . والأحاديث الصحيحة ترد القولين .

وكذلك عذاب القبر يكون للنفس والبدن جميعاً باتفاق أهل السنة والجماعة . تنعم النفس وتعذب مفردة عن البدن ومتصلة به .

واعلم أن عذاب القبر هو عذاب البرزخ ، فكل من مات وهو مستحق للعذاب نال نصيبه منه ، قبر أم لم يُقبر ، أكلته السباع أو احترق حتى صار رماداً ونسف في الهواء ، أو صُلب ، أو غرق في البحر ؛ وصل إلى روحه وبدنه من العذاب ما يصل إلى القبور ... " . (انظر : شرح العقيدة الطحاوية ص ٣٩٦-٤٠٠) .

وأجيب عن الأول بأنه خصوصية ، ودفع بأن مشايخنا استدلوا به على جواز الحيلة ، وإلى الجواز^(١) عن ذلك أشار في الكشف حيث^(ب) قال : " هذه رخصة باقية خصوصية رحمة^(ج) لزوجة^(د) أيوب عليه الصلاة والسلام ، ولا ينافي ذلك بقاء^(هـ) شرعية الحيلة^(و) في الجملة " ^(١) .

وفي الحواشي السعدية : " لك أن تقرير السؤال أن الضرب المستعمل في^(ز) الآية فيما لا إيلاام فيه ، فعلم أنه ليس { استأما لما ذكرتم^(ح) ، فحينئذ لا يكون للجواب^(ط) مساس^(ي) بالسؤال ، بل الجواب أنه ليس { مبني^(ل) الإيمان^(م) على ألفاظ^(ن) القرآن^(س) ، بل على العرف " ^(٢) . انتهى . { ويكون الإيلاام شرطاً^(٢٣٥:٢) / } ^(ع) .

- (أ) في د ، هـ : [الجواب] .
 (ج) في د ، هـ : [رحمه] ساقطة .
 (هـ) في أ : [نفياً] .
 (ز) في أ : [والآية] .
 (ح) في ب ، جـ : [لما ذكرتم] . وفي د : [فيما ذكرتم] .
 (ي) في أ : [يسايس] .
 (ل) في هـ : [مبيحاً] .
 (ن) في أ : [الألفاظ] .
 (ب) في أ ، ب ، جـ : [حيث] ساقطة .
 (د) في أ : [زوجة] . وفي د ، هـ : [بزوجة] .
 (و) في أ : [الحيلة] ساقطة .
 (ط) في جـ : [للجواز] . وفي أ ، د : [الجواب] .
 (ك) في هـ : ما بين القوسين ساقط .
 (م) في ب : [على الإيمان] .
 (س) في أ : [في القرآن] .
 (ع) في د : ما بين القوسين ساقط . وهناك زيادة وهي : [وأنت خبر بأن الله سبحانه حيث علمنا بهذه القصة ما لا يحنث الحائف به ، كيف لا نعمل به على أنه روي أنه قبضة من أغصان الشجر ، وعن هذا] .

(١) انظر : الكشف (طبعة دار الفكر ٣/ ٣٧٧) .

(٢) انظر : الحواشي السعدية (٩٩/٤) .

قلنا : لو حلف ليضربنه مائة سوط^(أ) ، فجمع^(ب) مائة ، وضربه^(ج) مرة لا يحث ، بشرط أن يصيب^(د) بدنه كل سوط منها ، وذلك بأن تكون^(هـ) أطرافها قائمة ، أو بأعراضها مبسوطة ، والإيلاء شرط فيه ، وهو قول عامة المشايخ ، وعليه الفتوى^(١) .

وعن الثاني بأن المعذب^(٢) في قبره توضع فيه الحياة عند العامة^(٣) بقدر ما يحس^(٤) بالألم / ، والبنية^(٥) ليست بشرط عند^(٦) أهل السنة^(٧) ، بل تجعل الحياة في تلك الأجزاء المتفرقة التي لا يدركها البصر^(٨) .

وأما الكسوة فلأن التملك معتبر في مفهومها ، والميت ليس أهلاً^(٩) / للتملك ليصح التملك ، إلا أن ينوي بها الستر ، وعن هذا قال أبو الليث : " لو كانت يمينه بالفارسية ينبغي أن يحث ؛ لأن هذا اللفظ يراد به اللبس دون التملك " ^(١٠) .

- | | |
|--------------------------|-----------------------------------|
| (أ) في جـ : [سوط] . | (ب) في أ : [جمع] . |
| (ج) في أ : [وضرب به] . | (د) في هـ : [تصيب] . |
| (هـ) في أ : [يكون] . | (و) في ب : [من المعذب] . |
| (ز) في جـ : [يحسن] . | (ح) في جـ ، د ، هـ : [البنية] . |
| (ط) في جـ : [عنده] . | (ي) في أ : [البصر] ساقطة . |
| (ك) في د : [أهل] . | |

(١) أنه لا بد من الألم . (انظر : الفتح ٩٩/٤) .

(٢) قوله : " العامة " احترازاً عن قول أبي الحسين الصالحى ؛ فإن الميت عنده يضرب من غير حياة ، ولا يشترط

الحياة لتعذيب الميت . (انظر : العناية ٩٩/٤) .

(٣) أهل السنة : السنة هي الطريقة التي كان عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم في أقواله وأفعاله وتقريراته ، وسُمُّوا بأهل السنة لانتسابهم لسنة الرسول صلى الله عليه وسلم دون غيرها من المقالات والمذاهب . (انظر : شرح العقيدة الواسطة ص ١٠) .

(٤) انظر : الفتح (٩٩/٤) وانظر ص ٣٤٥ من هذا البحث .

(٥) انظر : النوازل (٩٢/ب) ، والفتح (١٠٠/٤) .

واعلم أن كون الميت لا يملك منقوض بما قالوه : لو نصب شبكة ، فتعلق بها صيد بعد موته ملكه^(١) .

وأما الكلام فلأن المقصود منه الإفهام والموت ينفيه ، وأما قوله صلى الله عليه وسلم كما في الصحيح لأهل القلب - قلب^(٢) بدر^(٣) - : " هل وجدتم ما وعد^(٤) ربكم حقاً ؟ " فقال عمر رضي الله عنه^(ب) : يا رسول الله^(ج) ، ما تكلم من أجساد لا أرواح لها ؟! فقال عليه الصلاة والسلام : " والذي / نفسي بيده ما أنتم بأسمع لما أقول منهم "^(د) فأحسن ما أوجب به أنه كان معجزة له عليه الصلاة والسلام^(هـ) .

وأما الدخول فلأن المقصود منه إكرامه بتعظيمه ، أو إهانته بتحقيقه ، أو زيارته^(هـ) . وكل ذلك لا يتحقق بعد الموت ، وكذا الشتم والجماع^(د) والتقبيل ، بخلاف الغسل كما^(ز) إذا حلف لا يغسل فلاناً ، والحمل والمس^(ج) بأن حلف لا يحمله ، أو لا يمسه حيث يحث إذا فعل ذلك بعد الموت^(٦) .

(ب) في ب ، جـ ، د ، هـ : [رضي الله عنه] ساقطة .
(د) في د ، هـ : [صلى الله عليه وسلم] .
(و) في أ : [والجماع] ساقطة .
(ح) في د ، هـ : [والمس] .

(أ) في أ : [ما وعدكم] .
(ج) في أ : [يا رسول الله] ساقطة .
(هـ) في د : [وازدائه] . وفي هـ : [وازدائه] .
(ز) في ب : [فيما] .

(١) فهذا مردود ؛ لأنه مستند إلى وقت الحياة والنصب ، أو المراد أنه على حكم ملكه ، فتملكه ورثته حقيقة لا هو ، وأيضاً هذا ملك لا تملك . (انظر : حاشية ابن عابدين ٥/٥٢٧) .

(٢) القلب : هو البئر ، والجمع القلب . (انظر : المصباح المنير ص ٢٦٤) .

(٣) بدر - بالفتح ثم السكون - : مكان مشهور بين مكة والمدينة أسفل وادي الصفراء . (انظر : معجم البلدان ١/٣٥٧) .

(٤) الحديث أخرجه البخاري (١٤٦١/٤) كتاب المغازي ، باب قتل أبي جهل ، برقم (٣٧٥٧) . ومسلم (٢٨٧٣/٤) كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها ، باب عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه ، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه ، برقم (٢٨٧٣) .

(٥) وقاله صلى الله عليه وسلم على وجه الموعظة للأحياء ، وأنه مخصوص بأولئك ؛ تضعيفاً للحسرة عليهم . (انظر : حاشية ابن عابدين ٥/٥٢٨) .

(٦) انظر : الفتح (١٠٠/٤) والبحر (٣٩٤/٤) وحاشية ابن عابدين (٥/٥٢٨) .

أحكام

مسائل الضرب

لا يضرب امرأته فمده^(أ) شعرها أو خنقها أو عضها حنث ؛ لأن الضرب اسم لفعل مؤلم ، وقد / تحقق ، وإطلاقه يعم حالة الغضب والرضا^(ب) ، لكن في الخلاصة : " لو عضها ، أو أصاب رأس أنفها ، فأدماها ؛ ففي الجامع الصغير : إن كان^(ج) في حالة الغضب يحنث ، وإن كان في حالة الملاعبة لا يحنث ، وهو الصحيح ، ولو^(د) نتف شعرها ، فهو على هذا^(هـ) التفصيل هو الصحيح "^(١) . انتهى .

وبهذا^(٢) قال فخر الإسلام^(٣) : " لو أدماها^(٤) في الملاعبة خطأ لا يحنث "^(٣) .

قيد بما ذكر ؛ لأنه لو رماها بحجر أو نُسَابَة^(٤) ، فأصابها^(٥) / لم يحنث .

واستشكل بأن اليمين وإن^(٦) تعلقت^(٧) بصورة الضرب عرفاً وجب أن لا يحنث بالخنق^(ك)^(٥) ونحوه ، أو معنى وجب أن يحنث بالرمي بالحجر ، أو بهما فيحنث بالضرب مع الإيلاء^(ل) ممازجة^(م)^(٦) .

- | | |
|--|--|
| (أ) في د : [فحد] . | (ب) في ب ، ج ، هـ : [والرضى] . |
| (ج) في أ ، د ، هـ : [كانت] . | (د) في د : [لوه] . |
| (هـ) في جـ : [هذا] ساقطة . | (و) في ب : [وهذا] . وفي د ، هـ : [وعن هذا] . |
| (ز) في أ : [أدما] . وفي ب : [أدماها] . | (ح) في أ : [ثم أصابها] . |
| (ط) في ب ، جـ : الواو ساقطة . | (ي) في أ : [إن تعلقت] ساقطة . |
| (ك) في جـ : [بالخنق] . | (ل) في د : [مع الايمان] . |
| (م) في أ ، هـ : [ممازجة] . | |

(١) انظر : الخلاصة (١٧٧/٢) والجامع الصغير (ص ٢٧٣) .

(٢) هو : أبو الحسن علي بن محمد بن الحسن بن عبد الكريم ، فخر الإسلام البزدوي ، أبو العسر ، أخو أبي اليسر صدر الإسلام ، شيخ الحنفية ، عالم ما وراء النهر ، ولي قضاء سمرقند ، من تصانيفه : أصول البزدوي ، والمبسوط ، وشرح الجامع الكبير والصغير . (انظر : الجواهر المضيئة ٥٩٤/٢ ، تاج التراجم ص ١٤٦ ، الفوائد البهية ص ١٢٤) .

(٣) انظر : أصول البزدوي (٢١٩/٢ - ٢٢٠) والبحر (٣٩٥/٤) .

(٤) نُسَابَة : النبل ، والجمع نُسَاب ، ونشاشيب . (انظر : المعجم الوسيط ٩٢١/٢) .

(٥) الخنق : من خنَّقه ؛ إذا عصر حلقه . (انظر : المصباح المنير ص ٧٠) .

(٦) لكنه لا يحنث .

وأجيب بأن^(أ) شرط الحنث حصول المحلوف عليه ، وهو الضرب لفظاً وعرفاً معناه^(ب) ، مثاله : لا يبيع بعشرة ، فباع بتسعة أو بإحدى^(ج) عشر لا يحنث ؛ لأنه إن وجد شرط الحنث عرفاً في الأقل ، لكن لم يوجد لفظاً ، وفي الأكثر لو وجد^(د) لفظاً ، لكنه لم يوجد عرفاً .

قال في الفتح : " وهو غير دافع بقليل تأمل "^(١) .

إن لم أقتل فلاناً فكذا ؛ أي فامرأته طالق ، وهو ميت ، إن كان الحالف علم به ؛ أي بالموت وقت حلفه^(هـ) حنث^(ب: ٢٢٨/١) / للحال ؛ لأنه^(ز) عقد يمينه على حياة يحدثها الله فيه وذلك متصور فتنعقد اتفاقاً ، ثم^(ز) يحنث للعجز العادي ، وإلا ؛ أي وإن لم يعلم بموته ، لا ؛ أي لا يحنث ؛ لأنه عقد يمينه على إزالة الحياة^(ح: ٢٢٣/١) / القائمة فيه ، ولا^(ط) يتصور إزالة القائمة ، ولا حياة قائمة ، فيصير^(ي) قياس مسألة الكوز على الاختلاف^(٢) ، وليس في تلك المسألة تفصيل العلم هو الأصح^(٣) .

(أ) في د : [بان] مكررة .

(ب) في د : [معناه] .

(ج) في ب : [بأحد عشر] .

(د) في د : [وجه] .

(هـ) في ب : [حلفه] ساقطة .

(ز) في ب : [ثم] ساقطة .

(ح) في د : [لان] .

(ط) في ب ، ج : [وإلا] .

(ي) في ب ، ج ، د ، هـ : [فتصير] .

(١) انظر : الفتح (١٠١/٤) .

(٢) السابق بين أبي يوسف وأبي حنيفة ومحمد ، فعنده ينعقد وحنث ، فعليه الكفارة ، وعند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله لا كفارة ؛ لأنه لا حنث ؛ إذ لا انعقاد . (انظر : الفتح ١٠١/٤) .

(٣) أي : وليس في مسألة الكوز تفصيل بين العلم وعدمه ، بل الحكم أنه لا يحنث عندهما ، سواء علم أن فيه ماء وقت الحلف أو لم يعلم . (انظر : الفتح ١٠١/٤) .

ولو حلف (لا يقتل فلاناً يوم الجمعة) فخرجه^(أ) يوم الخميس ، ومات يوم الجمعة حنث ، وكذا لو حلف أن^(ب) لا يقتله بالكوفة ، فضربه في السواد^(ج)^(١) ، ومات في الكوفة ؛ إذ المعتبر زمان^(د) الموت ومكانه^(هـ)^(٢) بشرط^(و) أن يوجد ذلك بعد اليمين - كذا^(ز) في الظهيرية^(٣) - .

ما دون الشهر قريب^(ح) وسريع عرفاً كذلك^(ط) ، حتى / لو حلف^(ي) ليقضين دينه قريباً أو عاجلاً أو سريعاً كان على^(ك) ما دون الشهر ، فلو غاب المحلوف عليه ، ودفع الحالف إلى القاضي برّ ، هو المختار للفتوى^(٤) .

وفي منية المفتي : " وكذا لو نصب القاضي وكيلاً عنه ، فقبض^(ل) لا يحنث ، وبه يفتي^(٥) " .

(ب) في د ، هـ : [ان] ساقطة .

(د) في ب : [زوال] .

(و) في هـ : [شرط] .

(ج) في أ : [الشهر قريباً] .

(ي) في هـ : [لو قال] .

(ل) في د : [فقبض] ساقطة .

(أ) في جـ : [فخرجه] .

(ج) في د : [بالسواد] .

(هـ) في جـ : [ومكان] .

(ز) في أ : [وكذا] .

(ط) في ب ، جـ : [لذلك] .

(ك) في أ : [على] ساقطة .

(١) أي في العراق ، والعرب تسمي الأخضر أسود ؛ لأنه يُرى كذلك عن بعد ، ومنه سواد العراق لخضرة أشجاره وزرعه . (انظر : حاشية ابن عابدين ٥٣٠/٥) .

(٢) لا زمان الجرح ومكانه بشرط أن يكون الضرب والجرح بعد اليمين ، فإن كان قبل اليمين فلا حنث أصلاً ؛ لأن اليمين تقتضي شرطاً في المستقبل لا في الماضي . (انظر : البحر ٣٩٦/٤) .

(٣) انظر : الفتح (١٠٢/٤) وعزاه للظهيرية .

(٤) انظر : الفتح (١٠٢/٤) .

(٥) انظر : منية المفتي (٢٨/ب) .

وفيها : " لو^(أ) قال له : إن لم^(ب) أوافك به اليوم في موضع كذا ، فجابه ، فلم يجده ، فالمختار أنه يرفع الأمر / إلى القاضي^(ج) حتى لا يحنث ، فإن^(د) كان في موضع لا قاضي له^(هـ) يحنث ، وبه^(و) يفتى . ولو كان حاضراً لكنه لم يقبل ، إن وضعه بحيث^(ز) تناله^(ط) يده^(ي) لو^(ك) أراد لا يحنث^(١) .

وهو ؛ أي الشهر ، وما فوقه بعيد ، وأجل ، حتى لو قال : إلى بعيد وأجل كان على أكثر منه من حين حلف سنة ، أو أكثر بلا غاية محدودة إلى الموت ، فإن مات لأقل منه لا حنث عليه على^(ل) مقتضى ما ذكروا - كذا في الفتح^(٢) - .

هذا / إذا لم ينو شيئاً ، فإن نوى بالقرب والبعيد مدة معينة ، فهو على ما نوى حتى لو^(٣) نوى^(ن) بالقرب سنة أو أكثر صحت ، وكذا إلى آخر / الدنيا ؛ لأنها قريبة بالنسبة { إلى الآخرة ، وينبغي أن لا يصدق قضاء فيما فيه تخفيف عليه .

وفي الظهيرية {^(س) : لا يكلمه ملياً أو طويلاً ، فإن نوى شيئاً كان على ما نوى ، وإلا فهو على شهر ويوم^(٣) . انتهى .

- (ب) في ب ، ج ، هـ : [لم] ساقطة .
(د) في د ، هـ : [وإن] .
(و) في ب : الواو ساقطة .
(ح) في ج : [بحيث يمكن] .
(ي) في أ ، ب ، ج : [يده] ساقطة .
(ل) في هـ : [على بعض] .
(ن) في أ : [حتى لو نوى] ساقطة .

- (أ) في أ ، ب ، ج ، د : [لو] ساقطة .
(ج) في د : [للقاضي] بدون [إلى] .
(هـ) في هـ : [فيه] .
(ز) في أ ، د ، هـ : [حيث] .
(ط) في أ ، ب ، ج : [تناوله] .
(ك) في هـ : [ولو] بالواو .
(م) في أ : [ما ذكر ، وكذا في الفتح] .
(س) في هـ : ما بين القوسين ساقط .

(١) انظر : منية المفتي (٢٩ / أ) .

(٢) انظر : الفتح (١٠٢ / ٤) .

(٣) انظر : الفتاوى الظهيرية (٤٠١ / ب) .

حكم حلفه :
ليقضي دينه
اليوم ثم قضاء
زيوفاً أو
نحو ذلك

حلف (ليقضين دينه اليوم) فقضاه ؛ أي الدين زيوفاً ، جمع زيف ، وهي المغشوشة^(أ) قليلاً يتجاوز^(ب) التجار بها^(ج) ، ويردّها بيت المال . ولفظ^(د) الزيافة غير عربي ، وإنما هو من^(هـ) استعمال الفقهاء^(١) ، أو نبهرجة ، هذا غير عربي أيضاً ، وأصله نبهره^(٢) ، وهو الخط^(٣) ؛ أي خط^(ح) هذه الدراهم من الفضة أقل ، وغشه أكثر ، ولذا ردّها التجار ، يعني [المستقضي]^(ط) منهم ، والمسهل منهم يقبلها^(٢) .

أو مستحقة للغير برّ ؛ لأن الزيف عيب ، وكذا النبهرجة والعيب في الجنس لا يعد منه^(٤) ، بدليل أنه لو تجاوز بهما^(ك) في الصرف والسلم جاز . وكذا قبض المستحقة صحيح . وكذا^(ل) لو / أجازته المالك جاز .^{(٥/٢٣٦)ب}

وكذا^(٦) لو ردت إلى المقبض^(٧) ، أو إلى المالك لا يرتفع البر ، وإن انتقض^(٨) القبض ؛ لأنه إنما ينتقض^(٩) في حق حكم يقبل الانتقاض .

(أ) في أ : [المنقوشة] .

(ب) في ب ، ج : [تتجاوز] . وفي د : [فلا تتجاوز] .

(د) في هـ : الواو ساقطة .

(و) في أ ، ج : [نبهرجه] .

(ح) في أ : [خطأ] .

(ي) في أ ، ب ، ج ، هـ : [لا يعدمه] .

(ل) في د ، هـ : [ولذا] .

(ن) في هـ : [المقبض] .

(ع) في هـ : [ينتقض] .

(ج) في هـ : [بها التجار] .

(هـ) في هـ : [من] مكررة .

(ز) في أ ، ج : [الخطأ] .

(ط) في النسخ : [المستقضي] .

(ك) في ب : [تجاوزها] .

(م) في د ، هـ : [كذا] ساقطة .

(س) في هـ : [انتقض] .

(١) انظر : طلبة الطلبة (ص ٢٠٠) والمغرب (١/٣٧٦-٣٧٧) .

(٢) النبهرجة في اللغة : يقال : النبهرج الباطل من الكلام والرديء والمباح .

والنبهرجة : أن يعدل بالشيء عن الجادة القاصدة إلى غيرها . (انظر : طلبة الطلبة ص ٢٠٠ ، فتاوى الطرسوسي

ص ٢٧٢ ، معجم المصطلحات ٣/٣٩٧) .

وهذه المسألة إحدى الخمس التي جعلوا الزيوف فيها كالجياذ .
 والثانية والثالثة^(١) : لو اشترى بالجياذ ، ونقد الزيوف / رابع^(ب) بالجياذ^(ج) ، { وأخذ
 الشفيع^(١) بها .

الرابعة : لو نقدها^(د) الكفيل رجع^(هـ) بالجياذ {^(و) .
 الخامسة^(ز) : لو ظهر أن ما قبضه من دينه ، واصرفه زيوفاً ؛ لعدم علمه بها وقت^(ح)
 القبض لا يرجع بشيء عندهما ، خلافاً للثاني^(٢) .

ولو قضاه^(ط) رصاصاً أو ستوقه - فارسي معرب ، وأصله بالفارسية سه طاق^(ي) -
 يعني أن وجهي هذه الدراهم فضة^(ك) ، وحشوها صفر^(ل) ؛ أي نحاس^(٣) لا ؛ أي لا يبر^(م) ؛
 لأنهما ليسا^(ن) من جنس الدراهم ، وكذا^(س) لو تجاوز بهما^(ع) فيما ذكرنا لم يجوز .

- | | |
|--|--|
| (أ) في جـ : [الثالث] . | (ب) في أ : [رابع] . |
| (ج) في هـ : [بالخيار] . | (د) في أ ، ب ، جـ : [نفذها] . |
| (هـ) في أ : [راجع] . | (و) في جـ : ما بين القوسين ساقط . |
| (ز) في جـ ، هـ : [والخامسة] بالواو . | (ح) في هـ : [عقب] . |
| (ط) في أ : [قض] . | (ك) في هـ : [مفتته] . |
| (ي) في أ : [سه طاق] ساقطة . وفي جـ : [سه] ساقطة فقط . | (م) في أ : [لا يبرا لهما] . |
| (ل) في أ ، ب : [صفرا] . | (س) في د : [ولذا] . وفي هـ : [ولهذا] . |
| (ن) في أ : [ليسا] ساقطة . | |
| (ع) في ب : [تجاوز بهما] . وفي أ : [تجاوزهما] بدون لو . | |

(١) الشفيع : هو الجار أو الشريك الذي يأخذ العقار المباع من مشتريه جبراً عنه بالثمن الذي تم عليه العقد . (انظر :
 معجم لغة الفقهاء ص ٢٣٦) .

(٢) انظر : البحر (٣٩٧/٤) .

(٣) ستوقه : الستوق درهم وهو ما كان الصفر أو النحاس هو الغالب والأكثر . (انظر : طلبه الطلبة ص ٢٠ ،
 الفتاوى الطرسوسية ص ٢٧٢ ، معجم المصطلحات ٢/٢٤٣) .

وذكر ملا^(أ) مسكين^(١) عن الرسالة اليوسفية^(٢) : " أن النهرجة^(ب) إذا غلبها النحاس لم تؤخذ ، وأما / الستوة فأخذها^(ج) حرام ؛ لأنها فلوس^(د) " ^(٣) ، **والبيع** الصحيح به ؛ أي بالدين ، **قضاء** للدين ، فيبر^(هـ) في يمينه (ليقضين ، أو لأقضين^(و) دينه اليوم) ؛ لأن قضاء الدين طريقه المقاصّة^(ز) ، وقد تحققت بالبيع^(ح) ، سواء^(ط) أكان^(ي) معه قبض أو لا . واشترط^(ك) محمد له كأنه ليتقرر^(ل) به - كذا في الهداية^(٤) - ؛ يعني^(م) لأنه بعرضية^(ن) السقوط بالهلاك قبل^(س) القبض ، ورد بأن البر لا يرتفع بانتقاض^(ع) المقاصّة^(ف) بالهلاك .

- (أ) في ب ، ج ، د ، هـ : [ملا] ساقطة .
 (ج) في د : [فتؤخذ وأخذها] .
 (هـ) في د : [ليبر] .
 (ز) في ب ، ج ، د : [المقاصصة] .
 (ط) في ب : [سواء] مكررة .
 (ك) في أ : [واشترط] .
 (م) في أ : [يعني] ساقطة .
 (س) في أ : [قبض] .
 (ع) في أ ، ج : [بانتقاض] . وفي هـ : [بانتعاض] .
 (ب) في ب : [النهرجة] . وفي ج : [النهرجة] .
 (د) في أ : [فلوس نحس] .
 (و) في ب ، ج ، د ، هـ : [ليقضين] .
 (ح) في ب : [بالدين] .
 (ي) في د ، هـ : [كان] .
 (ل) في أ ، ب ، ج : [يستقر به] .
 (ن) في د : [بعرضية] .
 (ف) في د : [المقاصصة] .

- (١) هو : محمد بن عبدالله الهروي ، معين الدين المعروف بملا مسكين ، فقيه من علماء الحنفية ، من أهل هراة ، سكن سمرقند ، وبه صنف كتابه : شرح كنز الدقائق ، وفرغ من تأليفه سنة ٨١١ هـ . من مصنفاته أيضاً : بحر الدرر في التفسير ، وروضة الجنة في تاريخ هراة . توفي سنة ٩٥٤ هـ . (انظر : كشف الظنون ١٥١٥/٢ ، هدية العارفين ٢٤٢/٢ ، الأعلام ٢٣٧/٥) .
 (٢) الرسالة اليوسفية : هي التي عملها أبو يوسف في مسائل الخراج والعشر للرشيد . (انظر : الفتاوى الطرسوسية ص ٢٧٢ وعزاها للرسالة اليوسفية ، وحاشية ابن عابدين ٥٣٢/٥) .
 (٣) انظر : شرح الكنز لملا مسكين (ص ١٤٠) .
 (٤) انظر : الهداية (١٠٣/٤) .

نعم ، هو في ^(أ) الفاسد شرط { فيبر به ، حيث كانت قيمته ^(ب) تفي ^(ج) بالدين ، وشمل إطلاقه ما إذا ^(د) كان المبيع { ^(هـ) غير مملوك له ، ولذا قال في الظهيرية : " إن ^(و) ثمن المستحق مملوك ملكًا فاسدًا ، فملك المديون ما في ذمته " ^(١) - كذا في البحر ^(٢) - .

وأراد بالبيع كل موضع حصلت المقاصة ^(٣) فيه لا خصوصه ^(٤) ، ومن ثم قالوا : لو تزوج الطالب أمة المطلوب ، ودخل بها ^(٥) ، أو وجب عليه دين ^(٦) بالاستهلاك ، أو بالجناية ^(٧) يبر ^(ك) / أيضًا ^(٨) .

لا تكون ^(ل) / ^(٩) الهبة ؛ أي هبة الدين قضاء ؛ لأنه فعل المطلوب ، والهبة إسقاط الدين ، فلم تتحقق ^(١٠) المقاصة ، بل تبطل اليمين إذا كانت مؤقتة ؛ لأن تصور البر بقاء شرطه ^(ن) كما عرف في مسألة الكوز .

- | | |
|--------------------------------------|--------------------------------|
| (أ) في هـ : [من] . | (ب) في د : [بحسه] . |
| (ج) في د : [نفي] . | (د) في ب : [لو] . |
| (هـ) في هـ : ما بين القوسين ساقط . | (و) في أ : [انه] . |
| (ز) في أ ، د : [لا خصوصه] . | (ح) في ب : [بمما] . |
| (ط) في أ : [دين] ساقطة . | (ي) في ب ، جـ : [بالجناية] . |
| (ك) في ب ، جـ ، د ، هـ : [يبرا] . | (ل) في د : [لا يكون] . |
| (م) في أ ، ب ، جـ ، هـ : [يتحقق] . | (ن) في أ : [كما شرطه] . |

(١) انظر : الفتاوى الظهيرية (٤٠٢ / ١) .

(٢) انظر : البحر (٣٩٧ / ٤) .

(٣) المقاصة هي : قصصته قصًا ، من باب قَتَلَ ، قطعته ، وقاصصته مقاصة وقصاصًا ، من باب قَاتَلَ إذا كان لك عليه دين مثل ما له عليك ، فجعلت الدين مقابل الدين ، مأخوذ من اقتصاص الأثر . (انظر : المصباح المنير ص ٢٦١) .
والمقاصة بين شخصين : طرح كل واحد ما له على الآخر مما عليه . (انظر : معجم لغة الفقهاء ص ٤٢١) .

أما المطلقة فلا تبطل بالهبة / ، بل يحنث فيها اتفاقاً بعد مضي زمن يقدر فيه على القضاء بالبائن^(أ) ؛ لأن التصور إنما يشترط بقاؤه^(ب) في المطلقة^(ج) في الابتداء فقط .

لا يقبض دينه من زيد درهماً دون درهم ، فقبض بعضه لم يحنث حتى يقبض كله قبضاً^(د) متفرقاً ؛ لأنه^(هـ) أضاف القبض المتفرق إلى كل الدين ، حيث^(و) قال : لا أقبض^(ز) ديني ، وهو اسم لكله ، ولو كانت يمينه مقيدة بيوم مثلاً ، اشترط^(ح) في حنثه أن يقبضه متفرقاً فيه^(ط) ، ولو رد البعض^(ي) لكونه ستوقه لم يحنث ، ما لم يستبدل ، ولا حنث لو وجده زيوفاً .

والحيلة في عدم حنثه في مسألة الكتاب أن يترك من حقه درهماً / ، ويأخذ / الباقي كيف شاء^(١) - كذا في الظهيرية^(٢) - ، وظاهر^(ك) أنه لو قال : من دينه حنث البعض^(ل) ، لا يحنث إذا قبضه متفرقاً بتفريق ضروري ، بأن يقبضه في أكثر من وزنتين غير متشاغل^(٣) بينهما بغير الوزن ؛ لأن المجلس جامع للمتفرقات ، فكانت كوزنة واحدة ، بخلاف ما لو تشاغل ؛ لأن به يختلف مجلس القبض على ما عرف^(٣) .

- | | |
|--|--|
| (أ) في أ : [بالمباين] . وفي د : [بالياس] . وفي هـ : [بالالياس] . | (ب) في أ : [إنما يشترط بقاؤه] ساقطة . |
| (ج) في د : [لا في] . | (د) في جـ : [بقضا] . |
| (هـ) في أ : [لأنه] ساقطة . | (و) في أ : [حيث] ساقطة . |
| (ز) في هـ : [لا أقتص] . | (ح) في هـ : [لم يشترط] . |
| (ط) في أ : [فيه] ساقطة . | (ي) في أ : [القبض] . وفي ب : [البيع] . |
| (ك) في أ : [وظهره] . | (ل) في د : [بالقبض] . |
| (م) في أ : [متساهل] . | |

(١) انظر : مختصر القدوري (ص ٢٨٧) .

(٢) انظر : الفتاوى الظهيرية (٤٠١ / أ) .

(٣) انظر : البحر (٣٩٩ / ٤) .

ولو قال : **إن كان لي إلا مائة درهم ، أو غير أو سوى** مائة درهم **فكذا** ؛ أي فامرأته طالق **لم يحنث بملكها** ؛ أي^(أ) المائة^(ب) ، أو بملك بعضها ؛ لأن المقصود منه عرفاً نفى ما زاد على^(ج) المائة ، فيصدق بالمائة وما دونها ، وهذا - أعني عدم حنثه ببعضها - لا يصح من حيث اللفظ^(د) إلا على جعل المستثنى^(هـ) مسكوتاً عن حكمه ، { وهو قول^(و) طائفة .

وأما على جعله مثبتاً^(ز) { بطريق الإشارة ، أو أنه من النفي إثبات ، فيحنث ، فالمعول^(ط) عليه العرف^(ي) - كذا في الفتح^(١) - / .

ويشترط في الزيادة أن تكون من جنس مال الزكاة كالدينار وعروض التجارة^(٢) والسوائم^(٣) .

- | | |
|-----------------------------|--|
| (أ) في جـ : [أو] . | (ب) في د : [بالمائة] . |
| (ج) في د : [على ما زاد] . | (د) في هـ : [اللفظ] ساقطة . |
| (هـ) في هـ : [المسألين] . | (و) في أ : [قول] ساقطة . وفي د : [جعل] . |
| (ز) في أ : [مبتأ] . | (ح) في جـ : ما بين القوسين مكرر . |
| (ط) في د : [بالمعول] . | (ي) في أ : [بالعرف] . |

(١) انظر : الفتح (١٠٤/٤ - ١٠٥) .

(٢) عروض التجارة : من العَرَض ، وهو المتاع ، وعروض التجارة الأمتعة التي لا يدخلها كيل ولا وزن ، ولا تكون حيواناً ولا عقاراً . (انظر : المصباح المنير ص ٢٠٩) .

واصطلاحاً : هي ما عدا الأثمان والمال على اختلاف أنواعه من النباتات والحيوانات والعقار وسائر المال ، وسمي عرضاً ؛ لأنه يعرض ثم يزول ويفنى . وقيل : لأنه يعرض لبيع ويشترى . (انظر : معجم المصطلحات ٤٩٥/٢) .

(٣) السوائم لغةً : سامت الماشية سوماً إذا رعت بنفسها ، والجمع سوائم . (انظر : المصباح المنير ص ١٥٥) . واصطلاحاً : الماشية المقتناة للنسل والسمن إذا كانت ترعى دون تكلفة أكثر أيام السنة . (انظر : معجم لغة الفقهاء ص ٢١٢) .

وفي خزانة الأكمل : " امرأته كذا ، إن^(١) كان له مال ، وله^(ب) عروض وضياع^(١) ودور لغير^(ج) التجارة لم يحنث "^(٢) .

لا يفعل كذا تركه أبداً ، ضرورة عموم النفي / للفعل المتضمن للمصدر جميع الأوقات المستقبلية .

قال في البحر : " وقدمنا أنه لو قال : والله أفعل^(د) كذا كانت يمينه على النفي ، بتقدير لا ؛ إذ لا يجوز حذف نون التوكيد ولامه في الإثبات ، وعزاه فيما مرّ إلى المحيط "^(٣) .

ليفعله بر^(هـ) بمرة ؛ لأن الملتزم فعل واحد له غير معين ، إذ المقام / مقام الإثبات^(٤) ، فيبر^(ز) بأي فعل فعله ، وإذا لم يفعله بوقوع اليأس من الفعل ، إمّا^(ح) بموت الحالف في آخر جزء من أجزاء حياته ، فيجب عليه الإيصاء^(ط) بالكفارة ، أو بفوات محل الفعل ، كما لو حلف (ليأكلن هذا الرغيف) فأكل^(ي) قبل أكله .

(ب) في أ : [له] ساقطة .

(د) في أ ، د ، هـ : [لا أفعل] .

(و) في هـ : [الإشارة] .

(ح) في أ : [إنما] .

(أ) في أ : [إذا] .

(ج) في ب ، جـ : [بغير] .

(هـ) في جـ : [بر] ساقطة .

(ز) في هـ : [فيبر] .

(ط) في أ : [الايصاء] .

(ي) في أ : [فأكله] . وفي أ أيضاً : [قبل أكله] ساقطة . وفي د : [قبله أكله] .

(١) ضياع : الضَّيْعَةُ الأرضُ المَغْلَّةُ ، وقيل : الضيعة العقار . (انظر : تهذيب اللغة للأزهري ٧٢/٣ ، مختار الصحاح ١٦٢/١ ، لسان العرب ٢٣٠/٨) .

(٢) انظر : خزانة الأكمل في الفروع للخرجاني (خ) (٢٤٣/١) .

(٣) انظر : البحر (٤٠٠/٤) .

هذا^(١) في المطلقة ، أمّا في المقيدة فتبطل^(ب) اليمين . وكذا لو مات الحالف قبل مضي الوقت على ما مر^(١) .

ولو نظر^(ج) حرة^(د) حنث عندنا ، وفي الوقعات : " إن فعلت^(هـ) كذا ما دمت ببخاري^(ز) فامرأته طالق^(ز) ، فخرج منها ، ثم رجع ففعل^(ح) لا يحنث ؛ لانتهاء اليمين^(٢) .

ولو حلفه وال ؛ أي^(ط) متول في البلد ليعلمنه بكل داعر — بالمهملتين^(ي) — أي مفسد ، والجمع دعار ، من الدعر وهو الفساد ، ومنه دعر العود يدعر^(ك) — بفتح العين وكسرهما — فسد^(٣) .

دخل البلد ؛ هذا^(ل) اللفظ ثابت في كثير من النسخ ، ولا وجود له في نسخة الشارح ، ولذا^(م) قال : " إنه ليس على ظاهره ، إذ لا يمكنه الإعلام بكل داعر في الدنيا ، وإنما مراده كل^(ن) داعر يعرفه ، أو في بلده^(س) ، أو دخل البلد^(٤) .

(ب) في أ : [فيبطل] .

(د) في أ ، ب : [مرة] .

(و) في أ : [ببخاري] .

(ح) في أ : [ففعل] ساقطة .

(ي) في أ : [بمهملتين] .

(ل) في أ : [دنا] ساقطة .

(ن) في أ : [بكل] .

(أ) في د : [فهذا] .

(ج) في أ ، ب ، جـ : [نظر] ساقطة .

(هـ) في د : [إن فعلت] ساقطة .

(ز) في أ ، ب ، جـ ، د : [كذا] .

(ط) في أ : [أو] .

(ك) في د : [دعر القذ ويدعر] .

(م) في أ : [وكذا] .

(س) في أ : [في كل بلدة] . وفي هـ : [في بلد] .

(١) انظر : ص ٣٥١ من هذا البحث .

(٢) انظر : البحر (٤٠٠/٤) وعزاه للوقعات .

(٣) انظر : لسان العرب (٣٥٢/٤) . وفي معجم لغة الفقهاء (ص ١٨٢) : الداعر : الرجل الخبيث الفاسق المفسد .

(٤) انظر : التبيين (١٦١/٣) .

{ أقول^(أ) : وينبغي أن يقيد^(ب) بأن يعرفه في بلده ، حتى لو عرفه^(ج) في غير بلده {^(د) لا يلزمه^(هـ) أن يحمله إليه ، كما هو مقتضى الإطلاق .

تقيد^(د) حلفه بقيام ولايته ، فيجب عليه الإعلام ما بقيت ولايته .

قال في العناية : " والإعلام^(ن) حال الدخول ليس بلازم ، وإنما يلزمه / أن لا^(ح) يؤخر الإعلام إلى ما بعد موت الوالي ، أو عزله / في ظاهر الرواية^(ب: ٢٢١) " ^(أ: ٢٣٨) .

زاد الشارح^(ط) : " أو موت المستحلف^(ي) ؛ لأنه / لا يحنث في المطلقة^(ك) إلا باليأس ، وذلك بما ذكرنا إلا إذا كانت مؤقتة ، فيحنث بمضي الوقت مع الإمكان^(٢) " وهذا يفيد أنه^(ل) يأنم بتأخير الإعلام إلى^(٢) ما بعد العزل أو الموت .

قال في الفتح : " ولو حكم^(ن) بانعقاد هذه للفور لم يبعد ؛ نظراً إلى المقصود ، وهو المبادرة لجره ودفع شره ، فالداعي يوجب التقيد^(س) بالفور ؛ أي^(ع) فور علمه به^(٣) " وإنما / تقيد بحال ولايته بدلالة الحال ، وهو العلم بأن المقصود من هذا الاستحلاف ؛ زجره بما يدفع شره^(ف) ، أو شر غيره بزجره^(ص) ، وهذا لا يتحقق إلا في حال قدرته على ذلك ، فلا تقيد^(ق) فائدته بعد زوالها .

- | | |
|---|---|
| (أ) في جـ : [لا قول] . وفي هـ : [أقول] ساقطة . | (ب) في د : [ان يفيد] . |
| (ج) في ب : [عرق] . | (د) في هـ : ما بين القوسين ساقط . |
| (هـ) في هـ : [لما يلزمه] . | (و) في أ : [فقيد] . |
| (ز) في هـ : [فالإعلام] . | (ح) في جـ : [لا] ساقطة . |
| (ط) في ب (٢٦١ / ١) في كثير من السطور لم يتضح الكلام . | (ي) في د : [المستحلف] . |
| (ك) في أ ، ب ، جـ : [في المطلقة] ساقطة . وفي د : [في المطلوب] . | (ل) في ب : [ان] . |
| (م) في أ : [إلا] . | (ن) في د : [ولم يحكم] . |
| (س) في أ ، ب ، جـ : [التقيد] . | (ع) في ب ، جـ ، د ، هـ : [أي] ساقطة . |
| (ف) في هـ : [شره له] . | (ص) في ب : [يزجره] . |
| (ق) في د ، هـ : [فلا يفيد] . | |

(١) انظر : العناية (١٠٦ / ٤) .

(٢) انظر : التبيين (١٦١ / ٣) .

(٣) انظر : الفتح (١٠٦ / ٤) .

ثم إذا سقطت اليمين لا تعود ، ولو عاد إلى الولاية . نعم ، لو ترقى^(أ) - من غير تحلل عزل- إلى منصب أعلى^(ب) من الأول^(ج) يجب أن لا^(د) / يتردد في بقاء اليمين ؛ لزيادة^(هـ) تمكنه .

ومن هذا الجنس : ما لو حلف رب الدين مديونه أو كفيله أن لا يخرج من البلد إلا بإذنه ، تقيد بقيام^(و) الدين والكفالة ، وكذا لا تخرج امرأته { إلا بإذنه ، تقيد بقيام الزوجية ، بخلاف (لا تخرج امرأته {^(ز) من الدار) حيث لا يتقيد به ؛ إذ لم يذكر^(ح) الإذن ، فلا موجب لتقييده ، وعلى هذا ما لو قال^(ط) لامرأته : كل امرأة أتزوجها بغير إذنك فهي طالق ، وطلقها بائناً^(ي) أو ثلاثاً ، ثم تزوج بغير إذنها طلقت ؛ لعدم^(ك) تقيد^(ل) يمينه ببقاء النكاح^(١) .

- | | |
|---|-------------------------------|
| (أ) في ب : [توفي] . وفي جـ : [تولى] . | (ب) في هـ : [أعلا] . |
| (ج) في هـ : [منه] بدون الأول . | (د) في هـ : [إلا] . |
| (هـ) في هـ : [كزيادة] . | (و) في أ : [بقاء] . |
| (ز) في أ : ما بين القوسين ساقط . | (ح) في هـ : [إذا لم تذكر] . |
| (ط) في أ : [وكذا لو قال] . | (ي) في هـ : [ثانياً] . |
| (ك) في أ : [بعدم] . | (ل) في هـ : [تقيد] . |

(١) لأنها إنما تقيد به لو كانت المرأة تستفيد ولاية الإذن والمنع بعقد النكاح . (انظر : الفتح ١٠٦/٤) .

يبر^(أ) بالهبة من عقود التبرعات ، والصدقة ، والعارية ، والعطية ، والوصية ،
والعمري^{(ب)(١)} ، والنحل^{(ج)(٢)} ، والهدية . وفي الإقرار والإبراء^{(د)(٣)} روايتان ، والإبراء
يشبه البيع من حيث أنه يفيد الملك باللفظ دون القبض ، والهبة من حيث أنه تمليك بلا
عوض . قيل^(هـ) : والأشبه أن يلحق بالهبة والقرض^{(و)(٤)} بالبيع بلا قبول عندنا ، خلافاً
لزفر^{(ب)(٢٣٨)} ، والخلاف مقيد بما إذا حضر الموهوب / له ، حتى لو وهب الخالف منه وهو
غائب لم يحنث اتفاقاً ، قاله^{(ز)(٥)} ابن الملك^{(٤)(٥)} .

- (أ) في د : [بر] .
(ب) في د : [والعمره] .
(ج) في ب ، ج ، د ، هـ : [النخلي] .
(د) في ب : [والايضا] وهي خطأ .
(هـ) في جـ : [قبل] .
(و) في د : [والغرض] .
(ز) في أ ، ب : [اتفا قاله] .

(١) العُمَرَى لغة : ما تجعله للرجل طول عمره أو عمره . قال ثعلب : العمري أن يدفع الرجل إلى أخيه داراً فيقول :
هذه لك عمره أو عمري ، أي ما دفعته الدار إلى أهله . (انظر : لسان العرب ٣٩٢/٩) .
واصطلاحاً : جعل الشيء لشخص مدة عمره . (انظر : معجم لغة الفقهاء ص ٢٩١) .
(٢) النحل : نخلته وأنخلته - بفتحيتين - : أعطيته شيئاً من غير عوض بطيب نفس . (انظر : المصباح المنير ص ٣٠٧) .
واصطلاحاً : هو الصداق . (انظر : معجم لغة الفقهاء ص ٤٤٦) .
(٣) الإبراء : برأ زيد من دينه يبرأ - مهموز - من باب تَعَبَ ، براءة ؛ سقط عنه طلبه فهو بريء . (انظر : لسان
العرب ٣٥٠/١) .
واصطلاحاً : إسقاط الشخص حقاً له في ذمة آخر . (انظر : معجم لغة الفقهاء ص ١٦ ، معجم المصطلحات
٣٩/١) .

(٤) ابن الملك هو : عبداللطيف بن عبدالعزيز بن أمين الدين الرومي الحنفي ، المعروف بابن الملك ، وابن فرشتا (أي
الملك) كان يدرس ويسكن في بلدة تيرة قرب أزمير ، توفي بها سنة ٨٠١ هـ ، له تصانيف ، منها : شرح المنار
لنفسه في الأصول ، وبيارق الأزهار شرح مشارق الأنوار في الحديث ، وشرح مجمع البحرين ، وغيرها . (انظر :
الطبقات السنية ٣٨٣/٤ ، هدية العارفين ٦١٧/١ ، الفوائد البهية ص ١٠٧) .
(٥) انظر : البحر (٤٠١/٤) وعزاه لابن الملك في شرح المجمع .

بخلاف البيع ، والإجارة ، والصَّرف^(١) ، والسَّلم ، والنكاح ، والرهن ، والخلع ، حيث لا يبر^(٢) إلا^(ب) بالقبول ، والفرق أن اسم عقود التبرعات بإزاء^(ج) { الإيجاب فقط ، والمعاوضات بإزاء الإيجاب }^(د) والقبول .

لا يَشْم رِيحًا - بفتح الياء والشين ، مضارع شَمِتَ^(هـ) الطيب ، بكسر^(و) الميم في الماضي ، وجاء في لغة فتح الميم في الماضي ، وضمها في المضارع - **لا يَحْنُث بِشْمٍ وَرْدٍ وَيَاسْمِينٍ**^(ز) ؛ لأنه اسم لما لا^(ح) ساق له ، وله رائحة مستلذة عرفًا ، وما ذكر له ساق لا رائحة له مستلذة ، إنما الرائحة^(ط) للزهر^(ي) ؛ أي الورق ، هذا عند الفقهاء ، وفي العرف : هو اسم لكل ما طاب ريحه من النبات^(٣) .

قال في الفتح : " والذي يعول عليه في ديارنا اختصاصه بريحان الحماحم ، وأما الريحان^(ك) الترنجي منه ، فيمكن أن لا يكون ؛ لأنهم يلزمونه^(ل) التقييد ، فيقال ريحان ترنجي ، وعند الإطلاق لا يفهم منه^(٤) إلا الأول ، فلا يحنث إلا به " (٤) .

(ب) في أ : [إلا] ساقطة .

(د) في أ : ما بين القوسين ساقط .

(و) في أ : [بكسر الطيب] وبكسر زائدة .

(ح) في أ : [لا] ساقطة .

(ي) في أ : [للزهر] .

(ل) في ج : [يلزمونه] .

(أ) في د : [لا يبر] .

(ج) في ب : [بان] .

(هـ) في ج : [شمت] .

(ز) في ج : الواو ساقطة .

(ط) في ب : [هو الرائحة] .

(ك) في د : [ريحان] .

(م) في هـ : [منه] ساقطة .

(١) الصرف في اللغة : بمعنى الفضل والنفل . (انظر : المغرب ١/٤٦٩) .

واصطلاحًا : مبادلة النقد بالنقد . (انظر : معجم لغة الفقهاء ص ٢٧٣) .

(٢) إيزاء : يقال : هو بإيزاء فلان ؛ أي بحذائه . والإزاء : المحاذاة والمقابلة . (انظر : لسان العرب ١/١٣٧) .

(٣) انظر : لسان العرب (٣٦٤/٥) .

(٤) انظر : الفتح (١٠٨/٤) .

البنفسج^(١) ^(أ) **والورد يقعان على الورق** دون الدهن^(ب) في حلفه (لا يشتري بنفسجًا أو وردًا) للعرف - كذا في الكافي^(٢) - وجزم في المبسوط بجنثه بدهن البنفسج ، لا بورقه^(٣) ، وهو رواية الجامع^(٤) . وذكر الكرخي^(٥) : أنه يحنث بالورق أيضًا .
والخلاف يرجع إلى العرف ، فكان^(ج) في عرف الكوفة أن بائع^(د) الورق لا يسمّى^(هـ) بائع البنفسج ، ثم صار الكل^(٦) يسمّى به في أيام الكرخي^(٦) .
وأما^(ز) في عرف أهل مصر فيجب^(ح) أن لا ينعقد إلا على الورق^(ط) كما قال المصنف^(ي)^(٧) .

- | | |
|---------------------------------------|-----------------------------|
| (أ) في جـ : [البنفسج] ساقطة . | (ب) في د : [الدهر] . |
| (ج) في هـ : [وكان] . | (د) في جـ : [يباع] . |
| (هـ) في جـ : [لا يسمن] . | (و) في أ ، ب : [كل] . |
| (ز) في ب : [ثم] . | (ح) في هـ : [فيحنث] . |
| (ط) في أ : [على الأعلا وهو الورق] . | (ي) في ب ، هـ : [المصم] . |

- (١) البنفسج : هو نبات طيب الرائحة يكثر في الأراضي غير المزروعة . (انظر : معجم الأعشاب ص ١٠٦) .
(٢) انظر : الكافي (٢٢٩ / أ) .
(٣) انظر : المبسوط (٢٨ / ٩) .
(٤) انظر : الجامع الكبير (ص ٧٢) .
(٥) هو : عبيد الله بن الحسن بن دلال بن ذكهم ، أبو الحسن الكرخي ، ولد سنة ٢٦٠ هـ ، انتهت إليه رئاسة الخنفية بعد أبي خازم عبد الحميد بن عبدالعزيز وأبي سعيد اليردعي ، كان من تولى القضاء من أصحابه هجره ، وكان كثير الصوم والصلاة ، واسع العلم والرواية ، له مصنفات منها : المختصر ، والجامع الكبير ، والجامع الصغير . توفي سنة ٣٤٠ هـ . (انظر : الجواهر المضيئة ٤٩٣ / ٢ ، تاج التراجم ص ١٣٩ ، الفوائد البهية ص ١٠٨) .
(٦) انظر : الفتح (١٠٨ / ٤) والبحر (٤٢ / ٤) وذكرنا قول الكرخي .
(٧) انظر : الكنز (٤٠٢ / ٤) .

حلف (لا يتزوج^(أ)) فزوجه فضولي ، وأجاز نكاحه^(ب) بالقول^(ج) ،

حكم حلفه :
لا يتزوج

كرضيت^(د) وقبلتُ حنث ، وبالفعل^(هـ) كبعث^(و) المهر ، أو بعضه بشرط أن يصل إليها ، وقيل : الوصول ليس بشرط ، وتقيلها بشهوة ، وجماعها وإن كرهاً^(١) .

ومنه : ما لو أجاز^(ز) بالكتابة^(ح) ؛ لما في الجامع : " حلف / لا يكلم فلاناً / ، أو لا يقول له شيئاً ، فكتب إليه كتاباً لا يحنث "^(٣) وذكر ابن سماعة أنه يحنث^(٤) . لا ؛ أي لا يحنث ، هو المختار كما مر^(٥) .

ومن الغريب^(ج) ما في^(ط) جامع الفصولين : " الأصح أنه / لا يحنث بالإجازة بالقول أيضاً "^(٦) .

(ب) في أ ، ب : [نكاحه] ساقطة .

(د) في أ : [فرضيت] .

(و) في جـ ، د : [كبعث] .

(ح) في أ : [وفي الغريب] .

(أ) في أ : [لا يزوج] .

(ج) في أ : [القول] .

(هـ) في جـ : الواو ساقطة .

(ز) في جـ : [جاز] .

(ط) في جـ : [وفي] .

(١) انظر : البحر (٤٣/٤) .

(٢) انظر : البحر (٤٠٢/٤) .

(٣) انظر : الجامع الكبير (ص ٨٢) .

(٤) انظر : البحر (٤٠٢/٤) وعزاه لابن سماعة .

(٥) وهذا هو المختار كما في التبيين ، وعليه أكثر المشايخ ، والفتوى عليه . (انظر : التبيين ١٦٢/٣) .

(٦) انظر : جامع الفصولين (٢٧٧/١) وعزاه للجامع الكبير والمحيط الرهاني .

تنبيه : تعارف المُوْتَقُون^(١) في مصر^(٢) صورة تعليق : متى^(ب) تزوج عليها بنفسه^(ج) أو بوكيله أو^(د) بفضولي ؛ تكن زوجته إذ ذاك طالقاً ، فإذا زوجه فضولي وأجاز بالفعل . قال في البحر : " لا يقع عليه الطلاق ؛ لأن قوله : أو بفضولي^(هـ) عطف على قوله : بنفسه ، والعامل فيه تزوج ، وهو^(و) مخصوص بالقول كما مر^(ز) .

فلو زاد ، أو دخلت مطلقته في نكاحه ، أو في عصمته ، فالحكم كذلك ؛ لما^(ح) قدمناه من أن الدخول ليس له إلا سبب واحد ، وهو التزوج ، وهو لا يكون إلا بالقول .

أقول : ولو^(ج) زاد ، أو^(ط) بوجه من الوجوه ، أو بطريق من الطرق ينبغي أيضاً أن يكون الحكم / كذلك ؛ لأن ذلك معطوف على قوله : بنفسه ، والعامل^(ي) فيه تزوج كما^(ك) مر .

نعم ، لو زاد أو أجاز^(ل) نكاح فضولي ولو بالفعل فلا مخلص له إلا إذا كان المعلق طلاق^(م) المتروجة ، فيرفع^(ن) الأمر إلى شافعي ؛ لفسخ اليمين المضافة^(٣) ، وقدمنا أن الإفتاء كاف^(س) في ذلك ، والله الموفق^(ع) .

- | | |
|----------------------------|---|
| (أ) في ب ، د : [المصر] . | (ب) في أ : [أنه متى] . |
| (ج) في أ : [أي بنفسه] . | (د) في أ : [أو بوكيله أو] ساقطة . |
| (هـ) في د : [أو فضولي] . | (و) في هـ : [وهو تزوج] زائدة . |
| (ز) في د : [كما] . | (ح) في أ ، د : [لو] بدون الواو . |
| (ط) في جـ : [أو] ساقطة . | (ي) في جـ ، هـ : [فالعامل] . |
| (ك) في ب : [على ما مر] . | (ل) في أ ، ب : [وأجاز] بالواو . |
| (م) في أ ، ب : [طلاقه] . | (ن) في أ : [فيرجع] . وفي د : [فيرتفع] . |
| (س) في جـ : [كان] . | (ع) في د : [والله أعلم] . |

(١) أي : هم الذين يكتبون الوثائق ؛ أي الصكوك . (انظر : حاشية ابن عابدين ٥٤١/٥) .

(٢) انظر : البحر (٤٠٣/٤) .

(٣) فإن حكم الشافعي بفسخ اليمين المضافة يؤكد الحنث لا ينفيه . (انظر : حاشية ابن عابدين ٥٤١/٥) .

(٤) أي : إفتاء الشافعي للحالف ببطلان هذه اليمين . (انظر : حاشية ابن عابدين ٥٤١/٥) .

وداره بالملك والإجارة ، حتى لو حلف لا يدخل دار فلان ، فدخل / داراً^(أ) يسكنها بالملك أو الإجارة^(ب) حنث ، وكذا بالإعارة . ولو دخل داراً^(ج) لا^(د) يسكنها ، لكنها^(هـ) ملكه لا يحنث .

وإطلاق^(و) الملك يشمل^(ز) ما لو كان مالكا^(ح) لبعضها ، حيث كان ساكناً بها ، كما في الخلاصة^(١) ، ولا بدّ أن تكون^(ط) سكناء لا بطريق التبعية ، فلو حلف (لا يدخل دار فلانة^(ي)) فدخل^(ك) دارها ، وزوجها ساكن بها لا يحنث ؛ لأن الدار إنما تنسب إلى الساكن ، وهو الزوج - كذا في الوقعات^(٢) - ، وقد مرّ شيء من هذا^(ل) الجنس فكن على ذكر^(م) منه^(ن) / .

حلف بأنه^(س) لا مال له وله^(ع) دين على مفلس / - بتشديد اللام - أي محكوم بإفلاسه^(٣) ، أو على مليء ؛ أي غني^(٤) لا يحنث ؛ لأن الدين ليس بمال ، وإنما هو وصف في الذمة ، وقبضه غير^(ف) متصور^(ص) .

حكم حلفه
أنه لا مال له
وله دين على
مفلس أو مليء

- | | |
|---|--|
| (أ) في جـ : [دار] . | (ب) في أ ، ب : [والإجارة] بالواو . |
| (ج) في أ : [دار] . | (د) في أ : [لا] ساقطة . |
| (هـ) في هـ : [لكنه] . | (و) في أ ، ب : [وأطلق] . |
| (ز) في أ ، ب : [ليشمل] . | (ح) في أ : [ساكناً ببعضها] . وفي د : [ملكاً] . |
| (ط) في أ ، جـ : [أن يكون] . | (ي) في ب : [فلان] . |
| (ك) في أ : [دار فلانة ، وزوجها ساكن بها ، فدخلها لا يحنث] . | (ل) في جـ : [هذا] ساقطة . |
| (م) في ب : [ما ذكر] . | (ن) في جـ : [ضمنه] . |
| (س) في جـ : [بأنه] ساقطة . | (ع) في ب : [ولا] . |
| (ف) في أ : [غير] ساقطة . | (ص) في هـ : [مقصود] . |

- (١) انظر : الخلاصة (١٦٧/٢) .
 (٢) انظر : البحر (٤٠٣/٤) وعزاه للوقعات .
 (٣) وقيل : أفلس فلان ؛ فقد مالهُ فأعسر بعد يسر ، فهو مفلس . (انظر : المعجم الوسيط ٧٠٠/٢) .
 (٤) انظر : المعجم الوسيط (٨٨٧/٢) .

خاتمة : حلف (لا يأكل لحم دجاجة أو بقرة^(١) أو شاة أو بغلة) وكذا الإبل والجزور^(١) والبعير والخيول ؛ تناول الذكر والأنثى ، والتاء للوحدة ، والثور والكبش والديك خاص بالذكر ، والبرذون للأعجمي .

(لا يأكل مما يجيء به فلان) فجاء بجمص ، فطبخ^(ب) ، فأكل^(ج) من^(د) مرقه ، وفيه طعم الحمص حنث - كذا في الخانية^(٢) - قال في الفتح : " وعلى هذا فيجب فيما مرّ أنه إذا حلف (لا يأكل لحمًا) فأكل مرقه^(هـ) أنه لا يحنث ؛ أن يقيد^(٣) بما إذا لم يجد طعم اللحم فيها " ^(٣) .

قال لعبده : إن سقيت الحمار فأنت حر ، فذهب به ، فلم يشرب عتق ؛ لأنه سقاه .

(لا يشرب عصيرًا) فعصر عنقودًا في حلقة^(٤) لا يحنث ، ولو في كفه وحساة^(٤) حنث .

- | | |
|--------------------------------------|--|
| (أ) في ب : [أو بقرة] ساقطة . | (ب) في جـ : [وطبخ] . |
| (ج) في جـ : [فأكل من مرقه] ساقطة . | (د) في أ : [من] ساقطة . |
| (هـ) في جـ : [مرقه] . | (و) في ب : [أن يقيد] . |
| (ز) في أ : [فمه] . | (ح) في أ : [وحشاه] . وفي جـ : [وحسا] . |

(١) الجزور في اللغة : ما يصلح لأن يذبح من الإبل ، ولفظه أنثى ، يقال للبعير هذه جزور سمينه ، والجمع جزائر وجزُر . (انظر : المعجم الوسيط ١/ ١٢٠) .

(٢) انظر : الخانية (٥٤/٢) .

(٣) انظر : الفتح (١٠٨/٤) .

(٤) حساة : أي تناوله جرعة بعد جرعة . (انظر : المعجم الوسيط ١/ ١٧٤) .

قيل : هذا في عرفهم ، أمّا في عرفنا فينبغي أن لا يكون حائثاً ؛ لأن ماء العنب لا يسمّى عصيراً في أول ما يعتصر^(أ) .

قال لغيره : أقسمت بالله عليك^(ب) ، أو لم يقل : عليك ، لتفعلن كذا ، فالخالف هو المبتدئ ، إلا أن يكون أراد الاستفهام فلا يمين^(ج) عليه أيضاً .

ولو^(د) قال لغيره : والله لتفعلن^(هـ) كذا ، ولم ينو شيئاً ، فهو حالف^(و) ، فإن لم يفعل المخاطب حث . وإن أراد به^(ز) الاستحلاف فلا شيء على واحد منهما^(ح) .

ولو قال : عليك عهد الله إن فعلت كذا ، فقال : نعم ، فالخالف المحيب ، ولا يمين على المبتدئ ، وإن^(ط) نواه .

وفي^(ي) الخلاصة : " حلف (لا يأكل من مال فلان /) فتهاديا^(ك) ، فأكل الخالف لا يحث ؛ لأن كلاهما أكل من مال نفسه ، وفيه نظر . قال^(ل) : قلت للقاضي الإمام : لو كان أحد^(م) الشركاء صبيّاً لا يجوز ، ولو^(ن) كان^(س) كل واحد منهما / أكل من مال نفسه ينبغي أن يجوز ، قال : نعم ، واستصوبني^(ع) ، لكن لم يصرح بالخلاف^(١) . انتهى .

(أ) في أ : [ما يعتصر] .

(ب) في ب : [عليك] ساقطة .

(ج) في أ : [لو] ساقطة .

(د) في د : [حالف] .

(هـ) في هـ : [منها] .

(و) في أ ، ب : [في] بدون الواو .

(ز) في ب : [فتهاديا] ساقطة . وفي أ : [فتهادي] . وفي د : [فتاهد] . وفي هـ : [فساهدا] .

(ح) في جـ : [فإن] .

(ط) في أ ، هـ : [وإن] .

(ي) في أ : [واستصوبني] . وفي جـ : [واستصوب ذلك مني] .

(١) انظر : الخلاصة (١٥٣/٢ - ١٥٤) .

قال في الفتح^(أ) : " وأقول : الفرق أن^(ب) عدم الحنث / لأكل^(ج) كل من المتهادين^(د) مال نفسه حقيقة ، بل بعض مال الصبي أيضًا "^(١) .

وفي الخلاصة أيضًا : " (لا يأكل من خبز فلان^(هـ)) فأكل خبزاً بينه وبين فلان حنث^(د) "^(٢) . وفي مجموع النوازل : " لا يحنث "^(٣) .

أقول : وينبغي^(ز) أن يجري هذا الخلاف في حلفه (لا يأكل من مال فلان) فتناهدا^(ح) . ولو^(ط) مات فلان ، فورثه ، إن لم يكن له وارث غيره ، أو أكل بعد القسمة لا يحنث ، وإلا حنث .

ولو قال : رغيف فلان لا^(ي) يحنث .

(لا^(ك) يزرع / أرض فلان) فزرع أرضاً بينه وبين غيره حنث^(ل) ؛ لأن نصف الأرض يسمّى^(٢) أرضاً^(ن)^(س) . ولو قال : لا أدخل دار فلان ، فدخل داراً^(ع) بينه وبين غيره لا يحنث ؛ لأن نصف الدار لا يسمّى داراً ، [و] الكل^(ف) في فتح القدير^(٤) .

- | | |
|--|---|
| (أ) في أ : [البحر] . | (ب) في أ : [أن] ساقطة . |
| (ج) في أ : [لا أكل] . وفي هـ : [لماكل] . | (هـ) في أ : [خبز من فلان] . |
| (د) ف أ ، هـ : [المشاهدين] . وفي ب ، د : [المتهادين] . | (ز) في أ : [وينبغي] ساقطة . |
| (و) في جـ ، هـ : [يحنث] . | (ط) في د : [لو] ساقطة . |
| (ح) في هـ : [مساهدا] . | (ك) في أ : [لا يزرع] . |
| (ي) في جـ : [لا] ساقطة . | (م) في هـ : [تسمى] . |
| (ل) في ب : [يحنث] . | (س) في ب : [أيضًا] وهي زائدة . |
| (ن) في ب : [أرضاً] ساقطة . | (ف) في أ : [دارا لكل] . وفي النسخ : الواو ساقطة . |
| (ع) في ب : [دار] . | |

(١) انظر : الفتح (١٠٩/٤) .

(٢) انظر : الخلاصة (١٥٣/٢) .

(٣) انظر : الفتح (١١٠-١٠٩/٤) .

(٤) انظر : الفتح (١٠٩/٤) وعزاه لمجموع النوازل .

أحكام بعض
المسائل المنشورة

ثم رأيت في منية المفتي فروغاً يكثر دورها ، فأحببت ذكرها .
(لا يدع فلائناً^(أ) يدخل داره) { فيمينه على النهي إن لم يملك^(ب) منعه ، وإلا فعلى
النهي والمنع جميعاً }^(ج) .
أَجْر^(د) داره ، ثم حلف أن^(هـ) لا يتركه^(و) في داره ، فإذا قال له : اخرج من
داري بر^(ز) .

(لا يدع ماله اليوم على غريمه^(١)) فقدمه إلى القاضي وحلفه^(ح) بر .
لازم^(ط) رجلاً ، فحلف الملزوم^(ي) (ليأتينه^(ك) غداً) فأتاه في الموضع الذي لزمه فيه لا
ير^(ل) حتى يأتي منزله^(٢) .
وإن حلف في منزله ، فتحول إلى آخر لا ير حتى يأتي الجديد^(٣) .
ادعى عليه ، فحلف بالطلاق (ما له عليه شيء) فقامت عليه البينة بالمال ؛ حنث
عند أبي يوسف ، وعليه الفتوى ، وقد نص محمد أنه يحنث بلا خلاف .

(أ) في أ : [فلان] .

(ب) في ب : [يمكن] . وفي جـ ، هـ : [لم يكن] . (ج) في جـ : ما بين القوسين مكرر .

(د) في د : [أجره] . (هـ) في أ ، د ، هـ : [انه] .

(و) في أ : [لا ينزله] . (ز) في أ : [بر] ساقطة .

(ح) في ب ، جـ : [حلف] . (ط) في أ : [لازم رجل رجلاً] .

(ي) في أ : [المكروم] . (ك) في جـ : [ليأتيه] .

(ل) في ب : [لا يرا] .

(١) الغريم : هو الذي عليه الدَّيْن . (انظر : القاموس ص ١٣٠) .

(٢) في منية المفتي : " لزم رجلاً فحلف الملزوم ليأتيته غداً ، فأتاه في الموضع الذي لزمه لا ير حتى لا يأتي منزله " .
(انظر : منية المفتي ٢٩/أ) .

(٣) هذه المسألة نقلها المؤلف بالمعنى ، ونص المسألة التي في المنية هو : " إن لزمه في منزله فحلف ليأتيته غداً ،
فتحول الطالب إلى منزل آخر فأتى الحالف المنزل الأول ، فلم يجده لا ير حتى يأتي منزله الذي تحول إليه " .
(انظر : منية المفتي ٢٩/أ) .

(لا يدع غريمه يذهب) فذهب { الغريم حال نومه لم يحنث^(١) .
 (آخر^(ب) امرأة أتزوجها تكن^(ج) طالق) فتزوج امرأة {^(د) ، ثم طلقها ، ثم تزوجها ، ثم مات لم تطلق .
 حلف / أن فلاناً / ثقيل^(هـ)^(١) ، وهو عند الناس غير ثقيل ، وعنده ثقيل^(٢) لم يحنث^(٣) ، إلا أن ينوي ما عند الناس .
 (لا يعمل معه^(ح) في^(ط) القصارة^(٢) ونحوها) فعمل مع^(ي) شريكه حنث ، ومع^(ك) عبده المأذون لا^(٣) .
 والفروع / كثيرة ، والأعمار^(ل) قصيرة / ، وفيما ذكرناه كفاية ، إذ لا وصول إلى الغاية ، والله الموفق^(٢) بمنه^(ن) وكرمه^(س) .

(أ) في أ : [بلا خلاف] وهي زائدة .
 (ج) في أ ، ب ، د ، هـ : [تكن] ساقطة .
 (هـ) في أ : [ثقيلًا] .
 (ز) في ب : [لم يجب] .
 (ط) في أ ، ب : [إلا في] .
 (ك) في أ : الواو ساقطة .
 (م) في أ : [والله أعلم] .
 (ن) فـ في ج : [ومنه ، والحمد لله وحده ، وصلى الله على سيدنا محمد من لا نبي بعده ، وآله وصحبه وسلم ، آمين] . وفي ب : [ومنه] مكررة [وكرمه] ساقطة . وفي د : [ومنه وكرمه] ساقطة .
 (س) في هـ : [والحمد لله وحده] .

(١) ثقيل : هذا وصف ، والجمع ثقلاء وثقال . (انظر : المعجم الوسيط ٩٨/١) .
 (٢) القصارة : حرفة القَصَّار ، وهو المبيِّض للثياب ، وكان يهيء النسيج بعد نسجه ببله ودقه بالقصرة -القطعة من الخشب- . (انظر : المعجم الوسيط ٧٣٩/٢) .
 (٣) انظر : منية المفتي (٢٩/أ) .

الفهارس العلمية

- (١) فهرس الآيات القرآنية .
- (٢) فهرس الأحاديث النبوية .
- (٣) فهرس الآثار .
- (٤) فهرس المصطلحات والكلمات الغريبة .
- (٥) فهرس الأبيات الشعرية .
- (٦) فهرس الأعلام المترجم لهم .
- (٧) فهرس الأماكن والبلدان .
- (٨) فهرس مصادر المصنف .
- (٩) فهرس المصادر والمراجع .
- (١٠) فهرس الموضوعات .

فهرس الآيات القرآنية

الآية	السورة والآية	رقم الصفحة
﴿ ثُمَّ أَتَمُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ... ﴾	البقرة : ١٨٧	٣٣١
﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ ... ﴾	البقرة : ٢٢٥	٩٠ ، ٧٨
﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾	النساء : ٨٢	٨
﴿ وَمَنْ تَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾	النساء : ١٠٠	١٧٩
﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ ... ﴾	المائدة : ٨٩	٩٤ ، ٩٣ ، ١٢٨ ، ١٢٧ ، ١٣١ ، ١٢٩ ، ١٣٥ ، ١٣٣
﴿ وَمَنْ يُؤْلِهِمْ يَوْمَ ذُبُرِهِ ... ﴾	الأنفال : ١٦	٢٥٨
﴿ وَإِنْ نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ ... ﴾	التوبة : ١٢	١٣٦ ، ٧٨
﴿ تَخْلِفُونَ لَكُمْ لِتَرْضَوْا عَنْهُمْ ﴾	التوبة : ٩٦	١٠٧ ، ١٠٦
﴿ لَا يَزَالُ بُنِيتُهُمُ الَّذِي بَنَوْا رِيبَةً فِي قُلُوبِهِمْ ... ﴾	التوبة : ١١٠	٢٦١
﴿ فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ ﴾	يونس : ٣٢	١٢٠
﴿ فَلَمَّا جَاءَهُمُ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِنَا ﴾	يونس : ٧٦	١٢٠
﴿ وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ ﴾	يوسف : ٢١	١٠٠
﴿ وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا ﴾	النحل : ١٤	٢١١
﴿ وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ ﴾	النحل : ٩١	١١٠
﴿ أَنْ أَتْبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾	النحل : ١٢٣	٢٧٩
﴿ أَذْهَبَ إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى ﴾	طه : ٤٣	١٧٩

الآية	السورة والآية	رقم الصفحة
﴿ وَبِيعْ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ ﴾	الحج : ٤٠	١٥٣
﴿ فَسُبْحَنَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾	الروم : ١٧	٢٦٦
﴿ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾	لقمان : ٧	٢٨١
﴿ يَتَأْتِيَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ ... ﴾	الأحزاب : ٥٣	١٩٠
﴿ فَرَاغَ عَلَيْهِمْ ضَرْبًا بِالْيَمِينِ ﴾	الصفات : ٩٣	٧٨
﴿ قَالُوا إِنَّكُمْ كُنْتُمْ تَأْتُونَنَا عَنِ الْيَمِينِ ﴾	الصفات : ٢٨	٧٨
﴿ وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا فَاضْرِبْ بِهِ وَلَا تَحْنَتْ ... ﴾	ص : ٤٤	٣٤٦
﴿ وَبَشِّرْهُ بِغُلَامٍ عَالِمٍ ﴾	الذاريات : ٢٨	٢٨٣
﴿ وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ ... ﴾	المجادلة : ٣	١٢٧
﴿ اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً ﴾	المنافقون : ٢	١٠٦
﴿ يَتَأْتِيَا النَّبِيَّ لِمَ تَحَرَّمَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ ﴾	التحریم : ١	١٣٨ ، ١١٢
﴿ قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ ﴾	التحریم : ٢	١٣٨
﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ ذُلُولًا ... ﴾	المالك : ١٥	١٩٦
﴿ إِنَّا بَلَوْنَهُمْ كَمَا بَلَوْنَا أَصْحَابَ الْجَنَّةِ إِذْ أَقْسَمُوا ... ﴾	القلم : ١٧	١٠٦
﴿ لَا خَذَنَّا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ﴾	الحاقة : ٤٥	٧٨
﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ ﴾	الإنسان : ١	٢٦٦

فهرس الأحاديث النبوية

ص	طرف الحديث
٢٧٠	أحب البلاد إلى الله مساجدها وأبغض البلاد على الله أسواقها
١٣٣	إذا حلفت على يمين فكفر عن يمينك ثم أتت الذي هو خير
٨٨	إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة أنصت والإمام يخطب فقد لغوت
١٠٧	أصبت بعضاً وأخطأت بعضاً
١٠٧	أصبت وأخطأت
٢٧٥	إن السقط ليرغم ربه إذا دخل أبويه النار ...
١٠١	إن الله تعالى ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم ...
٨٤	إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم ...
٢٧٠	أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن خير البقاع فقال ...
١٠٣	إن ربي غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله ...
٢٤٦	إن كان عندك ماء بات هذه الليلة في شنة وإلا كرعنا
١٠٩	إن كنتم تطعنون في إمارته فقد كنتم تطعنون في إمارة أبيه من قبل ...
١١٩	أن لا يشرکوا به شيئاً
١٣٧	تبرئکم يهود بخمسين يميناً
٢٧٥	تزوجوا فيني مكاتر بكم الأمم وإن السقط ليرى محبباً بباب الجنة ...
٩٨	ثلاث جدهن جد وهزلهن جد : الطلاق والعقاق واليمين
٩٨	ثلاث جدهن جد وهزلهن جد : النكاح والطلاق والرجعة
٩٠	جاء أعرابي إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ، ما الكبائر ؟ قال : الإشرک بالله ...
٢٧٥	سوداء ولود خير من حسناء لا تلد ، إن السقط ليظل محبباً ...
١٤٧	فأوف بندرك

ص	طرف الحديث
١٤٧	فاقض الله
٨٩	الكبائر الإشراف بالله تعالى وعقوق الوالدين ...
١٤٧	كفارة النذر كفارة اليمين
١٤٧	لا وفاء لنذر في معصية
٢٨٣	لن يجزي ولد والدها إلا أن يجده مملوكًا فيشتره فيعتق
٢٨٢	من أحب أن يقرأ القرآن غصًا طريًا كما أنزل فليقرأ بقراءة ابن أم عبد
١٩٤	من ابتاع عبدًا وله مال فماله للذي باعه إلا أن يشترط المبتاع
١٩٤	من باع عبدًا وله مال فماله للذي باعه إلا أن يشترط المبتاع
٨٤	من حلف بطلاق أو عتاق واستثنى فلا حنث عليه
٨٤	من حلف بغير الله فقد كفر أو أشرك
١١٣	من حلف على يمين بملة غير الإسلام كاذبًا متعمدًا فهو كما قال
١٥٢	من حلف على يمين فقال إن شاء الله فقد استثنى
١٥٢	من حلف على يمين وقال إن شاء الله فلا حنث عليه
١١٥	من كان حالفًا فليحلف بالله أو ليصمت
١٣٤	من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه
١١١	من نذر نذرًا لم يسم فكفارته كفارة يمين
١٤٧	من نذر وسمى فعله الوفاء بما سمي
٣٣٦	نهي صلى الله عليه وسلم على البتراء
٣٤٩	هل وجدتم ما عد ربكم حقًا ؟ ...
١٣٤ ، ١٣٣	وإذا حلفت على يمين فرأيت غيرها فأت الذي هو خير وكفر عن يمينك
١١٩	يا معاذ أتدري ما حق الله على العباد
٢٧٥	يظل السقط مجنطيًا على باب الجنة حتى يدخل أبواه الجنة
٨٩	يقتطع بما حق امرئ مسلم

فهرس الآثار

ص	القائل	طرف الأثر
٢٨٢	ابن مسعود	بشرني أبو بكر ، وأخبرني عمر
٢٦٦	ابن عباس	الحين ستة أشهر
٣٣٦	ابن عمر	سأل ابن عمر رجل فقال : كيف أوتر ؟ قال : أوتر بواحدة ...
١٣١	ابن مسعود	قراءة ابن مسعود (متتابعات)
١٣٨	أنس	كانت له أمة يطؤها فلم تنزل عائشة وحفصة به حتى حرماها على نفسه
١٠١	ابن مسعود	لأن أحلف بالله كاذباً أحب إلي من أن أحلف بغيره صادقاً
٩٢	سعيد بن جبير	هو أن يحرم على نفسه ما أحل الله له من قول أو عمل

فهرس المصطلحات والكلمات الغريبة^(١)

الكلمة	ص	الكلمة	ص
الإبراء	٣٦٤	أم الولد	٢٨٦
الأبتر	٣٣٦	الآمر	٢٩٣
الأتراك	٩٩	أهل السنة	٣٤٨
الإجارة	٢٤٢	الإيداع	٣٠٨
الإجماع	١٢٦	إيزاء	٣٦٥
الإحصان	٢٨٧	الإيلاء	١٤٤
الإخبار	٢٥٤	الإيحاء	٩٩
الإدام	٢٣٥	الاستحسان	١٤١
الإزار	١٣٠	البر	٨٢
الاسطوانة	١٦٠	البرذون	١٩٥
الإسقاط	٧٩	البساط	٣٤٣
الإشارة	٢٥٤	البسر	٢٠٠
الأشاعرة	١٠٤	البشارة	٢٨١
الإظهار	٢٥٥	البلع	١٩٦
الإعارة	٢٤٢	البنفسج	٣٦٦
الإفشاء	٢٥٥	البنية	١٩٦
الإقالة	٢٩٧	البيساني	٢٢٥
الإقرار	٢٥٤	البيعة	١٥٣
الإكراه	٧٨	الترادف	١٩٨
الأكل	١٩٦	التعاطي	٢٩٥
الألية	٢١٢	التعزيز	٣١١

(١) ذكرتُ مواضع التعريف بها ، سواء عرّف بها المؤلف في المتن ، أو عرّف بها في الحاشية .

الكلمة	ص	الكلمة	ص
التعليق	٨١	الحشو	٢٦٩
التغاير	١٩٨	الحشيش	٣٤٣
التلين	٣٤٣	الحصرم	٢٠٢
التمر	٢٠٠	الحصير	١٦٢
تنحلّ	١٦٦	الحقيقة	١٠٤
التنور	٢٣١	الحل	٣٢٧
التولية	٣١٢	الحَمَل	٢٠٥
الثريد	١٩٩	الحنث	٨٣
ثقل	٣٧٤	الحنطة	٢٢٢
الثمر	٢٠٢	الحوالة	٣١٢
الثوب	١٣٠	الحيلة	٣٤٥
الجاموس	٢١٨	الحين	٢٦٦
الجب	٢٤٦	الخفين	١٦١
الجبة	١٣٠	الخل	٢٠١
الجزور	٣٧٠	الخلع	٣٠٣
الجفنة	٨١	الخليق	١١٠
الجلالة	٢٧١	الخمار	١٣٠
الجمّار	٢٠٠	الخنق	٣٥٠
جمع الكثرة	٢٦٧	الخيار	٣١٩
الجنون	٣٠١	الدار	١٥٧
الخانوت	١٨٢	دار الحرب	١٢٢
الحايك	١٧٤	الداعر	٣٦١
الحبس	٣١١	الدبس	٢٠١
حسا	٣٧٠		

الكلمة	ص	الكلمة	ص
الدخن	٢٢٦	السُدى	٢٦٥
الدرهم	٢١٥	السراويل	١٣٠
الدقيق	٢٢١	السراية	٧٩
الذاهل	٩٦	السرداب	١٦٣
الذرة	٢٢٦	السرية	٢٨٦
الذوق	١٩٧	السف	٢٢٤
الرامخ	٢٠٠	السفير	٣٠٨
الرطب	٢٠٠	السقط	٢٧٥
الرقاق	٢٢٥	السكة	١٧٥
رَقَم	٢٩٦	السَّلم	٢٩٥
الرهن	٣٢٢	السوط	٣٤٥
الرواح	١٨٠	السويق	٢٢١
الري	٢٨٤	الشبع	٢٨٤
الزبد	٢٠٣	الشرب	١٩٦
الزبرجد	٣٤١	الشعير	٢٢٦
الزبيب	٢٠٢	الشفاة	١٩٧
الزمرد	٣٤١	الشفع	٣٣٦
الزيوف	٣٥٤	الشفعة	٣١١
السؤر	٢٧١	الشفيع	٣٥٥
السائمة	٣٥٩	الشمط	٢٠٧
السبي	٣٢٤	الشن	٢٤٦
الستر	٣٢٨	الشيراز	٢٠٤
ستوقة	٣٥٥	الصاع	١٥١
السحور	٢٤١	الصدقة	٣٠٤

الكلمة	ص	الكلمة	ص
الصرف	٣٦٥	العرصة	١٥٧
الصفّة	١٥٤	العرف	٨٧
الصلح	٢٩٩	العرف القولي	٢١٥
الصياغة	٣١٤	عروض التجارة	٣٥٩
الضابط	٢٩٢	العزل	٢٨٧
الضغث	٣٤٦	العشاء	٢٣٩
الضيعة	٣٦٠	العشاء	٢٣٩
طبرستان	٢٢٦	العصيدة	٢٢٤
الطلاق	٧٨	العطية	٣٠٥
الطلاق البائن	١٤٤	العلاقة	٢٠٩
الطلع	٢٠٠	العلاقة	٣٠٦
طواف الزيارة	٣٢٧	العمامة	١٣٠
الظلة	١٥٤	العُمرى	٣٦٤
الظهار	١٢٧	العنة	٣٠٢
العارية	٣٠٥	الغداء	٢٣٨
العام	٣١٤	الغريم	٣٧٣
العتق	٧٨	الغزل	١٧٤
العجور	٢٣٤	الغلة	١٦٥
العدة	٢٧٥	الفتور	١٧٢
العدرة	٢٠٧	الفضول	٣٠١
العرجون	٢١١	الفتور	٢٣٨
العُرس	١٨١	القباء المحشو	١٦١

الكلمة	ص	الكلمة	ص
القتل	٣١١	الكسوة	١٢٨
القديد	٢١٦	الكفالة	٣١٢
القرض	٣٠٥	الكُمّاج	٢٢٥
القرينة	١٠٤	الكنيسة	١٥٤
القصاراة	٣٧٤	الكهل	٢٠٧
القطع	٣١١	الكوز	٢٤٧
القطن	٣٤٠	اللؤلؤ	٣٤٠
القلنسوة	١٦١	اللحمة	٢٦٥
القلب	٣٤٩	اللغو	٢٨٥
القلية	٢٢٧	اللهاة	١٩٧
القَمْع	٢٠٩	المأمور	٣٠٧
القَميص	١٣٠	المباشر	٢٩٢
القناة	١٦٣	المبعض	٢٨٩
القياس	٩٧	المجاز	١٠٤
الكياسة	٢١١	محبطني	٢٧٥
الكبش	٢٠٥	المحلة	١٧١
الكتان	٣٤٠	المخطئ	٩٦
الكر	٢٧٨	المدبر	٢٨٩
الكرّاع	٢١٤	المرصع	٣٤١
الكرع	٢٤٤	المزم	١٥٦
الكرم	٢٠٢	مزورة	٢٢٨
الكُسكُس	٢٢٥	المساء	٢٤٠

الكلمة	ص	الكلمة	ص
المصر	١٧٥	النكاح الصحيح	٢٠٧
المضغ	١٩٦	نكل	١٣٧
معتوه	٣٠١	النيّ	٢١٧
المفلّس	٣٦٩	النيابة	٣١٤
المقاصة	٣٥٧	الهبة	٣٠٤
المكاتب	١٢٨	العتك	٨٢
الملاءة	٣٤٤	الهدم	٣١١
المليء	٣٦٩	الهرولة	٣٢٧
الموالاة	٢٠٧	الهريسة	٢٢١
الموثقون	٣٦٨	الهزل	٧٩
ميزاب	٣٢٨	الوتد	١٧٣
الناسي	٩٦	الودك	٢٢٨
الناطف	٢٠١	الوصية	٣١٢
النبهجة	٣٥٤	الوقف	٣١١
النبيد	٢٠١	اليأس	٣٢٤
النحاس	٢٠٦	الياسمين	٣٦٥
التحل	٣٦٤	الياقوت	٣٤١
النذر	٨٥	يتوشح	١٣٠
النسخ	١٢٢	اليمين	٧٨
نشابة	٣٥٠	يمين الغموس	٢٨١
النفاس	٢٧٥	يمين الفور	١٩١
النفوس	٢٣٤	اليمين المؤبدة	١٩١
النكاح	٧٨		

فهرس الأبيات الشعرية

ص	البيت
٣١٣	بفعل وكيل ليس يحنث حالف إجارة استئجار الضرب لابنه بيع شراء صلح مال خصومة كذا قسمة والحنث في غيرها أثبت
٢٤٠	غدونا غدوةً سحرًا بليل عشاء بعدما انتصف النهار
٢٧١	من قال لا أدري بما لم يدره في الدهر والخنثى كذاك جوابه فقد اقتدى في الفقه بالنعمان ومحل أطفال ووقت ختان
٢٧١	ورع الإمام الأعظم النعمان سؤر الحمار تفاضل جلاله سبب التوقف في جواب ثمان وثواب جني على الإيمان والدهر والكلب المعلم ثم مع ذرية الكفار وقت ختان
٢٥٩	وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة سقيناهم كأسًا سقينا بمثلها ليالي لاقينا جذامًا وحميرا ولكنهم كانوا على الموت أصبرا
١٥٧	يا دار مية بالعلياء فالسند أقوت وطال عليها سالف الأبد

فهرس الأعلام المترجم لهم

ص	اسم العلم
٣١٣	إبراهيم بن أحمد بن علي ، أبو إسحاق الدمشقي الطرسوسي
١٩٩	إبراهيم بن عبدالله الزبيدي القلانسي
٣٠٧	أحمد بن أبي بكر بن عبد الوهاب ، أبو عبدالله القزويني ، بديع الدين
٢٠٧١	أحمد بن أبي بكر بن محمد الحدادي العبادي اليمني
٢٣٨	أحمد بن إسماعيل التمرتاشي الخوارزمي
١٣٨	أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر الخراساني النسائي
٢١٩	أحمد بن علي بن ثعلب ، مظفر الدين بن الساعاتي
٣٢٠	أحمد بن علي بن عبدالعزيز البلخي
٢٤١	أحمد بن عمرو بن مهير ، أبو بكر الشيباني الخفاف
١٣٩	أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر القدوري
٢١٨	أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي
٢٠١٤	أحمد بن محمد بن عمر العتاي البخاري
٨٢	أحمد بن محمد بن محمد بن الحسن الشمسي ، أبو العباس ، تقي الدين
٢٤٠	أحمد بن منصور ، أبو نصر الأسبيجاي
	الأزهري = محمد بن أحمد الأزهر
١٠٩	أسامة بن زيد بن حارثة
	الأسبيجاي = أحمد بن منصور
٢٠٢	إسحاق بن أبي بكر الولوالجي ، أبو المكارم
	الإمام = النعمان بن ثابت ، أبو حنيفة
١٠٣٨	أنس بن مالك بن النضر
	البخاري = محمد بن إسماعيل بن إبراهيم

ص	اسم العلم
	بديع الدين = أحمد بن أبي بكر
	البزازي = محمد بن محمد بن شهاب
	البزدوي = علي بن محمد بن الحسن
٢٦٨	بشر بن الوليد بن خالد بن الوليد الكندي
	البلخي = أحمد بن علي بن عبدالعزيز
	أبو بكر الصديق = عبدالله بن عثمان
	الترمذي = محمد بن عيسى
	التمرتاشي = أحمد بن إسماعيل
	الثالث = محمد بن الحسن الشيباني
	الثاني = يعقوب بن إبراهيم ، أبو يوسف
	الحاكم الشهيد = محمد بن محمد بن أحمد
١٢١	الحسن بن منصور بن أبي القاسم محمد بن عبدالعزيز الأوزجندی الفرغاني ، المعروف بقاضي خان
١٣٨	حفصة بنت عمر بن الخطاب
	أبو حنيفة = النعمان بن ثابت
	الخفاف = أحمد بن عمرو بن مهير
	خواهر زاده = محمد بن الحسين بن محمد
	أبو داود = سليمان بن الأشعث
	الرازي = علي بن أحمد
	الرضي = محمد بن الحسن الرضي
	ركن الإسلام = علي بن الحسين بن محمد السغدي
١٨٧	زفر بن الهذيل بن قيس العنبري البصري
	الزندوستي = علي بن يحيى

ص	اسم العلم
	الزيلي = عثمان بن علي
	ابن الساعاتي = أحمد بن علي بن ثعلب
	السرخسي = محمد بن أحمد بن أبي سهل
٢٩٧	سعد بن محمد بن الحسين ، أبو المظفر ، جمال الإسلام الكرايسي
٩٢	سعيد بن جبير الأسدي
	السغدي = علي بن الحسين بن محمد السغدي
١٥٢	سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأزدي ، أبو داود السجستاني
	ابن سماعة = محمد بن سماعة
	سيويه = عمرو بن عثمان
	الشارح = عثمان بن علي بن محجن بن يونس الزيلي
	الشافعي = محمد بن إدريس بن العباس
	أبو شجاع = محمد بن أحمد بن الحسن بن القاسم
	شمس الأئمة = محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي
	الشمي = أحمد بن محمد بن محمد بن الحسن
	شيخ الإسلام = محمد بن الحسين بن محمد ، بكر خواهر زاده
	صدر الشريعة = عبيدالله بن مسعود بن محمود
	الصدر الشهيد = عمر بن عبدالعزيز بن عمر
	الطحاوي = أحمد بن محمد بن سلامة
	الطرسوسي = إبراهيم بن أحمد بن علي
١٣٨	عائشة بنت أبي بكر الصديق
٣١٢	عبدالبر بن محمد بن محب الدين محمد بن محمد ، أبو الوليد
٣٣٨	عبدالرحيم بن أحمد بن إسماعيل الكرمني
٣٦٤	عبداللطيف بن عبدالعزيز بن أمين الدين الرومي الحنفي ، ابن الملك

ص	اسم العلم
٢٦٦	عبدالله بن عباس بن عبدالمطلب بن هاشم الهاشمي
٢٨٢	عبدالله بن عثمان بن عامر بن عمرو القرشي التيمي ، أبو بكر الصديق
١٣١	عبدالله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي
٣٠٤	عبدالوهاب بن أحمد بن وهبان ، أبو محمد الدمشقي
٣٦٦	عبيدالله بن الحسن بن دلال بن دهم ، أبو الحسن الكرخي
٨٦	عبيدالله بن مسعود بن محمود المحبوبي
	العتابي = أحمد بن محمد بن عمر
٩٥	عثمان بن علي بن محجن بن يونس الزيلعي
١١٨	علي بن أحمد بن مكّي الرازي
٣٣٨	علي بن الحسين بن محمد السغدي ، أبو الحسن ، ركن الإسلام
١٤٨	علي بن الحسين بن محمد بن الفضل المروزي
٣٥٠	علي بن محمد بن الحسن بن عبدالكريم ، فخر الإسلام البزدوي
١٩٧	علي بن يحيى الزندوستي البخاري
٢٨٢	عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبدالعزيز القرشي العدوي ، أبو حفص
١٤٩	عمر بن عبدالعزيز بن عمر بن مازة الشهيد
١٢١	عمر بن محمد بن أحمد بن إسماعيل النسفي
١٠٩	عمرو بن عثمان بن قنبر ، أبو بشر ، الملقب بسبيويه
	العيني = محمود بن أحمد بن موسى
	فخر الإسلام = علي بن محمد بن الحسن البزدوي
	الفراء = يحيى بن زياد
	أبو الفضل = محمد بن الفضل
	الفقيه = نصر بن محمد ، أبو الليث السمرقندي
	قاضيخان = الحسن بن منصور

ص	اسم العلم
	القدوري = أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر
	القلانسي = إبراهيم بن عبدالله
	الكرابيسي = سعد بن محمد
	الكرخي = عبيدالله بن الحسن بن دلال
	الكرميني = عبدالرحيم بن أحمد
	أبو الليث = نصر بن محمد
١٨٠	محمد بن أحمد الأزهر الهروي الشافعي ، أبو منصور الأزهر
٨٩	محمد بن أحمد بن أبي سهل ، أبو بكر السرخسي ، شمس الأئمة
١٧٨	محمد بن أحمد بن الحسن بن القاسم بن حمزة بن الحسين بن علي بن أبي طالب العلوي ، أبو شجاع
٩١	محمد بن إدريس بن العباس القرشي الشافعي
٨٩	محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري
١٠٨	محمد بن الحسن الرضي الاسترابادي
٩١	محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني
٢٢٢	محمد بن الحسين بن محمد البخاري ، شيخ الإسلام ، بكر خواهر زاده
٢٢٨	محمد بن سماعة بن عبيدالله بن هلال التميمي
٣٥٦	محمد بن عبدالله الهروي ، معين الدين ، المعروف بمنلا مسكين
١٥٢	محمد بن عيسى بن سورة السلمى الترمذي
١٨٧	محمد بن الفضل الكماري البخاري
١٤٣	محمد بن محمد بن أحمد المروزي السلمى الحاكم
٢٩٤	محمد بن محمد بن شهاب بن يوسف الكردي الخوارزمي البزازي
٨٣	محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد ، بدر الدين العيني
٢٩٦	محمود بن أحمد بن عبدالعزيز بن عمر بن مازة البخاري المرغيناني

ص	اسم العلم
	المروزي = علي بن الحسين
	المصنف = عمر بن محمد بن أحمد بن إسماعيل النسفي
٢٣٧	معاوية بن أبي سفيان صخر بن حرب بن أمية بن عبدشمس القرشي الأموي
	ابن الملك = عبداللطيف بن عبدالعزيز
	منلا مسكين = محمد بن عبدالله الهروي
	النسائي = أحمد بن شعيب
	النسفي = عمر بن محمد
١٤٥	نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم ، أبو الليث السمرقندي الفقيه
١٢٨	النعمان بن ثابت بن زوطي ، أبو حنيفة
	النووي = يحيى بن شرف
	الولوالجي = إسحاق بن أبي بكر
	ابن وهبان = عبدالوهاب بن أحمد
١٠٨	يحيى بن زياد بن عبدالله الديلمي
١٨١	يحيى بن شرف النووي ، أبو زكريا
٢٢٩	يعقوب باشا بن خضربك بن جلال الدين الرومي
١١٤	يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري ، أبو يوسف
	أبو يوسف = يعقوب بن إبراهيم

فهرس الأماكن والبلدان

ص	المكان	ص	المكان
٢٥٩	جدام	٣٠١	المسجد الأزهر
٢٥٩	حمير	١٤	إيذج
٢٢٦	زبيد	١٨٨	بُخارى
٢٩٦	سمرقند	٣٤٩	بدر
٣٥٢	السواد	٢٢٦	بدوي
٢٢٦	طبرستان	١٠٠	بغداد
١٥٦	الكوفة	٢١٥	بلخ
١٣	نسف	٢٧	تبريز

فهرس مصادر المصنف

اسم الكتاب	مواضع ذكره بالصفحات
الأصل	١٠٦ ، ١٧٣ ، ٢٢٣ ، ٢٧٣
الاختيار لتعليل المختار	١٢٠ ، ١٨٣ ، ٢٣٧
أنفع الوسائل إلى تحرير المسائل (الفتاوى الطرسوسية)	٣١٣
إيضاح الإصلاح	٢٣٥ ، ٢٧٧
البحر الرائق	٨٠ ، ٨٦ ، ٩٠ ، ٩٥ ، ٩٧ ، ١٠٢ ، ١٢٥ ، ١٣٦ ، ١٤٩ ، ١٥٢ ، ١٧٢ ، ١٨٠ ، ٢١٦ ، ٢٨٤ ، ٢٩٣ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠٧ ، ٣١٢ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٣٣ ، ٣٥٧ ، ٣٦٠ ، ٣٦٨
بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع	٨١ ، ٨٦ ، ٨٩ ، ١١٤ ، ١٦٠ ، ١٧٦ ، ١٧٩ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ٢٠٨ ، ٢٢٨ ، ٢٣٤ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٥٦ ، ٢٦٧ ، ٢٨١ ، ٢٨٣ ، ٢٩٦ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣
التجريد	٢٨٨
التحرير في الأصول	٢١٥
التفاريق (جمع التفاريق)	٢٦٥ ، ٣٠٩
تفصيل عقد الفرائد بتكميل قيد الشرائع	٢٩٧ ، ٣٠١ ، ٣١٣
تغذيب القلانسي	١٩٩ ، ٢٢٣ ، ٢٣٧ ، ٢٥٨ ، ٢٧٣
تغذيب اللغة	١٨٠

اسم الكتاب	مواضع ذكره بالصفحات
تبيين الحقائق بشرح كنز الدقائق	٨٥ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ١٠١ ، ١١٢ ، ١١٩ ، ١٢٤ ، ١٥٦ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٤ ، ١٧٤ ، ١٧٩ ، ١٨٣ ، ١٨٦ ، ١٩٩ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢٢٠ ، ٢٣٢ ، ٢٤٠ ، ٢٤٥ ، ٢٦٣ ، ٢٧٧ ، ٢٨٤ ، ٢٩١ ، ٢٩٣ ، ٣٠٠ ، ٣٢٠ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٤٣ ، ٣٣٤ ، ٣٤٣ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٧
الجامع الصغير	٣٢٥ ، ٣٣١ ، ٣٥٠
جامع الفصولين في الفروع	٣٦٧
الجامع الكبير في فروع الحنفية	١٩٣ ، ٢١٨ ، ٢٧٣ ، ٣١٧ ، ٣٣٦ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧
الجامع الوجيز (الفتاوى البزازية)	١٠٨ ، ١٥٠ ، ١٧٤ ، ٢٩٤ ، ٣٠٠ ، ٣١٧ ، ٣٠٢
جمهرة اللغة	٣٤٤
الحاوي القدسي في الفروع	٢١٨
الحواشي السعدية على العناية شرح الهداية	٨١ ، ٨٦ ، ٢١٥ ، ٢٤٩ ، ٣٣٠ ، ٣٤٧
الحواشي يعقوبية على شرح الوقاية	٩٤ ، ٢٢٩
الخانية (فتاوى قاضيخان)	١١٤ ، ١١٨ ، ١٢١ ، ١٢٨ ، ١٣٢ ، ١٤٠ (٢) ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٦٥ ، ٢٠٠ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢٢٥ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ (٢) ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٩ ، ٣٢٢ ، ٣٢٩ ، ٣٧٠

اسم الكتاب	مواضع ذكره بالصفحات
خزانة الأكمّل في الفروع	٣٦٠
خلاصة الفتاوى	١٠٠ ، ١٢٨ ، ١٣٢ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥١ ، ٢٠٠ ، ٢١٦ ، ٢٢٨ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٣٥٠ ، ٣٦٩ ، ٣٧٢ ، ٣٧١
ذخيرة الفتاوى (الذخيرة البرهانية)	١٠٥ ، ١٥٥ ، ١٥٩ ، ١٨١ ، ٢١٧ ، ٢٢١ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٨٢ ، ٢٩٨ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦
الرسالة اليوسفية	٣٥٦
رمز الحقائق شرح كنز الدقائق	٨١ ، ٩٥ ، ٩٧ ، ١١٦ ، ١٥٦ ، ٢٣٤
الزيادات في فروع الحنفية	١٧٥
السراج الوهاج في شرح مختصر القدوري	٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٣٤١
الشافى في فروع الحنفية	٢٥٣
الشامل في فروع الحنفية	٢٥٥
شرح الكنز	٣٥٦
شرح مجمع البحرين وملتقى النهرين	٣٦٤
شرح الطحاوى على الجامع الكبير	٢٦٧
شرح مختصر الطحاوى	٢٤٠ ، ٣١١
شرح الوقاية	٨٦ ، ٨٧ ، ٢٩٣ ، ٣٣١
شهادات القدوري	٢٩٦
الصحاح	٢٣٩ ، ٣٤٤
العناية شرح الهداية	٨٨ ، ٩٦ ، ٢٤٩ ، ٣١٨ ، ٣٣٣ ، ٣٣٧ ، ٣٦٢

اسم الكتاب	مواضع ذكره بالصفحات
غاية البيان ونادرة الأقران	٢١٠ ، ١٦٣
الفتاوى للنسفي	١٣٤ ، ١٢١
الفتاوى التتارخانية	٣٠٩ ، ٣٠٦ ، ٣٠٥ ، ٣٠١ ، ٢١٨
الفتاوى السراجية	٣١٠
الفتاوى الصغرى	٢٥٥ ، ٢٣٩
الفتاوى الظهيرية	١٤٥ (٢) ، ١٦٤ ، ١٦٦ ، ١٧٥ ، ١٧٨ ، ١٨٦ ، ٢٤٥ ، ٢٥٧ ، ٢٧٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٧ ، ٣٠٥ ، ٣١٦ ، ٣٢١ ، ٣٣٤ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨
الفتاوى الولوالجية	١٥٠ ، ١٤٩ ، ١١٢
الفتاوى القاسمية	٣٢٥
فتح القدير	٧٩ ، ٨٠ ، ٩٢ ، ٩٦ ، ٩٨ ، ١٠٠ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٨ ، ١١٢ ، ١١٦ ، ١١٨ ، ١٢٠ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٥ ، ١٢٩ ، ١٣٥ ، ١٣٩ (٢) ، ١٤٠ ، ١٤٦ ، ١٦٢ ، ١٧٥ ، ١٨٠ ، ١٨٥ ، ١٩٠ ، ١٩٥ ، ١٩٨ ، ٢٠٦ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٩ ، ٢٢٢ ، ٢٢٥ ، ٢٣٩ (٢) ، ٢٤٢ ، ٢٥٠ ، ٢٥٣ ، ٢٥٧ (٢) ، ٢٥٨ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٥ ، ٢٦٧ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٨ ، ٢٩٠ ، ٣٠٦ ، ٣١٢ ، ٣١٧ ، ٣٢٨ ، ٣٣٠ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ (٢) ، ٣٣٥ (٢) ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤٢ ، ٣٥١ ، ٣٥٣ ، ٣٥٩ ، ٣٦٢ ، ٣٦٥ ، ٣٧٠ ، ٣٧٢ (٢)

اسم الكتاب	مواضع ذكره بالصفحات
الفوائد للسرخسي	٣٤٢
قنية المنية لتتميم الغنية	١٦٧ ، ١٩٣ ، ٢٩٤ (٢) ، ٢٩٦ ، ٣٠٥ (٢) ، ٣٠٧
قيد الشرائد ونظم الفوائد (المنظومة الوهبانية)	٣٠٤ ، ٣٠٧ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٣
الكافي شرح الوافي	٩٦ ، ١٦٢ ، ٢١٤ ، ٢١٩ ، ٢٩٤ ، ٣١٤ ، ٣٦٦
الكافي في فروع الحنفية للحاكم الشهيد	١٤٣
الكشاف	٩٤ ، ١٣٩ ، ٣٤٧
كشف الأسرار شرح أصول فخر الإسلام البزدوي	٢٠٦ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٤٤
كمال الدراية في شرح النقاية	٨٢ ، ٩٧ ، ١٠٥ ، ١٢٤ ، ١٤٥ ، ١٥٦ ، ١٦٦ ، ٢٢١
المبتغى	١٨٦
المبسوط	٨٩ ، ١٢٥ ، ١٣٠ ، ١٤٩ ، ٢١٩ ، ٢٣٢ ، ٢٥٢ ، ٢٦٠ ، ٢٧٩ ، ٣٢٥ ، ٣٣٠ ، ٣٦٦
المجتبى شرح مختصر القدوري	٩٩ ، ١١٢ ، ١١٤ ، ١١٧ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٣١ ، ١٦٥ ، ١٧٠ ، ٢٠٨ ، ٣٠٦ ، ٣٠٣
مجمع البحرين وملتقى النهرين	٢١١ ، ٢١٩ ، ٢٢٢
مجموع النوازل	١٤١ ، ١٤٨ ، ٢٩٥ ، ٣٧٢

اسم الكتاب	مواضع ذكره بالصفحات
المحيط البرهاني في الفقه النعماني	٨٢ ، ٨٣ ، ١٠٠ ، ١٢٦ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٥٨ ، ١٦٣ ، ١٦٥ ، ١٧٨ ، ١٨٨ ، ١٩٣ ، ١٩٥ ، ٢٠٣ ، ٢٣٣ ، ٢٣٧ ، ٢٤٣ ، ٢٥٢ ، ٢٥٤ ، ٢٩٤ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣٢٢ ، ٣٢٤ ، ٣٣٩ ، ٣٤٣ ، ٣٦٠ .
مختصر الطحاوي	٢١٨
مختصر القدوري	١٣٩ ، ١٨٠ ، ٢٣٢ ، ٢٥٢ ، ٢٥٧ ، ٣١٦ ، ٣٢٤ ، ٣٣١ ، ٣٣٥ ، ٣٥٨
المغرب في ترتيب المعرب	٧٩ ، ٨٨ ، ٢٣١ ، ٢٤٤ ، ٢٤٦
المنتقى في فروع الحنفية	١٨١ ، ٢٣٢ ، ٢٥٢ ، ٢٩٩ ، ٣٠٩ ، ٣٣٣
منية المفتي في فروع الحنفية	٢٠٧ ، ٣٥٢ ، ٣٧٣ ، ٣٥٣
النهاية في شرح الهداية	١٠٥ ، ٢٠٩
النوازل	١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٩٧ ، ٢٢٤ ، ٢٣٧ ، ٣٤٨
الهداية شرح بداية المبتدي	١٢٢ ، ١٢٤ ، ١٤٧ ، ١٥٦ ، ١٧٥ ، ٢٠٩ ، ٢١٢ ، ٢٢٠ ، ٢٢٩ ، ٢٤٤ ، ٣٢٩ ، ٣٤٣ ، ٣٥٦
الواقعات	١٦٧ (٢) ، ٢٣٠ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٧٤ ، ٣٦١ ، ٣٦٩
وسيط المحيط	٢٩٤

فهرس المراجع والمصادر

(أ) المراجع المخطوطة :

- (١) إيضاح الإصلاح : لأحمد بن سليمان الرومي المعروف بابن كمال باشا (ت ٩٤٩هـ) . مصدره : المكتبة الأزهرية ، برقم ٢٥٤ . رقمه في معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى : ٢٣٩ .
- (٢) تفصيل عقد الفوائد بتكميل قيد الشرائد (منظومة ابن وهبان) : لعبد البر بن الشحنة الحنفي . مصدره : المكتبة الأزهرية ، برقم ١٢٧٤ . رقمه في معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى : ١٥٣ .
- (٣) خزانة الأكمل : ليوسف بن محمد الجرجاني . مصدره : مكتبة أحمد الثالث بتركيا ، برقم (١٣) .
- (٤) السراج الوهاج الموضح لكل طالب محتاج في مختصر القدوري . مصدره : المكتبة الأزهرية ، برقم ١١٤ .
- (٥) غاية البيان ونادرة الزمان في آخر الأوان . مصدره : المكتبة الأزهرية ، فقه حنفي ، برقم ٢٣٦ .
- (٦) فتاوى الذخيرة : لابن مازة البخاري . مصدره : المكتبة الأزهرية ، برقم ١٥٨٤ ، فقه حنفي . رقمه في معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى : ٢١٥ .
- (٧) الفتاوى الظهيرية : لظهير الدين الحسين بن علي المرغيناني . مصدره : مكتبة أحمد الثالث بتركيا ، رقم ٨٣٠ ، عدد الأوراق ٤٨١ .
- (٨) قنية المنية : لنجم الملة أبي الرجاء مختار بن محمود الزاهدي . مصدره : مكتبة شستريتي ، رقم ٣٠٣٢ . رقمه في معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى : ٣٢٥ .

- (٩) الكافي شرح الوافي : لأبي البركات عبدالله بن أحمد بن محمود النسفي (ت٧١٠هـ) . مصدره : مكتبة مكة المكرمة ، برقم ٥٦ ، فقه حنفي . رقمه في معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى : ٤٠٥ .
- (١٠) كمال الدراية في شرح النقاية : لأحمد بن محمد بن تقي الدين أبي العباس المعروف بالشمي (ت٨٧٢هـ) . مصدره : مصور عن المكتبة الأزهرية ، برقم ٢٥٨ .
- (١١) مجمع البحرين وملتقى النيرين : لابن الساعاتي (ت٦٩٤هـ) . مصدره : مكتبة أحمد الثالث بتركيا ، برقم ٣٨ .
- (١٢) المحيط الرضوي (الجزء الثاني) : لمحمد بن محمد بن محمد السرخسي النيسابوري . مصدره : مكتبة شستريتي ، برقم ٥٠٥٥ . رقمه في معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى : ٣٢٠ .
- (١٣) منية المفتي : ليوسف بن أبي سعد بن أحمد السجستاني . مصدره : بغداد ، برقم ٣٥٥٦ . رقمه في معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى : ٤٣١ .
- (١٤) النوازل : لأبي الليث السمرقندي (ت٣٧٣هـ) . مصدره : مصور عن المكتبة الأزهرية ، برقم ٣١٠٥ . رقمه في معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى : ٢٣٧ .
- (١٥) الوافي في الفقه الشريف على مذهب الإمام أبي حنيفة : لأبي البركات عبدالله بن أبي العباس أحمد النسفي (ت٧١٠هـ) . مصدره : مكتبة متحف استانبول ، برقم ٤٥ .

(ب) الكتب المطبوعة :

- (١) أحكام القرآن : لأبي بكر محمد بن عبدالله المعروف بابن العربي (ت ٥٤٣هـ)،
علق عليه محمد عبدالقادر عطا ، مكتبة دار الباز ، ١٤١٦هـ .
- (٢) الإحكام للآمدي : لعلي بن محمد أبي الحسين الآمدي ، دار الكتب العلمية -
بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ .
- (٣) أدب القضاء (الدرر المنظومات في الأقضية والحكومات) : للقاضي شهاب
الدين أبي إسحاق إبراهيم بن عبدالله المعروف بابن أبي الدم الحموي الشافعي
(ت ٦٤٢هـ) ، تحقيق محمد مصطفى الزحيلي ، دار الفكر ، الطبعة الثانية ،
١٤٠٢هـ .
- (٤) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول : لمحمد بن علي الشوكاني
(ت ١٢٥٠هـ) ، مطبعة الباني الحلبي - القاهرة ، ١٣٥٨هـ .
- (٥) الإصابة في تمييز الصحابة : لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) ،
دار الكتاب العربي - بيروت .
- (٦) الأصل : لمحمد بن الحسن الشيباني (ت ١٨٩هـ) ، تحقيق أبي الوفاء الأفعاني ،
الطبعة الأولى ، الهند ، ١٣٩١هـ .
- (٧) أصول السرخسي : لأبي بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي
(ت ٤٨١هـ) ، تحقيق د. أحمد الكبيسي ، دار الوفاء - جدة .
- (٨) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن : لمحمد الأمين بن محمد بن المختار
الشنقيطي (ت ١٣٩٣هـ) ، دار الفكر ، ١٤١٥هـ .
- (٩) الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء والعرب والمستعربين
والمستشرقين) : لخير الدين بن محمود بن محمد الزركلي (ت ١٣٩٦هـ) ، دار
العلم للملايين - بيروت ، الطبعة الرابعة عشرة ١٩٩٩ م .
- (١٠) الأم : لأبي عبدالله محمد بن إدريس الشافعي .

- (١١) إنباء الرواة على أنباء النحاة : لجمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي (ت ٦٢٤هـ) ، تحقيق د. محمد إبراهيم ، دار الفكر العربي - القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ .
- (١٢) الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين : لأبي البركات ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ، تحقيق جودة مبروك محمد مبروك ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، الطبعة الأولى .
- (١٣) أنفع الوسائل في تحرير المسائل : لنجم الدين إبراهيم بن علي بن أحمد الطرسوسي (ت ٧٥٨هـ) ، صححه مصطفى خفاجي ، مطبعة الشرق .
- (١٤) أنيس الفقهاء : للشيخ قاسم القونوي (ت ٩٧٨هـ) ، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤١٧هـ .
- (١٥) أيسر التفاسير لكلام العلي الكبير : لأبي بكر جابر الجزائري ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ .
- (١٦) الاختيار لتعليل المختار : للإمام عبدالله بن محمود الموصلي (ت ٦٨٣هـ) ، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ، المكتبة التجارية الكبرى - مصر ، الطبعة الأولى .
- (١٧) البحر الرائق شرح كتر الدقائق : لزين الدين ابن نجيم الحنفي (ت ٩٧٠هـ) ، دار الكتاب الإسلامي - القاهرة .
- (١٨) البحر المحيط في أصول الفقه : لبدر الدين محمد بن بهاد بن عبدالله الشافعي (ت ٧٩٤هـ) ، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت ، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ .
- (١٩) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع : لعلاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني (ت ٥٨٧هـ) ، تحقيق عدنان درويش ، دار إحياء التراث العربي - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ .

- (٢٠) بداية المبتدئ : لعل بن أبي بكر بن عبد الجليل المرغيناني ، مطبعة محمد صبيح - القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٣٥٥هـ .
- (٢١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد : لمحمد بن أحمد بن محمد بن رشد القرطبي (ت ٥٩٥هـ) ، الطبعة الخامسة ، ١٤٠١هـ .
- (٢٢) البداية والنهاية : لأبي الفداء الحافظ ابن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ) ، دار الريان للتراث - القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ .
- (٢٣) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق د. محمد إبراهيم ، دار الفكر العربي - القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٩هـ .
- (٢٤) تاج التراجم : لأبي العدل قاسم بن قطلوبغا (ت ٨٧٩هـ) ، دار المأمون للتراث ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ .
- (٢٥) تاج العروس من جواهر القاموس : للسيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ) ، تحقيق عبد الكريم العزباوي ، مطبعة حكومة الكويت ، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .
- (٢٦) تاريخ الدولة العثمانية : لمحمد فريد بك ، تحقيق د. إحسان حق ، دار النفائس - بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣هـ .
- (٢٧) تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام : لبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن فرحون اليعمري المالكي (ت ٧٩٩هـ) ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ .
- (٢٨) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق : لفخر الدين عثمان بن علي الزيلعي (ت ٧٤٣هـ) ، دار الكتاب الإسلامي .
- (٢٩) تحفة الفقهاء : لعلاء الدين السمرقندي (ت ٥٩٣هـ) ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤١٤هـ .

- (٣٠) تحويل الموازين والمقاييس الشرعية إلى المقادير المعاصرة : لعبدالله بن منيع ، بحث في مجلة البحوث الإسلامية ، عدد ٩٥ .
- (٣١) الترغيب وا لترهيب من الحديث الشريف : لزكي الدين عبدالعظيم بن عبدالقوي المنذري (ت٦٥٦هـ) ، دار ابن كثير - دمشق وبيروت ، ودار الكلم الطيب - دمشق وبيروت ، ومؤسسة علوم القرآن ، الطبعة الثانية ، ١٤١٧هـ .
- (٣٢) التعريفات : لعلي بن محمد بن علي الجرجاني (ت٨١٦هـ) ، تحقيق إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب العربي - بيروت ، الطبعة الرابعة ، ١٤١٨هـ .
- (٣٣) تفسير القرآن العظيم : لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت٧٧٤هـ) ، دار السلام ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ .
- (٣٤) تفسير جامع البيان عن تأويل آي القرآن : للإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ) ، تحقيق محمود شاكر ، وأحمد شاكر ، دار المعارف - مصر ، الطبعة الثانية .
- (٣٥) تقريب التهذيب : لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) ، تحقيق عبدالقادر عطا ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ .
- (٣٦) التقرير والتحجير : لابن أمير الحاج (ت٨٧٩هـ) ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣هـ .
- (٣٧) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد : لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر (ت٤٦٣هـ) ، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي ، ومحمد عبدالكبير البكري ، توزيع المكتبة التجارية لمصطفى الباز - مكة المكرمة .
- (٣٨) تهذيب اللغة : لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت٣٧٠هـ) ، تحقيق عبدالسلام هارون ، الموسوعة المصرية العامة ، الدار المصرية .

- (٣٩) تيسير التحرير على كتاب التجريد في أصول الفقه : لابن الهمام محمد أمين المعروف بأميردشاه الحنفي ، دار الفكر .
- (٤٠) تيسير العلي القدير لاختصار تفسير ابن كثير : لمحمد نسيب الرفاعي ، بيروت ، الطبعة الأولى .
- (٤١) الجامع الصغير : للإمام أبي عبدالله محمد بن الحسن الشيباني (ت ١٨٩هـ) ، دار عالم الكتب - بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ .
- (٤٢) جامع الفصولين : لمحمود بن إسرائيل الشهير بقاضي سماونه (ت ٨٠٣هـ) ، بولاق ، الطبعة الأولى ، معد سنة ١٣٠٠هـ .
- (٤٣) الجامع الكبير : للإمام أبي عبدالله محمد بن الحسن الشيباني (ت ١٨٩هـ) ، عناية أبو الوفا الأفغاني ، مطبعة الاستقامة ، ولجنة إحياء المعارف النعمانية بحيدر آباد الدكن بالهند ، الطبعة الأولى ، ١٣٥٦هـ .
- (٤٤) الجامع لأحكام القرآن : للإمام عبدالله بن محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت ٦٧١هـ) ، تحقيق عبدالرزاق مهدي ، دار الكتاب العربي ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ .
- (٤٥) الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية : لمحي الدين أبي محمد عبدالقادر بن محمد القرشي (ت ٧٧٥هـ) ، تحقيق د. عبدالفتاح الحلو ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤١٣هـ .
- (٤٦) حاشية منحة الخالق على البحر الرائق : لمحمد أمين عمر بن عبدالعزيز ابن عابدين (ت ١٢٥٢هـ) ، مطبوع مع كتاب البحر الرائق .
- (٤٧) الخطط التوفيقية (الخطط الجديدة لمصر والقاهرة) : لسعد مبارك ، المطبعة الأميرية ببولاق - مصر ، الطبعة الولي ، ١٣٠٥هـ .
- (٤٨) خطط الشام : لمحمد كرد علي ، دار العلم للملايين - بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٣٨٦هـ .

- (٤٩) خطط المقرئزي (المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار) : لتقي الدين أبي العباس المقرئزي (ت٨٤٥هـ) ، دار صادر - بيروت .
- (٥٠) خلاصة الفتاوى : لطاهر بن عبدالرشيد البخاري ، مكتبة حقاتية ، بشاور .
- (٥١) الدراية في تخريج أحاديث الهداية : للإمام شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) ، تحقيق عبدالله هاشم اليماني ، مطبعة الفجالة الجديدة - القاهرة ، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م .
- (٥٢) الدياج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب : للقاضي برهان الدين إبراهيم بن علي بن فرحون اليعمري المالكي (ت٧٩٩هـ) ، دار التراث للطبع والنشر - القاهرة ، ١٣٩٤هـ .
- (٥٣) ديوان النابغة الذبياني : لزياد بن معاوية بن خباب الذبياني ، تحقيق كرم البستاني ، دار صادر - بيروت .
- (٥٤) رد المختار على الدر المختار في شرح تنوير الأبصار : لمحمد أمين بن عمر بن عبدالعزيز بن أحمد بن عبدالرحيم المعروف بابن عابدين (ت١٢٥٢هـ) ، تحقيق محمد صبحي حسن حلاق ، وعامر حسين ، دار إحياء التراث العربي - بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .
- (٥٥) رمز الحقائق شرح كنز الدقائق : لبدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد العيني (ت٨٥٥هـ) ، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية - باكستان .
- (٥٦) سنن أبي داود : لأبي داود سليمان بن الشعث السجستاني (ت٢٧٥هـ) ، تحقيق د. السيد محمد سيد ، د. عبدالقادر عبدالخير ، د. سيد إبراهيم ، دار الحديث - القاهرة ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .
- (٥٧) سنن ابن ماجه : لأبي عبدالله محمد بن يزيد القزويني (ت٢٧٥هـ) ، تحقيق د. محمد فؤاد عبدالباقي ، دار الحديث - القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .

- (٥٨) سنن الترمذي : لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت٢٩٧هـ) ، تحقيق أحمد محمد شاكر ومصطفى محمد حسين الذهبي ، دار الحديث - القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م .
- (٥٩) سنن الدارمي : لعبدالله بن عبدالرحمن الدارمي (ت٢٥٥هـ) ، تحقيق فؤاد أحمد زمري ، وخالد العلمي ، دار الكتاب العربي - بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م .
- (٦٠) السنن الكبرى : لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨هـ) ، تحقيق محمد عبدالقادر عطا ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ .
- (٦١) سنن النسائي : لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت٣٠٣هـ) بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي وحاشية السندي ، تحقيق عبدالفتاح أبو غدة ، مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب ، الطبعة الثالثة ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .
- (٦٢) سير أعلام النبلاء : لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ) ، تحقيق شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الحادية عشرة ، ١٤١٩هـ .
- (٦٣) السير الكبير : لمحمد بن الحسن الشيباني (ت١٨٩هـ) ، أملاه محمد بن أحمد السرخسي ، تحقيق د. صلاح الدين المنجد ، مطبعة مصر .
- (٦٤) شذرات الذهب في أخبار من ذهب : لعبد الحي بن العماد الحنبلي (ت١٠٨٩هـ) ، طبعة القدس - القاهرة ، ١٣٥٠هـ .
- (٦٥) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : لبهاء الدين عبدالله بن عقيل العقيلي الصمري الهمداني (ت٧٦٩هـ) ، دار الفكر - بيروت ، ١٤١١هـ .

- (٦٦) شرح التلويح على التوضيح في أصول الفقه : لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني الشافعي (ت٧٩٣هـ) ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ .
- (٦٧) شرح العقيدة الطحاوية : لابن أبي العز الحنفي (ت٧٩٢هـ) ، تحقيق جماعة من العلماء ، تخريج محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي ، الطبعة التاسعة ، ١٤٠٨هـ .
- (٦٨) شرح العقيدة الواسطية : لصالح بن فوزان الفوزان ، طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣هـ .
- (٦٩) شرح العلامة معين الدين الهروي المعروف بمنلا مسكين على كنز الدقائق : المطبعة الحسينية المصرية ، الطبعة الأولى ، ١٣٢٨هـ .
- (٧٠) شرح الوقاية : لعبيد الله بن مسعود المشهور بصدر الشريعة (ت٧٤٧هـ) ، المطبعة الأدبية بمصر ، الطبعة الأولى ، ١٣١٨هـ .
- (٧١) شرح عقود رسم المفتي (مجموعة رسائل ابن عابدين) الرسالة الثانية : لمحمد أمين بن عمر بن عبدالعزيز المشهور بابن عابدين (ت١٢٥٢هـ) ، دار سعادات - مصر ، ١٣٢٥هـ .
- (٧٢) شرح كافيّة ابن الحاجب : لرضي الدين محمد بن الحسن الاسترأبادي (ت٦٨٦هـ) ، تحقيق د. عبدالعال سالم مكرم ، دار عالم الكتب - القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ .
- (٧٣) شعب الإيمان : لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨هـ) ، تحقيق محمد زغلول ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ .
- (٧٤) شعر النابغة الجعدي : منشورات المكتب الإسلامي - دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م .

- (٧٥) الصّاح تاج اللغة وصّاح العربية : لإسماعيل بن حماد الجوهري (٣٩٣هـ) تحقيق أحمد عبدالغفور عطار ، دار العلم للملايين - بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- (٧٦) صحيح البخاري : لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ) ، تحقيق د. مصطفى أديب البغا ، دار ابن كثير - دمشق وبيروت ، الطبعة الخامسة ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .
- (٧٧) صحيح مسلم : لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ) ، دار ابن حزم - بيروت ، ودار الصميعي - الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .
- (٧٨) صفوة الصفوة : لابن الجوزي (ت ٥٧٩هـ) ، دار المعرفة - بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ .
- (٧٩) طبقات الحفاظ : لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق محمد عمر ، مكتبة وهبة - القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٣هـ .
- (٨٠) الطبقات السنية في تراجم الحنفية : لتقي الدين بن عبدالقادر التيمي الغزي المصري (ت ١٠٠٥هـ) ، تحقيق د. عبدالفتاح الحلو ، دار الرفاعي - الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ .
- (٨١) طبقات الشافعية الكبرى : لتاج الدين عبدالوهاب بن علي السبكي (ت ٧٧١هـ) ، تحقيق عبدالفتاح الحلو ومحمد الطناحي ، مطبعة البابي الحلبي - القاهرة ، ١٣٨٣هـ .
- (٨٢) طرائق الحكم في الشريعة الإسلامية : لسعيد بن درويش الزهراني ، مكتبة الصحابة - جدة ، الطبعة الثانية ، ١٤١٥هـ .
- (٨٣) طلبه الطلبة : للنسفي ، تحقيق خالد عبدالرحمن العك ، دار النفائس - بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ .

- (٨٤) طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية : لنجم الدين عمر بن محمد النسفي (ت٥٣٧هـ) ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ .
- (٨٥) عمدة الرعاية في حل شرح الوقاية : لأبي الحسنات محمد بن عبدالحى اللكنوي الهندي (ت١٣٠٤هـ) ، المكتبة الرحيمية - الهند .
- (٨٦) العناية شرح الهداية : لأكمل الدين محمد بن محمد البابري (ت٧٨٦هـ) ، مطبوع مع فتح القدير لابن الهمام مفصلاً بينهما بخط ، المطبعة الكبرى الأميرية بمصر ، الطبعة الأولى ، ١٣١٦هـ .
- (٨٧) غمز عيون البصائر شرح كتاب الأشباه والنظائر : لأحمد بن محمد الحنفي الحموي (ت١٠٩٨) ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى - ١٤٠٥هـ .
- (٨٨) الفتاوى البزازية : لمحمد بن محمد بن شهاب بن يوسف الكردي الخوارزمي المعروف بالبزازي (ت٨٢٧هـ) ، مطبوعة مع الفتاوى الهندية ، دار المعرفة - بيروت ، الطبعة الثالثة .
- (٨٩) الفتاوى التاتارخانية : لعالم بن العلاء الأنصاري الاندريتي (ت٧٨٦هـ) ، من منشورات إدارة القرآن والعلوم الإسلامية - كراتشي بباكستان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ .
- (٩٠) الفتاوى الحانية : للحسن بن منصور المعروف بقاضي خان (ت٥٩٢هـ) ، مطبوعة مع الفتاوى الهندية ، دار المعرفة - بيروت ، الطبعة الثالثة .
- (٩١) الفتاوى السراجية : لسراج الدين الأوشي ، سجل بمكتبة الحرم برقم ٢٢٣٠ .
- (٩٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري : لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ .
- (٩٣) فتح القدير : لابن الهمام ، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق ، الطبعة الأولى ، ١٣١٦هـ .

- (٩٤) فتح القدير : لكمال الدين محمد بن عبدالواحد الاسكندري المعروف بابن الهمام (ت٦٨١هـ) ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ١٤١٥هـ .
- (٩٥) فتح الله المعين على شرح الكنز لمنلا مسكين المسمى بحاشية أبي السعود : للسيد محمد أبي السعود المصري ، المطبعة الأميرية - مصر ، الطبعة الأولى ، ١٢٨٧هـ .
- (٩٦) فهرس مخطوطات الكتبخانة الخديوية المصرية : لأحمد الميحي ومحمد البيلاوي.
- (٩٧) فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية : لمحمد مطيع الحافظ ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٤٠١هـ .
- (٩٨) الفهرست : لأبي الفرج محمد بن أبي يعقوب إسحاق بن النديم (ت٤٣٨هـ) ، تحقيق رضا بن علي زين العابدين ، دار المسيرة ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٨م .
- (٩٩) الفوائد البهية في تراجم الحنفية : لمحمد بن عبدالحى اللكنوي الهندي (ت١٣٠٤هـ) ، مطبعة السعادة - مصر ، الطبعة الأولى ، ١٣٢٤هـ .
- (١٠٠) القاموس المحيط : للفيروزآبادي ، دار الفكر - بيروت ، ١٤١٥هـ .
- (١٠١) القاموس المحيط : لمحمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت١٨٧هـ) ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ، والطبعة السادسة ١٤١٩هـ .
- (١٠٢) القواعد الفقهية ، مفهومها ، نشأتها ، تطورها : لعلي بن أحمد الندوي ، دار القلم - دمشق ، الطبعة الرابعة ، ١٤١٨هـ .
- (١٠٣) الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل : لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ) ، ومعه جاشية الجرجاني وابن المنير ، دار الفكر ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .
- (١٠٤) الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل : لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ) ، تحقيق محمد عبدالسلام ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ .

- ١٠٥) كشف الأبرار على أصول فخر الإسلام البزدوي : لعلاء الدين عبدالعزيز بن أحمد البخاري (ت٧٣٠هـ) ، توزيع إدارة القرآن والعلوم الإسلامية - باكستان .
- ١٠٦) كشف الحقائق شرح كنز الدقائق : لعبدالحكيم الأفغاني (ت١٣٢٦هـ) ، الطبعة الأولى ، مصر ، ١٣١٨هـ .
- ١٠٧) كنز الدقائق : لأبي البركات حافظ الدين عبدالله النسفي (ت٧١٠هـ) ، مطبوع مع البحر الرائق .
- ١٠٨) لسان العرب : لمحمد بن مكرم بن منظور (ت٧١١هـ) ، دار صادر - بيروت ، الطبعة الأولى .
- ١٠٩) لسان الميزان : لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) ، تحقيق عادل أحمد عبدالموجود ، وعلي محمد معوض ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .
- ١١٠) اللمع في العربية : لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) ، تحقيق حامد المؤمن ، دار عالم الكتب ومكتبة النهضة - بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥هـ .
- ١١١) المبسوط : لشمس الأئمة محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي (ت٤٨١هـ) دار المعرفة - بيروت ، ١٣٩٨هـ .
- ١١٢) المجموع شرح المذهب : لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، ١٤١٥هـ .
- ١١٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية : جمع وترتيب عبدالرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي ، ١٤١٨هـ .
- ١١٤) مختار الصحاح : لمحمد بن أبي بكر الرازي (ت٧٢١هـ) ، مكتبة لبنان - بيروت ، ١٤١٥هـ .

- (١١٥) المختار للفتوى : لمجد الدين عبدالله بن محمود الحنفي ، مكتبة نزار البناز - مكة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ .
- (١١٦) مختصر الطحاوي : لأبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي (ت ٣٢١هـ) ، تحقيق أبو الوفاء الأفغاني ، دار الكتاب العربي - القاهرة ، ١٣٧٠هـ .
- (١١٧) مختصر القدوري : لأبي الحسين بن أحمد بن محمد بن جعفر البغدادي المعروف بالقدوري (ت ٤٢٨هـ) ، دهلي ، الهند .
- (١١٨) مختصر تفسير البغوي المسمى بمعالم التنزيل : لأبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي الشافعي (ت ٥١٦هـ) ، اختصار : عبدالله بن أحمد الزيد ، مكتبة المعارف - الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ .
- (١١٩) المذهب الحنفي : لأحمد بن محمد النقيب ، مكتبة الرشد - الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ .
- (١٢٠) المذهب عند الحنفية : لمحمد إبراهيم أحمد علي .
- (١٢١) المسلمون في الاتحاد السوفييتي عبر التاريخ : لمحمد البار ، دار الشروق - جدة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ .
- (١٢٢) المسند : لأبي عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) ، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرون ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .
- (١٢٣) مشائخ بلخ من الحنفية وما انفردوا به من المسائل الفقهية : لمحمد محروس عبداللطيف ، وزارة الأوقاف العراقية ، إحياء التراث الإسلامي ، الدار العربية للطباعة .
- (١٢٤) المصباح المنير : لأحمد بن محمد الفيومي (ت ٧٧٠هـ) ، مكتبة لبنان - بيروت ، ١٩٨٧م .

- (١٢٥) المطلع على أبواب المقنع : لأبي عبدالله شمس الدين محمد بن أبي الفتح البجلي الحنبلي (ت ٧٠٩هـ) ، المكتب الإسلامي - دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٥هـ .
- (١٢٦) معاني القرآن : لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ) ، تحقيق أحمد نجاتي ومحمد علي النجار ، دار السرور .
- (١٢٧) معجم الأعشاب والنباتات الطبيعية : لحسان قبيسي ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ .
- (١٢٨) المعجم الأوسط : لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ) ، دار الحرمين - القاهرة ، ١٤١٥هـ .
- (١٢٩) معجم البلدان : لياقوت بن عبدالله الحموي (ت ٦٢٦هـ) ، دار الفكر - بيروت .
- (١٣٠) معجم القراءات القرآنية : لأحمد مختار عمر ، وعبدالعال سالم مكرم ، دار عالم الكتب ، الطبعة الثالثة ، ١٩٩٧م .
- (١٣١) المعجم الكبير : لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ) ، تحقيق حمدي السلفي ، الطبعة الثانية .
- (١٣٢) معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية : لمحمود عبدالرحمن عبدالمنعم ، دار الفضيلة - القاهرة .
- (١٣٣) المعجم الوسيط : إشراف عبدالسلام هارون ، دار إحياء التراث العربي .
- (١٣٤) معجم قبائل العرب القديمة والحديثة : لعمر رضا كحالة ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة السابعة ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .
- (١٣٥) معجم لغة الفقهاء : لمحمد رواس قلعة جي وحامد صادق قتيبي ، دار النفائس - بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٨هـ .

- (١٣٦) معجم ما استعجم : لأبي عبيد الله بن عبدالعزيز البكري الأندلسي (ت ٤٨٧هـ) ، دار عالم الكتب - بيروت ، الطبعة الثالثة .
- (١٣٧) المغرب في ترتيب المغرب : لأبي الفتح ناصر الدين المطرزي (ت ٦١٠هـ) ، مكتبة الاستقامة - بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٩هـ .
- (١٣٨) المغرب في ترتيب المغرب : لأبي الفتح ناصر بن عبد السيد بن علي المطرزي ، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة بجيدر آباد بالهند ، ١٣٢٨هـ .
- (١٣٩) المغني : لمحمد بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠هـ) ، دار عالم الكتب - بيروت .
- (١٤٠) مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج : لشمس الدين محمد بن الخطيب الشربيني (ت ٩٧٧هـ) ، دار المعرفة - بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ .
- (١٤١) المقادير الشرعية والأحكام المتعلقة بها منذ عهد الرسول : لمحمد نجم الدين الكردي ، مطبعة السعادة .
- (١٤٢) مناقب أبي حنيفة : لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ) ، تحقيق محرز الكوثري وأبو الوفاء الأفغاني ، دار الكتاب العربي - مصر .
- (١٤٣) الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة : إشراف الدكتور مانع الجهني ، دار الندوة العالمية للطباعة والنشر ، الطبعة الثالثة ، ١٤١٨هـ .
- (١٤٤) النافع الكبير شرح الجامع الصغير : لأبي الحسنات عبدالحى اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ) ، مطبوع مع الجامع الصغير .
- (١٤٥) نصب الراية لأحاديث الهداية : لجمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف الحنفي الزيلعي (ت ٧٦٢هـ) ، المكتبة الإسلامية - بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .
- (١٤٦) نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار : لمحمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ) ، دار الفكر ، ١٤١٤هـ .

- (١٤٧) الهداية شرح البداية : لبرهان الدين علي بن أبي بكر المرغيناني (ت ٥٩٣هـ) ، مطبوع مع فتح القدير .
- (١٤٨) هدي الساري مقدمة فتح الباري : لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) ، دار الكتب العلمية - بيروت .
- (١٤٩) هدية العارفين ، أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون : لإسماعيل باشا بن محمد أمين بن مير سليم البغدادي ، مطبوع مع كشف الظنون ، المجلدين الخامس والسادس ، دار الفكر ، ١٤٠٢هـ .
- (١٥٠) الوافي بالوفيات : لصلاح الدين خليل بن أبيك الصفدي ، اعتناء : جاكين سوبله وعلي عمارة ، الطبعة الثانية ، ١٤٠١هـ .
- (١٥١) الوجيز في أصول الفقه : لعبدالكريم زيدان ، مؤسسة الرسالة - بيروت .
- (١٥٢) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان : لأبي العباس شمس الدين محمد بن أبي بكر ابن خلكان (ت ٦٨١هـ) ، تحقيق إحسان عباس ، دار الثقافة - بيروت .

فهرس الموضوعات

١	المقدمة.....
٢	أسباب اختيار الموضوع.....
٣	خطة البحث.....
٤	منهجي في التحقيق.....
١٠	الباب الأول : الدراسة
١١	الفصل الأول : ترجمة مختصرة لصاحب الكنز وبيان أهمية المتن
١٢	المبحث الأول : ترجمة مختصرة لصاحب الكنز
١٣	اسمه ونسبه وكنيته.....
١٣	شيوخه وتلاميذه.....
١٣	آثاره ومصنفاته.....
١٤	مكانته العلمية.....
١٤	وفاته.....
١٥	المبحث الثاني : بيان أهمية متن الكنز وأثره
١٩	الفصل الثاني : ترجمة مختصرة لصاحب النهر
٢٠	المبحث الأول : اسمه ونسبه ومولده ونشأته
٢٢	المبحث الثاني : عقيدته ومذهبه
٢٣	عقيدته.....
٢٥	مذهبه.....
٢٦	المبحث الثالث : الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية في عصره
٢٧	أولاً : الحياة السياسية

٢٨	ثانيًا : الحياة الاجتماعية.....
٢٨	ثالثًا : الحياة الثقافية.....
٢٩	المبحث الرابع : شيوخه وتلاميذه.....
٣١	المبحث الخامس : نتاجه العلمي.....
٣٣	المبحث السادس : مكانته العلمية وثناء العلماء عليه.....
٣٥	المبحث السابع : وفاته رحمه الله تعالى.....
٣٧	<u>الفصل الثالث : دراسة المخطوط</u>
٣٨	المبحث الأول : توثيق نسبة المخطوط إلى الإمام سراج الدين ابن نجيم.....
٤٠	المبحث الثاني : طريقة المؤلف في الشرح .. منهجه .. وأسلوبه.....
٤٢	المبحث الثالث : مصادر المؤلف في مخطوطه.....
٥٤	المبحث الرابع : أهمية المخطوط بين كتب الفقه الحنفي.....
٥٦	المبحث الخامس : اجتهاداته وترجيحاته.....
٥٨	المبحث السادس : بيان مصطلحات المؤلف في مخطوطه.....
٥٩	أولاً : مصطلحات عامة في الفقه الحنفي.....
٦٠	ثانيًا : مصطلحات استخدمها المؤلف بمفهوم خاص.....
٦١	ثالثًا : ألقاب العلماء التي استخدمها في كتابه.....
٦٣	المبحث السابع : وصف نسخ المخطوط.....
٦٦	نماذج من نسخ المخطوط.....
٧٧	الباب الثاني : تحقيق النص
٧٨	كتاب الأيمان.....
٧٩	التعريف اللغوي.....
٨٠	احترازات التعريف اللغوي.....

٨٠	التعريف عند الفقهاء.....
٨١	ركننها وشرطها.....
٨٣	سببها.....
٨٣	حكم البر والحنث في اليمين.....
٨٣	حكم الحلف بغير اسمه تعالى.....
٨٥	أقسام اليمين بالله تعالى.....
٨٦	تعريف اليمين الغموس.....
٨٨	تعريف لغو اليمين.....
٨٩	حكم اليمين الغموس.....
٩١	حكم اللغو في اليمين.....
٩٣	اختلاف المفسرين في نفي المؤاخذة.....
٩٤	اليمين المنعقدة وحكمها.....
٩٥	ما يجب بالحنث في اليمين المنعقدة.....
٩٦	حكم حلف المكره والناسي والمخطئ.....
٩٩	صفة اليمين.....
١٠٣	المراد بصفات الأفعال.....
١٠٤	حكم الحلف بلفظ : أقسم وأعزم وأحلف وأشهد.....
١٠٧	اليمين بقوله : لعمر الله.....
١٠٨	اليمين بقوله : وأيم الله.....
١١٠	اليمين بقوله : عهد الله وميثاقه.....
١١١	اليمين بقوله : عليّ نذر.....
١١٢	حكم : إن فعل كذا فهو كافر.....

١١٣	حكم قوله : يعلم الله أنه فعل كذا ، ولم يفعل
١١٥	حكم الحلف بالنبي والقرآن والكعبة
١١٨	فرع
١١٨	حكم الحلف بالحياة
١١٩	حكم الحلف بحق الله تعالى
١٢٣	صيغة اليمين بحروف القسم
١٢٦	كفارة الحنث في اليمين
١٢٧	المراد بالإطعام
١٣٠	المراد بالكسوة
١٣١	الترتيب في الكفارة
١٣١	حكم التابع في صيام الكفارة
١٣٣	حكم التكفير قبل الحنث
١٣٤	حكم الحلف على المعصية
١٣٦	حكم الكفارة على الكافر إذا أسلم
١٣٧	حكم الحلف بقوله : مالي عليّ حرام
١٤٣	حكم قوله : كل حل عليّ حرام
١٤٦	أحكم النذر في اليمين
١٥١	حكم الاستثناء في اليمين
١٥٣	باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك من الركوب ...
١٥٣	الأفعال التي يحلف عليها
١٥٣	الحلف على الدخول
١٦٧	فرع

١٦٧	حكم الحلف على الكلام
١٦٨	الحلف على الركوب
١٧١	الحلف على السكنى
١٧٦	الحلف على الخروج
١٧٩	الحلف على الذهاب
١٨١	حكم الحلف على الإتيان
١٨٥	حكم الحلف على الخروج بالإذن
١٩٦	باب اليمين على الأكل والشرب واللبس والكلام
١٩٦	تعريف الأكل والشرب والذوق وحكم الحلف به
١٩٩	حكم حلفه : لا يأكل هذا اللبن ، ثم شربه
١٩٩	حكم حلفه : لا يأكل عنبًا ، فمصّه ، وابتلع ماءه
٢٠٠	حكم حلفه أن لا يأكل من هذه النخلة وما يتبعها ، وما تفرع عن ذلك من مسائل
٢٠٣	فرع
٢٠٨	حكم حلفه : لا يأكل بسرًا ثم أكل رطبًا
٢١٢	حكم حلفه : لا يأكل لحمًا ، ثم أكل السمك والخنزير والإنسان والكبد والكروش
٢١٧	حكم حلفه : لا يأكل لحم بقرة ، فأكل لحم جاموس
٢١٨	حكم حلفه : لا يأكل شحمًا ، ثم أكل شحم الظهر
٢٢٠	حكم حلفه : لا يأكل لحمًا ولا شحمًا ، ثم أكل الألية
٢٢٠	حكم حلفه : لا يأكل من هذا البر ، ثم أكل الخبز
٢٢٤	حكم حلفه : لا يأكل الدقيق وما يتبعه
٢٢٥	ضابط الخبز
٢٢٧	حكم حلفه : لا يأكل الشواء ، ثم أكل الجزر والبادنجان المشويين

٢٣٠	تممة
٢٣٢	حكم حلفه : لا يأكل الفاكهة ، وما يتبعها
٢٣٨	تعريف الغداء ووقته وحكم الحلف به
٢٣٩	تعريف العشاء ووقته وحكم الحلف به
٢٤١	تعريف السحور ووقته
٢٤١	حكم الحلف على اللبس
٢٤٤	إذا حلف : لا يشرب من دجلة أو الفرات أو النيل ، فعلى ماذا تنصرف يمينه ؟
٢٥١	حكم حلفه بالمستحيل كقوله : ليصعدن السماء أو ليقبلن الحجر ذهباً
٢٥٢	حكم حلفه : لا يكلم فلاناً ، فكلمه وهو نائم ، أو لا يكلمه إلا بإذنه فأذن ولم يعلم
٢٥٦	حكم حلفه : لا يكلمه شهراً
٢٥٦	حكم حلفه : لا يتكلم أبداً ، ثم قرأ القرآن أو سبّح
٢٦٢	حكم حلفه : لا يأكل أو يدخل أو يلبس أو يركب لفلان شيئاً
٢٦٩	حكم حلفه : لا يكلم فلاناً الدهر والأبد
٢٧٤	تممة
٢٧٤	حكم الحلف بالجمع المضاف كلا يركب الدواب ونحو ذلك
٢٧٥	باب اليمين في الطلاق والعتاق
٢٧٥	سبب تقديم هذا الباب على غيره
٢٧٨	أحكام مسائل اليمين في العتق
٢٨٠	حكم حلفه : آخر عبد أملكه فهو حر
٢٨١	تممة
٢٨١	حكم حلفه : كل عبد بشرني بكذا
٢٨٣	حكم شراء الأب للكفارة

أحكم السرية	٢٨٦
أحكام مسائل اليمين في الطلاق	٢٩٠
باب اليمين في البيع والشراء والتزويج والصوم والصلاة وغيرها	٢٩٢
سبب تقديم هذا الباب على الضرب والقتل	٢٩٢
المسائل التي يحث فيها الخالف بالمباشرة لا بالأمر	٢٩٣
المسألة الأولى : البيع	٢٩٤
المسألة الثانية : الشراء	٢٩٥
المسألة الثالثة : الإجارة	٢٩٨
المسألة الرابعة : الصلح عن مال	٢٩٩
المسألة الخامسة : القسمة والخصومة وضرب الولد	٣٠٠
المسائل التي يحث فيها بالمباشرة والأمر معاً	٣٠٠
المسألة الأولى : النكاح	٣٠٠
المسألة الثانية : الطلاق والعتاق	٣٠٢
المسألة الثالثة : الخلع	٣٠٣
المسألة الرابعة : الكتابة	٣٠٣
المسألة الخامسة : الصلح عن دم العمد	٣٠٣
المسألة السادسة : الهبة	٣٠٤
المسألة السابعة : الصدقة	٣٠٤
المسألة الثامنة : القرض والاستقراض	٣٠٥
المسألة التاسعة : ضرب العبد	٣٠٦
المسألة العاشرة : الذبح والبناء والخياطة	٣٠٨

المسألة الحادية عشرة : الإيداع والاستيداع	٣٠٨
المسألة الثانية عشرة : الإعارة والاستعارة	٣٠٨
المسألة الثالثة عشرة : قضاء الدين وقبضه	٣٠٩
المسألة الرابعة عشرة : الكسوة	٣١٠
المسألة الخامسة عشرة : الحمل	٣١٠
حكم دخول اللام على بعض المسائل	٣١٤
فرع	٣٢١
حكم قوله لأمته : إن بعث منك شيئاً فأنت حرة	٣٢١
فرعان	٣٢٥
حكم اليمين في التزويج	٣٢٥
حكم اليمين على الصوم	٣٣١
حكم حلفه : لا يصوم صوماً	٣٣٢
حكم اليمين على الصلاة	٣٣٤
حكم حلفه : لا يصلي صلاة ، ثم صلى شفيعاً	٣٣٦
تممة	٣٣٨
حكم حلفه : لا يؤم أحداً ، ثم اقتدى به قوم	٣٣٨
بعض المسائل الأخرى من اللبس والجلوس وغيرها	٣٣٩
حكم حلفه : لا يجلس على الأرض ، ثم جلس على حصير أو بساط أو سرير	٣٤٣
باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك	٣٤٥
حكم اليمين المقيدة بالحياة	٣٤٥
أحكام مسائل الضرب	٣٥٠
مسائل القتل	٣٥١

٣٥١	حكم حلفه : إن لم أقتل فلاناً فكذا.....
٣٥٤	حكم حلفه : ليقضين دينه اليوم ، ثم قضاه زيوفاً أو نحو ذلك.....
٣٥٨	حكم حلفه : لا يقبض دينه ، ثم قبض بعضه.....
٣٦١	إذا حلفه الوالي ليعلمته بكل داعر دخل البلد.....
٣٦٥	حكم حلفه : لا يشم ريحاناً ، ثم شم الورد والياسمين وغير ذلك.....
٣٦٧	حكم حلفه : لا يتزوج ، ثم زوجه فضولي.....
٣٦٩	حكم حلفه أنه لا مال له وله دين على مفلس أو مليء.....
٣٧٣	أحكام بعض المسائل المثورة.....
٣٧٥	الفهارس العلمية.....
٣٧٦	فهرس الآيات القرآنية.....
٣٧٨	فهرس الأحاديث النبوية.....
٣٨٠	فهرس الآثار.....
٣٨١	فهرس المصطلحات والكلمات الغريبة.....
٣٨٧	فهرس الأبيات الشعرية.....
٣٨٨	فهرس الأعلام المترجم لهم.....
٣٩٤	فهرس الأماكن والبلدان.....
٣٩٥	فهرس مصادر المصنف.....
٤٠١	فهرس المراجع والمصادر.....
٤١٩	فهرس الموضوعات.....